الرقم الدولي
ISSN 1998-6424

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
مركز ابحاث الطفولة والامومة

عدد خاص

حولية علمية متخصصة محكمة

الكتاب السنوي
لمركز ابحاث الطفولة والامومة
المجلد الرابع ٢٠٠٩

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
مركز أبحاث الطفولة والأمومة

الكتاب السنوي
لمركز أبحاث الطفولة والأمومة
المجلد الرابع
2009

عدد خاص عن مؤتمر
المرأة العراقية والمشاركة السياسية
الأفاق والتحديات

حولية علمية متخصصة محكمة

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد
٩٠٦ لسنة ٢٠٠٦

الترقيم الدولي ISSN 1998-6424

المطبعة : مكتب نحلة / بغداد

حقوق النشر محفوظة لمركز أبحاث الطفولة والأمومة

تنويه : لا يجوز اقتباس أو نشر أي جزء من الكتاب إلا بإذن المركز

الكتاب السنوي لمركز ابحاث الطفولة والأمومة
حولية علمية متخصصة محكمة
يصدرها مركز ابحاث الطفولة والأمومة
بجامعة ديالى

رئيس التحرير
أ.د. سامي مهدي العزاوي

هيئة التحرير
د. عبد الرزاق جدوع
م.م. مؤيد حامد جاسم

سكرتير التحرير
د. جليل وادي حمود

الأخراج الفني
أوراس عبد الرزاق عيادة
ليث عبد الستار عيادة

المراجعة اللغوية
ظاهر شوكت

كانون الثاني ٢٠٠٩

الهيأة الاستشارية

أ.د. هادي نعمان الهيتي

أ.د. فوزية العطية

أ.د. عبد الله حسن الموسوي

أ.د. ليلى عبد الرزاق الأعظمي

أ.د. ندى الورد

أ.د. أمل كاظم حمد

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر كتابها ،
ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ثبت المحتويات

*** تقديم مدير المركز** ٧
*** نبذة تعريفية عن المركز**..... ٩
*** كلمة اللجنة التحضيرية للمؤتمر** ١١
*** إضاءات** ١٣
*** تأصيل الفكر الإسلامي للدور السياسي للمرأة .**
- أ.د. شهرزاد عبد الكريم النعيمي ١٥
*** المرأة العراقية بين المشاركة السياسية والأغتراب السياسي .**
- أ.د. سامي مهدي العزاوي ٢٩
*** الصورة النمطية للمرأة السياسية .**
- أ.م.د. بشرى عناد مبارك ٣٧
*** المشاركة السياسية للمرأة العراقية : المحددات والممكنات .**
- د. شاكر عبد الكريم فاضل ٥٣
*** المشاركة السياسية للمرأة العراقية : البعد القانوني .**
- د. رشا خليل عبد ٨٥
*** ملامح من شخصية المرأة العراقية وتحديات العمل السياسي .**
- أ.د. ليث كريم حمد ١٠٣
*** الخنساء بين الأمس واليوم .**
-د. ابتسام ثابت العاني ١١٣
*** المشكلات غير التقليدية للمرأة العراقية في البيئات المتشددة .**
- د. جليل وادي حمود ١٢٧
*** مكانة المرأة العراقية في التنظيمات السياسية .**
- د. عبد الرزاق جدوع ١٣٧
*** المرأة العراقية وضعف المشاركة السياسية .**
- أ. نعمة محمد العبادي ١٥٩
*** قيمنا الاجتماعية وعلاقتها بمشاركة المرأة العراقية في العملية السياسية .**
- م.م. وسن عبد الحسين ١٧٩
*** المشاركة السياسية للمرأة العراقية .**
- م.م. دحام علي . م.م. زينب ليث ١٩٩
*** عوامل عدم مشاركة المرأة في العملية السياسية : وجهة نظر نسوية .**
- م.م. يسرى عبد الوهاب . م.م. حذام خليل حميد ٢٢٣
*** توصيات المؤتمر** ٢٤١

تـــقديـــــــم

ا.د. سامي مهدي العزاوي

تزداد وتيرة التساؤل حول مشاركة المرأة في الميدان السياسي، وفي سياسات صنع القرار مع ازدياد الكلام عن الديمقراطية والإصلاح في العالم العربي وخاصة بعد أحداث أيلول في(أمريكا) و (٩/٤/ ٢٠٠٣(في العراق).

تشكل مشاركة المرأة في العملية السياسية أحد الشروط الضرورية لتحقيق الحرية الإنسانية فضلاً عن كونها إحدى القضايا التنموية الأساسية على اعتبار أن المشاركة السياسية تمكن المرأة من التأثير في قضايا السياسات العامة وادارة شؤون الدولة .

إن ما يشهده العراق من تحولات متسارعة في شتى مجالات الحياة السياسية،والاجتماعية،والثقافية،والاقتصادية نتيجة للتغير الشامل الذي أحدثه الاحتلال في الدولة العراقية اثر كبير في النظام الأسرى الذي يعد الأساس في ألأنظمة الاجتماعية الأخرى . ومع ان المشاركة السياسية للمرأة في المجالس النيابية أصبح حقاً مشروعاً أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ العام(١٩٥٢) إلا إن المتتبع لاوضاع المرأة العربية والعراقية بشكل خاص يلاحظ ضعف التمثيل النسوي فيها .

ان عقد مؤتمر ((المرأة العراقية والمشاركة السياسية : الآفاق والتحديات)) يمثل محاولة متواضعة من مركز أبحاث الطفولة والأمومة في جامعة ديالى لتجسير الفجوة بين الواقع الراهن للمرأة العراقية وصناع السياسات الاجتماعية في العراق من خلال مدهم بدراسات متعمقة تؤصل لطبيعة العوامل الميسرة والمعرقلة لمشاركتها في العملية السياسية .

ان مشاركة اكثر من خمسة عشر باحثا من مختلف الجامعات والمراكز البحثية في العراق في هذا المؤتمر يعد نقله نوعية في توظيف العلم والبحث العلمي في خدمة المجتمع العراقي، وتطلعاته المشروعة للدخول في النظم الديمقراطية التي تضمن كرامة الإنسان بعيداً عن إشكاليات الجنس، والعرق ،والمناطقية البغيضة .

لقد قدمت في المؤتمر ثلاثة عشر بحثاً تناولت دور ومساهمة المرأة في العملية السياسية من مختلف الجوانب مما شجع إدارة المركز على توثيقها ونشرها في عدد خاص من الكتاب السنوي لمركز أبحاث الطفولة والأمومة لتضاف الى الإصدارات العديدة للمركز .

وختاماً فأن هذا الكتاب يعد وثيقة حية لإصرار جامعة ديالى ومؤسساتها العلمية على مواصلة المسيرة العلمية المباركة للجامعة والنهوض الثقافي والاجتماعي والاقتصادي لعراقنا الحبيب في هذه الفترة العصيبة من تاريخه المجيد .

والله من وراء القصد

نبذة تعريفية عن المركز

ا أولا: التأسيس

تاسس مركز أبحاث الطفولة والأمومة عام ٢٠٠٥ بموجب كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / أمانة مجلس الوزارة المرقم ١٢س في ٨ / ١ / ٢٠٠٥ المتضمن المصادقة على محضر الجلسة الخامسة المفتوحة لمجلس جامعة ديالى والمبلغ إلينا بموجب الأمر الجامعي المرقم ٦٠٦ في ١ / ٢ / ٢٠٠٥ والمتضمن تحويل وحدة أبحاث الطفولة في كلية التربية الأساسية / جامعة ديالى الى مركز أبحاث الطفولة والأمومة . والمركز امتداد لوحدة أبحاث الطفولة التي تأسست عام ١٩٩٩ .

ثانيا" : الأهداف

أ - خدمة أغراض البحث العلمي في المجالات آلاتية :
- تشكيل نواة لوحدة معلومات متخصصة بالطفولة والأمومة .
- تحديد حاجات الأطفال الراهنة والمستقبلية ورسم اولويات العمل الملائمة لها
- تحديد احتياجات الأمهات وما تعانيه من أوضاع مختلفة على المستويات الصحية والاجتماعية والتربوية .
- أجراء بحوث ذات صلة بتطوير نمو الأطفال والمشكلات التي تواجههم .
- تقديم خدمات استشارية للباحثين في مجالي الطفولة والأمومة .

ب- خدمة المجتمع في المجالات الآتية :
- فتح قناة اتصال بين المركز والجامعات والمراكز المتخصصة في الوطن العربي والعالم لغرض تبادل الخبرة والمعلومات في مجالي الطفولة والأمومة .
- تقديم الاستشارات النفسية والتربوية والصحية للمؤسسات الاجتماعية .
- تنظيم البرامج التدريبية للاخصائيين العاملين مع الاطفال العاديين وغير العاديين .
- أقامة الندوات والمؤتمرات العلمية المتعلقة بمرحلة الطفولة وقضايا الأمومة المعاصرة .
- صياغة المشروعات والبرامج التحديثية في مجالي الطفولة والأمومة .

ثالثا" – إصدارات المركز :

أ- الكتاب السنوي

كتاب مخصص لنشر الأبحاث التي تكتب خصيصا للمركز ويصدر بشكل سنوي

ب-سلسلة الأبحاث الدورية

وتهتم بنشر الأبحاث المتخصصة في مجالي الطفولة والأمومة وقضياهما المعاصرة ، وتصدر بشكل دوري .

ج – عالم ألام والطفل

وتهتم بنشر المقالات العلمية الحديثة التي تخص الطفولة والأمومة .

د- مجلة مركز أبحاث الطفولة والأمومة

وهي دورية علمية محكمة تهتم بنشر الأبحاث والدراسات المتعلقة بالطفولة والأمومة للباحثين العاملين في المركز والمؤسسات العلمية الأخرى داخل وخارج العراق .

هـ - سلسلة دراسات مترجمة

و تعنى بترجمة احدث الاصدارات المتخصصة بقضايا الطفولة و الامومة في العالم .

كلمة اللجنة التحضيرية للمؤتمر ..

يشكل الوعي المجتمعي بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة بشكل خاص أبرز خصائص المرحلة التاريخية التي يمر بها عالمنا المعاصر . فعصر الجماهير الخانعة والمرأة التابعة لزوجها وقيم وتقاليد مجتمعها التقليدية قد ولى ، وحل محله عصر الشعوب الحرة الواعية ، عصر حقوق الإنسان وحرياته المدنية ، عصر حرية المرأة وشيوع مبدأ المساواة بينها وبين أخيها الرجل قائمة أولويات التحرر والتنمية .

أن التمسك بالمبادئ الديمقراطية وممارستها واحترام حقوق المرأة في أدارة شؤون المجتمع يشكل معياراً أساسياً لنهضة المجتمع ونجاح التنمية بكافة أشكالها ، ولاسيما تمكين المرأة لتأخذ دورها الفاعل في المجتمع .
أن المشاركة السياسية للمرأة تمثل ممارسة وجود الإنسان لإنسانيته وفي قدرته على أن يحكم ويحكم في الوقت ذاته ، أي أن يكون محترماً للقانون عندما يكون محكوماً و ملتزماً بتنفيذه عندما يكون حاكماً .

لقد احتلت المرأة العراقية قصب السبق على نظيراتها في الوطن العربي والشرق الأوسط في أرتقاء منصب الوزارة عام ١٩٥٩ وحق التصويت والتمثيل النيابي منذ وقت ليس بالقصير فضلاً عن التمتع بحقوقها في الأحوال الشخصية والعمل والتعليم الذي جعلها تنافس أخاها الرجل في نسبة الطلبة المتعلمين في الدراستين الأولية والعليا في الجامعة . هذه النخلة الباسقة التي دفعت ثمن الصراعات السياسية والحروب المدمرة والاحتلال البغيض ، فكانت أماً، وأختاً، وزوجة" للشهيد والمفقود ، ومسؤولة عن تربية ورعاية أبناءها في أقسى الظروف التي مر بها عراقنا الحبيب ، تواجه اليوم قوى التخلف والظلام التي تحاول أعادتها إلى عصر الحريم والتبعية.
أن اجتماع هذه النخبة المتنورة من الباحثين وأساتذة الجامعات والمراكز البحثية يمثل صرخة تحدي من أجل أن تستمر مسيرة العطاء لنساء الرافدين ، والذي تشكل مشاركتها الفاعلة في العملية السياسية بوابة الأمل المرتجى لغد مشرق وواعد لها ولمجتمعها .

المجد والخلود لشهداء العراق الأبرار
والعزة والكبرياء لنساءه الصابرات

اضـــــــاءات

- عقد المؤتمر برعاية الأستاذ الدكتور **عبد ذياب العجيلي** وزير التعليم العالي والبحث العلمي الذي أناب عنه الأستاذ الدكتـــــــور **محمود شاكر رشيد** رئيس جامعة ديالى .

- وزعت في المؤتمر هدية معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأستاذ الدكتور **عبد ذياب العجيلي** على الأرامل العاملات في جامعة ديالى .

- حيا المحامي **رعد رشيد الملا جواد** محافظ ديالى رئاسة الجامعة وادارة المركز على جهودهما العلمية المباركة في عقد المؤتمر .

- كرمت إدارة مركز أبحاث الطفولة والأمومة نخبة من أساتذة الجامعة الذين ساندوا المركز منذ تأسيسه ولحد ألان وهم :-

ا.د. محمود شاكر رشيد	رئيس جامعة ديالى
ا.د. علاء شاكر محمود	رئيس جامعة ديالى الأسبق
ا.م.د. فائق فاضل السامرائي	مساعد رئيس الجامعة للشؤون الإدارية
ا.د. مضر خليل العمر	مدير وحدة الأبحاث المكانية
ا.د. ليث كريم حمد	تدريسي في كلية التربية الأساسية
ا.م.د. بشرى عناد مبارك	تدريسية في كلية التربية الأساسية
د. خضير إبراهيم خلف	عميد كلية الطب
د. محمود محمد سلمان	كلية العلوم الإنسانية /جامعة السليمانية

- حقق المؤتمر مشاركة واسعة للنساء الباحثات النساء اذ بلغ عددهن ثماني باحثات من خمسة عشر باحثا وباحثة .

تأصيل الفكر الإسلامي لدور المرأة السياسي
بين التشريع والتطبيق

أ. د. شهرزاد عبد الكريم توفيق النعيمي جامعة بغداد / كلية التربية للبنات

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:
{ يا أيها النبيُّ إذا جَاءَكَ المُؤْمِنات يُبايَعْنَكَ عَلى أنْ لاَ يُشْرِكنَ باللهِ ولا يَسْرُقْنَ ولاَ يَزْنِينَ ولا يَقْتُلنَ أولادُهُنَّ ولا يأتين ببهتٍ يَفْتَرِيَنه بَينَ أرجُلِهُنَّ ولا يَعْصِيَنَكَ في مَعْروفٍ فَبَايِعُهُنَّ واستَغْفِر اللهُ لَهُنَّ إنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحيمٌ}

صدق الله العظيم

الممتحنة: الآية (١٢)

المقدمة:

للحضارة العربية الإسلامية شخصية فذة ، ونظم خاصة وتشريعات تميزها عن سائر الحضارات قديمها وحديثها، حضارة تختلف في مبادئها ومذاهبها وعقائدها عن سائر المبادئ والمذاهب والعقائد في العالم... ولا عجب في ذلك كون مصدرها "الوحي الإلهي" المبرأ من النقائص والهوى والمحاباة والنسيان والخطأ والباطل... ونحو ذلك من الصفات التي لا يستطيع البشر ان ينجوا او يتخلصوا منها حين يستقلون ببناء حضارتهم...

هي أول حضارة أعلنت حقوق الإنسان، وحررت الناس من العبودية والرِّق، حضارة حققت: الحرية والإخاء والمساواة في الحقوق والواجبات... وقد سمت بغايتها حين كرَّمت الإنسان، ورفعت من شأنه ووهبته حقوقاً عدّة:

أول تلك الحقوق: حق التكريم الإنساني: قال تعالى: { وَلَقَد كَرَّمْنا بَنِي آدَمَ } الإسراء: الآية (٧٠) ، وحق الحياة وحق العمل وحق إبداء الرأي وحق التملك وحق التعليم...الخ.

كان من الطبيعي والمنطقي أن تنعم المرأة في المجتمع المسلم بتلك الحقوق؛ لأن ما شرعه الإسلام من حقوق وحريات للإنسان بوجه عام...إنما شرعه للرجل والمرأة معاً؛ لأن خطابات الشرع للناس او للذين آمنوا او غيرها من الخطابات تدخل فيها المرأة سواء أكانت حقوقاً ام تكاليف إلاّ ما استثنيت منه المرأة بدليل خاص، او اختصت به من حكم لوحدها... والإسلام في تشريعاته هذه ينطلق في فلسفته التشريعية التي تقضي بأن الرجل والمرأة عباد الله تعالى خلقهما وكرّمهما وفضلّهما على كثير ممن خلقَ، كما ان هذه التشريعات (وحي إلهي) (كتاب وسنة) لا يتصور منه محاباة الرجل للمرأة، فهو تشريع الخالق الذي يحقق العدالة المطلقة بين المخلوقين ، وبين حقوقهم وواجباتهم بناء على قابلياتهم واستعداداتهم وفطرتهم التي فطرهم عليها.

ومن هذه الحقوق[١] : حق الإنسان في إبداء رأيه وهو من بين الحقوق العامة اللازمة للإنسان كونه فرداً في المجتمع لا يمكنه الاستغناء عنه، وعليه فقد كان للمرأة الحق في إبداء

[١] أستاذنا د. منير حميد البياتي. النظام السياسي الإسلامي مقارناً بالدولة القانونية. ص١٤١، دار البشير للنشر والتوزيع.

رأيها سواء أكان ذلك فيما يخص حياتها الشخصية كحقها في قبول من جاءها خاطباً ام ردّه، او حقها في إبداء رأيها في الأمور العامة التي تمس مجتمعها، وما يتعلق بمصير الدولة...

وحق المرأة في إبداء رأيها والتعبير عنه في الأمور العامة للأمة يأخذ أوجهاً عدة منها:

١- حقها في اختيار الحاكم واختيار أعضاء مجلس الشورى
٢- حقها في تقديم المشورة والنصيحة حتى وان كانت لولي الأمر نفسه.
٣- للمرأة الحق في مراقبة أداء الحاكم وأداء مؤسسات الدولة، ولها الحق كذلك في تقويم ذلك الأداء وتلك المسيرة...
٤- حق المرأة في الدفاع عن عقيدتها وسلامة مجتمعها وأمنه.

ان تتمتع المرأة بهذه الحقوق يعكس تماماً: علو مكانة المرأة في الإسلام، وأهمية دورها في الحياة وإنتاج حضارة...

ولتفصيل ما تقدم نمضي في بيان ذلك في المحاور الآتية:

المحور الأول: حق المرأة في اختيار الحاكم واختيار أعضاء مجلس الشورى

ولعلنا لا نأتي بجديد إن قلنا ان من مقومات نظام الحكم في الإسلام وجود الخليفة او الإمام او الأمير وقد ثبت وجوب تنصيبه في القرآن الكريم: قال تعالى: { يا أَيُّهَا الذّينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وأَطيعُوا الرَّسُولَ وأولِي الأَمْرَ مِنْكُمْ}[٢]، ويقول المفسرون إن(أولو) الأمر (هم الأمراء) والآية الكريمة تأمر بطاعة أولي الأمر وهذا يستلزم وجودهم ونصبهم ثم طاعتهم[٣].
وفي السنة النبوية المطهرة قوله (صلى الله عليه وسلم): " من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية"[٤] ، أي بيعة للإمام وكذلك قوله (صلى الله عليه وسلم): "لتنقضن عرى الإسلام عروة عروة فأولها نقضاً الحكم وآخرها الصلاة"[٥].

فالحديث الشريف يبين ان الحكم عروة من عرى الإسلام وهذا يستدعي وجود الخليفة او الحاكم او الإمام... ونقض هذه العروة يعني التخلي عنها وتركها مع إنها واجبة... وفي حديث شريف آخر يأمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بوجوب اتخاذ الأمير على الجماعة وإن قل عددها. يقول (صلى الله عليه وسلم): "إذا خرجَ ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم"[٦]، وعليه فإنّ الإمارة واجبة في الجماعات الأكبر من ذلك ما دامت –الإمارة- قد وجبت في أقلها عدداً- الثلاثة[٧].

والسنة الفعلية جسدت ذلك واقعاً فعلياً حيث أقام النبي (صلى الله عليه وسلم) الدولة الإسلامية في المدينة المنورة وكان هو الحاكم الأعلى لها...

وكذلك جاء الاجماع على وجوب تنصيب الخليفة، وقد تمثل ذلك بالبيعة لسيدنا أبي بكر الصديق خليفة بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم).

إن وجود الخليفة او الحاكم او الأمير ضرورة من الضرورات لأي مجتمع انساني... وكذلك كانت طبيعة الأحكام الشرعية الإسلامية تتطلب وجوده ، لأن هذه الأحكام يتعذر تطبيقها بدون السلطة التي تعني القوة ومنها: جهاد الكفار، وإقامة الحدود، وإقرار العدل، وفض النزاعات بين أفراد المجتمع وإنصاف المظلوم وردع الظالم وإقامة الجمع والأعياد...الخ.

ومما تقدم نلمس ان لوجود الخليفة او الحاكم او الأمير أهمية ومكانة كبيرة في الإسلام حتى ان من العلماء من جعل من تولية الإمام او الخليفة واجباً من أعظم واجبات الدين بل لا قيام للدين إلا بها[٨].

ومن أجل ذلك يقرر النظام الإسلامي (البيعة) وسيلة لإسناد السلطة الى الحاكم يباشرها نيابة عن الأمة، وهي عقد رضائي ملزم للجانبين (الأمة) و (الحاكم)... أما الحاكم: بأن يقوم بفروض الإمامة وفقاً للكتاب والسنة، وعلى الأمة تقديم الطاعة والنصرة له ما دام قائماً بهما. والبيعة تكون من الأمة مباشرة، وقد تكون بالنيابة عنها من قبل (أهل الحل والعقد) ثم يدخل بقية أفراد الأمة في البيعة تأكيداً لها...

وما يهمنا في هذا المقام إبراز دور المرأة في اختيار الحاكم او الخليفة وقد وجدنا في كتب السيرة النبوية شواهد عديدة تؤكد ذلك الدور: ففي أجواء يشوبها الكثير من الخوف والترقب تمضي امرأتان مع عصبة من الرجال لمبايعة النبي (صلى الله عليه وسلم) ونصرته ، وهذه البيعة يصفها العلماء بأنها أعظم بيعة وأهمها في حياة الرسول (صلى الله عليه وسلم) تغييراً لمجرى الأحداث وتحول خط التاريخ. ففي موسم الحج سنة ١٣ من النبوة قدم كثير من أهل يثرب

---

[٢] سورة النساء : الآية (٥٩).
[٣] أحكام القرآن – الخصائص ج٣، ص ١٧٧.
[٤] صحيح مسلم ج١٢ ، ص ٤٨٢.
[٥] صحيح الجامع الصغير وزيادته ، ج٢، ص ٩٠٥.
[٦] من أبي هريرة ... صحيح الجامع الصغير ج١، ص ١٤٨.
[٧] السياسة الشرعية لابن تيمية، ص ١٢٩
[٨] ابن تيمية – السياسة الشرعية، ص ١٣٨.

من المسلمين والمشركين... وقد قرر المسلمون ان لا يتركوا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بمكة يطوف بين جبالها تحيط به المخاطر، فاتصلوا به سراً واتفقوا على عقد اجتماع سري في أوسط أيام التشريق ليلاً في الشعب الذي عند جمرة العقبة، فاجتمعوا، وهم ثلاثة وسبعون رجلاً: اثنان وستون من الخزرج، وأحد عشر من الأوس ومعهم امرأتان: نسيبة بنت كعب من بني النجار وأسماء بنت عمرو من بني سلمة.

فلما جاء الموعد ناموا في رحالهم مع قومهم حتى إذا مضى ثلث الليل الأول أخذوا يتسللون فيخرج الرجل والرجلان حتى اجتمعوا عند العقبة، وجاءهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ومعه عمه العباس بن عبد المطلب وكان على دين قومه، ولكن أحب أن يحضر أمر ابن أخيه ويتوثق له... فكان ان تكلم النبي (عليه الصلاة والسلام) فتلا القرآن ودعا الله ورغب في الإسلام واشترط ان يعبدوا الله لا يشركون به شيئاً وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعلى النفقة في العسر واليسر وعلى ان ينصروه... فبايعه القوم إذ بسط رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فأخذ بأيديهم رجلاً رجلاً أما بيعة المرأتين فكانت قولاً بدون مصافحة...[٩]

إن إقدام هاتين المرأتين على المبايعة يجسد لنا معاني عديدة منها:

١- إن مبايعة المرأة لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) يعني بدءاً حقها في اختيار الحاكم، وهو دور أقرته الشريعة الغراء ، وإلاّ ما كان لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يبايعهن أصلاً، زد على ذلك أنه إيمان وإقرار منه عليه الصلاة والسلام بأن نصرته وتأييده لا يمكن أن ينفرد بها الرجال دون النساء، فلكل دوره في الدعوة الى الله، كما ان لكل دوره في بناء الدولة الإسلامية... فالبيعة كانت بيعة سياسية.

٢- الاستعداد النفسي العالي لتحمل تبعات هذا الاختيار، وتقدير عواقبه بمسؤولية وإدراك عقلي واضح، فقد جاء في كتاب روضة الأنوار في سيرة النبي المختار أنه في يوم البيعة تقدم العباس بن عبادة بن فضلة، وقال هل تدرون علامَ تبايعونَ هذا الرجل؟ تبايعونه على حرب الأحمر والأسود من الناس، فإن كنتم ترون أنكم إذا نهكن أموالكم مصيبة، واشرافكم قتلا أسلمتموه فمن الآن، فإنه خزي الدنيا والآخرة، وإن كنتم ترون أنكم وافون له فخذوه، فهو والله خير الدنيا والآخرة[١٠]. قالوا: فإنا نأخذه على مصيبة الأموال وقتل الأشراف فما لنا بذلك يا رسول الله؟ قال: الجنة. قالوا: أبسط يدك فبسط يده، فقاموا ليبايعوه...، والبيعة هكذا كانت بيعة حرب وقتال.

ان حسن اختيار المرأة للحاكم، يجعلها باذلة للنفس والمال والولد، وهي تجسد عظيم تحملها للمسؤولية، فبعد البيعة الثانية (بيعة العقبة) ، بدأت هجرة المسلمين عامة الى المدينة، وكان أول من هاجر: ابو سلمة المخزومي زوج ام سلمة ، خرج مع زوجه وابنه فمنعها قومها منه وانتزع آل ابي سلمة ولده منه فانطلق ابو سلمة وحده الى المدينة وذلك قبل بيعة العقبة بنحو سنة ثم أطلقوا زوجته بعد نحو سنة فلحقت به.

وبعد أبي سلمة هاجر عامر بن ربيعة وزوجه ليلى بنت ابي حثمه... وأي تضحية هذه التي قدمتها المسلمة في سبيل دينها، فالهجرة تعني ترك الأهل والبلد والمال، وما كانت لتكون إلاّ خفية وخوفاً من بطش قريش...

وما تقدم عرضه ، وإن كان (مقتضباً) فأنه يعكس ما للمرأة من دور في اختيار الحاكم، ونصرته وتأييده...كما ويؤكد عظيم ما قدمته المرأة المسلمة من تضحيات شأنها في هذا الميدان شأن الرجال، إذ تحملت كل الآلام والمصاعب وهي تمضي بعيداً عن البلد والأهل والعشير مكرهة خائفة[١١].

---

[٩] روضة الأنوار في مسيرة المختار، ص ١٣٤.

[١٠] المصدر السابق، ص ١٣٦.

[١١] الهجرة الى الحبشة في سنة (٥) من النبوة وكانوا (١٢) رجلاً وأربع نسوة ، رئيسهم عثمان بن عفان ومعه زوجه رقية بنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم).

وكما كان للمرأة الحق في اختيار الحاكم كذلك لها الحق في أن تكون عضواً في مجلس الشورى:

والشورى: نظام جاءت به الشريعة الغراء، وهي ركن مهم من أركان الحكم، وهي حق من حقوق المسلمين على رئيس الدولة او الحاكم، فرجوع الحاكم الى الأمة يطلب منها لمشورة والرأي ، أمر صرحت به آيات الكتاب الكريم: يقول تعالى: { وَشَاوِرْهُم فِي الأَمْرِ }[١٢] ، فلم يترك النبي (صلى الله عليه وسلم) المشورة وكذا كان حال الخلفاء الراشدين من بعده، وقد امتدح القرآن الكريم جماعة المسلمين كونهم لا يبرمون آمراً إلاّ بعد التشاور، قال تعالى: { وَأَمْرَهُم شُورَى بَيْنَهُمْ }[١٣].

والخطاب في الآية من الله سبحانه لرئيس الدولة ان يشاور الأمة في جميع أمور المسلمين.

وعليه فإن أهل الشورى هم جميع المسلمين لا فرق بين رجل او امرأة، صغيراً كان في السن ام كبيراً.. لأنه (صلى الله عليه وسلم) وسمع الرأي من كثير من المسلمين.

ولما كان مجلس الشورى وكيلاً عن الناس في الرأي[١٤]، والمرأة يجوز لها شرعاً أن تعطي رأيها للخليفة، لذلك يجوز للمرأة ان تكون عضواً في مجلس الشورى عن طريق الانتخاب.

ويؤيد هذا أنه (صلى الله عليه وسلم)، قال لمن جاءه مبايعاً من أهل المدينة (وهم ثلاثة وسبعون رجلاً وامرأتان) جميعاً:" أخرجوا إليّ منكم اثني عشر نقيباً يكون على قومهم بما فيهم كفلاء"[١٥] فهذا أمر منه للجميع بأن ينتخبوا منهم ولم يخصص الرجال، ولم يستثنى النساء لا فيمن ينتخب ولا فيمن يُنتخب والكلام عام ومطلق ولم يرد ما يخصصه او يقيده، وهذا يعني أن أمره (صلى الله عليه وسلم) قد شمل المرأتين في انتخاب النقباء، كما للرجال الحق في انتخابهنَّ نقيبتين...

المحور الثاني: للمرأة الحق في تقديم المشورة والنصيحة ولو كانت لولي الأمر نفسه.

يقول تعالى: { وأَمْرَهُم شُورَى بَينَهُم} ، وقوله سبحانه: { وَشَاوِرهُم فِي الأَمْرِ }. جاء في الأثر: أنه (صلى الله عليه وسلم) وبعد قبوله لعقد الصلح مع قريش (صلح الحديبية)، قال للمسلمين: قوموا فانحروا ، فما قام أحد، حتى قالها ثلاث مرات، فما قام أحد، فدخل على ام سلمة، وذكر لها ذلك، فأشارت ان يقوم هو فينحر (بدنه) ويحلق رأسه ولا يكلم أحداً، ففعل، فلما رأى الناس رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، قاموا فنحروا وحلقوا...

أم المؤمنين (أمنا) سيدتنا أم سلمة، أسعفتها فطنتها وذكاؤها الى ان تشير بما فعله النبي (صلى الله عليه وسلم)، فالمسلمون بين أمرين: حبهم وتوقيرهم لرسول الله (صلى الله عليه وسلم)[١٦]، وبين حزنهم الشديد على رجوعهم من غير عمرة وعدم إلزام قريش برد من جاءها من المسلمين.

وهذا أمر ترك أثره الشديد في مشاعر المسلمين، فكان ان صدر منهم ما صدر من عدم استجابتهم لأمره (صلى الله عليه وسلم)، حتى ان عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)وأرضاه، خاطب النبي (صلى الله عليه وسلم) بقوله: "يا رسول الله ألسنا على حق وهم على باطل؟ قال:

---

[١٢] سورة آل عمران: الآية (١٥٩).

[١٣] سورة الشورى: الآية (٣٨).،

[١٤] النظم الاسلامية – مصدر سابق.

[١٥] السيرة لابن هشام ج١و٢ ،ص ٤٤٤.

[١٦] يروي عروة بن مسعود الثقفي لقريش عظيم حب المسلمين للرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم): "أي قوم! لقد وفدت على الملوك: على كسرى وقيصري والنجاشي والله ما رأيت ملكاً يعظمه أصحابه ما يعظ أصحاب محمد محمداً..إذا أمرهم ابتدروا أمره، وإذا توضأ كادوا يقتتلون على وضوئه...الخ."، ص ٢٤١ من روضة الأنوار في سيرة النبي المختار...

بلى. قال أليس قتلانا في الجنة وقتلاهم في النار؟ قال: بلى. قال: ففيمَ نعطي الدنية ونرجع ولما يحكم الله بيننا وبينهم؟

فالموقف تتنازعه هذه المشاعر المتنافرة، فما كان من أم سلمة (رضي الله عنها) إلاّ ان تعول على عظم حب المسلمين لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) والحرص على طاعته لما تعنيه من طاعة الله سبحانه... فكانت النتيجة ما رأينا مشورة طيبة ورأي سديد أتى أُكله: طاعة وتلبية لأمره (صلى الله عليه وسلم) رغم الحزن والألم.

المحور الثالث: حق المرأة في مراقبة أداء الحاكم ومسيرة أداء مؤسسات الدولة...

وأساس هذا الحق أن سلطة الخليفة ليست مطلقة وانما سلطانه مقيد في جميع تصرفاته في حدود ما وكلته الأمة من "حراسة الدين وسياسة الدنيا به".. وعلمه فإن أي خروج على الشرع او على حدود وكالته يستتبع المسؤولية، وهذه تبدأ بالمراقبة والتقويم. والأمة أفراداً كانوا ، أم جماعة مكلفة شرعاً بدفع المنكر وتغييره لقوله تعالى: { وَالمُؤمْنِونَ والْمؤمِناتِ بَعْضَهُم أوْلِياءُ بَعض يَأمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَيَنَهَونَ عَنْ المُنكَرِ}[١٧]، وقوله سبحانه: { وَلتكُنْ مِنكُمْ أمَّة يَدعُونَ إلى الخَيرِ وَيأمُرُونَ بِالمَعرُوفِ وَيَنَهَونَ عَنِ المُنْكَرِ}[١٨]... وقوله (صلى الله عليه وسلم): "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فان لم يستطيع فبلسانه فإن لم يستطيع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان"[١٩]، وقوله (صلى الله عليه وسلم): " إن من أعظم الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر"[٢٠]... وحق الأمة في مراقبة حاكمها كان مرعياً على صعيد التطبيق في صدر الدولة الإسلامية ومعترفاً به من قبل الحكام أنفسهم بل ان الحكام كانوا يدعون الأمة الى مراقبتهم وتقويمهم[٢١]، ولما كانت المرأة جزءاً من الأمة فقد كان عليها ما على الرجال من حق المراقبة والتقويم... ومثاله أن سيدنا عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أراد ان يحدد المهور لما رأى من عزوف الشباب عن الزواج بسبب ارتفاع المهور فإذا بامرأة من آخر الصفوف تعترض وتقول: الله الله يا عمر يعطينا الله ويمنعنا عمر ألم يقل الله { وآتيتم أحداهن قنطاراً}... يسكت سيدنا عمر ويقول كل الناس أفقه منك يا عمر...أية شجاعة هذه وأية حرية للرأي بل وأية ديمقراطية... حادثة كهذه تعكس ولا ريب علو المكانة التي كانت عليها المرأة، كما تعكس عميق فهم المرأة لحقها في إبداء رأيها في الأحكام التي يتخذها "الحاكم" ومناقشتها معتمدة في ذلك قوة الدليل الشرعي التي استندت إليها[٢٢].

ولعل في قصة المجادلة (خولة بنت ثعلبة بن أصرم) وزوجها (أوس بن الصامت)[٢٣]...ما يظهر ذلك ويؤكده كانت صاحبة حق وعرفت ان الإسلام دين حق لا يهضم الحقوق ولا يرضى بالظهار، وفيه ظلم للمرأة وهضم لحقوقها فما برحت مكانها تجادل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حتى نزل فيها قول الحق : { قَد سَمِعَ اللهُ قَولَ التّي تُجَادِلكَ في زَوجِها وَتشْتكِي إلى اللهِ...}[٢٤].

هذه المجادلة قابلت سيدنا عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) فسلم عليها فردت عليه السلام وقالت: هيهات يا عمر، عهدتك وأنت تسمى عميراً في سوق عكاظ ترعى الضأن بعصاك... ثم تذهب الأيام حتى سميت (عمر) ثم لم تذهب الأيام حتى سميت أمير المؤمنين، فاتق

---

[١٧] سورة التوبة: الآية (٧١).
[١٨] سورة آل عمران: الآية (١٠٤).
[١٩] صحيح مسلم ج٢ ،ص٣٨١.
[٢٠] سنن الترمذي ج٤، ص ٤٧١، صحيح الجامع ج١، ص ٤٤٠.
[٢١] من ذلك قول الصديق (رضي الله عنه) فإن أحسنت فأعينوني وإن أساءت فقوموني... السيرة لابن هشام ، ج٤، ص ١٧٥. السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص ٦٩.
[٢٢] أنظر: صلاحيات مجلس الشورى: الرقابة السابقة واللاحقة على دستورية القوانين للدكتور محمود الخالدي، ص ١٨٥.
[٢٣] شقيق الصحابي (عبادة بن الصامت) أسلم مبكراً وشهد مع النبي (صلى الله عليه وسلم) غزوة بدر وأحد والخندق...كبرت سنه وتقدم به العمر فأصيب بلمم كان فيه.
[٢٤] سورة المجادلة: الآية (١١).

الله في الرعية... واعلم أنه من خان الوعيد قرب عليه البعيد، ومن خاف الموت خشي الفوت فقال لها حاجبه: قد أكثرت أيتها المرأة على أمير المؤمنين. فقال عمر: دعها أما تعرفها؟ هذه خولة بنت ثعلبة التي سمع الله قولها من فوق سبع سموات، فعمر – والله – أحق أن يسمع لها[٢٥].

المحور الرابع: حق المرأة في الدفاع عن عقيدتها وسلامة مجتمعها وأمنه:

أما عن هذا فقد أصلته المرأة في صدر الإسلام فكرة وعقيدة وبطولة زخرت بها كتب السير والتاريخ وتناولتها الأقلام لتكتب فيها، وما جف حبرها بعد.

أدركت النساء المسلمات مالهن من دور بارز في حياة الدعوة الاسلامية، وما عليهن من واجب يقمن به في سبيل إعلاء كلمة الله ونصرة دينه... وقد تجسد ذلك الدور بعظيم ما قدمته المرأة من تضحيات بدءاً من الهجرة خوفاً على عقيدتهن لا أنفسهن فكانت الهجرتان الى الحبشة:

الأولى: في رجب سنة خمس من النبوة: وفيها أربع نسوة واثنا عشر رجلاً، رئيسهم عثمان بن عفان ومعه زوجه رقية بنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وهما أول بيت هاجر في سبيل الله بعد ابراهيم ولوط عليهما السلام[٢٦].

أما الثانية: وفيها من النساء ثماني عشرة امرأة وثلاثة وثمانون رجلاً، وكانت هذه أشق من الأولى، لأن قريشاً كانت متيقظة تتبع تحركات المسلمين. وبعدها الهجرة الى المدينة المنورة وفيها يضيء اسم الفدائية (أسماء بنت أبي بكر) ولقبها (ذات النطاقين)... ولا ننسى بطولة اولى الشهيدات في الإسلام (أم عمار) وهي سمية بنت خياط مولاة أبي حذيفة المخزومي وكانت عجوزاً كبيرة ضعيفة طعنها ابو جهل في قلبها بحربة فماتت لتفتتح سجل البطولة في الاسلام.

وقد حرصت المرأة على أن يكون لها دور أكبر من ذلك... فقد غادرت خدرها لتمضي مع جيش الايمان والبطولة لقتال المشركين... فقد جوز[٢٧] الإسلام للمرأة الخروج للجهاد لغرض تمريض الجرحى وسقي الماء للمقاتلين، وكان عليها ان تقاتل دفاعاً عن الإسلام كما قاتلت نسيبة بنت كعب يوم (أحد) دفاعاً عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وفي حنين اتخذت (ام سليم) بنت مِلحان[٢٨] خنجراً وضعته في وسطها وكانت حاملاً بابنها عبد الله. فقال زوجها (ابو طلحة) : يا رسول الله هذه ام سليم معها خنجر؟ فقالت: يا رسول الله اتخذته إن دنا مني احد المشركين بقرت بطنه... ونسجل لأختها (أم حرام) بنت ملحان شوقها للاستشهاد وطلبها من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ان يدعو لها بالشهادة: استيقظ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهو يضحك فقلت: ما يضحكك يا رسول الله؟ قال: ناس من أمتي عُرضوا عليّ غزاة في سبيل الله يركبون ثبج –وسط- هذا البحر ملوك على الأسرة او مثل الملوك على الأسرة. قلت: يا رسول الله ادعُ الله ان يجعلني منهم . فدعا لها...فكان ان تحققت بشارة المصطفى (صلى الله عليه وسلم) لها ، ففي خلافة عثمان (رضي الله عنه) وللوقوف بوجه هجمات الروم التي كانت تأتيهم من جزيرة قبرص...تم أعداد السفن وركب المجاهدون البحر وكانت معهم (ام حرام) اغرورقت عيناها بالدموع وهي تذكر رسول الله (صلى الله علية وسلم) وهو يقول لها انها في (الأولين)، نعم انها في الأولين الذين ركبوا البحر في سبيل الله... وما ان وضعت السفن الحربية الاسلامية مراسيها، ونزل المجاهدون الأولون الى الجزيرة حتى سقطت (ام حرام) عن دابتها لتموت شهيدة فتحققت بشارة النبي (صلى الله عليه وسلم) لها فهي اول من غزا في البحر من النساء...

---

[٢٥] الاستيعاب ج٤، ص ٨٣١.

[٢٦] روضة الأنوار، ص ٧٩.

[٢٧] الجهاد: فرض عين عند النفير العام وكفاية عند عدمه وإذا هجم العدد وجب على جميع الناس الدفع تخرج المرأة بغير اذن الزوج...ج٤، ص ١١٨. الاختيار لتعليل المختار.

[٢٨] الإصابة ج٨ ، ص ٢٢٧.

بطولات وشجاعة نادرة أبدتها المرأة المسلمة وهي تدافع عن عقيدتها ومجتمعها وأمنه... وساحات الوغى كانت شاهدة على ذلك: السيدة صفية بنت عبد المطلب عمة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) تهاجم ذلك اليهودي الذي كان يحوم حول حصن (لنساء المسلمين وأطفالهم) وتقتله[٢٩] بضربة عمود من أعمدة الخيام وتطلب من (حسان بن ثابت) ان يرمي برأسه الى من كان معه من اليهود ليتيقنوا ان محمداً لم يكن ليترك أهله خلوفاً لا رجال معهم.

وهذه (رفيدة بنت سعيد الأسلمية) وهي اولى الممرضات في الإسلام وقد سخرت كل طاقتها وما تملكه من معرفة وعلم في ميادين الشرف والعز تضمد الجرحى وتعالج المرضى وتعتني بمن يرقد في خيمتها التي كانت نواة للمستشفى السيّار، إذ جهزت بمستلزمات التمريض من أدوية ولفائف ودهون وأعشاب... خدمات طبية ورعاية صحية قدمتها رفيدة وأختها كعبة وأم عطية الأنصارية التي رافقت المسلمين في معارك عديدة... وأميمة بنت قيس الغفارية التي اختارها الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) لتكون مشرفة على مجموعة من الممرضات المسؤولات عن رعاية الجرحى وكذلك أم سنان الأنصارية ، وأم أيمن...

أمثال هذه البطولات وغيرها كثير- جعلت من المرأة شريكاً عميق التأثير في مسيرة الجهاد والدعوة وبناء المجتمع، وعدَّ دورها هذا معلماً بارزاً من معالم تأريخنا الإسلامي، فهذه البطولات كانت ظاهرة عامة ولم تكن محصورة في نفر محدود من النساء.

[٢٩] الاصابة، ج٨، ص ٢٢٧، في غزوة الاحزاب وبعد ان نقض بنو قريضة العهد وخانوا الميثاق.

الخاتمة ونتائج البحث

شريعتنا الغراء وهي تقر للبشرية حقوقها في: التكريم الشخصي وحق الحياة، والعمل وطلب العلم...الخ، إنما تنطلق من ذلك التصور الإنساني للناس، فهم في نظرها- أخوة من أب واحد وأم واحدة لا فرق بين رجل أو امرأة كما لا فرق بين أبيض أو أسود...

وانطلاقاً من هذه البداهة تمتع المسلمون جميعاً بحقوقهم السياسية بدءاً من:
اختيار الحاكم او الخليفة، والحق في النقد الموجه لسياسة ذلك الحاكم وحرية الكلمة...، لأن كل فرد في الأمة يستشعر المحاسبة الدائمة في:
إيجاد دولة قوية مؤمنة ، دستورها الهدي الإلهي، يقودها خليفة (أو حاكم او أمير) يمتلك الأهلية لتدبير أمورها في السلم والحرب، وحائز على ثقة الجماعة... ولضمان تحقق ذلك كان من حق الأمة جميعها- مُمَثَلة برجالها ونسائها- ان تختاره وان تراقب نهجه وتصحح سياسته بما يحقق المصلحة العامة...الخ، إذ لا حجر على العقول وحريتها في التفكير والتعبير ما دامت في ذلك الإطار الرباني...

وكما رأينا فإن المرأة المسلمة في صدر الإسلام والخلافة الراشدة كانت قد وعت تماماً حقوقها ودورها السياسي، ولذلك رأيناها تخوض غمار الحياة السياسية والجهادية واثقة دون تردد او وجل: فنصب حاكم ذي سلطان تختاره الأمة عن طريق البيعة ليقوم بما فرضه الله سبحانه وتعالى... عمل من أعمال السياسة التي تناط بالمسلمين (رجالاً ونساءً)، وكذلك كانت الشورى حقاً من المسلمين على رئيس الدولة وهي تمثل ركناً مهماً من قواعد الحكم رأينا جواز ان تكون المرأة من أهل الشورى (وهم جميع المسلمين) ولأنه (صلى الله عليه وسلم) شاور وسمع الرأي من كثير من المسلمين (وإن كان رأي الأغلبية غير ملزم)... وكذلك جاز ان تكون هي من أعضاء مجلس الشورى، تمارس فيه دورها في المراقبة والتقويم...

ان هذه الصياغة التشريعية لحياة المرأة، كانت نقلة إنسانية كبيرة لم تستطع القوانين البشرية ان تصل بعد الى بعض مداها إلاّ في القرن الأخير...

ومما نأسف عليه تعرض هذه المكانة الرفيعة التي ارتقتها المرأة الى نكسة حقيقية عادت بها الى دائرة: الإهمال، وإلغاء شخصيتها وسلب حقوقها، وسوء تقدير مركزها في تقدم المجتمع وتطوره... وذلك بسبب:

١- الجهل في فهم الاسلام (عقيدة وشريعة وسلوكاً)، أو الفصل بين العقيدة والشريعة والسلوك، ففهم الكل وتطبيقه على انه الإسلام هو المطلوب... وهكذا كان الأمر في عصره (صلى الله عليه وسلم)، فقد أنتج فهم الإسلام وتطبيقه (عقيدة وشريعة وسلوكاً) دون فصل أو تمييز... أنتج رجالاً ونساءً قدموا لمجتمعهم أعمالاً انطبقت عليها: أحكام الدين وقيم الأخلاق ومعايير المجتمع وتماثلت تماماً مع ما أراده كتاب الله سبحانه وتعالى وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم).
٢- الانحراف في فهم الأحكام الشرعية الخاصة بالمرأة ، هذا الانحراف الذي كان سببه: عصر الركود والتخلف الفكري الذي أعان عليه الاستعمار الغربي لبلادنا العربية الاسلامية.

التوصيات:

ونلخصها بأن تأخذ كل من: المؤسسات التربوية و المساجد ، والقنوات الاعلامية دورها في: الوصل بين صياغة العقيدة وحسن تطبيق الشريعة سلوكاً وقيماً أخلاقية للمجتمع المسلم مع واقع الأمة ومستقبلها لتسري من جديد في عروق النشء الصاعد، وتطهير ما علق في أذهان الناس من فهم خاطئ ومنحرف عن لتعاليم الإسلام... والتأكيد على ان الإسلام ليس مجرد دين إنما هو نظام حياة كامل ومتكامل.

قائمة بأهم المصادر والمراجع

١- أحكام القرآن. أبو بكر احمد بن علي الرازي الجصاص، دار إحياء التراث العربي. بيروت ، لبنان ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
٢- الاختيار لتعليل المختار. عبد الله بن محمود بن مودود ، ط٢، شركة البابي الحلبي. ١٣٧٠هـ-١٩٥١م.
٣- الاستيعاب. ابن عبد البر يوسف بن عبد الله بن محمد، ط١، دار الجيل. بيروت ١٤١٢هـ.
٤- الإصابة في تمييز الصحابة. ابن حجر العسقلاني، دار الفكر. بيروت ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
٥- الإصول الفكرية للثقافة الإسلامية. د. محمود الخالدي، ط١، دار الفكر. عمان ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٦- تأريخ الخلفاء. السيوطي، ١، مطبعة السعادة. مصر ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.
٧- تفسير القرآن العظيم. ابو الفداء اسماعيل ابن كثير القرشي الدمشقي، ط١، دار الجيل. بيروت ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٨- روضة الأنوار في سيرة النبي المختار. صفي الرحمن المباركفوري ، ط١. ١٤٢٤هـ.
٩- السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية. اب تيمية، طبعة دار الكتب العربية. بيروت ١٣٨٦هـ ومطبعة الجهاد.
١٠- سمير المؤمنات وأنيس الصالحات. عبد الله بدران، ط٢، دار الخير ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
١١- السيرة النبوية . ابن هشام ، مطبعة وأوفسيت منير. بغداد
١٢- شرح صحيح مسلم. الإمام النووي، ط١، دار القلم. بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
١٣- صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير). محمد ناصر الدين الألباني، ط٤. ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
١٤- الفقه الحنفي في ثوبه الجديد. عبد الحميد محمود طهماز، ط١ ، دار القلم. دمشق ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
١٥- مدخل الى التصور الإسلامي للإنسان والحياة. عابد توفيق الهاشمي، ط١، دار الفرقان للنشر والتوزيع. عمان ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
١٦- المقدمة لابن خلدون- دار الكتاب اللبناني. بيروت.
١٧- النظم الإسلامية. د. منير حميد البياتي. فاضل شاكر، ط١، مطبعة التعليم العالي. بغداد ١٩٨٧.

المرأة العراقية بين المشاركة السياسية والاغتراب السياسي

أ.د. سامي مهدي العزاوي مدير مركز أبحاث الطفولة والأمومة

تمهيد

ترجع المطالبة بالحقوق السياسية والمشاركة في العملية السياسية للمرأة العراقية الى أكثر من ثمانين عاماً ، اذ طالب المقال الافتتاحي لجريدة ((ليلى)) التي أصدرتها ((بولينا حسون)) في بغداد عام ١٩٢٣ المجلس التأسيسي العراقي بمنح المرأة العراقية كامل حقوقها بما فيها حق المشاركة السياسية . (فائق بطي ، ١٩٧٦) ان المشاركة السياسية للمرأة يرتبط بالبناء الاجتماعي الذي قد يكون محفزاً او مشجعاً لها او عائقاً أمامها ، و على طبيعة الحرية التي يوفرها المجتمع للمرأة كاندماجها في الجمعيات ، والمنظمات المهنية ، والنقابية ، والأحزاب السياسية ، والهيئات التمثيلية . اذ تعد المشاركة السياسية للمرأة في العملية السياسية وإدارة المجتمع من المؤشرات الدالة على تطور المجتمع وديمقراطية نظام الحكم في الدولة .

ان مشكلة المشاركة السياسية للمرأة لاتخص المرأة وحدها ، لأنها تمثل القضية الاولى في سلم التطور الاجتماعي ، فهي قضية اجتماعية أصلا تطرح بشكل جذري مشاكل المجتمع من أساسه ، لذلك لابد من تضامن النخب المثقفة سواء أكانت نسويه ام رجالية في دراستها بشكل جدي . لان احد أسباب المشكلة يكمن في تهميش هذه القضية وعدم وضعها في صلب اهتمامات المجتمع وهمومه . (هالة مقصود ، ١٩٩٩)

ان التساؤل الذي تحاول الورقة الحالية الإجابة عليه يتمثل في معرفة مدى اكتساب المرأة العراقية وعياً سياسياً يمكنها من فرض حضورها الفاعل في مختلف قطاعات المجتمع كي تكون مشاركتها السياسية نابعة فعلا من إرادتها لتحسين ظروفها الاجتماعية بصورة عامة ؟ ام ان الوضع الاجتماعي الذي لايسمح الا بواحدية الذكور أدى الى تهميش المرأة وجعلها تفتقد القوة ومن ثم الاغتراب على الصعيد السياسي ؟

إشكاليات المشاركة السياسية للمرأة

في ١٩٥٢/٢/٢٠ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة القرار رقم (٦٤٠) وبه اتفاقية حقوق المرأة السياسية . التي دخلت حيز التنفيذ في ١٩٥٤/٧/٧ والتي صادقت عليها (٨) دول عربية حتى نهاية عام ١٩٨٨ . اما اهم موادها فهي :-

- للمرأة حق التصويت في الانتخابات على قدم المساواة مع الرجل دون أي تمييز.
- للمرأة حق تولي المناصب العامة وممارسة كل الوظائف العامة التي ينشئها القانون الوطني على قدم المساواة مع الرجل دون أي تمييز . (جورج جبور ،٢٠٠٦) .

وعلى الرغم من مرور اكثر من خمسين عاماً على صدور هذا القرار ، فان غياب المرأة عن مركز اتخاذ القرار السياسي يعد ظاهرة عالمية ، تتجلى مظاهرها في كون المرأة مازالت غير ممثلة بما فيها الكفاية ضمن الهياكل والمؤسسات السياسية كالأحزاب والحكومات والمجالس النيابية ، كما ان حضورها كنائبة في البرلمان مازال غير معبر عن نضالات المرأة ودورها في التنمية حيث تتراوح النسب بين صفر بالمائة في موريتانيا و ٤٠.٤ بالمائة في السويد . الاتحاد البرلماني الدولي ، نقلا عن (سعيدة الرحموني ، ١٩٩٩)

وفي البلاد العربية اعتمدت الحكومات التي جاءت نتيجة للانقلابات العسكرية المتكررة في كل من مصر ، وسوريا ، والعراق ، والجزائر ، واليمن رفعت شعارات النصر والتحرير لفلسطين ، ومن اجل تحقيق هذه الأهداف عمدت إلى تقليص المشاركة السياسية الشعبية للرجال والنساء على حد سواء ،وإلغاء الأحزاب السياسية والحريات الفردية والحقوق المدنية واستولت على وسائل الإعلام والتعليم التي سوقت لأفكار وممارسات هذه الأنظمة ، مما ولد أنظمة سياسية ذكورية أخلت بالعلاقة الإنسانية بين الذكر والأنثى فضلاً عن فقدان الفرد كفرد والمجتمع كمجتمع والدولة كدولة هوياتهم . وفاقد الهوية غير قادر على ان يتمتع بالحرية ، ومن لايملك الحرية لايقوى على إعطاءها للآخرين ، فكيف يمكن للرجل في ظل هذه الوضعية أن يمنح المرأة حريتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؟ (أحمد الظاهر ، ١٩٨٧)

أن هذه الصورة القاتمة للوضع السياسي العربي جعل المرأة العربية والعراقية بشكل خاص تكون أكثر عقلانية بحيث لاتزج بنفسها في متاهات الصراعات الفكرية ، والسياسية المدمرة التي شهدتها هذه الأنظمة ،الا ان كاتب هذه الورقة سوف يتبنى الاطر النفسية لتفسير هذه الظاهرة سواء في بيان اليات التنشئة من اجل المشاركة الديمقراطية او العوامل المؤدية للاغتراب السياسي للمرأة الذي يحجم من دورها السياسي في المجتمع .

مفاهيم الدراسة

١- المشاركة السياسية(political participation) :-

يعرفها وينر weiner نقلاً عن (سعد جمعة ، ١٩٨٤) في إعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة افراد المجتمع البالغين العاقلين في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم معاً في المجتمع . وممارسة هذا الحق بعيدا عن الضغط والإكراه ، وبمستوى عال من الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الاهداف المجتمعية العامة وفي إطار الشعور بحرية الفكر وحرية العمل والتعبير عن الرأي .

٢- *الاغتراب* (alienation) :-
يعرفه (كمال دسوقي ، ١٩٨٨) بأنه حالة من الشعور بالوحدة او الغربة ، وانعدام علاقات المحبة او الصداقة مع الاخرين .

٣- الاغتراب السياسي (political alienation) :-
يعرفه (سعد جمعة ، ١٩٨٤) بأنه تلك الحالة من التناقض القائم بين ذات الفرد وبين مؤسسات النظام السياسي والقائمين على زمام السلطة بل العملية السياسية ذاتها ونتائجها .

الإطار النفسي لتفسير المشاركة السياسية

ينطلق الاطار النفسي لتفسير المشاركة السياسية من تبني النظرية القيمية التقليدية التي تتبنى عدة معايير للمواطنة المشاركة حددها بيريلسون Berelson نقلاً عن (سعد جمعة ، ١٩٨٤) :

١- الاهتمام السياسي .
اذ ان المواطن مهتم بالسياسية ومشارك بفاعلية في شؤونها المختلفة

٢- المعرفة بالشأن السياسي
المواطن لديه المام بالمسائل السياسية من حيث موضوعاتها وتواريخها ، ووقائعها ، ومواقف القوى المتباينة منها ، والنتائج المحتملة لها .

٣- المبدأ .
ان المواطن يصوت طبقاً لمعايير لاترتبط بالمصلحة الشخصية فحسب ، وانما ترتبط ايضاً بالصالح العام للمجتمع ايضا .

٤- الرشد
الرشد او العقلانية السياسية معيار اساس في تصويت المواطن .

التنشئة من اجل اكتساب المبادىء الديمقراطية .

ان المعايير السابقة التي تفسر المشاركة السياسية للمواطن في العملية السياسية ، ترتبط باليات التنشئة الاجتماعية ، والسياسية السائدة في المجتمع . فأذا حدث خلل في عملية التنشئة الاجتماعية المتمثل في اجبار الاسرة للطفل على قبول اوامرهم دون اعطائه حرية الاعتراض عليها يصبحون عقبة حقيقية في نموه من المستوى العاطفي (الوجداني) الى المستوى الفكري (العقلي) ومن ثم يصبح الطفل شخصا" مسايرا للجماعة ، مما يعرقل اكتسابه للمبادىء الديمقراطية لاحقاً والمتمثلة ب:

١- الاهتمام بالجماعة على المستوى الفكري
ان يرى الفرد مافي جماعته من ايجابيات فيعتنقها ويعمل من اجل تحقيقها ، فضلاً عن ادراك سلبياتها فيحاربها ، ويعمل على التخلص منها .

٢- الفهم
ان فهم ومعرفة الفرد لقيم الجماعة يساعده على التخطيط والعمل من اجل المستقبل الذي يريده لها .

٣- المشاركة
تقبل الفرد لادواره الاجتماعية التي يقوم بها ، دون صراع او تعارض داخلي .
٤- الايجابية
ان يكون له دور في احداث التغيير والقدرة على الإبداع والتجديد ، ولديه قدرات خلاقة لو اطلقت يستطيع من خلالها الانجاز دون خوف ، ويشارك بفاعلية في انشطة مجتمعه .
٥- الحرية
الايمان بأن لغيره الحق في المعارضة ، أي احترام الرأي والرأي الاخر .
٦- تحمل المسؤولية
ان يتحمل الفرد مسؤولية القرار الذي وضعه او اقتنع به مادامت له الحرية الكاملة في اتخاذه وصنع مصيره وتقريره . (هدى قناوي ، ١٩٨٤) ٠
أن اكتساب المبادئ الديمقراطية من خلال آليات التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة يؤدي إلى بروز نمط جديد للمواطنة المشاركة يحقق الفرضية التي تشير إلى أن المجتمع المتجانس اجتماعيا يكون متجانسا" سياسيا" بالضرورة ، وهذا مالا نلاحظه في واقعنا المعاصر ٠

العوامل النفسية التي تؤثر في المشاركة السياسية

١- ضعف الفعالية السياسية :-
تتمثل في عدم قدرة الأفراد في النظام النيابي على ممارسة نفوذهم للتأثير على الحكام عند اتخاذهم القرار السياسي٠
٢- العداء السياسي :-
يمثل نوعا" من الاغتراب السياسي ونتاجا" طبيعيا" لحالة ((عدم الثقة)) بين المحكومين والحكام بصفة اساسية٠
٣- عدم الثقة والشك السياسي :-
يعد من خصائص الديمقراطيات الناشئة في المراحل الانتقالية، والنتاج الطبيعي للتغير السريع فيها نحو الديمقراطية ٠اذ يؤثر التغير نفسيا" على وعي وإحساس الإفراد الذين يصبحون غير واثقين في تحكمهم في عالمهم ، مما يثير لديهم المخاوف وعدم الأمان وفقدان الثقة التي تؤدي إلى الشك في الوعود السياسية البراقة للنخب السياسية المتنافسة ٠
٤- الاغتراب السياسي :-
ولعل الورقة الحالية ستركز عليه باعتباره العامل الرئيسي المؤدي إلى عدم مشاركة المرأة في العملية السياسية ٠

- أبعاد الاغتراب السياسي

حدد فينفتر (finifter) صيغ الاغتراب السياسي بأنها أبعاد لشيء واحد هي :-
١- انعدام القوة السياسية :-
شعور الفرد بأنه لايستطيع التأثير على تصرفات الحكومة وقراراتها المختلفة ٠
٢- انعدام المعنى :-
عدم قدرة الفرد على التمييز بين الاختيارات السياسية ذات المعنى ، لان الفرد لايستطيع التنبؤ بنتائجها المحتملة ٠
٣- انعدام المعايير :-
أدراك الفرد لانهيار المعايير التي تنظم العلاقات السياسية بين القوى السياسية

٤- العزلة السياسية :-

ويقصد بها رفض الفرد لقواعد السلوك والأهداف السياسية التي يدين بها كثير من أعضاء المجتمع٠ (سعد جمعة ، ١٩٨٤)

أن المتفحص للأبعاد التي تشكل مكونات الاغتراب السياسي يلاحظها تنطبق بشكل كبير على وضعية المرأة العراقية والتي انعكست على ضعف مشاركتها في العملية السياسية لان مشاعر الضعف السياسية تشكل لديها مانعا نفسيا يمنعها من بذل مجهود كبير يدعم تفاعلها مع المجتمع ومشاركتها بنشاطاته السياسية من خلال :-

- العزوف عن المشاركة في انتخابات المجالس التشريعية ٠
- تجنب المناقشة في المشاكل السياسية ٠
- عدم الإيمان بأهمية التعددية السياسية ٠
- تجنب الانخراط في الأحزاب السياسية٠
- عدم متابعة الأخبار السياسية ٠
- غياب الوعي السياسي عما ينبغي أن يكون عليه العمل السياسي ٠
- ضعف الأيمان بجدوى العملية السياسية ٠
- عدم متابعة الندوات السياسية ٠
- عدم التفاؤل بمستقبل العمل السياسي ٠

التوصيـــــات

على وفق معطيات الدراسة يمكن التوصية بالاتي :-

١- ضرورة تفعيل المشاركة السياسية للمرأة من خلال تولي النساء بأنفسهن اختيار من ينوب عنهن في الانتخابات ٠

٢- توعية الرجل بضرورة تغيير مواقفه نحو المرأة ٠

٣- تخلي المرأة عن تمسك باليات الدفاع السلبية واستبدالها باليات المشاركة المجتمعية ٠

٤- إعادة تحديد أهداف التنظيمات النسوية بما يجعل قضايا تمكين المرأة ومشاركتها بالانتخابات من أولويات برامج هذه التنظيمات ٠

٥- تمكين المرأة سياسيا ، أي جعلها تستطيع التأثير على مصدر القرار السياسي كي تتجنب الاغتراب السياسي عن قضاياها المصيرية ٠

٦- توظيف برامج التعليم في تعريف حقوق المرأة ولاسيما الحق في المشاركة السياسية لصنع مستقبلها الواعد ٠

٧- دعم دور المرأة كصانعة للأمن والاستقرار في المجتمع ٠

المصـــــــادر

- فائق بطي (١٩٧٦) ((الموسوعة الصحفية العراقية)) مطبعة الأديب البغدادية ، بغداد٠
- هالة مقصود (١٩٩٩) ((حول المرأة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين)) في ((المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر)) ص ص٢٥٥-٢٥٩ مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت٠
- جورج جبور (٢٠٠٦) ((المشاركة السياسية للمرأة من خلال المواثيق العربية والإسلامية)) http :www. Wluml.org ٠
- سعيدة الرحموني (١٩٩٩) ((المرأة والمشاركة السياسية في تونس)) المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية العدد (٢٥٠) ص ص ١٠٧-١٣٠، بيروت ٠
- احمد كمال ظاهر (١٩٨٧) ((المرأة العربية)) دار الكندي للنشر والتوزيع ، اربد ٠
- سعد جمعة (١٩٨٤) ((الشباب والمشاركة السياسية)) دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ٠
- كمال دسوقي (١٩٨٨) ((ذخيرة علوم النفس)) الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ٠

الصورة النمطية للمرأة السياسية وعلاقتها ببعض المتغيرات

أ.م.د. بشرى عناد مبارك كلية التربية الأساسية / جامعة ديالى

مشكلة البحث :

تبرز مشكلة هذا البحث من خلال التساؤلات الاتية :

١- ما الصورة النمطية التي تحملها شرائح المجتمع المختلفة عن المرأة التي تمارس النشاطات السياسية ؟
٢- ايتميز المحتوى الذي يشكل الصورة النمطية للمرأة السياسية سلبي ام ايجابي ؟
٣- هل ترتبط الصورة النمطية للمرأة السياسية بالتعصب وبالتمييز ضد الجنس ؟
٤- هل تسجل متغيرات الجنس ، ونوع النشاط فروقاً في الصورة النمطية للمرأة السياسية التي تحملها شرائح المجتمع المختلفة ؟

أهمية البحث والحاجة اليه :

يكتسب هذا البحث اهميته من خلال المحاور الاتية :-

١- تعد الصورة النمطية Stereotype وعلى اختلاف أنواعها الجنسية ، والطائفية ، والعرقية ، والمهنية ، ..... الخ . مصدراً او تبريراً للتمييز والتعصب تجاه الجماعات النمطية ، وهي تعمل بحكم طبيعتها هذه على توجيه الادراك والتفاعل الاجتماعيين بشكل يضمن صحتها والمحافظة على ديمومتها ، وهي لهذا تكون سلبية من حيث انها :
أ- تؤدي الى التمييز في العمليات المعرفية المختلفة التي تكتنف الادراك الاجتماعي للفرد .
ب- تعمل على تشوية وتحريف الحقائق بما يضمن صوابها وصدقها .
ت- تؤدي الى المبالغة في الاحكام التي يصدرها الفرد بشأن شخص افراد او مجموعة اخرى من الاشخاص (التميمي ، ٢٠٠٤ ، ص٢ – ٣)

ولما كان العرق Race ، والطائفة Ethnic ، والاتجاه السياسي Political Attitud من المعايير البارزة في تشكيل الصورة النمطية تجاه الجماعات العرقية ، والطائفية ، والسياسية ، فأن معيار الجنس Sex Norm يعد من اهم هذه المعايير في عمل التمثيلات الذهنية Mental Reprecentations لمحتوى الصورة النمطية (الجنسية) التي يحملها الرجل عن المرأة ، وما له علاقة باهتماماتها ، ونشاطاتها الاجتماعية ، والمهنية ، وعقائدها الدينية ، والسياسية والفكرية المختلفة. ان الصورة النمطية تعبر عن المحتوى المعرفي الذي يحمله الفرد لفظاً او رمزاً ليكون مرأة تعكس مستوى إدراكه الاجتماعي (Young , 1957 , p.184) لذا فأنها تؤدي الى التحريف والتشويه في تفسير سلوك الاشخاص الاخرين الذين يجسدون موضوع الصورة وتعليلها على نحو يتسق معها ويساعد على اثبات سمتها (Hamilton , 1981,p.58-59) ، وهي لذلك تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع معظم العمليات العقلية العليا كالذاكرة Memory والادراك Perception ، والتخيل Imageuation ، والتصور Magery ، وان ما يؤكد ذلك هي تلك الارتباطات الوهمية التي تعمل على ملء الفجوات الحاصلة في تصوراتنا الاجتماعية عن الاخرين او في تمثيلاتنا الذهنية التي نحملها بشأنهم (Brrndt&Heller,1986,p.889-880) .

٢- أن المرأة كانت ومازالت هدفاً لتلك القوالب النمطية والتصورات الذهنية التي ترتبط بمختلف انواع نشاطاتها وهواياتها واهتماماتها ، على ان تلك القوالب وهذه التصورات هي ليست وليدة الحاضر انما تتأثر بالأرث الثقافي للمجتمعات التي تتكون فيها اذ تتلون مدركات الافراد الذين يعيشون في هذه المجتمعات بهذا الارث .

٣- ان حجم التغيرات التي حصلت بعد احداث (٢٠٠٣/٤/٩) ، قد فسح المجال امام المرأة لمشاركة سياسية اوسع ولنشاط سياسي اكثر تميزاً ، الا ان ما يحد هذه المشاركة هو تخوف المرأة من تلك التمثيلات الذهنية والقوالب النمطية المحمولة في ذهن الاخرين عنها حيثما تدخل في مجال العمل السياسي وتمارس نشاطها فيه مما يعيق من تقدمها وتميزها فيه ، على ان هذا الامر لا تنحصر ابعاده الفكرية ، والوجدانية ، والاجتماعية في مجتمعنا فقط وانما هو شأن معظم المجتمعات العربية والغربية وان كانت بنسب متفاوتة ، فأحداث الاحصائيات تشير الى ان الدول الاوربية تأتي في المقدمة بنسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وهي بمقدار (٣٨.٨%) تليها الدول الاسيوية بنسبة مشاركة مقدارها (١٤.٢%) اما المنطقة العربية فلا تتعدى نسبة التمثيل فيها عن (٥.٦%) ، ولا تزيد في الدول الخليجية على (٣%) ، وتوجد اعلى نسبة تمثيل برلماني للمرأة العربية في تونس بمقدار (١١.٥%) .

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث الى :-

١- بناء مقياس للصورة النمطية للمرأة السياسية لدى شرائح اجتماعية مختلفة.

٢- التعرف على الصورة النمطية للمرأة السياسية لدى شرائح اجتماعية مختلفة .

٣- التعرف على الفروق في الصورة النمطية للمرأة السياسية على وفق المتغيرات الاتية :-

أ- الجنس (ذكور – اناث) .

ب- نوع النشاط (سياسي ، نشاطات اخرى غير سياسية) .

حدود البحث :

يتحدد هذا البحث ببعض الشرائح الاجتماعية والذين هم من (أساتذة الجامعة ، والاطباء ، والمهندسين ، والادباء ، والفنانين ، الإعلاميين ، والطلبة الجامعيين ، والعمال – الكسبة) ومن كلا الجنسين ومن العاملين في المجال السياسي وغير السياسي لسنة ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ .

تحديد المصطلحات :

١- الصورة النمطية Stereotype

عرفها فانثينو (1975) Fantine

" انها الافكار التي تتسم بالجمود ، والتصلب ، والتي تكون في الغالب غير صحيحة وغير عادلة فيما تنسبه الى فرد ما من الافراد او جماعة ما من الجماعات الاخرى " (Fantino,1975,p.587) .

٢- المرأة السياسية :

" هي المرأة التي تمارس نشاطاتها في الانتماءات الحزبية والممارسات السياسية المتنوعة والمختلفة "

الاطار النظري للبحث :

ويشمل مفهوم الصورة النمطية واهم الدراسات السابقة :

يرى علماء النفس الاجتماعي ان الصورة النمطية هي مصدرٌ كبيرٌ او تبريرٌ مهمٌ للتمييز Discremination والتعصب Prejudice تجاه الجماعات النمطية وقد تم تعريفها بانها " تلك الاحكام المسبقة التي تطلق على جماعة ما او فئة محددة (Tajfel,1981,p.13,Allport,1954,191-192) .

فلقد أشار البورت (1931)Alport الى ان الصورة النمطية ترادف التعصب وعرفها بأنها ذلك التبسيط المبالغ فيه للخبرات الناتجة عن الاتجاه وابداها في ذلك كل من تايفل Tajfel (1981) وبيلج (1972)Billiage عندما اشارا الى ان التعصب هو النتيجة التي لامناص منها او التي لا يمكن تجنبها لكل من النمطية Stereotying والتصنيف Classification وقد اكد على انه طالما ان هناك وجوداً للنمطية فأن ذلك يعني وجوداً اللتعصب وأكد على ان الصورة النمطية المحمولة عن جماعة ما تتساوى مع التعصب الموجه نحو تلك الجماعة (Allport,1954,p.191-193) (أنظر ايضاً التميمي ،ص٦٨) .

فضلاً عن ذلك ، فلقد اكد كل من بيركر ولكمان Barger&Luckman(1966) على ان الصورة النمطية هي من الاليات الاساسية التي تعمل على اسناد او تقوية التعصب ، ذلك ان الناس يتفقون على النعوت التعصبية التي يواجهونها نحو احدى الجماعات العرقية ، والطائفية ، او الجنسية ، او المهنية ، ..... الخ ، كما اكد كل من شيتسلي وكريلي Sheatsley&Creeley(1978) على ان الصورة النمطية تكون على صراع مع القيم غير التعصبية او القيم التي تعبر عن فكرة المساواة

. (Davine,1984,p.5-16)

وعلى وفق هذا الاتجاه الذي يرادف بين التعصب والصورة النمطية ، فأن الصورة النمطية تولد عدداً من المشكلات الاجتماعية المهمة والمتمثلة بالاتي :-

١- المبالغة في تقدير الاختلافات بين الجماعات :

ان وضع الناس في فئات او جماعات اجتماعية محددة يميل الى ابراز او تشديد الاختلافات بين هذه الجماعات ، اذ تنصب هذه الاختلافات على القيم والحاجات والسمات النفسية والاجتماعية المميزة لكل فئة او جماعة من هذه الجماعات (Gergen&Gergen,1981,p.150) . وبالمقابل فأن الاختلاف الاجتماعي بين الفئات او الجماعات الاجتماعية يعمل على تسهيل عملية تكوين صور نمطية سلبية او ايجابية وبالتالي الصاق نعوت اجتماعية Social Lables ناتجة عن ردود الفعل الاجتماعية تجاه الجماعات الاخرى (البدايثة ،١٩٩٩، ص٣٥) .

٢- الاستخفاف في تقدير التباينات ضمن المجموعة الواحدة :

تفترض الصورة النمطية المأخوذة عن جماعة ما أن هناك تشابهاً كبيراً بين اعضاء هذه المجموعة سواء أكان ذلك في سلوكياتهم ام في سماتهم النفسية والاجتماعية المميزة لهم وأن هناك اهمالاً او استخفافاً لسلوكيات الاعضاء المختلفين وسماتهم عن ذلك (Gergen&Gergen,1981,p.150) .

وهذا يعني ان الصورة النمطية التي تظهر عن احدى الجماعات نادراً ما تسمح بحالة الاستثناء ، وان حالة التعصب تفترض ان ما هو موجه نحو احد اعضاء الجماعة يكون موجهاً الى الجماعة كلما ، فعلى سبيل المثال ، هناك اعداد كبيرة من الناس لا يقبلون بترشيح المرأة لمنصب الرئاسة وحينما تسألهم عن سبب ذلك فأنهم يقولون ان النساء ضعيفات ، وليس لديهن القدرة على تحمل مهام المناصب القيادية التي تتطلب مسؤولية عالية ، ومثل هؤلاء الناس يرون انه لا توجد امرأة لديها استثناء من الخصائص او السمات المأخوذة عن المرأة ، وهذا يعني بالنسبة لهم ان كل النساء ضعيفات (Neal,1983,p.474) .

٣- تحريف او تشويه الواقع :

عادة ما تعامل الصورة النمطية على انها حقيقة لا يرتقي اليها الشك وفي الحقيقة فأن التعميمات المبالغ بها والتي تنعكس في محتوى الصورة النمطية المحمولة عن جماعة ما انما تعمل على تحريف او تشويه الواقع فهي تنطوي على حقائق مشوهة عن سلوكيات هذه الجماعة فضلاً عن بعض المظاهر الاخرى التي يتم تلفيقها تماماً (Gergen&Gergen,1981,p.150-151) .

وفي هذا الاتجاه ، توصلت دراسة تزوتي (١٩٨٧) أن هناك صورتين للمرأة ، صورة المرأة السلبية التي تفيدها العادات والتقاليد في مجتمع يسوده الفقر والجهل مما يشكل عائقاً لانطلاقة المرأة وبالتالي تعيش حياة الجمود والاستسلام ، والثانية صورة المرأة الايجابية التي تطالب بالعدالة الاجتماعية لطاقتها ولهوايتها (استيته ،١٩٩٩، ص٦) ومن الواضح فأن الصورة الاولى تحجم من دورها في الحياة السياسية والثانية تعطي المجال الواسع لممارسة نشاطها السياسي .

وذهبت دراسة كولدستين Goldsten(1980) الى ابعد من ذلك عندما اشارت الى ان الكتب التي لم تتعرض ابداً لابداع المرأة على الصعيد المهني فأنها تفترض ضمنياً وجود صورة نمطية عن المرأة ، مؤدها انها ليست على درجة مناسبة من الكفاءة لكي تنجح في المجالات المهنية المتميزة (Goldstein,1980,p.364) . ومنها مجال العمل السياسي .

منهجية البحث وأجراءاته :

١- مجتمع البحث وعينته :

تمثل مجتمع البحث بمجموعة من الشرائح الاجتماعية الساكنة في مدينة بغداد ، ولكون هذه الشرائح غير معروفة الحجم ولا تتوفر عنها بيانات دقيقة ، لذا فأن الباحثة اختارت عينة عشوائية منها بلغ عددها (١٢٠) مستجيباً ومستجيبة موزعين على (٦) شرائح اجتماعية مختلفة ، حيث بلغ عدد الذكور (٦٠) مستجيباً ، وبلغ عدد الاناث (٦٠) مستجيبة ، والجدول (١) يوضح ذلك .

جدول (١)
توزيع افراد عينة البحث حسب الشرائح الاجتماعية المختلفة والساكنة في مدينة بغداد

ت	الشرائح الاجتماعية	الذكور	الاناث
١	أساتذة الجامعة	١٠	١٠
٢	اطباء	١٠	١٠
٣	مهندسون	١٠	١٠
٤	أدباء – فنانون – اعلاميون	١٠	١٠
٥	طلبة جامعيون	١٠	١٠
٦	عمال – كسبة	١٠	١٠
المجموع		١٢٠	

حيث تم توزيع (١٤٠) استمارة لكل افرد العينة ، تخلفت (٢٠) استمارة من اصل (١٤٠) ، وبذلك بلغ العدد الكلي لاغراض المعالجة والتحليل الاحصائي (١٢٠) مستجيباً ومستجيبة موزعين حسب الشرائح الاجتماعية المختلفة والموضحة في الجدول (١) ، وقد تراوحت اعمار افراد العينة بين (٢٠ – ٦٠) سنة وبمتوسط مقداره (٤٢) سنة .

٢- اداة البحث :

لغرض تحقيق اهداف البحث فقد تطلب الامر بناء مقياس للصور النمطية للمرأة السياسية وفيما يلي خطوات بناء هذا المقياس :-

- **جمع فقرات المقياس :**

تم جمع فقرات مقياس الصورة النمطية للمرأة السياسية من المصادر الاتية :-

أ- مقياس التميمي (٢٠٠٤) (التميمي ، ٢٠٠٤ ، ص ٢١٠) .

ب- تم توجيه استبيان استطلاعي تم تطبيقه على عينة عشوائية مكونة من (٢٠) مستجيباً ومستجيبة من شرائح اجتماعية مختلفة (ملحق /١) .

وفي ضوء ما سبق تمت صياغة (٢٠) فقرة بالاعتماد على المدرج الخماسي للتقدير ازاء كل فقرة وهو (اوافق عليها بدرجة كبيرة جداً ، اوافق عليها بدرجة كبيرة ، اوافق عليها بدرجة متوسطة ، لا اوافق عليها ، لا اوافق عليها ابداً) حيث تعطى الدرجة (٥) للبديل (اوافق عليها بدرجة كبيرة جداً) وتعطى الدرجة (١) للبديل (غير موافق عليها ابداً) .

- **صلاحية فقرات المقياس :**

لغرض تقويم فقرات المقياس والحكم على صلاحياتها ، تم عرض فقرات المقياس على مجموعة من الاساتذة المختصين في علم النفس وبعد مراجعة ارائهم وفي ضوء ملاحظاتهم حصلت جميع فقرات المقياس على نسبة اتفاق (٨٠%) وبذلك عدت جميع فقرات المقياس صالحة للقياس .

- **اجراء تحليل الفقرات :**

أستخدمت الباحثة اسلوبين لتحليل الفقرات هما :-

١- اسلوب المجموعتين المتطرفتين .

٢- علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس .

وبناءً على ما أظهرته نتائج التحليل بأستخدام الاسلوب الاول واستخدام الاسلوب الثاني ، وعلى وفق اتفاقهما في ان جميع فقرات المقياس كانت مميزة عند مستوى (٠.٠٥) ، تم ابقاء جميع فقرات المقياس البالغ عددها (٢٠) فقرة ، وعدت بأجمعها فقرات مميزة .

- **الصدق ومؤشراته :**

تحققت في المقياس الحالي مؤشرات الصدق الاتية :-

أ- **الصدق الظاهري :**

ولقد تحقق هذا النوع من الصدق عندما تم عرض المقياس بصيغته الاولية على مجموعة من الخبراء لغرض تقويمه والحكم على صلاحية فقراته وكما تم ذكر ذلك سابقاً .

ب- الصدق البنائي :

يعد أسلوب تحليل الفقرات في المجموعتين المتطرفتين ، واسلوب ارتباط درجة الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس احد مؤشرات هذا النوع من الصدق (Dopis,1962,p.144) . وقد تمتع المقياس الحالي بالصدق البنائي وعلى وفق اساليب التحليل هذه .

- **الثبات ومؤشراته :**

استعانت الباحثة بأسلوبين لاستخراج ثبات المقياس الحالي هما :-

أ- الاختبار – اعادة الاختبار :

تمت اعادة تطبيق المقياس على عينة بلغت (٢٠) مستجيباً ومستجيبة بعد تطبيقه لاول مرة بفاصل زمني مقداره اسبوعين ، وبعد تطبيق معادلة ارتباط (بيرسون) ، بلغ معامل الثبات (٠.٧٨) وهو معامل ثبات عال

ب- معامل الفا للاتساق الداخلي :

لاستخراج الثبات بهذه الطريقة تم اختبار (٢٠) استمارة بشكل عشوائي ، ثم استعملت معادلة (الفا) للاتساق الداخلي ، وقد بلغ معامل الثبات (٠.٨٨) . وعليه يمكن القول ان البحث الحالي قد توصل الى بناء مقياس يتمتع بعدة مؤشرات الصدق والثبات فضلاً عن مؤشرات تحليل الفقرة والتي تشير الى كفاءته في التمييز بين الافراد الاقوياء والضعفاء في الصفة المراد قياسها (ملحق /٢) .

- **الوسائل الاحصائية :**

تم استخدام الوسائل الاحصائية الاتية في البحث الحالي :-

١- معادلة الاختبار التائي لعينة واحدة .
٢- معادلة الاختبار التائي لعينتين مستقلتين .
٣- معادلة ارتباط بيرسون .
٤- معادلة (الفا) للاتساق الداخلي .

- **نتائج البحث :**

سيتم عرض نتائج البحث على وفق تسلسل الاهداف :-

الهدف الاول : بناء مقياس للصورة النمطية للمرأة السياسية . وقد تحقق هذا الهدف من خلال الاجراءات التي تم عرضها سابقاً .

الهدف الثاني : التعرف على الصورة النمطية للمرأة السياسية لدى شرائح اجتماعية مختلفة .

لقد أظهرت نتائج البحث ان المتوسط الحسابي لدرجات عينة هذا البحث على مقياس الصورة النمطية للمرأة السياسية قد بلغ (١٣٥.٨٧) وبأنحراف معياري مقداره (٨٨.٢٢) درجة ، وعند مقارنة هذا المتوسط بالمتوسط الفرضي للمقياس وهو (٦٠) درجة يلاحظ انه اعلى من المتوسط الفرضي للمقياس ، وعند اختبار الفروق بين المتوسطين باستخدام معادلة الاختبار التائي لعينة واحدة تبين انه دال معنوياً عند مستوى دلالة (٠.٠٥) وبدرجة حرية (١١٩) ، وكما هو موضح في الجدول (٢)

جدول (٢)

الاختبار التائي للفروق بين المتوسط الفرضي للمقياس ومتوسط درجات افراد عينة البحث

متوسط العينة	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية
١٣٥.٨٧	٨٨.٢٢	٦٠	١٠.٢٢	١.٩٦

وتشير هذه النتيجة الى ان افراد عينة هذا البحث لديهم صورة نمطية واضحة ومتميزة عن المرأة السياسية وهذه الصورة هي ذات محتوى سلبي ذلك انها اعتمدت على معيار (الجنس) كأساس مهم وعريض لعملية التمييز والتصنيف الاجتماعي القائمة بين الرجال والنساء ولذلك فأنها انعكست في تلك التمثيلات الذهنية المحمولة عن المرأة وعن النشاطات التي تقوم بممارستها متخذة من التقاليد والاعراف الاجتماعية المصدر الرئيس لتغذيتها والتصرف على وفقها .

الهدف الثالث : التعرف على الفروق في الصورة النمطية للمرأة السياسية على وفق متغيرات:-

أ- الجنس (ذكور – اناث) :

لتحقيق هذا الهدف استخرج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات كل من الذكور والاناث ، اذ بلغ المتوسط الحسابي لدرجات الذكور (٣٠.٢٢) درجة وبأنحراف معياري مقداره (٦.٢١) درجة ، اما المتوسط الحسابي لدرجات الاناث فقد بلغ (٢٤.٥٨) درجة وبانحراف معياري مقداره (٤.١١) درجة ، وبعد تطبيق معادلة الاختبار التائي لعينتين مستقلتين كانت القيمة التائية المحسوبة اكبر من القيمة التائية المحسوبة اكبر من القيمة التائية الجدولية ، وكما هو مبين في الجدول (٣)

جدول (٣)

قيمة الاختبار التائي للفروق بين درجات الذكور والاناث في الصورة النمطية السياسية

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة التائية		مستوى الدلالة
					المحسوبة	الجدولية	
اناث	٦٠	٢٤.٥٨	٤.١١	١١٨	٦.٢٢	١.٩٦	٠.٠٥
ذكور	٦٠	٣٠.٢٢	٦.٢١				

وتشير هذه النتيجة الى ان الصورة النمطية للمرأة السياسية لدى الذكور هي اكثر تميزاً ووضوحاً وسلبية مما هي عليه عند الاناث ، وان ذلك يعود الى ان عملية التنميط الجنسي التي ترسم معالم وحدود الدور الجنسي المتوقع لكل من الذكور والاناث تعمل على قولبة البناء المعرفي والتراكيب البنائية العقلية التي يتوقعها الرجل من المرأة ولذلك فأنها تتجه بأتجاه التميز والتمييز والتعصب ضد اية سلوكيات تقوم بها المرأة وتكون غير منسجمة او غير متطابقة مع ما يتوقعه الرجل من الدور التقليدي والصورة النمطية التقليدية المرسومة في بنائه المعرفي عنها وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج دراسة التميمي (التميمي ،٢٠٠٤، ص٢٠٦-٢٠٧) .

ب- نوع النشاط (سياسي – انواع اخرى من النشاطات) :

لتحقيق هذا الهدف استخرج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات كل من الافراد الذين لديهم نشاطات سياسية والافراد الذين ليس لديهم نشاطات سياسية ، وقد بلغ المتوسط الحسابي للافراد الذين لديهم نشاطات سلبية (٢٧.٩٩) درجة وبانحراف معياري (٥.٢٢) درجة ، اما المتوسط الحسابي لدرجات الافراد الذين ليس لديهم نشاطات سياسية فقد بلغ (٢٤.٤٢) درجة وبانحراف معياري مقداره (٣.٨٧) درجة ، وبعد تطبيق معادلة الاختبار التائي لعينتين مستقلتين كانت القيمة التائية المحسوبة اكبر من القيمة التائية الجدولية ، وكما هو مبين في الجدول (٤) .

جدول (٤)

قيمة الاختبار التائي للفرق بين درجات الافراد الذين لديهم نشاط سياسي والافراد الذين ليس لديهم نشاط سياسي في الصورة النمطية للمرأة السياسية

نوع النشاط	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة التائية		درجة الحرية
					المحسوبة	الجدولية	
سياسي	٥٠	٢٧.٩٩	٥.٢٢	١١٨	٢.١٧	١.٩٦	٠.٠٥
غير سياسي	٧٠	٢٤.٤٢	٣.٨٧				

وتشير هذه النتيجة الى ان الافراد الذين لديهم نشاطات سياسية يحملون صورة نمطية اقل سلبية عن المرأة السياسية مما هو عليه بالنسبة للأفراد الذين ليست لديهم نشاطات سياسية ، وان ذلك يعود الى الافراد الذين لديهم نشاطات سياسية لديهم بناء معرفي اقل تصلباً واكثر انفتاحاً للتغيرات والتطورات التي تطرأ على سلوكيات المرأة وعلى الدور الجنسي المتوقع منها في كل مجالات الحياة ولذلك تأتي التمثيلات الذهنية التي تشكل محتوى الصورة النمطية للمرأة السياسية تكون عندهم اكثر انفتاحاً ومرونة .

- **التوصيات والمقترحات :**

على وفق النتائج التي تم التوصل اليها توصي الباحثة بالاتي :-

- توجيه وسائل الاعلام باتجاه التثقيف والتوعية باهمية مشاركة المرأة في العملية السياسية ودورها في صنع القرار السياسي والاختيارات السياسية المهمة في القضايا التي تواجه بلدها .
- اجراء دراسة عن الصورة النمطية للمرأة السياسية في اطار علاقتها مع متغيرات نفسية اخرى كالتعصب ، والبنى المعرفية ، والقيم الاجتماعية ، والتطرف .

المصادر :

١- التيتـه ، دلال ملمـس (١٩٩٩) : اثـر متغيـر جـنس الكاتـب والمؤهـل العلمـي لمقـيم وموضـوع المقال علـى مـدى التمييز لجنس الكاتب علـى عينـة اردنيـة ، مجلـة مركـز البحوث التربوية ، السنة الثامنة ، ع (١٦) ، جامعة قطر.

٢- البداينـة ، ذيـاب (١٩٩٩) : الصـورة النمطيـة للعـرب والغـرب واليهـود لـدى الطـلاب الاردنيين ، مجلة العلوم الانسانية ، ع (١١) ، الرياض .

٣- التميمي ، بشرى عناد (٢٠٠٤) : البنى المعرفية والصورة النمطية وعلاقتها بتوقعات الدور الجنسي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد .

4- Allport,G.W (1954) : The Nature of prejudice , Addison –wesley publishing company .

5- Bernds, T.J. & Heller,K. (1980) : Gender Stereotype and social Inferences : J. per & Soc. Psy , Vol.(50), N.(5).

6- Fantino , E.(1975) : Psychology , freeman & company , Sanfransis Co .

7- Gergen , K. J. & Gergen , M. M. (1981) : Social psychology , Harcourt Brace to Vonovich , INC .

8- Goldstein , J. H. (1980) : Social psychology , Academic press, New York .

9- Neal, G. (1983) : Socil psychology : Asociological perspectire , Addison – Wesley publishing company .

10- Tajfel , H. (1978) : Differention Between social Group Recations , Acadmic press, London .

الملاحق

ملحق (١)
الاستبيان الاستطلاعي

عزيزي المستجيب
عزيزتي المستجيبة

تحية طيبة .....
لاغراض خاصة بالبحث العلمي ، نرجو منك الاجابة على السؤال الاتي : ما هي الصفات التي تحملها في ذهنك عن المرأة التي تمارس النشاط السياسي ؟

١-
٢-
٣-
٤-
٥-

ملحق (٢)
مقياس النمطية للمرأة السياسية بصورته النهائية

عزيزي المستجيب
عزيزتي المستجيبة

تحية طيبة .....
لاغراض خاصة بالبحث العلمي تضع الباحثة بين يديك مجموعة من الفقرات التي تعبر عن وجهة نظرك نحو موضوع ما ، راجية منك الاجابة عنها بدقة وموضوعية شاكرين لك تعاونك معنا .

الجنس : ذكر ☐ ، انثى ☐

نوع النشاط : سياسي ☐ ، غير سياسي ☐

ت	الفقرات	اوافق عليها بدرجة كبيرة جداً	اوافق عليها بدرجة كبيرة	اوافق عليها بدرجة متوسطة	لا اوافق عليها	لا اوافق عليها ابداً
	اعتقد ان المرأة السياسية					
١	تفتقد للانوثة					
٢	مقصرة في اداء واجباتها اتجاه بيتها واسرتها					
٣	لا تهتم بجوانب حياتها الاجتماعية					
٤	تحدت القوانين والاعراف الاجتماعية السائدة في مجتمعها .					
٥	تتظاهر بالقوة والصلابة					
٦	متزمتة وحدية					
٧	غير جميلة وتفتقد لمواصفات الاناقة والجاذبية					
٨	جافة وغير اجتماعية					
٩	تقلد الرجل في كثير من سلوكياتها					
١٠	عانس ولا احد يرغب في الزواج منها					
١١	تعاني من مشاعر النقص والتفوق على الاخرين					
١٢	غير قادرة على العيش في حياة زوجية هانئة					
١٣	لا احد يصفق لنجاحها					
١٤	مسترجلة					
١٥	افكارها غير مسموعة وغير مؤثرة					
١٦	فاشلة في حياتها العاطفية					

١٧	تحدت الرجل في اعلى مهامه وقدراته					
١٨	غير قادرة على الدفاع عن ارائها ومواقفها					
١٩	متناقضة بين ما هي عليه في الواقع وبين ما تريد ان تكون عليه					
٢٠	لديها رغبة عالية للشهرة ولحب الظهور					

المشاركة السياسية للمرأة العراقية

المحددات والممكنات

د. شاكر عبد الكريم فاضل كلية القانون/ جامعة ديالى

مقدمة :-

ان الديمقراطية ما لم تؤسس على قيم يثمنها المجتمع ، وتؤدي إلى نتائج تحقق قدراً متزايداً من المساواة والعدل والإنصاف ، تبقى شكلاً أجوفاً ولعبة في يد القوي ضد الضعيف . إن الممارسات التي تفرغ الديمقراطية من مضمونها الإنساني وتبعدها عن التطور باتجاه المشاركة السياسية الفعالة وتحقق المصالح الحيوية لكل أبناء الشعب بكل فئاتهم بما فيهم النساء ، هي في الحقيقة إعاقة للديمقراطية .

حتى العصر الحديث ، كانت المشاركة السياسية مقتصرة في الغالب على الرجال من أثرياء القوم ووجهائهم ، أما الأغلبية الساحقة من الناس بمن فيهم النساء فكانت بمنأى عن المشاركة . ومنذ مطلع عصر النهضة وحتى بلغ هذا الاتجاه ذروته أثناء الثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، بدأ اتساع نطاق المشاركة السياسية ، حتى أن مشاركة المرأة أصبحت من الأمور المفروغ منها لدى اغلب النظم السياسية في العالم ما عدا استثناءات قليلة .

وتعكس مشاركة المرأة في الحياة السياسية إلى حد كبير طبيعة النظام السياسي والاجتماعي لكل دولة ، وتعد من أهم عناصر العملية الديمقراطية ، كما أنها تعكس مبادئ العدل والمساواة في المجتمع ، حيث أن التمييز ضد المرأة يعد أحد المؤشرات الرئيسة التي تعكس تخلف النظام السياسي في أي مجتمع .

وحينما تطالب المرأة بالمشاركة السياسية على كافة الأوجه ، فإنها تسعى إلى الدخول إلى المجتمع الحديث بأنساقه القيمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وان دراسة المشاركة السياسية للمرأة العراقية يأتي ضمن هذا الإطار . ان المشكلة التي يعالجها البحث هي ، ان المشاركة السياسية للمرأة العراقية تتسم بمحدودية النجاح ولا تتناسب مع الثقل الإنساني للمرأة وحجمها العددي ودورها الاجتماعي والاقتصادي .

ينطلق البحث من فرضية أساسية : هي أن محدودية النجاح في المشاركة السياسية للمرأة العراقية مرجعه عددا من المحددات والقيود ، منها محددات مرتبطة بمنظومة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع ، ومنها ما له علاقة باخفاقات العملية السياسية ومساراتها ، وأخر مرتبط بتدني موقع المرأة الاقتصادي – الاجتماعي .

ووفقاً لمشكلة البحث وفرضية البحث تأتي أسئلة البحث الأساسية ، ما هي تلك المحددات ؟ وكيف تؤثر في مشاركة المرأة العراقية ؟ وما هي الممكنات والفرص لتوسيع تلك المشاركة ؟ .

في معالجة موضوع المشاركة السياسية للمرأة العراقية ، لا يمكن الركون إلى الطابع القانوني للمساواة السياسية بين المواطنين فحسب ، بل يجب البحث في العوامل التي تجعل المساواة السياسية بين المواطنين مساواة حقيقية ، إلى جانب كونها مساواة قانونية . وعلى هذا اعتمد البحث منهجاً علمياً يدرس الموضوع من زاوية التحليل الاجتماعي – السياسي الذي يولي اهتماماً واسعاً للإطار الاجتماعي والحقل الثقافي والاقتصادي والسياسي للظاهرة المدروسة .

وقد تم دراسة الموضوع وعلى الشكل الآتي :-

المبحث الأول : في مفهوم المشاركة السياسية وحق المرأة في المشاركة .

المبحث الثاني : محددات المشاركة السياسية للمرأة العراقية .

المبحث الثالث : الممكنات والفرص أمام المشاركة السياسية للمرأة العراقية .

المبحث الأول

المشاركة السياسية وحق المرأة فيها

يهدف هذا المبحث إلى الإحاطة ببعض القضايا النظرية المتصلة بدراسة المشاركة السياسية . ومن هنا ، فإنه أولاً : يعرض المشاركة السياسية باعتبارها أحد معايير التنمية السياسية ، وثانياً : يعرض تطور المشاركة السياسية للمرأة ، على المستويين الفكري والتنظيمي .

أولاً : المشاركة السياسية كأحد معايير التنمية السياسية:-

ان اتساع المطالبة بالمشاركة السياسية ، تمثل أحد الملامح الأساسية للتحديث السياسي والتنمية السياسية ، وهما نتاج مرحلة الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث . وقد عرف التحديث من الناحية التاريخية : بأنه عملية التحول في اتجاه الانساق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية ونمط تغيرها في الفترة من القرن السابع عشر حتى التاسع عشر[١] .

ثم انتشرت إلى بلاد أوربية أخرى ، كما انتشرت في القرنين التاسع عشر والعشرين – إلى قارات أمريكا الجنوبية وآسيا وأفريقيا . وقد تركز جانب هام من التعريفات التي وضعها علماء الاجتماع والسياسة الغربيون للتحديث حول علاقة الإنسان بالبيئة – أساساً . فعرف بأنه : العملية التي يمكن بمقتضاها مواءمة المؤسسات النامية تاريخياً ، مع الوظائف المتغيرة باضطراد والتي تعكس التزايد غير المسبوق في المعرفة الإنسانية ، مما يسمح للإنسان بالسيطرة على البيئة التي يعيش فيها ، وهو ما صحبته الثورة العلمية . ويرى البعض ان التحديث هو عملية التوسع السريع في السيطرة على الطبيعة من خلال التعاون الوثيق بين البشر[٢] .

وقد بنى بعض المنظرين تصوراتهم في التمييز الكلاسيكي بين التقليدية والحداثة ، استناداً إلى السمات الهامة والحاسمة في كل منهما ففي المجتمع التقليدي نلاحظ السمات الثلاث الآتية[٣] .

أ- سيادة قيمة التقليدية ذاتها ، أي ان الناس يتجهون إلى الماضي ، ويفتقرون إلى القدرة الثقافية على التوافق مع الظروف الجديدة .

ب- نسق القرابة هو الإطار المرجعي الحاسم لكل الممارسات الاجتماعية ، لكونه الوسيلة الأولى التي من خلالها تنظم كل العلاقات الاقتصادية ، والسياسية ، والقانونية . فموقع الإنسان في نسق القرابة ، وبالتالي في المجتمع يورث ولا يكتسب .

جـ- لأعضاء المجتمع التقليدي مدخل عاطفي ، وخرافي في النظر الى ما حولهم .

بينما يقوم المجتمع الحديث على سمات مختلفة تماماً هي :-

أ- تستمر تقاليد الناس في البقاء ، ولكنهم ليسوا عبيداً لها ، وهم يتحدون أي شيء يبدو غير ضروري أو يعوق تقدمهم الثقافي المستمر .

ب- موقع الإنسان في الاقتصاد ، والسياسة والمجتمع يكتسب من خلال العمل الشاق والدافع القوي للإنجاز ولا تقرره القرابة .

جـ- أعضاء المجتمع الحديث يتصفون بالابتكار والاستعداد للتغلب على العقبات التي يجدونها في طريقهم وخاصة في شؤون العمل ، مما يعكس روحاً قوية للتنظيم، ومدخلاً عقلياً وعلمياً في الاتجاه نحو العالم .

د- أيضاً تتسم المجتمعات الحديثة بدرجة عالية من التمايز والتخصص فيما يتعلق بأنشطة الأفراد والأبنية المؤسسية . ولا يتحدد التجنيد لتلك الأنشطة والمؤسسات في المجتمعات الحديثة بأي إطار ثابت من علاقات ((القرابة)) أو الطائفية أو الإقليمية أو بطبقة اجتماعية ، ويرتبط هذا كله بنمو مؤسسات مثل ((الأسواق)) في الحياة الاقتصادية و((التصويت)) و((النشاط الحزبي)) في السياسة ، والتنظيمات والآليات البيروقراطية في معظم الميادين العامة[٤] .

وبالنسبة ((للتنمية السياسية)) وكمدخل للتعريف بها –فإنها تمثل إسهام علم السياسية في نظرية ((التحديث)) ، التي تقاسمتها كافة فروع العلوم الاجتماعية والتي طرحت افتراضاتها النظرية الواسعة حول المجتمعات المتخلفة .

واستناداً إلى دراسات ((التنمية السياسية)) فإن المقومات الأساسية لمفهوم التنمية السياسية التي يفترض أن يسعى إليها المجتمع ، إنما تتمثل في ثلاثة مفاهيم أساسية وهي[٥] :

١- المساواة :-

بمعنى ان تسود في المجتمع قواعد ونظم قانونية تتسم بالعمومية ، وتنطبق على جميع الأفراد فيه بغض النظر عن اختلافاتهم في الدين أو الطبقة أو الأصل العرقي أو الجنس . وان يكون تولي المناصب العامة في هذا المجتمع قائماً على الكفاية والتفوق والقدرة على الإنجاز وليس على اعتبارات ضيقة مثل القرابة والنسب والعلاقات الشخصية ، كما يعني أيضاً تحقيق المزيد من المشاركة الشعبية في وضع السياسات العامة وفي اختيار الأشخاص لتولي المناصب العامة .

٢- التمايز :-

بمعنى التخصص والفصل بين الأدوار ، وكذلك بين المؤسسات في المجتمع الآخذ في التحديث . فكلما تقدم النظام السياسي في طريق التنمية السياسية كلما زاد تعقد الأبنية فيه .

٣- القدرة :-

فإنها تعني ضرورة توافر قدرات معينة للنظام السياسي ، وهي ألا تقتصر قدرته على إزالة الانقسامات ومعالجة التوترات في المجتمع فحسب ، وإنما على الاستجابة للمطالب الشعبية بالمشاركة والعدالة التوزيعية المرتبطة بالمساواة ايضاً ، وكذلك قدرته على الإبداع والتكيف في مواجهة التغيرات المستمرة التي يمر بها المجتمع .

وفي سياق عملية التنمية السياسية يواجه المجتمع ما اصطلح على تسميته بـ أزمات التنمية السياسية ، أي تلك الأزمات التي بحلها يتم تحقيق التنمية السياسية ، والتي تنطوي بصورة أساسية على ست أزمات تعرض كلها بصورة مجتمعة في آن معا وبآثار مختلفة ، ولكنها تتطلب ان تعالج كلها على التعاقب في المجتمع. وهذه الأزمات الست هي : أزمة الهوية ، أزمة المشروعية ، أزمة المشاركة ، أزمة الاندماج ، أزمة التغلغل ، أزمة التوزيع[٦] .

ويتحدث دارسو التنمية السياسية عن تسلسل أو سياق حل هذه الأزمات ، وأثر ذلك في التطور التاريخي للتنظيم السياسي . إلا ان وجهات نظرهم تختلف في الأولويات التي تتشكل منها هذه الأزمات . جانب من هذه الأزمات طابعه السياسي ، الأخر طابعه اقتصادي والأخر طابعه تقني . إلا أن هذه الجوانب جميعها مرتبطة الواحدة بالأخرى بل يتوقف وضع حل لأزمة التعرض لأزمة أو أزمات أخرى احياناً . وهذا مما يحمل النظام أكثر من طاقته . فكلما كان النظام أمام العديد من الأزمات كلما قلت امكانياته للحل في الأزمة[٧] . ويهمنا منها في هذا البحث أزمة المشاركة . إن أزمة المشاركة تنشأ عندما تأخذ جماعات جديدة بالمطالبة بإشراكها في الحكم على نحو أو أخر . وذلك فإنها في الوقت نفسه تنطوي على أزمة شرعية، وتشكل تهديداً

لمركز الجماعة الحاكمة ، وعلى الأخص إذا بدت هذه الأخيرة وهي لا تستجيب إلى مطاليب القوة الصاعدة[٨] .

وفي هذا السياق فإن هناك جماعات عديدة تحاول الوصول إلى السلطة ومراكز صنع القرار ومنها النساء . وحينما تطالب جماعة النساء بالمشاركة في الحكم والسياسية على نحو أو أخر ، فإنها تلج من باب الدخول إلى المجتمع الحديث بأنساقه القيمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ثانياً : تطور المشاركة السياسية للمرأة :-

تفتح لنا هذه المطالبة ملف فكرة المساواة بين الجنسين ، على الصعيد السياسي ، ذلك أن المرأة قد حرمت من المشاركة السياسية إلى وقت ليس بالبعيد . حتى في البلدان الأوربية الغربية والتي هي مرجع الأنظمة الديمقراطية الليبرالية . ففي فرنسا مثلاً لم ينس إلا بعد الحرب العالمية الثانية للمرأة تسلم الوظائف العامة بدون معوقات خاصة فيما يتعلق بالسماح لهن بغض النظر عن شرط أداء الخدمة العسكرية ، وهو الشرط الذي كان وراء عدم إمكانية ارتباط المرأة بالوظيفة العامة . أما فيما يتعلق بالحقوق السياسية فقد سبقت بريطانيا فرنسا في حصول المرأة على حق الانتخاب والتمثيل منذ عام ١٩٢٨ ، أما في فرنسا فإن حقوقها السياسية لم تؤشر إلا بعد التحرير وذلك بصدور دستور الجمهورية الرابعة عام ١٩٤٦ ، وهذا ما أخذ به دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية الذي ساوى بين الجنسين في التمتع بالحقوق السياسية سواء في حق الترشيح أو في حق الانتخاب[٩].

غير ان الاتجاه إلى إعطاء المرأة حق التصويت قد ظهر ، على الرغم من معارضة الرجال ، في نهاية القرن التاسع عشر ، إذ اعطيت المرأة ولأول مرة ، حق التصويت في ولاية (ويومنغ) الأمريكية عام ١٨٩٠ ، ثم عمم هذا الحق على جميع النساء في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٢٠ . وفي سويسرا فأن عدة استفتاءات شعبية قد أخفقت في استحصال المرأة لهذا الحق – الرجال وحدهم يشتركون في عملية الاستفتاء – غير ان المرأة السويسرية كانت قد حصلت على حق التصويت على مستوى الكانتونات – المقاطعات السويسرية – ولم تحصل عليه على المستوى الفدرالي حتى عام ١٩٧٣(١٠) .

وفي الدول العربية ، فإن أكثرها قد أعطت حق التصويت والترشيح للمرأة في وقت متأخر . ففي لبنان حصل ذلك عام ١٩٥٢م ، إلا أن المرأة لم تتمكن من دخول البرلمان إلا عام ١٩٩١ للمرة الاولى. وفي سوريا كان ذلك عام ١٩٥٣م ودخلت أول امرأة سورية البرلمان عام ١٩٧٣م وفي مصر عام ١٩٥٦م ، ووصلت إلى البرلمان عام ١٩٥٧م ، وبذلك تكون المرأة المصرية هي أول امرأة عربية تشارك في البرلمانات الحديثة . والمرأة التونسية حصلت على ذلك عام ١٩٥٩م . والجزائر عام ١٩٦٢م . والمرأة السودانية والمرأة الليبية عام ١٩٦٤م . والمرأة اليمنية عام ١٩٦٧م ، لكنها لم تتمكن من دخول البرلمان إلا عام ١٩٩٠م . وفي الأردن كان ذلك عام ١٩٧٤م ، ودخلت البرلمان عام ١٩٨٩م . والمرأة العراقية حصلت على حق التصويت والترشيح عام ١٩٨٠م . أما المرأة العمانية فكانت ذلك عام ١٩٩٤م . والمرأة القطرية حصلت على حقها عام ١٩٩٨م. في حين مازالت بعض الدول العربية تحرمها منه[١١] .

ان حصول المرأة على حقها في المساواة السياسية كان حصيلة لتطور فكري وسياسي استغرق زمنا وجهداً شاقاً حتى تم الاعتراف للمرأة بحقها السياسي في التصويت والترشيح .حتى أبرز رواد نظرية العقد الاجتماعي – نظرية الإرادة العامة – التي أطاحت فلسفياً وفكرياً بنظرية الحق الإلهي ، روسو ، رسم صورة عن العلاقة بين الرجال والنساء قائمة على حرمان النساء من أي دور في الحياة العامة .

لكن ذلك لم يمنع مفكرين آخرين من التصدي للموضوع بجرأة ومنهم ماري وولستو نكرافت في كتابها ((دفاعاً عن حقوق المرأة)) نشر ١٧٩٢م . لقد شخصت المشكلة بأن العلاقات بين الرجال والنساء قامت ، كما ترى ، على افتراضات غير مبررة إلى حد كبير حول فروق طبيعية بين الرجال والنساء ، ورأت بأنه إذا أردنا العالم الحديث عالماً متحرراً من الطغيان والاستبداد ، فلا يكون بـ ((نقض حق الملوك الإلهي)) فقط بل يجب إبطال ((الحق الإلهي للذكور)) ايضاً. وجادلت قائلة: ان النساء لسن مخلوقات مثيرة للشفقة إلا نتيجة للطريقة المتبعة في تربيتهن ، فما كان مطروحاً لم يتمثل بقدرات النساء الطبيعية ، بل وبجملة عيوب ونواقص فاضحة في تعليمهن وظروفهن . ويبقى – برأيها – وضع النساء وما يمكنه أن يصبح نتاج ترتيبات إنسانية وتاريخية ، لا قضية فروق طبيعية [١٢] .

إذن ووفقاً لرأيها ، يبقى تحرير النساء شرطاً حاسماً من شروط الحرية في أي نظام عقلاني وأخلاقي . وطالبت بتغييرات تمثلت في نظام قومي للتعليم ، فرص عمل جديدة للنساء وحصة مباشرة للنساء في مداولات الحكومة ، ودعت إلى ضرورة مد مشاركة النساء في الحكم وإلى توسيع دائرة حق الاقتراع [١٣] .

وكان المفكر جون ستوارت مل في كتابه (إخضاع النساء) ١٨٦٩م ،جديداً في موقفه بين أولئك الديمقراطيين الليبراليين في إصراره على استحالة تحقيق سعادة البشر وحريتهم وديمقراطيتهم مع إطراد اللامساواة بين الجنسين[١٤] . ورأى ، بأن ظاهرة عدم المساواة بين الجنسين تمخضت عن حرمان المجتمع من بحر من المواهب ، لو توفرت النساء على حرية توظيف مواهبهن مع المكافآت والتشجيعات ذاتها مثل الرجال ، لتضاعفت كتلة المواهب والملكات الذهنية المتوفرة لخدمة مصلحة البشرية العليا . وبالنسبة إلى مل ، بأن من شأن النساء ، بعد حصولهن على حق التصويت ، أن يكونن في موقع متفوق يمكنهن من مضاعفة تحديد شروط حريتهن بالذات[١٥].

وعلى الصعيد الحركي والتنظيمي نهضت العديد من الحركات المؤيدة والداعية الى حق التصويت للمرأة وكان نشاطها على النطاق الدولي ، لقد بدأت الحركة الدولية للدفاع عن حق المرأة في التصويت بالأصل مع اشتراك النساء في أنشطة المنظمات المضادة للعبودية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة . كانت التجربة التي خضتها في المؤتمر العالمي لمناهضة العبودية عام ١٨٤٠م ، كفيلة بحفزهن بتأسيس حركة منظمة لحقوق المرأة ، وقدّمن لأول مرة حول قضية حق المرأة ففي الاقتراع عام ١٨٤٨م[١٦] .

غير أن الحملة الدولية للدفاع عن حق المرأة في الاقتراع ، لم يكتب لها النور إلا بعد قيام المدافعين عن حقوق المرأة بتأسيس الجمعية الدولية لحق المرأة في الاقتراع عام ١٩٠٤م . وكان الاتحاد المسيحي النسائي العالمي للامتناع عن معاقرة الخمر أولى المنظمات الدولية ففي مجال الترويج لحق المرأة في الاقتراع . واستطاعت إحدى ناشطاته من تشكيل قرابة لـ٨٦ منظمة نسائية كرست جهودها من أجل الدفاع عن حق المرأة في الاقتراع [١٧] .

كذلك أضحى حق المرأة في الاقتراع مطلباً أساسياً للأحزاب الاشتراكية في عام ١٩٠٧م . وتبنى أعضاء (المجلس الدولي النسائي) موقفاً مؤيداً لحق المرأة في الاقتراع في عام ١٩٠٤م . وهذه المنظمات استخدمت شعار ((لا ضرائب بلا تمثيل)) . طبعاً لم يكن تأسيس منظمة للدفاع عن حق المرأة في الاقتراع يؤدي دائماً إلى حصولها على حق الانتخاب وغالبية الدول لم تمنح النساء فيها حق الانتخاب إلا بعد عقود من الجهود المنظمة والمركزة للجماعات النسائية [١٨] .

اسفرت الحملة الدولية للدفاع عن حق المرأة في الاقتراع عن نتائج سريعة ، كان حصول المرأة على حق الاقتراع حلماً بعيد المنال في ١٨٤٨م حتى بالنسبة لأكثر المدافعين عن ذلك الحق تفاؤلاً . على الرغم من ان تحقيق ذلك الحلم ، لم تظهر أولى بشائره حتى عام ١٩٠٤م وذلك بتأسيس أول منظمة تكرس جهودها بشكل أساسي للترويج لحق المرأة في الاقتراع ، إلا أنه خلال أقل من نصف قرن ، كانت جميع دول العالم تقريباً قد منحت نساءها ذلك الحق . ومع

تشكل دول جديدة بزوال الاستعمار ، منحت النساء في تلك الدول حق الانتخاب ، اعترافاً من تلك الدول بالإسهامات التي قدمتها النساء من أجل الاستقلال ، ولأن حق المرأة في الاقتراع كان قد أصبح في ذلك الحين أحد امتيازات الدولة الحديثة .

وأصبح نطاق من يشملهم حق المشاركة في اتخاذ القرارات الديمقراطية معياراً يختص بتحديد نطاق اتساع المشاركة في العملية الديمقراطية . فعندما يتسع نطاق المواطنة ، وتمنح حقوق المشاركة السياسية ، للبالغين من الجنسين كافة ، من المقيمين إقامة دائمية في البلد المعني . يستدل بهذا المعيار على وجود عملية ديمقراطية ويقيّم بها أداء الممارسة الديمقراطية [١٩].

وأمسى عالم اليوم يقصد بالمشاركة السياسية ، الشراكة بين الرجل والمرأة في إدارة شؤون المجتمع ، وتتم عن طريق نشاطات مباشرة كتقلد المناصب السياسية ، والتمثيل في المحافل الدولية أو الترشيح والتصويت والتوظيف في سلك القضاء ، أو من خلال نشاطات جماهيرية كالاهتمام بحقوق الإنسان أو الإسهام في منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية .

المبحث الثاني

محددات المشاركة السياسية للمرأة العراقية

تعيش المرأة العراقية واقعاً اجتماعياً – سياسياً ، يشكل عائقاً أمام مشاركتها في الحياة السياسية ، وامام تقدم وتطوّر المجتمع ، في هذا المبحث نحاول ان نركز على أهم محددات مشاركتها السياسية ، وهي تنقسم إلى الأقسام الرئيسية الآتية :

أولاً – محددات مصدرها الثقافة السياسية .

ثانياً – محددات مرتبطة بالعملية السياسية في العراق .

ثالثاً – تدني المركز الاقتصادي – الاجتماعي للمرأة العراقية .

أولاً : محددات مصدرها الثقافة السياسية :-

مما لا شك فيه ، ان الثقافة السياسية في المجتمعات العربية عموماً ، وفي مجتمعنا العراقي ، خصوصاً ، لا تسمح للمرأة بمشاركة واسعة في الحياة السياسية . فإذا أخذنا بنظر الاعتبار أن الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة السائدة في مجتمع ما ، غير أنها بمجموع عناصرها تكون تركيباً منظماً وينطوي على طبيعة سياسية .

ويمكن تحديد مفهوم الثقافة السياسية ، حسب المستوى الذي يراد فيه دراسة الحياة السياسية ، بطريقتين ، هما مستوى الفرد ومستوى النظام . فعلى مستوى الفرد تنصرف إلى ماذا يشعر الفرد ، وكيف يفكر بالرموز ، والمؤسسات ، والقواعد التي تكون النظام السياسي في مجتمعه وكيف يستجيب لها من ناحية ، ومن ناحية أخرى ما هي الروابط التي توجد بينه وبين المقومات الأساسية لنظامه السياسي ، وكيف تؤثر هذه الروابط على سلوكه [٢٠].

أما على مستوى النظام فأن بؤرة الدراسات في ((الثقافة السياسية) لا تتعلق بالبنى السياسية الشكلية منها وغير الشكلية ، وكذلك الحكومات والأحزاب وجماعات الضغط وغيرها ، أو بالنمط الراهن للسلوك السياسي الملاحظ في مجتمع معين ، بقدر تعلقها بما يعتقده الشعب إزاء تلك البنى والمؤسسات . هذه المعتقدات قد تكون متنوعة ، كأن تكون ذات طبيعة تأملية حول ماهية حالة الحياة السياسية ، أو تكون قيما متعلقة بأهداف مرغوب فيها للحياة السياسية ، أو مواقف إزاء حالة محسوسة للنظام [٢١] .

بوجه عام أوضحت بعض الدراسات الميدانية – وهي قليلة – أن الثقافة السياسية العربية – والعراقية جزء منها – تحمل توقعات بالمشاركة متى توفر المناخ الملائم ومتى توفرت فرص الاصلاح والتغيير .

وقد أرجع أحد الباحثين إخفاق النظم السياسية العربية في توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتحقيق الديمقراطية إلى مجموعة معقدة من العوامل الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية ، مثل التفاوت الحاد في توزيع الدخول والثروات ، وانتشار الأمية بنسبة تتراوح بين ٥٠ و٦٠ بالمئة ، وبالتالي انخفاض الوعي السياسي ، وضعف المشاركة الاجتماعية ، وتقلص الطبقة الوسطى [٢٢] .

كانت الملاحظة السابقة تتحدث عن أزمة المشاركة بوجه عام في البلاد العربية وتزداد المشكلة خطورة واتساع عندما نركزها في مشاركة المرأة ، حيث الثقافة السياسية يطغي عليها النظام الأبوي الذي يقوم على سيطرة الرجال وهيمنتهم على المسؤوليات ومراكز صنع القرار ، وعلى دونية النساء وعدم الاعتراف لهن بروح المبادرة وبإمكانية تولي المناصب السياسية .

ان النظام الأبوي يرتكز على تقسيم جنسي للأدوار بحيث ينحصر دور النساء في الأعمال المنزلية والوظائف التقليدية النسائية بينما يتولى الرجال القيام بكل الوظائف الاجتماعية والسياسية بدون استثناء [٢٣] .

ويتجسد هذا الفصل في إقصاء النساء وحتى تغييبهن من مراكز اتخاذ القرار سواء اكان ذلك على مستوى الوظائف السياسية البحتة أم الوظائف السياسية الاجتماعية .

ومن ذلك ان النظام الأبوي السائد يرتكز على العادات والتقاليد الدينية لتنظيم مكانة النساء في المجتمع بصفة عامة وفي المجتمع السياسي بصفة خاصة ولتكريس علاقات هرمية تنبني على أساس الجنس .

وقد حددت خصائص النظام الأبوي بالشكل التالي :

١- التفتت الاجتماعي : أي أن العائلة أو العشيرة أو الدين أو الجماعة الاثنية (بدلاً من الأمة أو المجتمع المدني) تشكل أساس العلاقات الاجتماعية وما يقابلها فيه من تنظيم اجتماعي .

٢- التنظيم السلطوي : أي ان السيطرة والقسر والتسلط الأبوي (بدلاً من التعاون والمساواة) تسيّر جميع العلاقات القائمة فيه ، وذلك من مستوى العائلة الى مستوى الدولة .

٣- النماذج المطلقة : أي ان هناك وعياً مغلقاً ومطلقاً (في السياسة والحياة اليومية) في هذا المجتمع ، وهو وعي يرتكز على مفاهيم التعالي وما وراء الطبيعة والانغلاق (بدلاً من الاختلاف والتعدد والتساوي والانفتاح) .

٤- الممارسات الشعائرية : أي السلوك المبني على الرسميات والعادات والشعائر (بدلاً من العفوية والإبداع والابتكار) [٢٤] .

قد لا نجد دراسات استبيانية في هذا الموضوع يمكن اللجوء إليها لتقديم صورة عن موقع المرأة العربية والعراقية على وجه الخصوص في الثقافة السياسية، غير أنه على الصعيد الواقعي يمكن تقديم مؤشرات على القيم السلبية التي تحتويها الثقافة السياسية إذ تؤكد على أنه لا يمكن للنساء ان يتحملن مسؤوليات سياسية . لماذا ؟ وتتعدد الإجابات ، لأن المشاركة السياسية تبعد المرأة عن الحياة الزوجية والأمومة ، ودور المرأة يجب أن يقف عند تأسيس عائلة متوازنة وإنجاب وتربية الأطفال والقيام بالشؤون المنزلية وتلبية رغبات الزوج . ولأن النساء غير متعلمات وغير مؤهلات لقيادة دولة أو حكومة وهن بحاجة إلى من يقودهن . ولأن النساء ناقصات عقلاً وديناً . ولأن النساء غير متعودات على ممارسة العمل السياسي . وأن الشارع هو مجال رجالي بالأساس والوظيفة السياسية تتطلب الاختلاط بالرجال والخلوة معهم ومفاوضتهم وهذا محرّم لأسباب دينية ولأسباب تتعلق بتكوين المرأة نفسياً وجسدياً . والسياسة للرجال نظراً لخطورة ممارستها ولصعوبة تحمل المسؤوليات السياسية . ولأن المرأة من الصعب أن تكون ربة بيت متقنة وصاحبة منصب سياسي أو منتجة في آن معاً ... الخ [٢٥] .

وهكذا يتضح أن ثقافتنا السياسية لا تعطي الكثير للمرأة لكي تؤدي دورها في المشاركة السياسية إذ يتبين من مجموع تلك القيم التي تحملها عن المرأة أنها قد قيدتها كثيراً وحددت من حركتها .

وانعكست هذه الثقافة عملياً على ممارسات ميدانية وتطبيقية إذ عانت نساء كثيرات من التمييز في مجال العمل نتيجة لهذه الثقافة فالكثير منهن الكفوءات والمجدات لم يتمكن من الوصول إلى رئاسة هرم دوائرهن على الرغم من جدارتهن، وعلى الرغم من عدم وجود تشريعات أو قوانين تحرمهن من ذلك ، ولكن التمييز ضدهن ينجم من صاحب القرار (الرجل) الذي يفضل أن يتبوأ رجل هذا أو ذلك المنصب (حتى وان كان أقل كفاءةً) بدلاً من امرأة ، فالقرار يكون نابعاً من شخصية الرجل (صانع القرار) وليس من القانون فالتمييز إذاً من المجتمع وليس من الدولة أو القوانين . وحينما نقول من المجتمع فأننا نعني بأن التمييز من ثقافة المجتمع التي تحدد مسار سلوك أفراده .

ومن المفارقات في هذا المجال إنه في انتخابات برلمان إحدى الدول العربية (الكويت) ، شاركت المرأة بالاقتراع بنسبة ٥٨ بالمئة ، وكان هنالك ٢٨ مرشحة ، لم تفز أيُ منهن ، ولم يصوت لهن النساء فقد فضلن عليهن المرشحين الرجال ، حتى ان شقيقة لمرشحة سُئلت هل تنتخبين أختك قالت : ((طبعاً مش راح أصوت لها هذه واحدة هبلة)) [٢٦].

ويتبين لنا من ذلك أن عقلية المجتمع أو ثقافته السياسية تحوي كماً من القيم والتقاليد والأعراف التي تشكل محددات أمام اتساع المشاركة السياسية للمرأة .

يكمن وراء السمات السلبية في مضمون الثقافة السياسية العربية بخصوص المرأة ، دور عملية التنشئة السياسية أو ما يطلق عليها احياناً (التأهيل السياسي) وهي إحدى الطرق التي ينقل بها جيل معاييره ومعتقداته السياسية إلى الأجيال القادمة . وهي عملية تدعى انتقال الثقافة . وتعمل على تحويل الثقافة السياسية عندما توجه المواطنين ، أو قطاعاً منهم الى رؤية السياسة وتجربتها بطريقة مختلفة . وإذا كانت هناك تحولات سريعة أو أحداث غير عادية ، وقد يخلق التأهيل السياسي ثقافة سياسية جديدة حين لا تكون هناك ثقافة سياسية [٢٧] .

وبالنسبة لحالة العراق فأن سمة الثقافة السياسية السائدة هي ثقافة الخضوع وهي موروثة من حقب زمنية طويلة بتعاقب أنظمة سلطوية دكتاتورية أو شمولية لذلك كانت مؤسسات وأدوات التنشئة السياسية تغذي وتديم هذه الثقافة (الخضوع) .

ان الثقافة التقليدية هي النوع الذي يتلائم مع بنية تقليدية لا ممركزة وتتلائم ثقافة الخضوع مع بنية سلطوية ممركزة ، وثقافة المساهمة (المشاركة) تتلائم مع بنية سياسية ديمقراطية . ومن ثم فأن التلائم ما بين نوع الثقافة وبين البنية هو الذي يضمن استقرار النظام السياسي . وإلا فإن عدم الانسجام بين البنية وبين الثقافة يعرض سير عمل النظام السياسي إلى الخطر [٢٨] .

وما دمنا شخصنا الثقافة السياسية في العراق بأنها ثقافة خضوع فبالتأكيد فأن معاييرها كانت قد اجحفت بحق المرأة العراقية مثلما اجحفت بحق الرجل . ويقع عبء جزء كبير من ذلك على عاتق أدوات التنشئة السياسية ، وهي متعددة ، العائلة ، المدرسة ، وسائل الاتصال الجماهيري ، الاحزاب السياسية ، جماعات الأصحاب .. وغيرها . ولكن في النظم العربية ، يبرز دور الأسرة باعتبارها الخلية أو النواة الأساسية لتشكيل قيم الفرد ومعتقداته تجاه السلطة ، وهنا نجد أن الأسرة التي تنشئ أبناءها على احترام أدب الحوار ، وتشجيعهم على إبداء آرائهم ولا تميز بينهم في المعاملة على اساس السن ، أو الجنس ، تخرج عادة للمجتمع مواطنين أسوياء تشبعوا بروح الممارسة الديمقراطية واقتنعوا بأهميتها . أما الأسرة التي يستبد ربها برأيه دون الزوجة أو الأبناء ، أو التي تحابي أصغر الأبناء أو أكبرهم وتميزه في المعاملة ، أو التي تشجع تسلط الأخوة الذكور ، فإنها تلفظ إلى المجتمع مواطنين سلبيين أو مواطنين غير ديمقراطيين [٢٩].

وفي بلادنا فأن النوع الثاني هو السائد وهذا يسهم ، بلا شك ، في حالة التمييز ضد المرأة ويشكل قيداً على انطلاق حريتها على الصعيد الاجتماعي عموماً، وعلى صعيد مشاركتها السياسية ، خصوصاً .

ثانياً : محددات مرتبطة بالعملية السياسية في العراق :-

١- أثر النظام الانتخابي :-

في البدء الانتخابات ، تنظم لاختيار رئيس الدولة ، رئيس الحكومة ، الممثلين أو النواب على مستوى السلطة التشريعية والممثلين على مستوى المجالس المحلية والممثلين في مختلف المواقع في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني . وهي المظهر الرئيس من مظاهر المشاركة السياسية للشعب في الحياة السياسية .

وتنظم الانتخابات بقانون انتخابي يحدد شكل النظام الانتخابي ، فالأنظمة الانتخابية متعددة . ولكل نظام انتخابي سماته وخصائصه وله إيجابياته وله سلبياته ، وهناك علاقة تأثير متبادل ما بين النظام الانتخابي وبين النظام الحزبي وبين النظام الانتخابي وبين النظام السياسي .

اعتمد في العراق نظام التمثيل النسبي كنظام انتخابي في انتخابات البرلمان العراقي وعلى مستوى المجالس المحلية في المحافظات . ليس من مهمة هذا البحث شرح تفاصيل نظام التمثيل النسبي بقدر ما ينصب اهتمامنا على أثر هذا النوع من النظم الانتخابية على المشاركة السياسية للمرأة العراقية موضوع بحثنا .

يتسم نظام التمثل النسبي بالسمات الآتية [٣٠] :

أ- بإمكان أي مواطن منتم لاي حزب سياسي أو غير منتم تكوين قائمة أو الانضمام إلى قوائم أو لوائح انتخابية للمشاركة في الانتخابات .

ب- كل مجموعة أو حركة أو حزب أو مجموعة أحزاب بإمكانها تقديم قائمة تضم عدداً من المرشحين بقدر عدد المقاعد المتنافس عليها .

جـ- يقترن هذا النوع من الاقتراع بتقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة أو دائرة انتخابية واحدة .

د- توزع المقاعد استناداً إلى نسبة عدد الأصوات الصحيحة التي تحصل عليها القائمة في الدائرة الانتخابية .

هـ- يتضمن هذا النظام الانتخابي تمثيل الأحزاب الصغيرة وفي نفس الوقت يشجع تعدد التنظيمات الحزبية الصغيرة .

ان الفكرة الأساسية وراء قيام هذا النظام (التمثيل النسبي) ، هو إعطاء كل حزب أو تجمع يمثل رأياً أو اتجاهاً معيناً عدداً من المقاعد النيابية يتناسب مع قوته العددية . ويخدم هذا النظام القوى والأحزاب التي لها وزن سياسي وأنصار في كل مكان ولكنهم لا يشكلون الأغلبية فتضيع أصواتهم هدراً في ظل نظام الأغلبية بينما تحصل على عدد من المقاعد في ظل نظام التمثيل النسبي [٣١] .

يعتمد هذا النظام على القوائم المفتوحة ، أي أن الناخب يستطيع أن يأخذ من كل قائمة الأسماء التي يختارها – بقدر المقاعد المطلوب انتخابها – ويكون قائمته الخاصة به . أو يعتمد على القوائم المغلقة ، أي ليس للناخب الحق بالتصرف بالقائمة بل عليه ان يصوت لها كما هي أو يرفضها كلها [٣٢] . وهناك نوع أخر هو التصويت التفضيلي . وفي العراق اعتمدت نظام القوائم المغلقة . في ظل هذا النظام الانتخابي يمكن أن نؤشر الملاحظات الآتية :

الملاحظة الأولى : في مجال القوائم المغلقة فأن الناخب لا يتدخل في اختيار المرشحين بل يصوت على قائمة والذي يختار المرشحين إنما هو الحزب السياسي أو الحركة السياسية ، وبالتالي فأن العلاقة بين الناخب والمرشح غير مباشرة ، والمرشح الذي يفوز يشعر بأن الفضل في فوزه يعود لقيادة الحزب الذي اختاره ورشحه ، وعلى ضوء ذلك فأن العضو البرلماني يكون خاضعاً خضوعاً تاماً لقيادة حزبه ، ويبرز هنا دور زعامة الحزب أو الحركة السياسية والتي تكون طاغية ومهيمنة على ممثليها في البرلمان ، وفيما يتعلق بالمرأة في ظل هذا النظام

الانتخابي يمكن القول ان المرأة البرلمانية الفائزة ستكون حالها حال العضو البرلماني خاضعة لسلطة قادة الحزب أو الحركة الذي رشحهما .

فهذا النظام إذا كان يحرر النواب من ضغط الناخبين فأنه يقذف بهم تحت نير ضغط أشد وطأة وهو ضغط بل استبداد الحزب ، ذلك الاستبداد الذي بلغ من شدته حتى في الدول الديمقراطية الحرة حداً يميل الحزب إلى خنق حرية النائب لقد صور أحد النواب ذلك بقول طريف : ((لقد سمعت في مجلس العموم كثيراً من الخطب التي غيرت رأيي ولكني لم أسمع خطبة واحدة غيرت صوتي)) [٣٣] .

الملاحظة الثانية : جرى إشراك المرأة العراقية في العملية السياسية بتطبيق نظام الحصص (الكوتا) ، وهو ما يعرف بالتمييز الايجابي حيث تدعو المادة (٤) من اتفاقية حظر جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة شريطة وقف العمل بهذه التدابير متى ما تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والعمالة . وفي المجال ذاته أوصت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة في دورتها عام ١٩٨٨ ، بأن تزيد الدول الأطراف من استخدامها تدابير خاصة مؤقتة مثل الإجراءات الإيجابية أو المعاملة التفضيلية أو نظام الحصص من أجل تعزيز إدماج المرأة في التعليم والاقتصاد والسياسة والقضاء [٣٤].

واقترح تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة عام ١٩٩٥م، ان تحاول جميع البلدان الوصول إلى هدف أدنى في التمثيل في تخصيص نسبة ٣٠% لتمثيل النساء في البرلمانات والهيئات التشريعية ومناصب اتخاذ القرار حتى عام ٢٠٠٥ [٣٥] .

ولقد طبق العراق نظام (الكوتا) في تمثيل المرأة في البرلمان ، حيث ألزمت القوائم المقدمة للترشيح بأن يكون للمرأة حصة فيها بنسبة الثلث ، وأصبح مجلس النواب يحتوي على ٢٥% من أعضائه نساء ، وعلى الرغم من ذلك ، فأن دورهن ضئيل في العملية السياسية حيث أشر على العموم عدم فاعلية المرأة النائبة، في المشاركة السياسية ، ويعود ذلك إلى الأسباب الرئيسة الآتية :-

السبب الأول :- مرتبط بالملاحظة الأولى وهو هيمنة زعماء الكتل والأحزاب على الأعضاء النواب (النساء والرجال) هيمنة مطلقة ، والقرارات الهامة تتخذ من قبلهم ، وما على النواب إلا التصويت بما يملى عليهم من زعماء كتلهم أو أحزابهم . ويضحي دورهم هامشياً أو محصوراً في إبداء الرأي في التشريعات والقوانين الإجرائية أو الاعتيادية .

وقد وجهت ناشطة نسائية انتقادها لذلك بالقول : ((ان وجود المرأة في البرلمان هو وجود شكلي ، رجلين مقابل امرأة ، فالمرأة تراوح في مكانها وعندما تحاول ان تقول كلمتها في الجلسات لا يؤخذ بها)) [٣٦] .

السبب الثاني : ان أغلب القوائم الانتخابية قد ألحقت أسماء نساء مرشحات إليها تطبيقاً لنظام (الكوتا) . دون ان يكون لأولئك النسوة نشاط سياسي أو اجتماعي وثقافي فاعل ، أو يمكن القول إن ذلك قد تم لملء الفراغ المفروض على كل قائمة ان تقوم به بوضع حصة للنساء بين مرشحيها . حيث اشترط ان يكون بعد كل أسمين مرشحين، أسم لمرشحة امرأة . والكثير من المرشحات لم يكن لهن نشاط في مجال حقوق المرأة ، فبعضهن لسن سوى ناشطات حركيات في احزابهن أو مؤيدات لأحزابهن وبعضهن ألحقن بقوائم من غير ان يكون لهن ارتباط تنظيمي بتلك الحركات أو الاحزاب صاحبة القوائم .

وفي ذلك تقول الدكتورة ثريا البرزنجي عضو مجلس النواب عن التحالف الكردستاني : "ان بعض عضوات مجلس النواب هن مجرد تكملة الديكور للديمقراطية ولولا هذه التسمية لما كانت هناك برلمانيات" [٣٧].

ومما لا شك فيه يترتب على هذه الحقيقة ، عدم فاعلية مثل هؤلاء المرشحات لأداء الدور المرتجى منهن لخدمة قضية المرأة العراقية .

السبب الثالث : من الصحيح ان أكثر من ربع أعضاء مجلس النواب من النساء وعدد غير قليل منهن من أصحاب الكفاءات العالية ، ولكن من الصحيح أيضاً أن وجوده وتصويتهن يكون تبعاً لقوائمهن وأحزابهن ، فسلوكهن السياسي غير موحد تجاه قضية المرأة ، بل ان مواقفهن السياسية تتباين إلى حد التناقض ، وفقاً لانتماءاتهن الحزبية ومرجعياتهن الثقافية والايديولوجية . بل والأكثر من ذلك انهن انغمسن في الصراعات السياسية – الطائفية . وربما صح هنا القول ان وعيهن الطائفي سبق وعيهن الاجتماعي . وعبر العديد من البرلمانيات عن قلقهن واستياءهن من محاولات تهميش النساء المشاركات في العملية السياسية وإقصائهن عن عملية صنع القرار وفي ذلك قالت النائبة زهراء الهاشمي عن كتلة الفضيلة : "أنا مع المطالبة بحقوق المرأة ، ولكن من جانب أخر أطالب بحقوق المرأة وأضمن مشاركتها في العملية السياسية ، وفي الوقت نفسه تحرم المرأة وهي في داخل العملية السياسية أن يكون لها الصوت الحقيقي بسبب المحاصصات والتكتلات التي تحدث . وعلى الرغم من الكفاءة التي تمتلكها المرأة مع ما تمتلك من قدرات وإمكانيات ولكن بسبب ما يمر به العراق من السياسات التي انتهجت والأحزاب والتكتلات يكون دور المرأة رغم تواجدها قليل جداً وهامشي" [٣٨].

ومن المفيد التأكيد على أن وصول المرأة إلى البرلمان يعد خطوة بحد ذاتها انجازاً مهماً على طريق نيل المرأة لحقوقها ، وأدائها لدورها في ظل ظرف أمني وسياسي بالغ الخطورة ، كذلك يعد انجازاً مهماً لها . ومما لا شك فيه أن الاخفاقات والقصور الذي واجه مشاركة المرأة السياسية ، لا تتحمله النساء وحدهن، وانما يقع ثقلٌ هام منه على عاتق المجتمع ككل الذي يعاني من أزمة بنيوية في تركيبه (بمعنى أن بنى المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية جميعاً وفي آن معاً تعاني من خلل خطير في هياكلها) وهذا يستدعي القول ان المرأة العراقية بحاجة إلى دعم واسع وكبير حتى يمكنها من القيام بدورها بالشكل الصحيح.

٢- الأحزاب والمشاركة السياسية للمرأة العراقية :-

إذ كانت المطالبة بالمشاركة السياسية ، لدى قطاعات متزايدة وأكثر اتساعا من السكان ، تمثل إحدى الملامح الأساسية للتحديث السياسي ، والتنمية السياسية ، فلا شك في أن الأحزاب السياسية تقدم الإطار الأكثر أهمية ، والأكثر ملاءمة لتحقيق تلك المشاركة [٣٩] .

حيث تسمح الأحزاب السياسية للنساء بالانخراط في العمل السياسي والولوج في المجالات العامة وتحمل المسؤوليات القيادية . كما تساهم الأحزاب السياسية في تنظيم مشاركة النساء في العمل السياسي ودفعهن الى بلورة برامج تخدم مصالح النساء بصفة عامة وتقوم على مبدأ مكافحة التمييز ضدهن . وكذلك تنشر لديهن الوعي بضرورة المشاركة في الانتخابات في كل المستويات وتدعمهن في تقديم مرشحاتهن عند تنظيم هذه الانتخابات ، ويتضح من ذلك أن الأحزاب السياسية أداة لتفعيل المشاركة السياسية للنساء .

يأخذ النظام السياسي الذي أقيم في العراق بعد ٢٠٠٣ بالتعددية الحزبية كصيغة للممارسة السياسية . أي أنه يصنف ضمن الأنظمة السياسية التنافسية ، والسؤال هو عن مدى تمكن النظام الحزبي من تقديم الإطار المناسب لمشاركة المرأة العراقية ؟ .

يمكن توجيه الانتقادات الآتية للأحزاب العراقية فيما يتعلق بقضية المرأة :

الانتقاد الأول :- ان الأحزاب والكتل السياسية تلعب دوراً هاماً في التأهيل السياسي، وتحاول الأحزاب السياسية ان تصوغ قضايا مختارة ، وان تثير اهتمام المواطنين في أثناء حشدها الدعم للمرشحين . وتبقي الأحزاب على اتصال المواطنين بالبنى السياسية . ويهتم معظم الأفراد بالسياسة بقدر محدود ، لكن تدفقاً ثابتاً من النشاطات الحزبية ، يبلغ أوجه في الانتخابات التي

تجري مرة كل بضع سنين يبقي المواطنون منشغلين بمواطنتهم وبدورهم كمشاركين . قد تكون نشاطات التأهيل الحزبية في الأنظمة الحزبية التنافسية سبباً من أسباب التفريق والشقاق . ففي نطاق سعي الحزب لكسب التأييد قد يلجأ قادة الأحزاب إلى إثارة الفروق الطبقية ، أو اللغوية ، أو الدينية، أو أية فوارق عرقية أخرى ، وتنبيه المواطنين إلى تلك الفروقات [٤٠].

ومما لا شك فيه ان الأحزاب العراقية ومن خلال التجربة في انتخابات الجمعية الوطنية ، والاستفتاء على الدستور ، والانتخابات لمجلس النواب ، استخدم اغلبها خطابات سياسية وأسلوب عمل أدى إلى تزايد الانقسامات والتمايزات الطائفية أو العرقية أو الأثينية . فلم تكن إذاً قضية المرأة مطروحة إلا بشكل هامشي، كما أن النساء اللواتي انخرطن في العملية السياسية لم يكن بعيدات عن النزعات العرقية أو الطائفية . وفي الوقت نفسه فان النساء اللواتي صوتن كناخبات كان تصويتهن طائفياً بصفة عامة .

الانتقاد الثاني : ضعف حضور المرأة في قيادة الأحزاب العراقية . ويرجع ذلك إلى طبيعة نهج الأحزاب العراقية ، حيث ان أكثرها وخاصة الأحزاب والحركات المسيطرة على الساحة السياسية تتبنى أيديولوجية الإسلام السياسي ، وبالتالي خضوعهن لسياساته وتصوراته حول النساء . وتنتقد الأحزاب ذات التوجهات الدينية السياسية بكونها تفرض على النساء أيديولوجيتها إبتداءاً من أوليات الأشياء كفرض نوع الزي الذي يجب أن ترتديه المرأة ، إلى تحديد مدى ومساحة مشاركتها في العملية السياسية.

حتى ان البعض نبه على خطورة ذلك بالإشارة إلى أن : ةلا فرصة حقيقية جدية أمام المرأة لتنظيم نفسها في جمعيات ومنظمات إلا بشرط الخضوع والتبعية لسطوة جهة من جهات الإسلام السياسي . وتجد منظمات المرأة المستقلة عقبات وتجاوزات خطيرة باستمرار [٤١] .

ويمارس زعماء الأحزاب المهيمنون على صناعة القرار ، عملية تهميش للمرأة في المواقع القيادية ، والناشطات من النساء يستشعرن بذلك ، ولقد عبرت إحداهن عن ذلك النائبة رجاء الخزاعي بقولها : على المرأة ان تتصدى لأي قرار قد يتخذ من دون استشارتها ، فالرجال يمارسون معنا لعبة التهميش من جديد وهي تحاول أن تتقدم خطوة والرجال يرجعونها خطوتين[٤٢] .

الانتقاد الثالث : تعرضت المرأة العراقية إلى العنف بكل أنواعه ، والذي يرجع في أحد أبرز أسبابه إلى دوامة الصراعات السياسية والحزبية التي صاحبت العملية السياسية الجارية في العراق ، ومما لا شك فيه فأن مشاركة المرأة تأثرت سلباً نتيجة لذلك .

فمن العنف ما وقع مباشرة على المرأة وكانت ضحيته ، فالبعض يقدر اللواتي اختطفن بألفي امرأة منذ عام ٢٠٠٣ . وتعرضت أعداد كبيرة منهن للقتل نتيجة لذلك [٤٣].

بالإضافة إلى أن العنف يطالهن بصورة غير مباشرة فتشير تقارير الأمم المتحدة نقلاً من مسؤولين عراقيين ، ان بين ٩٠-١٠٠ امرأة عراقية تترمل كل يوم نتيجة أعمال العنف والإرهاب والجريمة المنظمة [٤٤].

إن العديد من البرلمانيات قد تعرضن للقتل أو الاختطاف أو الاغتيال أيضاً أو تعرض أحد أفراد عوائلهن لذلك . ومن الطبيعي في مثل هذا الحال أن يتقلص دور المرأة في المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية . وأن حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحرياتها قد تقلصت أو اختفت نتيجة لذلك .

ثالثاً : تدني المركز الاقتصادي – الاجتماعي للمرأة العراقية :-

هذا العامل في غاية الأهمية ، إذ شكل الوضع المتدني للمرأة اقتصادياً في تهميشها اجتماعياً وسياسياً ، ذلك أن موقعها في أدنى سلم العمل والأمية العالية بينهن والدخل المنخفض أو الذي يعتمد على إعالة الزوج لها ، فهو بلا شك مؤثر في مدى إسهامها في الحياة السياسية ، فمن قال إن من لا يملك شيئاً يمكن ان يكون كريماً ؟ أو من ليس حراً يمكن أن يكون فاضلاً ؟ وهذا يقود إلى نتيجة جوهرية ، من شأن النساء ، بعد توفرهن على الأسباب المالية اللازمة لإعالة أنفسهن وللمساهمة في رخاء الآخرين ، أن يصبحن أخيراً في وضع يؤهلهن للعضوية الندية في الكيان السياسي(٤٥) .

ان نظام الحكم الديمقراطي عليه مسؤولية ضمان ، الحد الأدنى من المصادر، التي تجعل المساواة السياسية بين المواطنين مساواة حقيقية ، إلى جانب كونها مساواة قانونية . وتتمثل المصادر التي تحقق المساواة الحقيقية على أرض الواقع ، في امتلاك المواطنين الحد الأدنى من الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية والثقافية ، التي تحرر إرادة كل منهم وتسمح له بالمشاركة ، على قدم المساواة ، مع غيره في اتخاذ القرارات الديمقراطية (٤٦).

بالتأكيد أن فروقات الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية والتعليم تؤشر فجوة شاسعة لغير صالح المرأة العراقية يجب تخطيها من أجل تحول مشاركتها السياسية ، من مجرد إجراء يكفله الدستور ويحميه القانون ، إلى إمكانية حقيقية تسمح بها مصادر الدخل والعمل والمستوى التعليمي ، يضمن لها مشاركة فعالة في عملية اتخاذ القرارات .

ويتبين لنا من دراسة واقع المرأة العراقية على المستوى الاقتصادي – الاجتماعي ، إنه يقع عليها الثقل الأكثر من الواقع المرير الذي عانى منه المجتمع ، ذلك الواقع الذي يؤشر وجود ما يقارب من مليوني أرملة ومليون ونصف مطلقة وأربعة ملايين امرأة يجهلن القراءة والكتابة (٤٧) . ان هذا الحجم الهائل نتج عن الحروب الطويلة في عهد النظام السابق ودوامة العنف الذي ضرب العراق بعد عام ٢٠٠٣م . هذا مما ألقى أعباءً إضافية على المرأة العراقية .

وبالتأكيد فأن قسماً كبيراً من هؤلاء النسوة تحملن مسؤولية عوائلهن بعد أن فقدت الأسرة معيلها . وهن يواجهن ذلك في ظروف مجتمعية قاسية اقتصادياً وأمنياً وقيمياً ، فعلى الصعيد الاقتصادي تقترب البطالة من معدلات عالية تقدر بـ٦٠ بالمائة من قوة العمل . وهذا يجعل المنافسة من جانب النساء صعبة للغاية .

ومن الجدير بالملاحظة أن تلك العراقيات قد كشفن عن قدرة حقيقية على إدارة أسَرهُن ، فتذكر منسقة برنامج اليونيفم بالعراق التابع لصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة : وجود عوائل عراقية يبلغ عدد أفرادها ١٧ فرد تعيلهم امرأة واحدة وهذا يخالف الحد الأدنى للمقاييس العالمية وهو ثلاثة أفراد (٤٨).

ويمكن الاستنتاج من ثقل العبء الملقى على عاتق المرأة العراقية بأن لها همومها التي تجعلها لا تأبه كثيراً بالمشاكل التي تشغل النخب السياسية . وهذا محدد وقيد ثقيل على إرادتها في المشاركة السياسية الفاعلة .

المبحث الثالث

الممكنات أمام المشاركة السياسية للمرأة العراقية

على الرغم من المحددات والقيود العديد التي بيناها والتي تعيق توسيع ونجاح المشاركة السياسية للمرأة ، فأن هذا المبحث يتناول عدداً من الممكنات أو الفرص التي يوفرها الواقع أو التي يمكن صنعها لتفعيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية .

أولاً : القواعد الدستورية :-

تضمن دستور العراق لعام ٢٠٠٥م عدداً من المواد التي تقدم فرصاً قانونية يمكن ان تسهم في توسيع الدور السياسي للمرأة العراقية . فلقد أقر الدستور مبدأ المساواة دون تمييز للعراقيين جميعاً ، إذ نصت المادة (١٤) : "العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي" [٤٩] . ومن الواضح إنه لم يجعل من الجنس سبباً للتمييز بين العراقيين وإن الذكور والإناث متساوون أمام القانون . وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية ، جاء النص صريحاً على أن : "للمواطنين رجالاً ونساءً ، حق المشاركة في الشؤون العامة ، والتمتع بالحقوق السياسية ، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح" [٥٠] . وهذا النص فتح المجالات العامة كافة وبالمطلق أمام مشاركة المرأة . وهذا بحد ذاته يعد إنجازاً يخدم قضية المرأة العراقية على الصعيد السياسي .

ولمعالجة حالة العوز أو الحاجة والتي هي من المشاكل الخطيرة التي تجابه المرأة وتؤثر بالتالي على دورها في الحياة السياسية والاجتماعية فإن الدستور قد أطر هذه المعالجة بنصوص دستورية ، فالمادة (٣٠ الفقرة أولاً) نصت على أن : "تكفل الدولة للفرد وللأسرة – وبخاصة الطفل والمرأة – الضمان الاجتماعي والصحي ، والمقومات الأساسية للعيش في حياة حرة كريمة . تؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم" [٥١] .

أتاح الدستور العراقي ٢٠٠٥م ، حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية (المادة ٣٧ الفقرة أولاً) ، وبالإحالة إلى مبدأ المساواة (المادة ١٤) فإن المرأة لها حق تأسيس الجمعيات أو الأحزاب السياسية . وقد كفل الدستور تكافؤ الفرص باعتباره حق مكفول لجميع العراقيين وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك . (المادة ١٦) .

ومما لا شك فيه ان هذا التأطير القانوني الدستوري يساهم في تعزيز وتفعيل دور المرأة العراقية في جميع مجالات الحياة المجتمعية والسياسية ، ويساهم في تنشيط الجمعيات النسوية التي ترسخ مشاركتها الواسعة .

وتزداد هذه الأهمية حينما نعلم بأن الدساتير العراقية السابقة عليه لم تمنح المرأة هذه الحق بمثل هذا الوضوح . ففي القانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥م لم تمنح المرأة الحقوق السياسية وبقيت محرومة من مظاهر الحياة السياسية وخاصة مساهمتها في الانتخابات . أما في دستور ٢٧ تموز ١٩٥٨م فإن المادة التاسعة منه ساوت بين الرجل والمرأة في ممارسة الحقوق السياسية ومنها حقها في الانتخاب وتولي المناصب السياسية – وقد تولت فعلاً بعدئذ أول امرأة عراقية وزارة في تاريخ العراق الحديث[٥٢] وهذا تطور قياساً لما سبقه ، غير أنه لم تجر انتخابات لتمارس المرأة حقها في ذلك طوال مدة عمل ذلك الدستور .

وفي دساتير ، ٤ نيسان ١٩٦٣ ، ودستور ٢٢ نيسان ١٩٦٤ ، ودستور ٢٩ نيسان ١٩٦٤ ، وفي دستور ٢١ ايلول ١٩٦٨ ، ودستور ١٦ تموز ١٩٧٠ ، هذه الدساتير لم تكن تنص صراحة على المشاركة السياسية للمرأة بمعنى حقها في التصويت والانتخاب والترشيح وتولي

المناصب السياسية . وإن كان بعضها يشير إلى المساواة أمام القانون بمفهومها العام [٥٣] . وذلك يرجع إلى عامل رئيس وهو كون الأنظمة التي أقامت تلك الدساتير كانت أنظمة انقلابات عسكرية غير معنية بمسألة الديمقراطية والانتخابات .

وهكذا يتبين بأن النص الصريح على حقوق المرأة في المشاركة السياسية في دستور العراق ٢٠٠٥ يعد تطوراً هاماً في قضية المرأة العراقية ، يمكن البناء عليه واستثماره لخدمة المرأة العراقية .

ثانياً : بلورة ثقافة ديمقراطية (ثقافة المشاركة) :-

تبين لنا في دراسة المحددات والقيود التي تكبل المشاركة الفاعلة للمرأة العراقية في الحياة السياسية وجدنا أن الثقافة السياسية للمجتمع فيها الكثير من الجوانب السلبية التي تعيق مشاركة المرأة . لذا فإن تطوير ثقافة سياسية يعد شرطاً حتمياً لتحقيق التنمية السياسية والمشاركة السياسية والنساء أحد عناصرها . ونفترض علمياً ان ذلك ممكن ويعد من الفرص التي يمكن توفيرها لخدمة قضية المرأة .

ان العملية الديمقراطية ذاتها تنشأ ثقافتها ، فالانتخابات وتكرارها وما يصاحبها من دعاية انتخابية وتنافس وطرح لبرامج الأحزاب والمرشحين وغير ذلك يؤدي الى ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية . ومما لا يخفى أيضاً ان توسع الإعلام بكل وسائله ، والاحتكاك بالعالم الخارجي ، كذلك توسيع انتشار الظاهرة الحزبية وأعداد كبيرة من المنظمات المهنية وجمعيات المجتمع المدني ، بلا شك يسمح كل ذلك بنمو متزايد للوعي الديمقراطي في المجتمع العراقي ، ويوفر فرصة لإمكانية تطوير المشاركة السياسية للمرأة العراقية .

وليس هناك تطور ديمقراطي ممكن من دون توفر ثقافة سياسية تسمح باستيعاب المفاهيم والقيم الأولية للديمقراطية . وعلى ضوء نمط الثقافة السياسية السائد تتحدد علاقة النظام السياسي بالقوى الاجتماعية ومؤسساتها وتنظيماتها المكرسة في إطار بنية سياسية معينة ، ومن غير الممكن إقامة بنية سياسية خارج الإطار الثقافي السائد مجتمعياً . ومن هذه الزاوية يكون التمييز بين ثقافة المشاركة أو المساهمة وثقافة التبعية أو الخضوع . فالنمط الأول ينظر إلى الأفراد على أنهم مواطنون ، ويؤكد على ضرورة مشاركتهم في صنع السياسات والقرارات وليس مجرد الامتثال لها ، بينما يدفع النمط الثاني الأفراد نحو عدم الاهتمام بمعرفة قواعد وأساليب إعداد القرار وجعل اهتمامهم ينصب على معرفة ما يمكن أن يرتبه القرار من نفع أو ضرر لهم ، كونه ينظر إليهم مجرد رعايا وليسوا مشاركين ايجابيين في العملية السياسية [٥٤] .

أن ثقافة المشاركة ، التي تسمح لكل مكونات المجتمع بالتعبير عن نفسها والمطالبة بحقوقها ، ثقافة تؤمن بالتعددية وبالاعتراف بالآخر واحترام آرائه وحقوقه وبالتبادل السلمي للسلطة ، يرتبط وجودها بنظام التعليم والتربية والاعلام ومؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى . ولعل أهمها العملية التربوية ، وأن أهم الشروط التي يجب توفرها في التربية لتكون أداة ترسيخ الثقافة الديمقراطية هي [٥٥] :

١- تحديث مناهج التعليم ، وتطويرها باتجاه فتح مضامينها على ثقافة حقوق الإنسان ، وعلى تكريس قيم التسامح ، والمشاركة ، واحترام الغير ، ونبذ العنف ، والاعتراف بالحق في التنوع والاختلاف ، ... أي كل الحقوق والاخلاقيات البانية لـ"المواطنة" الواعية بذاتها وبشروطها الموضوعية محلياً وكونياً .
٢- أن دمقرطة المؤسسة التربوية ، من المدرسة إلى الجامعة تصبح مطلباً أساسياً لا محيد عنه لرفد المسار الديمقراطي .

٣- استنهاض وتعزيز دور مختلف المؤسسات الاجتماعية الموازية ، أي تلك التي يسميها السوسيولوجيون والتربويون بـ"المدارس الموازية" مثل النادي، والجمعية ، والنقابة ، والحزب ، ووسائل الإعلام والاتصال ، فعلى الرغم من أن الأدوار المعلنة لمؤسسات ومجالات المجتمع المدني هذه ليست دائماً، تربوية ، إلا إنها ، عبر قيامها بمهامها الأساسية ، تؤدي وظائف تربوية وثقافية متعددة . ومن هنا تبدو أهمية استثمارها في نشر وتعميم كل ما من شأنه أن يدعم المسار الديمقراطي في المجتمع .

٤- مراجعة نقدية متعددة الأبعاد لمجمل المفاهيم والنماذج والنظريات والأطر المرجعية المتعلقة بالديمقراطية ، مفهوماً وتجارب .

ومما لا شك فيه ان النساء هي جماعة اجتماعية ستجد في مناخ هذه الثقافة خير بيئة لضمان حقوقها . كذلك ممكن ان ينعقد أمل النساء في أداء دور أكثر فاعلية في توفر فهم مستنير للإسلام وتعاليمه السمحة ، فهناك العديد من الآيات القرآنية الكريمة التي تشير إلى المساواة وتعلي من مكانة المرأة وتكرمها ، كذلك تتوافر في الأحاديث النبوية الشريفة وفي التاريخ العربي الإسلامي نماذج مشرقة للتعامل مع المرأة ، من شأن إظهارها وإبرازها ، الحد من النزعات التعصبية والمتطرفة الموجهة ضد المرأة .

ثالثاً : الممكنات السياسية :-

اذا تطورت ديمقراطية المشاركة ، بمعنى ان يكون القرار السياسي نتاج مشاركة جماهيرية حقيقية وتعبيراً عن إرادة المجتمع بكل فئاته ، وازدهرت ثقافة المشاركة فأن ذلك بالتأكيد ذلك يساعد المرأة العراقية على أداء دورها السياسي . غير أن واقع المجتمع العراقي الحالي لا يساعد على أن تشترك المرأة في العملية السياسية وتحصل على مقاعد تتناسب ودورها الاجتماعي ، دون استخدام نظام (الكوتا) الحصص المخصصة للنساء .

ان النص على تحديد نسبة ٢٥ بالمائة من المقاعد في البرلمان للنساء ، يعد نوعاً من التمييز الإيجابي للمرأة ، وهو تدبير إجرائي إيجابي لمصلحة المجتمع جاء لتلبية حاجة المرأة في ضوء طبيعة المجتمع العراقي . وأن نظام (الكوتا) للنساء ، هو نتيجة جهد وفكر دولي وجهود خبراء من كل دول العالم ، جاء لمعالجة مشاكل المجتمعات التي تمر في حالة تحول من الأنظمة الشمولية إلى الأنظمة الديمقراطية . ومن الضروري الاستمرار في هذا المنهج للنهوض وتفعيل دور النساء العراقيات في المشاركة السياسية وفي عملية صنع القرار .

ومن الممكن الإفادة من تجارب بعض دول العالم في هذا المجال ، فعلى سبيل المثال ، في فرنسا ألزم تنقيح دستوري في عام ١٩٩٩ الأحزاب السياسية بضم ٥٠ بالمائة من النساء الى القوائم الانتخابية . وفي بعض دول العالم اعتمدت بعض أحزابها حصة تطوعية باختيارها ، كما في بعض الأحزاب النرويجية التي اعتمدت حصة للنساء في قياداتها تقدر بـ٤٠ بالمائة [٥٦] .

ولا ضير أن تعتمد الأحزاب العراقية مثل هذا الأسلوب اسهاماً منها في تعزيز وتطوير الممارسة الديمقراطية .

وكذلك فإن من الخيارات المفتوحة أمام المرأة العراقية ، إقامة تنظيم سياسي نسوي يهدف الى الوصول إلى السلطة السياسية بالمشاركة الديمقراطية ، ومن الجدير بالإشارة أن النظام الانتخابي وأسلوب القوائم المغلقة يشجع فرص نجاح مثل هذا التنظيم .

ان هناك من الناشطات العراقيات في مجال المرأة من أدركت أهمية ذلك فالمرأة لا تستطيع ان تحرر نفسها من خلال حركة أو تنظيم يسيطر عليه الرجل ، ولكنها بحاجة إلى وضع أخر تشعر فيه إنها هي المسيطرة على نفسها وعلى قدراتها، لا من آخر يوجهها أو يقودها ، إنها تحتاج إلى وضع جديد تسوده علاقات متساوية وخبرات متشابهة ، ولا يتوفر لها هذا الوضع إلا في ظل حركة نسائية منظمة مستقلة من الرجال[٥٧]. وهذا الخيار يعيد إلى أذهاننا المقولة الشهيرة : أصحاب الحق أولى بالدفاع عن حقوقهم . والنساء أولى بتنظيم أنفسهن والدفاع عن حقوقهن ،

وهنَّ مطالبات بالانضمام إلى مختلف النقابات والجمعيات والاتحادات، واستثمار إطار المساواة القانوني والدستوري الذي توفر لهن بتنظيم أنفسهن في تنظيمات تخدم قضيتهن .

ويمكن أن تنجح جماعة النساء إذا توحدن في تنظيم مشترك سياسي ، اذ إنه من المنطقي الإدعاء بأن عضو الجماعة يسهم في تحقيق المصلحة العامة إذا توقع اسهامات مماثلة من الآخرين . وإذا حدث التعاون بينه وبينهم من أجل المنفعة الجماعية فإنه سوف يصبح أفضل حالاً مما لو قرر عدم التعاون . وحتى يعمل الفرد من أجل مصلحة الجماعة التي ينتمي إليها ، لابد من وجود ميكانيزمات للتنسيق بين طموحاته وطموحات الآخرين . ويعتبر القائد السياسي من أهم هذه الميكانزمات [٥٨]. أي ضرورة وجود التنظيم النسوي الذي يقود ويؤطر نشاط النساء العراقيات .

وبالإمكان أن يكون هناك شكلان من هذا التنظيم الذي يوحد جهود النساء :

الشكل الأول : ويكون تنظيماً سياسياً ، هدفه حشد أصوات المرأة لتحصل على حصة في السلطة تتناسب مع حجمها ودورها . والشكل الثاني : تنظيم على شكل هيئة عليا مهمتها شاملة في تطوير وتنمية شؤون المرأة ومراقبة تطبيق حقوقها الدستورية والقانونية ، في كل المجالات ، غير مرتبط بالسلطة التنفيذية ، أي أن وجود وزارة للمرأة خاصة بها ، لا يكفي وذلك ببساطة لأنها معرضة للإلغاء في أي وقت ويحكم ذلك طبيعة توازنات القوى السياسية . ويمكن ترجيح الشكل الثاني كخيار مناسب لتأطير وتنظيم النشاط النسوي في كل المجالات بما فيها النشاطات السياسية . وأن لا يكون مرتبطاً بالسلطة التنفيذية ، وينال الدعم المادي والمعنوي والقانوني من الدولة .

الخاتمة :-

في ضوء معطيات الدراسة العلمية للموضوع ، ومن خلال استخدام المنهج العلمي في الرصد والتحليل يمكن الخروج بالاستنتاجات الآتية :-

١- ارتبط مفهوم المشاركة السياسية بعملية التنمية السياسية ، ويشكل المفهوم عنصراً أساسياً من عناصرها . ولا تكتمل المشاركة السياسية كفعل تنموي دون المشاركة الفاعلة للمرأة في الحياة السياسية ، كشرط لا غنى عنه لانجاز عملية التحديث . ولقد كانت المشاركة السياسية للمرأة ثمرة جهد إنساني ونسائي طويل حتى تم الاعتراف للمرأة بحقها في الترشيح والتصويت .

٢- انفتحت أمام المرأة العراقية فرصة المشاركة السياسية بعد التطورات التي حصلت في النظام السياسي العراقي ، غير أن الذي تم تأشيره بأن هذه المشاركة أتسمت بمحدودية النجاح وذلك يرجع إلى عدد من العقبات والمحددات التي قيدت المشاركة الفاعلة للمرأة العراقية في الحياة السياسية .

٣- تنوعت هذه المحددات والقيود ، لكن أبرزها يرجع إلى مضمون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع والتي تحوي الكثير من القيم والمعايير والعادات السلبية التي تكبل انطلاقة المرأة العراقية نحو المشاركة الواسعة . ومحددات أخرى مرتبطة بمسار العملية السياسية الجارية في العراق ، وقيود أخرى لها علاقة بتدني المركز الاقتصادي – الاجتماعي للمرأة العراقية . هذه المحددات جعلت المرأة لا تأخذ دورها الذي يتناسب مع ثقلها الإنساني وحجمها العددي ودورها الاجتماعي والاقتصادي .

٤- في مقابل القيود والمحددات تتوافر عدد من الممكنات والفرص ، من شأن استثمارها تفعيل دور المرأة العراقية في الحياة السياسية . بعض تلك الممكنات يكمن في التأطير الدستوري لحقوق المرأة ، وبعضها الآخر ، منبعه مساعي بلورة ثقافة ديمقراطية في المجتمع العراقي ، تسمح للعراقيين بكل فئاتهم بالتعبير عن آرائهم وحقوقهم ، وتؤمن بالتعددية والاعتراف بالآخر واحترام حقوقه وبالتبادل السلمي للسلطة . كما أن المعطيات السياسية يمكن أن تقدم فرصاً لتطوير المشاركة السياسية للمرأة العراقية .

٥- فيما يتعلق بتطوير المشاركة السياسية للمرأة العراقية وبعد الدراسة والبحث نرى :

- الحاجة إلى قيام "هيئة عليا للمرأة العراقية" ، تلقى الدعم المادي والقانوني والأعلامي من قبل الدولة ، لكن أن لا تكون خاضعة للسلطة التنفيذية ، يكون من أهدافها :

أ- اقتراح سياسة عامة في مجال تنمية وتطوير شؤون المرأة في مؤسسات المجتمع السياسية والمدنية .

ب- تمكين المرأة من أداء دورها في الحياة العامة وضمان عدم التمييز ضدها .

جـ- مراقبة تطبيق مبدأ المساواة بين الجنسين ، ورصد كل التجاوزات التي تتعرض إليها حقوق النساء في كل المجالات ، وخاصة في مجال المشاركة السياسية.

د- تقديم الاقتراحات بتعديل التشريعات المتعلقة بالمرأة وإبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بها ، والتوصية باقتراح مشروعات القوانين والقرارات اللازمة لتطوير أوضاع المرأة العراقية .

هـ- توحيد جهود المرأة العراقية للمشاركة السياسية .

و- تمثيل المرأة العراقية في المحافل الدولية والأقليمية المعنية بشؤون المرأة .

ز- التوعية الثقافية والإعلامية بحقوق المرأة وتشجيع البحوث والدراسات الخاصة بذلك وإصدار النشريات لذلك الغرض .

الهوامش :-

١- أندرو وبستر ، مدخل إلى علم اجتماع التنمية ، ترجمة : د. عبد الهادي محمد والي ود. السيد عبد الحليم زيات ، اسكندرية ، دار المعارف الجامعية، ١٩٨٩م ، ص١٢٠ .
٢- د. أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٨٧م ، ص٣١ .
٣- أندرو وبستر ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٦-١١٧ .
٤- أسامة الغزالي حرب ، مصدر سبق ذكره ، ص٣١-٣٢ .
٥- المصدر نفسه ، ص٣٣ .
٦- د. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي – أسسه وأبعاده ، بغداد ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، ١٩٩٠م ، ص٤١١ .
٧- د. حسان محمد شفيق العاني ، الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي ، بغداد ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٦م ، ص١٠٠ .
٨- د. صادق الأسود ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧٨-٤٧٩ .
٩- د. حسان محمد شفيق العاني ، نظرية الحريات العامة تحليل ووثائق ، بغداد، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، ٢٠٠٤م ، ص٤٧-٤٨ .
١٠- د. صالح جواد الكاظم ود. علي غالب العاني ، الأنظمة السياسية ، بغداد ، كلية القانون – جامعة بغداد ، ١٩٩١م ، ص٤٠ .
١١- http://www.almeshkat.net/Vb/archive/index.php/t-460 htm/
١٢- ديفيد هيلد ، نماذج الديمقراطية ج١ ، ترجمة فاضل جتكر ، بغداد ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٦م ، ص١١٨-١١٩ .
١٣- المصدر نفسه ، ص١٢٢ .
١٤- المصدر نفسه ، ص١٩٩ .
١٥- المصدر نفسه ، ٢٠١-٢٠٢ .
١٦- مارغريت . أي . كيك وكاثرين سيكنك ، نشطاء بلا حدود شبكات المناصرة غير الحكومية في السياسة الدولية ، ترجمة : لينا حمدان البلاونة، عمان ، دار البشير ، ٢٠٠٥م ، ص٨٧ .
١٧- المصدر نفسه ، ص٨٩-٩٠ .
١٨- المصدر نفسه ، ص٩٦ .
١٩- علي خليفة الكواري ، "مفهوم الديمقراطية المعاصرة" في : علي خليفة الكواري وآخرون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠م ، ص٣٣ .
٢٠- د. صادق الأسود ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤٨ .
٢١- المصدر نفسه ، ص٣٤٩ .
٢٢- د. علي الدين هلال ود. نيفين مسعد ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠م ، ص١٢٩ .
٢٣- د. حفيظة شقير ، دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات ، بلا مكان، المعهد العربي لحقوق الإنسان ، ٢٠٠٤م ، ص٢٥ .
٢٤- هشام شرابي ، "النظام الأبوي والتبعية ومستقبل المجتمع العربية" ، في : هشام شرابي وآخرون ، العقد العربي القادم المستقبلات البديلة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦م ، ص٢٦١ .
٢٥- د. حفيظة شقير ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٤ .
26- http.www.aljazeera.net/channel/archive? Archive1d=36524/
٢٧- جابرييل ايه . ألموند وجي . بنجهام باويل الابن ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ، ترجمة : هشام عبد الله ، عمان ، الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٨م ، ص٦٠ .

٢٨- د. صادق الأسود ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٦٧ .
٢٩- د. علي الدين هلال ود. نيفين مسعد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٠ .
٣٠- د. حفيظة شقير ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧ .
٣١- د. صالح جواد كاظم ود. علي غالب العاني ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧
٣٢- المصدر نفسه ، ص٥٦ .
٣٣- د. عبد الحميد متولي ، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٨٥م ، ص٤٩٢ .
٣٤- سبيكة النجار ، "نحو تفعيل المشاركة السياسية للمرأة" ، موقع http://www.amanjordan.org/a-news/wmview.php?Art 1D=4472
٣٥- المصدر نفسه .
٣٦- أمنة عبد العزيز ، "ما الذي قدمته البرلمانية للنساء العراقيات" ، موقع: http://www.alsabaah.com/paper.php? Source=akbar&mlf = copy & sid = 37022
٣٧- المصدر نفسه .
٣٨- http://www.awapp.org/wm print.php?Art 1D = 2428
٣٩- د. أسامة الغزالي حرب ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٨ .
٤٠- جابرييل الموند وجي بنجهام باويل الابن ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٧ .
٤١- http://www.somerian-states.com/p509-htm
٤٢- http://www.awapp.org/wmview.php? Art 1D = 684
٤٣- http://www.annabaa.org/nbanews/55/O25.htm
٤٤- http://www.annabaa.org/nbanews/56/ 334.htm
٤٥- ديفيد هيلد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٢-١٢٣ .
٤٦- علي خليفة الكواري ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩-٣٠ .
٤٧- http://www.shaheedbh.net/showthread.php?p=142635-54K
٤٨- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=48900
٤٩- المادة ١٤ من دستور العراق ٢٠٠٥ .
٥٠- المادة ٢٠ من دستور العراق ٢٠٠٥ .
٥١- المادة ٣٠ من دستور العراق ٢٠٠٥ .
٥٢- د. احسان المفرجي وآخرون ، النظرية العامة في القانون الدستوري ، بغداد ، جامعة بغداد ، بلا تاريخ ، ص٣٢٢-٣٥٣ .
٥٣- المصدر نفسه ، ص٣٦٠-٤١٥ .
٥٤- علي خليفة الكواري وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٤ .
٥٥- مصطفى محسن ، "التربية ومهام الانتقال الديمقراطي" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٩٤ ، ٢٠٠٣/٨ ، ص٤١-٤٢ .
٥٦- http://www.learning partnership.org/ar/ node / 1083
٥٧- د. أزهار الشيخلي ، "مبدأ الاقتراع ومهام المرأة في العملية الانتخابية"، موقع : http://www.demo islam.com/modules.php? name=News& file= print & sid = 220
٥٨- د. كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ، الكويت ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧م ، ص٧١ .

المصادر :-

أولاً : الكتب :-

١- ألموند ، جابرييل ايه . وجي . بنجهام باويل الابن ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ، ترجمة : هشام عبد الله ، عمان ، الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٨م .

٢- الأسود ، د. صادق ، علم الاجتماع السياسي – أسسه وأبعاده ، بغداد ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، ١٩٩٠م .

٣- دستور العراق ٢٠٠٥م .

٤- هيلد ، ديفيد ، نماذج الديمقراطية ، ج١ ، ترجمة فاضل جتكر ، بغداد ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٦م .

٥- هلال ، د. علي الدين ود. نيفين مسعد ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠م.

٦- وبستر ، أندرو ، مدخل إلى علم اجتماع التنمية ، ترجمة : د. عبد الهادي محمد والي ود. السيد عبد الحليم زيات ، اسكندرية ، دار المعارف الجامعية، ١٩٨٩م .

٧- حرب ، د. أسامة الغزالي ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٨٧م .

٨- الكاظم ، د. صالح جواد ود. علي غالب العاني ، الأنظمة السياسية ، بغداد ، كلية القانون – جامعة بغداد ، ١٩٩١م .

٩- الكواري ، وآخرون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠م .

١٠- كيك ، مارغريت . أي وكاثرين سيكنك ، نشطاء بلا حدود شبكات المناصرة غير الحكومية في السياسة الدولية ، ترجمة : لينا حمدان البلاونة، عمان ، دار البشير ، ٢٠٠٥م .

١١- المفرجي ، د. احسان وآخرون ، النظرية العامة في القانون الدستوري، بغداد ، جامعة بغداد ، بلا تاريخ .

١٢- متولي ، د. عبد الحميد ، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٨٥م .

١٣- العاني ، د. حسان محمد شفيق ، الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي ، بغداد ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٦م .

١٤- العاني ، د. حسان محمد شفيق ، نظرية الحريات العامة تحليل ووثائق، بغداد ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، ٢٠٠٤م .

١٥- شقير ، د. حفيظة ، دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات ، بلا مكان، المعهد العربي لحقوق الإنسان ، ٢٠٠٤م .

١٦- شرابي وآخرون ، هشام ، العقد العربي القادم المستقبلات البديلة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦م .

ثانياً : الدوريات :-

١- مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٩٤ ، ٢٠٠٣/٨ .

ثالثاً : مواقع الانترنت :-

1- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=48900 .
2- http.www.aljazeera.net/channel/archive? Archive1d=36524/ .
3- http://www. almeshkat.net/Vb/archive/index.php/t-460 htm/ .
4- http://www.alsabaah.com/paper.php? Source=akbar&mlf = copy & sid = 37022 .
5- http://www.amanjordan.org/a-news/wmview.php?Art 1D=4472.
6- http://www.annabaa.org/nbanews/55/O25.htm .
7- http://www.annabaa.org/nbanews/56/ 334.htm .
8- http://www.awapp.org/wm print.php?Art 1D = 2428 .
9- http://www.awapp.org/wmview.php? Art 1D = 684 .
10- http://www.demo islam.com/modules.php? name=News& file= print & sid = 220 .
11- http://www.learning partnership.org/ar/ node / 1083 .
12- http://www.shaheedbh.net/showthread.php?p=142635-54K .
13- http://www.somerian-states.com/p509-htm .

المشاركة السياسية للمراة العراقية
(البعد القانوني)

د. رشا خليل عبد كلية القانون/ جامعة ديالى

المقدمة :

لا يمكن ان يتم تاسيس للدولة المدنية ما لم يكن هذا التاسيس مبنيا على عدة قواعد ، اجتماعية وسياسية تترابط في هدف وطني واحد ، واذا كان تعريف الحرية ، هو حق الانسان في التصرف ضمن ضوابط شرعية وقانونية وعرفية ، فان تحقيق مثل هذه الضوابط لا يتم الا في مجتمع مدني يرتقي بالتنمية الديمقراطية الى اعلى مراتبها ويساند اطلاق التعددية السياسية التي تعتبر البوابة الأولى في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الضامنة لتوثيق العلاقة التعاقدية في دستور يشجع على النهوض ويدعم حقوق الانسان لحماية المكتسبات الديمقراطية وترسيخ النهج الديمقراطي في حياة الانسان وفي هذا الاتجاه يتعاضد دور المراة وحقوقها ، كمبنى اساسي ومحرك لقاعدة جماهيرية ، فضمان حرية المراة وحقوقها سيكون بالضرورة ضمانا لحقوق الاكثرية ، والعمل على تنمية ثقافة هذه الحقوق سيكون عملا مكملا لشروط المجتمع المدني في اجمل امثلته ولعل من اهم هذه الحقوق، هو حق مشاركة المراة في الحياة السياسية التي تعكس الى حد كبير طبيعة النظام السياسي والاجتماعي لاي دولة ، وتعتبر من اهم عناصر العملية الديمقراطية ، كما انها تعكس مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة في المجتمع ، حيث ان التمييز ضد المراة يعتبر احد المؤشرات الرئيسة التي تعكس تخلف الانظمة السياسية في اي مجتمع .

ونظرا لاهمية الموضوع فقد تم تناوله وتقسيمه الى ثلاثة مباحث وعلى النحو الاتي :

المبحث الاول : التعريف بالمشاركة السياسية

المبحث الثاني : اهمية المشاركة السياسية

المبحث الثالث : واقع المشاركة السياسية للمراة العراقية

المبحث الاول

التعريف بالمشاركة السياسية

لاعطاء فكرة واضحة عن المقصود بالمشاركة السياسية لا بد من التطرق الى بيان مفهوم : المشاركة السياسية ، مراحل المشاركة السياسية ، اشكال المشاركة السياسية وسنتناول كل واحدة بشيء من التفصيل تباعا .

المطلب الاول
مفهوم المشاركة السياسية

ان مفهوم المشاركة السياسية لا ينصرف الى مشاركة المراة في المجالس النيابية فقط ، بل هو اوسع واشمل من ذلك اذ يشمل المشاركة في اتخاذ القرار في جميع المجالات وعلى كافة المستويات في اجهزة الدولة وسلطاتها الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ، فالشراكة المجتمعية هي نشاط مواطن – رجل او امراة – للتاثير في الوعي المجتمعي بما في ذلك القرار والية تنفيذه وتقييم اثاره (١) .

فمشاركة المراة السياسية تكون بتحديد مواقع المراة في مراكز القيادة واتخاذ القرار على كافة المستويات ، وتضم كذلك مشاركتها وانخراطها الفعلي في عمليات اتخاذ القرار كمواطنة تسعى للمشاركة وابداء وجهة نظرها واحتياجاتها في العملية التنموية ولتكون على وعي ومعرفة بمحتوى القرارات واثارها عليها وعلى حياتها واسرتها . وبناء على ذلك يمكن القول ان مصطلح " المراة السياسية " يتسع ليشمل بعدين اساسيين هما : -

١ – مساهمة المراة في الحياة السياسية باشكالها المختلفة بما في ذلك اسهامها في رسم السياسات الحكومية واشغالها للمراكز القيادية العامة ، وكذلك حمايتها لحقوقها وواجباتها فيما تعززه الديمقراطية ومبدا سيادة القانون من مبادئ واسس تنظيم المجتمعات عامة ، وتعزيز دورها في التوعية بقضايا حقوق الانسان والحريات وعضويتها في المنظمات الحكومية والمؤسسات المدنية .

٢ – مساهمة المراة في اتخاذ القرار وكذلك عضويتها في المواقع التنفيذية والتخطيط لعملية التنمية في القطاعات الاقتصادية والهيئات الاجتماعية المسؤولة عن العملية الانمائية اي مشاركتها في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها ومتابعتها .

المطلب الثاني
مراحل المشاركة السياسية

تمر المشاركة السياسية بدرجات او مراحل مختلفة (٢) :-

- تبدا بالاهتمام بالشان العام او السياسي .
- تتطور الى الانخراط السياسي .
- تتحول الى القيام بنشاط سياسي .

ثم تنتهي بالوعي بضرورة تحمل المسؤوليات السياسية وتعاطي النشاطات السياسية وكل اشكال العمل والنضال السياسي .

كل هذه المراحل ما هي الا تعبيرات مختلفة للمواطنة التي تتطلب اولا وقبل كل شيء تطوير الاعتقادات وتدعيم " الثقافة السياسية " .

المطلب الثالث

اشكال المشاركة السياسية

ان ارقى شكل من اشكال المشاكة السياسية هو المشاركة في انتخاب الممثلين والممثلات . وحق الانتخاب يعتبر شرطا من شروط الممارسة الحقيقية ، اذ يعد مظهرا من مظاهر مشاركة الشعب في الحياة السياسية .

وللانتخاب اهمية في حياة النساء ولا سيما الانتخابات المباشرة (٣) ،لانه يدفعهن الى الشعور بالمواطنة ويمكنهن من حرية الانتخاب : اي لا يمكن للنساء تفويض اصواتهن للاخرين . وعلى الرغم من اهمية الانتخابات فان هناك مظاهر او اشكال اخرى للمشاركة السياسية ومنها (٤) : -

١- تقلد الوظائف التسييرية على مستوى السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وتنصرف الوظائف التسييرية الى : -

أ – تقلد وظيفة رئاسة الدولة او رئاسة الحكومة (٥) .

ب – تقلد الوظائف الوزارية بمختلف اختصاصاتها .

ت – تمثيل الدول لدى الدول الاخرى مثل تقلد منصب سفيرة او قنصل .

ث – تمثيل الدول في الؤتمرات الدولية والهيئات الدولية بمختلف اصنافها .

ج – تمثيل الدول على مستوى الجهات او الولايات او المناطق .

ح – تقلد الوظائف العليا في الاحزاب السياسية .

خ – تحمل المسؤوليات القيادية في المنظمات او الجمعيات الاهلية او منظمات المجتمع المدني.

٢ – ممارسة العمل الجمعياتي او النقابي .

٣ – التوقيع على العرائض ،وتنصرف الى توقيع مجموعة من المواطنين والمواطنات على عريضة :-

- للتعبير عن راي حول سياسة البلاد .
- التنديد بانتهاك حق من حقوق الانسان .
- التضامن مع مجموعة من الناس او شعب بحاجة الى تحرر .
- المطالبة بتحسين اوضاع بعض الفئات الاجتماعية او حقوق مفقودة مثل حملة المليون توقيع التي نظمتها نساء المغرب للمطالبة بتنقيح المدونة المغربية .

وبعد التوقيع على العريضة تسلم الى الجهات المعنية اما بصفة مباشرة او عن طريق المنظمات غير الحكومية التى تتولى توصيلها (٦) .

٤ – الاعتراض على السياسات المحلية والاقليمية والدولية وتقديم التقارير في هذا الشان لدى السلطة المختصة .

٥ – التظاهر في الاماكن العامة .

٦ – القيام بالاضراب وتنظيم الاضرابات للمطالبة بتحسين ظروف المعيشة .

٧ – التعبير السياسي عن طريق وسائل الاعلام .

المبحث الثاني

اهمية المشاركة السياسية

ان من الحقائق الثابتة التي تبدو بديهية للجميع والتي ترد في معظم الادبيات والتقارير الخاصة بالنساء " ان المراة نصف المجتمع " ويمثل هذا الاقرار بحد ذاته دليلا وتاكيدا على وضع المراة في المجتمع ، اي مجتمع ، هو من احد المؤشرات والمقاييس الهامة المعبرة عن واقع هذا المجتمع ومدى تطوره ودرجة نمائه وتقدمه ، فبقدر ما تتمتع المراة بحقوق ومكانة تكفلها انظمة وقوانين المجتمع ، وبقدر ما تتاح للمراة فرص التعليم والعمل والتعبير عن قراراتها وابداعاتها ، يكون المجتمع قد خطا على طريق تحقيق التنمية المنشودة والتقدم في مختلف المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وعلى وفق ما سبقت الاشارة اليه نصل الى استنتاج اساسي يقضي بضرورة مشاركة المراة في كافة المجالات خاصة السياسية وعلى جميع المستويات .

ولكن هذه المشاركة لا تكون ذات معنى ان لم تتم في اطار الديمقراطية والشراكة الحقيقية ، والشراكة الحقيقية والمشاركة الفعلية لا في المستويات القاعدية فحسب او في اطار اداء الواجبات وتحمل المسؤوليات فقط ، بل في مستويات القيادة ووضع القرارات وادارة الشان العام ايضا .

ونظرا لاهمية هذه المشاركة فقد تم التاكيد عليها على المستويين الداخلي منه والخارجي وهو ما سنتناوله تباعا وعلى النحو الاتي : -

المطلب الاول : - التاكيد على دور المراة في المشار كة السياسية على الصعيد الداخلي .

المطلب الثاني : - التاكيد على دور المراة في المشاركة السياسية على الصعيد الدولي .

المطلب الاول

التاكيد على دور المراة في المشاركة السياسية على الصعيد الداخلي

ان النصوص على حق المراة في المشاركة السياسية في صلب النصوص الدستورية يشكل خير ضمانة لها فالدستور وكما هو معروف يعد القانون الاساس للدولة ، وتحتل قواعده قمة التدرج الهرمي للقواعد القانونية ، وهي ملزمة لجميع السلطات من تشريعية وتنفيذية وقضائية ، مما يعني ان تنظيم هذا الحق في الاطار الدستوري يعطيها القدر الاكبر من الضمانة والاحترام .

الا اننا لو عطفنا النظر الى الدساتير الداخلية للدول سوف نجد انها تتفاوت في مدى ايلائها الاهمية لهذه الحقوق فهناك دول : -

١ – لم تتضمن دساتيرها أولم تضع قوانين تنظم وتفسر الحقوق السياسية للمواطنين وهو يشمل الرجل والمراة مثل (السعودية) التي ما تزال تعمل بقاعدة التعيين وترفض تعويضه بقاعدة الانتخاب على كل المستويات .

٢ – في حين ان هناك دول اصدرت دساتير لكن احكامها لم تنص على منح المراة حق المشاركة السياسية مثل (الامارات) .

٣ – وهناك دول عربية لها دساتير وقوانين تنص بوضوح على حق المراة في المشاركة السياسية مثل (تونس ، مصر ، سوريا ، الاردن ، المغرب ، لبنان ، اليمن ، البحرين واخيرا العراق) .

والذي يهمنا من كل ذلك هو موقف القانون العراقي، فالتشريعات العراقية وكما سبق ان ذكرنا قد اكدت على حق المراة في المشاركة في الحياة السياسية من خلال بنود واضحة وصريحة حيث كفلت هذه التشريعات للمراة العراقية التمتع بجميع الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي نص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨ .

من ذلك ما قضت به المادة (١٤) من الدستور العراقي، لعام ٢٠٠٥ على أن (العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الراي او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي) والمادة (١٦) منه ذهبت الى ان (تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين ، وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك) كما نص الدستور على ان (للمواطنين رجالا ونساء حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح) (٧) .

وانعكس ذلك بوضوح على صعيد الواقع اذ اسهمت المراة العراقية واصبح لها مقعدا في البرلمان بل وامتد ليشمل السلطة التنفيذية ايضا .

هذا ولم يقتصر الامر عند هذا الحد بل انشات العديد من النقابات والجمعيات المدافعة عن حقوق المراة العراقية والمنادية بنشر التوعية وازالة التفرقة والانقسام بين ابناء العراق ورفع المستوى الثقافي للمراة لكي تكون قوة يحسب لها حساب . والعمل على احداث نقلة نوعية في البنية الثقافية والاجتماعية للمراة العراقية عن طريق اعادة تاهيل وبناء الخلفية الذهنية بمختلف مجالات الحياة .

من ذلك على سبيل المثال التجمع النسائي العراقي المستقل (٨) وجمعية المراة العراقية (٩) ومنظمة شبكة النساء العراقيات (١٠) .

وكذلك رابطة المراة العراقية – لجنة تنسيق الخارج – والتي قامت مؤخرا بتنظيم حملة ضد العنف الذي تتعرض له النساء في العراق . فحصلت هذه الحملة على تاييد واسع داخل العراق وخارجه . وطرحت هذه القضية في لقاءات مع سفراء العراق في العديد من البلدان ، وحملتها وفود الى البرلمان الاوربي ومعظم البرلمانات في العالم المتحضر لشرح معاناة المراة العراقية . وجرت اتصالات بوسائل الاعلام ومنظمة العفو الدولية وجرى اعتصام في اهم ساحة لندنية . ولا تزال الحملة مستمرة للحصول على الدعم الاممي لها . واثمرت هذه الحملة على تاييد اعضاء في البرلمان البريطاني فوقع ٥٢ منهم على نداء حملة الرابطة من اجل وقف العنف ضد المراة العراقية (١١).

المطلب الثاني

التاكيد على دور المراة في المشاركة السياسية على الصعيد الدولي

بشكل عام فقد برزت قضية اشراك المراة في الشان العام وتمكينها كاحدى الاولويات على جدول اعمال دول العالم وتحمل الحكومات والمؤسسات غير الحكومية وهيئات الامم المتحدة المختلفة تحديات كثيرة مشتركة فلا يزال هنالك الكثير لمواصلة الجهد ولجعل المراة شريكا كاملا وفاعلا اساسيا في التنمية البشرية المستخدمة كمنتجة ومستفيدة .

وقد اظهر (المؤتمر الرابع للمراة في بكين عام ١٩٩٥) مدى التزام دول العالم بالمساواة بين الجنسين ودعم المشاركة الايجابية للمراة في شتى مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية .

هذا وقد تبنى صندوق الامم المتحدة الانمائي للمراة (اليونيفم) بعد مؤتمر بيجين برنامج عمل تمكين المراة ، من خلال اطلاق مبادرة برنامج متابعة ما بعد بكين وترجمة منهاج عمل بيجين الى استراتيجيات وخطط عمل وطنية تهدف الى دعم التخطيط الجندري وادماج قضايا النوع الاجتماعي في التنمية الشاملة من اجل زيادة مشاركة المراة في عمليات صنع القرار التي تؤثر في حياتها (١٢) .

هذا ولم يقتصر الامر عند هذا الحد بل تم التاكيد عليها في العديد من الاتفاقيات الدولية ولعل من اهمها الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمراة سنة ١٩٥٢ والتي تضمنت العديد من المواد الاساسية فيها والتي تقضي بانه : -

١ – للنساء حق التصويت في جميع الانتخابات ، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال ، دون اي تمييز .

٢ – للنساء الاهلية في ان ينتخبن في جميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام ، المنشأة بمقتضى التشريع الوطني ، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون اي تمييز .

٣ – للنساء اهلية تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطني ، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال ، دون اي تمييز(١٣) .

واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة والتي اقرت عام ١٩٧٩ وبدا في تنفيذها عام ١٩٨١ والاهم في هذه الاتفاقية انها حددت وبشكل دقيق المجالات العلمية لهذه الحقوق وذلك من خلال ما نصت عليه المادتان من هذه الاتفاقية من ضرورة كفالة المساواة مع الرجل في : -

١ – التصويت في جميع الانتخابات .

٢ – الاهلية للترشيح .

٣ – المشاركة في صياغة السياسات وتنفيذها .

٤ – شغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية .

٥ – المشاركة في منظمات وجمعيات غير حكومية .

٦ – تمثيل الحكومة في المستوى الدولي .

٧ – المشاركة في المنظمات الدولية .

ولكن من ابرز سمات هذه الاتفاقية تاكيدها الصريح على الهدف المتمثل في تحقيق المساواة الفعلية الى جانب المساواة القانونية ، وهو ما انعكس على عدد من المواثيق والاعلانات الاخرى . واخرها العمل الصادر عن مؤتمر المراة العالمي الرابع الذي انعقد في بكين عام ١٩٩٥ (١٤) .

وعلى الصعيد الاقليمي نجد ان منظمة المراة العربية قد اولت اهتمامها الكبير بهذا الموضوع وجعلته من ضمن اولويات عملها فاصدرت العديد من التوصيات المتعلقة بقانون المشاركة السياسية ولعل من اهمها (١٥) : -

١ – اعادة النظر في القوانين الانتخابية والتدابير والاليات النافذة وتعديلها بما يضمن مشاركة المراة الفعلية في الانتخابات البرلمانية والمحلية .

٢ – تفعيل التزام الدول الاعضاء بالمادة الرابعة لاتفاقية السيداو باتخاذ التدابير المؤقته (بما فيها التميز الايجابي المرحلي) وفقا لدساتيرها .

٣ – دعوة الجهات المعنية بشؤون المراة الحكومية وغير الحكومية الى وضع برامج توعية وتاهيل وتدريب لتمكين المراة وتنمية قدرتها ومؤهلاتها لخوض الانتخابات .

٤ – ضرورة قيام الدول والجهات المعنية بشؤون المراة بدورها لتمكين المراة اقتصاديا واجتماعيا لدعم استقرارها الاسري لتحقيق مشاركتها السياسية .

المبحث الثالث

واقع المشاركة السياسية للمراة العراقية

ان المشاركة السياسية للمراة ونسبة تمثيلها في مواقع صنع القرار من اهم المؤشرات الدالة على تطور مكانتها حسب المعايير التنموية ، وعلى الرغم من اهمية هذه التحولات ، فاننا نجد انها تستند الى حقائق وارقام مضللة لا تعكس تطورا حقيقيا في واقع المراة العراقية فعلى الرغم من التاكيد على دورها ومساهمتها في الحياة السياسية وكما ورد في المادة (٤٩) الفقرة (٤) والتي تقضي بانه (يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل ولا تقل عن الربع من عدد اعضاء مجلس النواب) فانه يمكن القول ان هذه النسبة (ربع عدد المقاعد) اقتصرت على المجلس النيابي ولم تشمل الهيئات الرئاسية (مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ورئاسة البرلمان) .

كما ونلاحظ غيابها او مساهمتها القليلة في اللجان الاكثر سيادية وحساسية المنبثقة عن البرلمان والمسؤولة عن تقديم التقارير حول اداء الجهاز التنفيذي في مؤسسات الحكومة والتي تطرح مشاريع ومقترحات حول تفعيل هذا الجهاز .من ذلك على سبيل المثال : -

- لجنة الامن والدفاع تتكون من ١٥ عضوا ليس بينهم اي امراة .
- لجنة النفط والغاز تتكون من ٩ اعضاء ليس بينهم اي امراة .
- لجنة العلاقات الخارجية تتكون من ١٥ عضوا بينهم امرتان .
- لجنة التربية والتعليم فيها ١٥ عضوا بينهم ٤ نساء .

هذا وان حالها لم يكن افضل على صعيد السلطة التنفيذية بل شهد دورها تراجعا ملحوظا عما كان في السابق فقد كان عدد الوزيرات في الحكومة العراقية هي ٦ وزيرات فيما اصبحن الان ٤ وزيرات (١٦) .

كذلك الحال فيما يتعلق بالمنظمات النسائية فعلى الرغم من عددها الكبير والتي يربو على (٨٠) منظمة نسائية فضلا عن (٤٠٠) منظمة مجتمع مدني معنية بشؤون النساء ضمن اهتماماتها المتنوعة الا انها لم تؤتي ثمارها او انجازها على مستوى طموح المراة العراقية وذلك اما لانشغالها بامور ثانوية او لعدم وجود الدعم الكافي لها .

وفضلا عن عدم انصافها على هذا الصعيد فان هناك من الاسباب او المعوقات التي تحول دون مشاركة المراة في الحياة السياسية ولعل من اهمها : -

المطلب الاول
الاسباب العامة

هذه الاسباب او المعوقات لا تعاني منها المراة العراقية فحسب بل تشمل وتنصرف الى المراة على صعيد المجتمع العربي ومن اهم هذه الاسباب : -

١ – اسباب راجعة للموروث الثقافي :

ترتبط الاسباب الراجعة للموروث الثقافي بطبيعة المجتمعات العربية وهي مجتمعات يطغي عليها النظام الابوي الذي يقوم على سيطرة الرجال ودورهم الرئيسي وعلى احتكارهم للفضاءات العامة والمسؤوليات في مراكز صنع القرار وعلى دونية المراة وعدم الاعتراف لهن بروح المبادرة وبامكانية تولي المناصب السياسية .

يرتكز هذا النظام الابوي على تقسيم جنسي للادوار بحيث ينحصر دور النساء على الاعمال التقليدية في حين يتولى الرجال المهام الرئيسية والسياسية بدون استثناء .

وتمثل المنظومة التربوية تكريسا لهذا النظام الابوي عن طريق البرامج التعليمية المعمول بها والقائمة على الفصل بين النساء والرجال وإقصائهن بل وحتى تغييبهن من مراكز اخذ القرار (١٧) .

٢ – الاسباب السياسية :

يرى البعض ان قضية المراة ومشاركتها السياسية بحتة ، في حين يرى البعض الاخر ان المشاركة السياسية تنحصر في عملية الانتخاب والترشيح فقط ويتطلب عملا في مواسم محددة بعيدة كل البعد عن الجهد السياسي المنتظم والمشاركة المستمرة التي تعبر عن رؤية استراتيجية تتمثل في الانخراط الفعال والمؤثر في الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والرقابة على اداء السلطات المختلفة في الدولة والتمسك بمبادئ الدستور وحقوق المواطنين وحرياتهم ، لان التغاضي عن مظاهر التجاوز على هذه المبادئ هو ايضا من العقبات الاساسية اضافة الى ذلك يمكن التذكير بحرمان المراة من حقها في المعرفة الخاصة لحقوقها القانونية ومن حقها في ارتياد المنتديات لكونها مشغولة بتحمل كامل المسؤولية الاسرية ولكن وبطبيعة الحال فان القضية السياسية للمراة ترتبط بالارادة السياسية في كل قطر عربي (١٨) ، والملاحظ غياب التقاليد الديمقراطية في العديد من الدول العربية سواء أكانت الأنظمة ملكية أم جمهورية .

وبصفة عامة رغم الاقرار بالحقوق السياسية فان ممارسة هذه الحقوق في معظم الدول العربية تتعرض الى معوقات جوهرية راجعة الى (١٩) : -

أ – نظام الاحزاب السياسية ، فرغم التعددية الحزبية المصرح بها في معظم الدول ، تبقى الحالة السائدة هي نظام الحزب المهيمن او السائد ولا تشارك في الانتخابات الا الاحزاب المعترف بها قانونيا وسياسيا باعتبارها احزابا قريبة من الحزب الحاكم كما هو الحال في الجزائر .

ب – او الى سيطرة القبيلة والذي هو نظام يقوم بالدرجة الاولى على الانتماء للقبيلة او العشيرة ويشارك المرشح في الانتخابات بوصفه ممثلا للقبيلة او العشيرة كعضو ومواطن في المجتمع كما هو الحال في اليمن .

ج – او الى نظام الطوائف والذي يقوم على تمثيل الطوائف بالدرجة الاولى عوضا على ان يكون تمثيلا للمواطنات والمواطنين كما هو الحال في لبنان .

المطلب الثاني
الاسباب الخاصة

وهذه الاسباب ترجع الى الواقع الذي تعيشه المراة العراقية والذي يجعلها تختلف عن غيرها من مثيلاتها في الدول العربية ومن اهمها : -

١- الحالة الامنية :

ولعل من اهم الاسباب التي تعود الى ضعف مساهمة المراة العراقية ومشاركتها في العملية السياسية هو تردي الوضع الامني الذي صاحب الاحتلال الامريكي بل ومما عزز عن احجام المراة العراقية عن المشاركة هو حالات العنف والارهاب التي تفشت في المجتمع العراقي من ذلك ، في لقاء اجري مع ناشطة في منظمة رابطة المراة العراقية في البصرة ذكرت فيه ان المنظمة سجلت كمعدل (٢٠ جريمة) قتل تطال النساء شهريا لاسباب متعددة اما بسبب التبرج او عدم ارتداء الحجاب الاسلامي وغيرها من الاسباب الاخرى والتي لم تطال مدينة البصرة فحسب يل امتدت وشملت العديد من محافظات العراق (٢٠) .

٢ – الاسباب الخاصة بالنساء :

تشكل عبئ المسؤوليات العائلية التي تتحملها النساء دون الرجال من اهم المعوقات التي تحول دون مشاركة النساء في العمل السياسي .فتربية الاطفال والقيام بالشؤون المنزلية لا يتركن للنساء مجالا للاهتمام بما هو خارج العائلة وهذا السبب وان كان عاما فانه يزيد عليه فيما يتعلق بالمراة العراقية عدة حالات منها (٢١) : -

١ – الحالة الصحية : -

فالظروف الصحية الصعبة والمتمثلة بقلة الخدمات الصحية الواجب توافرها في المستشفيات في ظل تلوث البيئة وانتشار الامراض ، نتيجة مخلفات الحرب ونقص الخدمات البلدية ، وتلوث مياه الشرب كانت من مسببات عزوف المراة عن التوجه والاهتمام بالمساهمات والنشاطات الفاعلة لتطوير المجتمع واهمالها لتطوير واقعها العام .

٢ – الحالة الثقافية : -

ان انشغال المراة بالمصاعب المختلفة جاء على حساب بنائها الثقافي والفكري واهتماماتها الاخرى لبناء قدراتها ومشاركتها السياسية اضافة الى بروز ثقافات جديدة متنوعة ومدعومة من كيانات سياسية او مذهبية عملت على تشتيت افكارها واضعاف مسيرتها .

الخاتمة

وفي خاتمة بحثنا هذا فقد توصلنا الى عدد من المقترحات والتوصيات والتي نامل ان يتم الاخذ بها ولعل من اهمها :-

١ – العمل على تنمية وتطوير المراة وتوعيتها بحقوقها وتثقيفها لغرض الوصول الى مجتمع المراة الواعي لحقوقه والملتزم لبناء مستقبله ونشر الفكر الديمقراطي .

٢ – العمل على خلق قناعة مجتمعية بتغيير نظرة الرجل والمجتمع للمراة ، وبضرورة تمتع المراة بفرص متكافئة حقيقية مع الرجال في كافة المجالات .

٣ – العمل الجاد لمؤسسات المجتمع المدني في مواجهة تحدي عقبات الموروث الثقافي المعارض لتقدم المراة بالمزيد من المشاركة الحقيقية في ادارة الشان العام وذلك من خلال هذه المؤسسات وكسر احتكار الرجل للمواقع القيادية دائما .

٤ – اتخاذ التدابير الكفيلة بوصول المراة على قدم المساواة الى هياكل السلطة وعمليات صنع القرار والمشاركة الكاملة فيها .

٥ – العمل على توفير فرص العمل للنساء وضمان المعيشة والحياة الاقتصادية اللائقة لهن لكي يتسنى لهن التفرغ للمشاركة في بناء مستقبل العراق وممارسة دورها الطبيعي في المجتمع .

٦ – العمل على تعديل نصوص الدستور العراقي بما ينسجم مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعمل على زيادة نسبة المراة العراقية في مجلس النواب ومجالس الاقاليم .

٧ – ضرورة القيام بتفعيل دور منظمات المجتمع المدني النسوي على صعيد المجتمع العراقي ، والتي لها دور كبير في تثقيف المراة بحقوقها والنهوض بها كما يجب العمل على تشجيعها على اعداد التقارير الدورية حول معاناة المراة في النزاعات المسلحة والعنف الذي تتعرض له وتقديم هذه التقارير الى الجهات المحلية والاقليمية والدولية ذات العلاقة .

الهوامش

١ – انظر ، المراة والمشاركة السياسية ، لمزيد من التفصيل ادخل الى الموقع الاتي : -
www.women gateway.Com/arwg/Qadhya+Almaraa/almusharaka.
٢ – انظر ، د. حفيظة شقير ، دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات ، المعهد العربي لحقوق الانسان ، ٢٠٠٤ ، ص١٦ .
٣ – ان هناك نوعين من الانتخابات : -
أ – الانتخاب المباشر وينصرف الى انتخاب الممثلين بصفة مباشرة .
ب – الانتخاب غير المباشر ويتم على مرحلتين : -
المرحلة الاولى : - تقتصر على انتخاب الناخبين .
المرحلة الثانية : - يتولى الناخبون الذين تم اختيارهم في المرحلة الاولى انتخاب النائب او الممثل بصفة عامة وخير مثال على ذلك انتخاب رئيس الدولة في الولايات المتحدة الامريكية حسب دستور ١٧٨٧ .
انظر في ذلك أ . د . سعد عبد الجبار العلوش ، محاضرات غير منشورة في القانون الدستوري والنظم السياسية القيت على طلبة المرحلة الاولى في كلية الحقوق جامعة النهرين للعام الدراسي ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ .
٤ – انظر ، المشاركة السياسية للنساء ، مدخل نظري ، المعهد العربي لحقوق الانسان لمزيد من التفصيل ادخل الى الموقع الاتي : -
www.aihr.org.tn.arabic/tadrib/daliMoucha kaweb/htm/Moucharaka/ 1 .htm.
٥ – من الملاحظ ان مواد الدستور العراقي لا تحرم المراة من تولي منصب رئيس الدولة او رئيس الحكومة لكن الواقع السياسي لا يسمح بتبوء المراة لمثل هذه المناصب . في لقاء اجري مع سمية طالب سهيل سفيرة العراق في جمهورية مصر العربية عبرت فيه عن نيتها في الترشيح الى منصب رئيس الجهورية العراقية لكونها تجد في نفسها القدرة والاهلية لتولي منصب رئيس الجمهورية ، وقد اشارت الى ضرورة تاهيل المجتمع لتقبل فكرة ان تكون المراة رئيسة للجمهورية ،حول هذا الموضوع ادخل الى الموقع الاتي : -
www.awapp.org/wmview.php?ARTIP=427 .
٦ – انظر المشاركة السياسية للنساء ، مدخل نظري ، المرجع اعلاه.
٧ – انظر المادة (٢٠) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ .
٨– انظر ، التجمع النسائي في العراق المستقل : تطوير واقع المراة العراقية . لمزيد من التفصيل حول هذا التجمع ادخل الى الموقع الاتي : -
www.iiwg.org/index.html.
٩ – انظر ، الحركة النسائية ومنظمات المراة العراقية على الموقع الاتي : -
www.awfonline.net/arabwomanfotum/index.htm.
١٠ – وتضم المنظمة المنظمات الاتية : -
١- التجمع النسوي المستقل .
٢- جمعية الامل العراقية .
٣ – جمعية المراة لخير المراة .
٤ – اتحاد النساء الاشوري .
٥ – منظمة نهضة المراة .
٦ – جمعية بلا ماوى .

٧ – الجمعية العراقية لدعم عوائل الشهداء .
انظر ، الحركة النسائية ومنظمات المراة العراقية ، المرجع اعلاه .
١١ – انظر الثقافة الجديدة فكر علمي ثقافة تقدمية ، مجلة فكرية وثقافية عراقية تاسست عام ١٩٥٣ لمزيد من التفصيل ادخل الى الموقع الاتي : -
www.althakaaljadeda.com/324/24.htm.
١٢ – وانظر ايضا ، د. منذر الفضل ، الحماية الدستورية والقانونية لحقوق المراة في العراق ، لمزيد من التفصيل ادخل الى الموقع الاتي : -
www.web.krg.org/index.asp?Ingnr.
١٣ – انظر المادة (١،٢،٣) من الاتفاقية .
١٤– انظر ، التطورات الحاصلة على صعيد حقوق المراة السياسية ، لمزيد من التفصيل ادخل الى الموقع الاتي : -
www.balagh.com/women/hqoq/
١٥ – للتعرف اكثر على المنظمة وعلى اعمالها يدخل الى الموقع الاتي: -
www.arabwomenorg.org/Details.aspx
١٦– انظر ، د. نهلة النداوي ، رصد حقوق وحريات المراة في العراق لعام ٢٠٠٦، بحث القي في مؤتمر شبكة النساء العراقيات ريادة وتواصل للمسيرة النسائية في العراق ، بغداد ، ٢٠٠٧ .
وانظر ايضا ،اسماء جميل ، المراة العراقية في مواقع صنع القرار على الموقع الاتي : -
www.althakaaljadeda.com/introduction.htm.
وانظر ايضا اين نساء العراق من العملية السياسية ، على الموقع الاتي : -
www.awfonline.net/arabwomanforum/pag/ksa/2006/new4.htm.
١٧ – البرامج المتعلقة بالكتب والمناهج التعليمية في البلدان ، ج الاول خاص بالمدرسة الاساسية ، تونس ، ١٩٩٩ ،والجزء الثاني خاص بالتعليم الثانوي ، تونس ،٢٠٠٢ .
١٨ – انظر ، المشاركة السياسية للمراة العربية ، تحديات امام التكريس الفعلي للمواطنة ، دراسة ميدانية في احد عشر بلدا عربيا ، المعهد العربي لحقوق الانسان ، تونس ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٩ .
١٩ – انظر ، المشاركة السياسية للنساء : مدخل نظري ، المرجع السابق .
٢٠ – حول هذا الموضوع انظر حميد لفته ، واقع المراة العراقية في الماضي والحاضر – دراسة ، لمزيد من التفصيل ادخل الى الموقع الاتي : -
www.summereom.net/articles_summereon_sorttitle_userhgfhgyrtesedum_newscat.
وانظر ايضا د. نهلة النداوي ،المرجع اعلاه .
٢١ – انظر ، أ . ذكرى عبد الرزاق الحمداني ، دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة التحديات التي تواجه مجتمع المراة العراقية ، لمزيد من التفصيل ادخل الى الموقع الاتي : -
www.freewebs.com/iowcorg/index%11.htm.

المصادر

اولا : المؤلفات

١- البرامج المتعلقة بالكتب والمناهج التعليمية في البلدان ، ج الاول خاص بالمدرسة الاساسية ، تونس ، ١٩٩٩ ،والجزء الثاني خاص بالتعليم الثانوي ، تونس ،٢٠٠٢ .

٢- المشاركة السياسية للمراة العربية ، تحديات امام التكريس الفعلي للمواطنة ، دراسة ميدانية في احد عشر بلدا عربيا ، المعهد العربي لحقوق الانسان ، تونس ، ٢٠٠٤ .

٣ - د. حفيظة شقير ، دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات ، المعهد العربي لحقوق الانسان ، ٢٠٠٤ .

ثانيا : البحوث

١ - أ . د . سعد عبد الجبار العلوش ، محاضرات غير منشورة في القانون الدستوري والنظم السياسية القيت على طلبة المرحلة الاولى في كلية الحقوق جامعة النهرين للعام الدراسي ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ .

٢ - د. نهلة النداوي ، رصد حقوق وحريات المراة في العراق لعام ٢٠٠٦، بحث القي في مؤتمر شبكة النساء العراقيات ريادة وتواصل للمسيرة النسائية في العراق ، بغداد ، ٢٠٠٧ .

ثالثا : القوانين والاتفاقيات

١- الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمراة سنة ١٩٥٢ .

٢ – الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ .

رابعا : المواقع الالكترونية

1-www.aihr.org.tn.arabic/tadrib/daliMoucha kaweb/htm/Moucharaka/ 1 .htm.

2 - www.arabwomenorg.org/Details.aspx

3 - www.althakaaljadeda.com/introduction.htm.

4 - www.althakaaljadeda.com/324/24.htm.

5 - www.awapp.org/wmview.php?ARTIP=427 .

6 -www.awfonline.net/arabwomanfotum/index.htm.

7www.awfonline.net/arabwomanforum/pag/ksa/2006/new4.htm

8 - www.balagh.com/women/hqoq/

9 - www.freewebs.com/iowcorg/index%11.htm.

10 - www.iiwg.org/index.html.

11 – www.summereon.nrt/articles _ summereon _ sorttitle _ userhgfhgyrtesdum _ newscat.

12 -www.web.krg.org/index.asp?Ingnr.

13-www.women gateway.Com/arwg/Qadhya+Almaraa/almusharaka.

ملامح من شخصية المرأة العراقية وتحديات العمل السياسي

أ.د. ليث كريم حمد كلية التربية الأساسية / جامعة ديالى

ما أكثر الدراسات والكتابات والمؤلفات في الشخصية الإنسانية منذ منتصف القرن الماضي ولحد ألان.إن هذه الكثرة قد جاءت من تعدد ا لعلوم التي حاولت دراسة الشخصية وفي العلم الواحد تعددت النظريات والآراء والمذاهب في النظرة إلى الشخصية وطبيعة تكوينها والعناصر والمتغيرات التي تتفاعل لرسم صورتها و في كل مجتمع من المجتمعات ولكن هذا لايمنع الباحث أو الكاتب في ميدان الشخصية إن يجد تعريفا يعطي للقاريءفكرة واضحة عن هذا المفهوم فا لشخصية أنماط فريدة للاجرءات السلوكية والعقلية التي يتصف بها الفرد من حلال تفاعل الفرد مع البيئة، والملا حظ في هذا التعريف أن(الفرد)هو مفتاح التعريف وماعداه فهو تفاعل بين الفرد والبيئة .

ويرى (هنري موراي ١٩٥٣) إن هناك إبعاداً ثلاثة في شخصية كل فرد تتشابه في النمط وتتقاطع في المساحة وهذه الإبعاد.

أولا": إن كل شخص في هذا الكون يشبه كل الناس في بعض الأشياء .

ثانيا": وفي أشياء أخرى يشبه بعض الناس.

ثالثا": وما تبقى من الأشياء لا يشبه أيا من الناس.

وبدلا" من التعمق في نظريات ومذاهب علم النفس حول الشخصية ومكونتها فانه يمكن الاشاره إليها في أربعة اتجاهات فالاتجاه الفرو يدي – الذي ركز في الأساس على الحاجات والدوافع البايولوجية بصورة عامة وما يتعلق بحاجات الجنس والعدوان بصورة خاصة بينما ركز الاتجاه الثاني على الدوافع الداخلية جميعا في حين ركز اتجاه أخر على السمات والدوافع الذاتية في مقابل الاتجاه السلوكي الذي ركز على العوامل والمنبهات الخارجية وان الإفراد يختلفون في سلوكهم باختلاف المواقف المتعددة وان خصائص شخصياتهم تتغير من وقت لأخر ومن مكان لأخر. ولابد من الاشاره هنا إلى أن الباحث يتبنى نظرية التعلم الاجتماعي بشكل أساسي ولايهمل الاستفادة من النظريات والمدارس الأخرى،ونظرية التعلم الاجتماعي هي في الحقيقة تنتمي إلى المدرسة السلوكية وتبدأ من الإجرائية تحديدا

*التعلم الاجتماعي للشخصية:--

لاشك أن نظرية التعلم الاجتماعي بدأت من فرضيات العالم السلوكي المعروف(سكنر)صاحب مذهب التعلم السلوكي الإجرائي وتاكيدة على(التعزيز) في تعلم السلوك الجديد إلا أنهم وجدوا في ذلك تطرفا في فهم السلوك الإنساني وتعزيزه ودورهما في تشكيل الشخصية الإنسانية وقد رأى منظرو التعلم الاجتماعي أن تعلم الأفراد يمكن أن يتم عن طريق التعلم المباشر فطرحوا فكرة التعلم با لملاحظة التي ترى أن الناس غالبا ما يتعلمون ليس عن طريق تعزيز سلوكهم هم فحسب وإنما عن طريق ملاحظة سلوكيات الآخرين كمعززات لهم أيضا فالملاحظ يتعلم السلوك المقبول أو المعزز ويترك السلوك المرفوض غير المعزز أو المعاقب عليه في بعض الأحيان.

والتعلم قد يحصل بعد مشاهدة سلوك لمرة واحدة أو بعد مشاهدته عدة مرات.كما يرى أصحاب هذه النظرية أن الشخص قد يتعلم سلوكا قياديا مثلا" إلا أنة لايظهره إلا عندما تتوفر له فرص القيادة ومعززات هذا السلوك كما طرح أصحاب هذه النظرية مفهوم (التعزيز با لإنابة) حينما نقوم بملاحظة شخص (نموذج) عزز نمط سلوكه من قبل الآخرين لانجازه فعلا معينا وهذا يجعل توقعنا أكيدا بأننا إذا فعلنا مثل ذلك الفعل سيعزز من قبل الآخرين:كما يشير المنظرون إلى أن الإجراءات الإدراكية ذات أهمية بالغة لحدوث التعلم. ويعتقد بعض أصحاب

هذه النظرية بوجود خمسة متغيرات شخصية ذات أهمية بالغة لفهم الكيفية التي يتعامل بها الإفراد مع بيئتهم، وهذه المتغيرات هي:-

١-القدرات والاستعدادات وتشمل البدنية والعقلية فأنها بلا شك تؤثر فيما يريد انجازه الفرد أو يطمح إليه وغالبا ما يمكن تحقيق ذلك
٢-الإدراك والفهم لما يجري أمامنا بصوره كلية ودقيقة يؤدي إلى مفاهيم وبناءات عن الإحداث المحيطة بنا ومن ثم القدرة على استخدامها لفهم وتصنيف مكونات البيئة .
٣- التوقعات.وهي متغيرات رئيسة في تحديد الأفعال بسب خبراتنا وسلوكنا مع الآخرين فيؤدي إلى رسم توقعاتنا بشان نتائج أفعالنا وتوقع التعزيز يجعل احتمال السلوك قويا"
٤-القيم – فالا نماط السلوكية التي تؤدي إلى نتائج ذات قيمة ثمينة من قبل الآخرين هي السلوكيات التي سنعمل على انجازها .
٥-التنظيم الذاتي : أي أن الفرد يضع لنفسه مكافآت ومعززات بعد تحقيق أهدافه وطموحاته وان مكافأة الأفراد لأنفسهم بعد انجاز الأعمال المطلوبة يخلق عندهم أنماطاً سلوكية تتلاءم مع معايير الشخصية لتقودهم بعدها إلى نتائج قيمة كثيرة في مستقبل حياتهم. وهناك مفهومان لابد من التطرق إليهما قبل أن ننهي هذا العرض المختصر لما لهما من أهمية بالغة في وصف شخصية المرأة العراقية من وجهة نظر الباحث .

أولا" . التفاعل التبادلي بين الفرد وبيئته :--

عندما يتعامل الفرد مع المعلومات والبيانات التي أمامه أو عند محاولة تنظيم الذات لابد من العودة إلى عملية إدراك وتفسير الإحداث حوله فهو يتأثر بها وهي تتأثر به والبيئة تؤثر بوضوح في الشخص وقد يكون اقل وضوحا تأثيرنا في الآخرين وهذا ما نسميه رد الفعل أو المعاملة بالمثل .

ثانيا": موقع السيطرة:

عادة يخضع الفرد إلى موقع الضبط والسيطرة وهي قوة يتباين فيها الناس من حيث كيفية التصرف والسلوك وتحت أية سيطرة وينقسم فيها الناس إلى قسمين الأول يعتقد انه هو سيد نفسه وهذا مايسمى بالسيطرة الداخلية والثاني يعتقد أن قوى خارجية تسيطر على سلوكه ويستسلم لها قد تكون معلومة،وقد تكون مجهولة إلا أنها هي التي تحدد نصيبه في هذه الحياة . والناس في ذلك انما يستندون إلى خبراتهم السابقة في إدراك مواقع السيطرة . ويرى منظروا التعلم الأجتماعي أن لدراسة نمو شخصية الفرد والبيئة التي نمت فيها الشخصية دوراً بالغ الأهمية في فهم الشخصية وقدرتها والتنبؤ بمستقبلها وعليه سنتطرق وبشكل مبسط إلى ذلك :-

*النمو المبكر للشخصية :

تفيد الدراسات في هذا الميدان ان الطفل يبدأ التعلم عن طريق تفاعل أفعاله الانعكاسية وفسلجة مع البيئة الاجتماعية والمادية وتتراكم وتنمو معرفته تدريجيا" بفعل التناقض بين قدراته الحالية وإمكانات التجربة .ويحصل القسط الأكبر من التعلم المبكر للطفل من خلال علاقته بأمه آذ لمعاملتها ومحاولتها ضبط سلوكه اثأر تكوينيه مهمة على نمو شخصيته.
ومع تعلم الطفل التكيف مع متطلبات البيئة وضغوط الناس الآخرين المحيطين به يبدأ تطوير سيطرته الذاتية على ردود فعله وحاجاته وهكذا تبدأ العمليات المعنية بحل المشكلات وتأسيس مخطط لواقع حياته ويحاول الطفل الموازنة بين حاجاته وقدراته وبين رغباته وطلبات الآخرين بما يوسع معرفته للحياة ويدرك أن له هوية منفصلة عن غيره. إن نمو الطفل وتطوره الاجتماعي

لايخضعان لعوامل محددة في طفولته ويبدو أن الاستجابة الإجمالية للام إزاء حاجات الطفل تلعب الدور المهم في نمو شخصيته ويتضح أيضا أن تلبيه حاجات الطفل تعلمه الكثير من أساليب الاتصال الناجحة مع أمهاتهم دون إزعاجهن با الصراخ مثلا. وان الأطفال مشبعي الحاجات أكثر تسامحا وصبرا" على أمهاتهم للفترة بين المنبهات التي يقدمها الطفل للام لإشباع حاجاته وبين استجابة إلام لإشباع هذه الحاجات. ومن ثم يصبح الطفل أكثر من غيره قدره على تعلم الكلام وسيلة للاتصال.والردود العكسية لمحاولات الطفل للضبط الذاتي تنطوي على أهمية بالغة لنمو مفهوم الذات . ثم انه يحتاج إلى القدرة على توقع النتائج المرتبطة بأفعاله.ويؤدي اثر هذه ألأحداث الفاعلة في حياة الطفل إلى بلورة توقعاته المتراكمة عن النجاح والفشل وكلما زادت سيطرة الطفل على الأحداث . عن طريق انتظام سلوك أمه كلما زاد توقعه .

عن نجاحه وبالعكس . إن انتظام رعاية الأم للطفل وإرضاءها لحاجاته تولد لديه شعورا" بالراحة والطمأنينة والحب . ويبدو أن قدرة الطفل على حب الآخرين والثقة بهم هي شرط يحدد حبه وثقته بنفسه وفهم هويته الشخصية على العكس من الطفل الذي لم يتمكن الثقة بأحد . إن نمو مشاعر الطفل بامتلاك نوع من أنواع السيطرة في حدها ألأدنى على مايحدث له ويشجعه على توسيع استكشافه للمحيط الذي يعيش فيه الأمر الذي يزيد من نموه النفسي وان معرفته بأنه محبوب من الآخرين يمكنه من حبه لهم ويشجعه على بيئته كما يمكنه من الحسم الايجابي لما يطرأ هناك من صراع وإحباط محتملين قد يواجهانه .

*تعلم الدور (الأنوثة والرجولة):--

إن حركة التحرر النسوي قد تصاعدت كثيرا" في السنوات الأخيرة مما خلق أهتماما" جديدا" في البحث المعني بالأثر النسبي للفطرة البايولوجية والتعليم في توليد السلوك الذكري والأنثوي . إن صفة التأنيث والتذكير تبرز في التوجه النفسي للفرد من زاوية المشاعر بين الرجولة والأنوثة. وقد لوحظ إن موقف الوالدين المتسامح إزاء بعض الأمور في الملابس والألعاب مع الأولاد أكثر من البنات جعل الاعتداد بالنفس يقترن بالرجولة أكثر منه بالأنوثة في مجتمعنا بشكل واضح بينما يرتبط الخضوع والانقياد بالأنوثة . والعنصر الأهم من ذلك أن كل من الولد والبنت يتقمص دور والده من جنسه فالولد يتقمص دور الأب بينما البنت تتقمص دور إلام وان هذا التقمص هو حصيلة ضغط توقعات الكبار ووعي الطفل للدور الجنسي الخاص به ورفض السلوك الذي يغاير جنسه كما تعلم من الكبار . واذا كانت بعض الثقافات لا تتشدد في لعب الدور الان ثقافتنا صارمة في هذا الباب ولا تتسامح في اتخاذ الدور المعاكس والتهاون في ممارسة الدور كما يطلب المجتمع ذكراً أم أنثى.

*حقائق وأحكام عامة :--

إن استقراء الحقائق التي وردت فيما سبق ذكره عن التعلم الاجتماعي والملاحظة والنماذج وعن دور الأم و الأسرة والمجتمع في تنمية وبناء شخصية الطفل يضعنا أمام الأحكام والقواعد الآتية

أولا": إن للشخصية نوعين من العوامل: بيولوجية بدنية، ونفسية اجتماعية الأولى موروثة والأخرى متعلمة ولكن ليس على الإطلاق

ثانيا: إن الشخصية ترسمها الأم والأسرة والمجتمع للفرد وهي تحدد إلى مدى بعيد طبيعة أنشطة الفرد وسلوكه ودوره في المجتمع

ثالثا: ان لكل شخصية نماذج اجتماعية (قدوات)على الأغلب أولهما إلام والأب وغيرهما ممن تعايش معهم بشكل أوبا أخر

رابعاا:إن الشخصية كمحرك وموجه للسلوك ليس بإرادة الإنسان ووعيه التام وإنما عملية خزن لاإرادي لاستجابات تمت ملاحظتها في وقت سابق لتظهر في مواقف مشابهه لتلك التي لوحظت فيها .

خامسا: التعزيزات والتوقعات عناصر مهمة في نشاط الفرد ويعتمدان بشكل كبير على خبرات الفرد السابقة وبخاصة في مراحل الطفولة المبكرة ووعي وثقافة الأم لدورهما في بناء الشخصية:

سادسا": التنظيم الذاتي الذي يساعد الفرد على الإسهام في بناء شخصيته يستند إلى حد ما على قيمة وفهمه لقدراته وإدراكه للإحداث المحيطة به ودوره في هذه الحياة

سابعا": إن موقع ضبط الذات والسيطرة عليها والتي هي المصدر الأهم لكل نشاط أنساني وبه يتحدد مدى نجاحه أو فشله في اظهار السلوك المطلوب إنما هو ناتج عن خبرات التربية المبكرة ونوع الثقافة التي يتلقها الطفل من الأم والأسرة . هذه الأحكام والقواعد التي توجه نشاط الإنسان في ضوء ملامح شخصيته ومظاهرها سنرى فيما بعد دورها في توجيه نشاط المرأة نحو العمل الاجتماعي بشكل عام والعمل السياسي بشكل خاص.

*المجتمع العراقي وشخصية المرأة:--

الثقافة الاجتماعية للأمة كالشخصية للفرد ومثلما تميز الشخصية الفرد وتجعله متميزا عن كل الآخرين فان ثقافة المجتمع تميز المجتمع عن كل المجتمعات الأخرى .والثقافة الاجتماعية هي مجموعة التقاليد والقواعد والأفكار الموجودة في امة من الأمم وهي تشمل مختلف جوانب الحياة الدينية والأخلاقية والقانونية والتربوية والفنية واللغوية وحتى الخرافية وغيرها. والثقافة الاجتماعية كل متماسك وقوي ومترابط وعلى درجة عالية من التشابك التعقيد يصعب النظر إليه جزءا" ومتفردا" . لكن هذا لايجعل من المستحيل فهم عناصر مكونات الثقافة الاجتماعية وبخاصة مانحن بصدد فهمة وهو ثقافة المجتمع العراقي ودورهما في تكوين شخصية المرأة .

*بعض خصائص المجتمع العراقي:--

١.إن ثقافة البداوة وقيمها ومفاهيمها أكثر اتساعا في المجتمع العراقي لحد ألان من الثقافة المدنية و التي تعتمد في الأساس على مبدأ(التغالب) والغلبة عادة للقوى مع فهمنا المعاصر لعناصر القوه وأسبابها ومكوناتها ولا يستغرب القارئ من ذلك عندما نقصد ثبات مبدأ(التغالب) مع تغيير الوسائل والأساليب التي توفرها معطيات العصر و ادواتة.

٢- مازال الولاء للعشيرة والقبيلة أقوى من الو لاءات الأخرى عند كثير من الناس وقد تعزز ذلك في السنوات الخمس الأخيرة نتيجة الظروف المعروفة التي مر بها العراق ونظام القبيلة نظام ذكوري أساسه النسب والنسب للرجل وليس للمرأة فضلا عن إن جل قيم القبيلة قيم رجولية.

٣- إن الثقافة الاجتماعية السائدة تحرص على أن تكون المرأة في غاية العفة وحسن السمعة وهذه لها علاقة كبيرة بحركة ونشاط المرأة ومدى ضيق أو اتساع الرقعة التي تتحرك فيها والناس التي تختلط بهم ومدى منافستها للآخرين وما تجره عليها هذه المنافسة من مشاكل واحراجات.

٤- هناك مواصفات معينة للحاكم أو القائد أذا توفرت فهذا هو المطلوب بغض النظر عن سياسته وطريقة حكمه لهم وما يفعله بهم وهذه المواصفات ليست نسويه على الإطلاق

٥- إن المرأة على وفق القيم السائدة عند الكثير من الرجال والنساء اقل منزلة من الرجل فهي لاتمتلك قدراته في ميادين العمل المختلفة وفي البيت تقوم بكل الإعمال التي يستنكف الرجل القيام بها.ناهيك عن القيم السائدة حول موضوع الشرف والعار و العرض وعادات الزواج وغيرها.

٦-إن الدين الذي يحفظ للمرأة حقوقها أنما يقسم فيه الناس إلى قسمين فالسواد الأعظم منهم يتمسك بالفرائض ويتغافل عن المعاملات والباقي يتطرف في التمسك من الناحية النظرية فقط والفريقان ليسو في صالح حقوق المرأة ومنزلتها الاجتماعية .
٧-إن العادات والتقاليد والأعراف السائدة في مجتمع المدينة فيما يتعلق بالمرآة لاتختلف عنها كثيرا في الريف وحق التعليم والعمل موجود عند الاثنين بينما لا تجد فرقا واضحا في القيم السائدة حول اشتراك المرأة في الأنشطة والأعمال الاجتماعية والسياسية وغيرها

*أفكار شائعة عن المرأة بين الناس :--

في كل مجتمع من المجتمعات هناك أفكار سائدة عن بعض فئاته وشرائحه وطبقاته وهذه الأفكار في كثير من الأحيان تأخذ قوة الاتجاهات لدرجة أنها توجه سلوك الناس نحو هذه الفئات والشرائح ومن الصعب تعديلها أو تغيرها.ويعد موضوع ألذكوره والأنوثة من المتغيرات الكبرى التي يتناولها الباحثون بالدراسة في العلوم الاجتماعية بوجه عام والعلوم النفسية بوجه خاص وفي المجتمع العراقي يوجد الكثير من الأفكار السائدة العميقة نحو المرأة وما يتعلق بها من عادات وتقاليد وأعراف ومنها

١. أن المرأة أقل استقرارا" من الرجل من الناحية العاطفية ويقال عنها أنها (عاطفية) وأكثر استعدادا" لخلق المشكلات والنزاعات داخل الأسرة الواحدة وفي المجتمع .
٢. أن أرادة المرأة وتصميمها أضعف منها لدى الرجل وبخاصة أمام مغريات الحياة.
٣. أنها أقرب من الرجل الى الانجرار وراء الأخبار والإشاعات وعامل مروج لها في كثير من الأحيان .
٤. أن المرأة أضعف من الرجل أمام الخرافات والأباطيل والسحر والشعوذة وكثيرا" ما تقع ضحية لها .
٥. أسبقية الرجل على المرأة في المناسبات الاجتماعية وانه أولى بالقيادة منها وهي مجرد أداة لتنفيذ رغبات الرجال في هذه المناسبات.
٦. توضع الكثير من القيود على نشاطات المرأة حتى الدينية منها.
٧. المناصب الحساسة والمراكز المهمة في الدولة والمجتمع تقتصر على الرجال بدعوى أنهم أقوى على تحمل المسؤولية .
٨. في اغلب الأنشطة الاجتماعية ذات الأدوار تجد أن دور الرجل هو الذي يصنع دور المرأة وليس العكس .
٩. أن غالبية النساء تتصف بالخضوع وليس لديها القدرة على المواجهة والمعارضة والتحدي لأنها تخشى من ألمخاطره.
١٠. المرأة أكثر استجابة للتغيرات السطحية من التغيرات الحقيقية في المجتمع مثل الموضات والأزياء والمناسبات الترفيهية وغيرها.
١١ .إن فن السياسة وإدارة الصراعات هو من اختصاص الرجال وليس النساء على الأقل في الواجهات الرسمية .

*الوضع الراهن وتحديات العمل السياسي :--

لابد من الوقوف عند المرحلة الراهنة ومتغيراتها المفاجئة والسريعة التي حلت بالمجتمع العراقي وما جرى للنسيج الاجتماعي وحركة المجتمع. قد يصح القول بان دخول قوات التحالف إلى العراق وإسقاط النظام الحاكم في ٢٠٠٣ كان أعظم حدث سياسي اجتماعي في العراق منذ الحرب العالمية الأولى ولحد ألان ونقطة تحول هائل حيث فوجئ العراقيون بظواهر اجتماعية وسياسية جديدة لم يكن لهم عهد بها من قبل بعد إن كان العراق قبل هذه الأحداث يعيش في عزلة تامة جراء مافرض عليه من عقوبات دولية فضلا عن الأنظمة والقوانين التي كانت سائدة أيام النظام السابق .

إن الظواهر التي حدثت بعد نيسان ٢٠٠٤ أحدثت في المجتمع العراقي تغيرات عنيفة ولدت صراعا نفسيا واجتماعيا وعادة الشعوب النامية إنها تقاوم كل جديد وبخاصة فيما يتعلق بالأعراف والتقاليد والعادات الاجتماعية السائدة هذا فضلا عن أن ما حدث جاء مغايرا بكل معنى الكلمة للثقافة الاجتماعية السائدة في العراق منذ قرون طويلة . والمرأة كانت اشد شرائح المجتمع تأثرا بهذا الذي حدث وعانت من الاحباطات ما عانت وهناك أرقام هائلة ومخيفة عن أعداد الأرامل والمطلقات و العوانس في السنوات الخمس الماضية وأعداد كبيرة من الأيتام التي تعد المرأة أو الأم هي الأكثر تضررا من هذه الظواهر المؤلمة مما أدى إلى شيوع ظاهرات الخوف والقلق والاضطرابات .

النفسية وبخاصة إذا أدركنا ما تعرضت له المرأة من مصائب وكوارث اجتماعية جراء الحروب السابقة منذ عام ١٩٨٠ والتي جرت عليها الويلات من السياسات السابقة والصراعات والحروب ونتائجها الأسرية والاجتماعية . ومن خلال ما تقدم نحاول إن نتلمس بعض ملامح خصائص شخصية المرأة العراقية من خلال رؤية الإبعاد الثلاثة :

١- الثقافة الاجتماعية للمجتمع العراقي .
٢- الإحداث والظواهر التي عاشها ويعيشها المجتمع والتي شكلت منعطفا خطيرا في حياته .
٣- طبيعة المرأة من حلال الفهم السيكولوجي والبيولوجي لخصوصية المرأة.

*بعض خصائص المرأة العراقية :--

١. مضحية
٢. صبور
٣. متعاونة
٤. ودود
٥. طموح
٦. مثابرة
٧. وطنية

وهذه الخصائص كلها في صالح المرأة وهي ذات أهمية كبيرة في العمل السياسي والتي تشكل ركائز أساسية في الشخصية الاجتماعية والسياسية. ألا أن هناك أبعاداً أخرى في شخصية المرأة لابد من ذكرها لكي تتضح النظرة الموضوعية لهذه الشخصية في موضوع خطير مثل موضوع العمل السياسي وبخاصة في فترة تحديات كبيرة وواضحة يمر بها العراق الآن .

وهذه الإبعاد هي :--

١. عاطفية أكثر منها واقعية
٢. لفظية أكثر منها عملية
٣. تبعية أكثر منها قيادية
٤. تكرارية أكثر منها ابتكاريه
٥. مترددة أكثر منها مستقرة

٦. استجابية أكثر منها موضوعية
٧. خضوعية أكثر منها تعرضيه

أن هذه الخصائص والأبعاد ولو أن الباحث لم يلجأ إلى التحكيم لإصدار أحكام محددة ألا انه حاول أن يتلمس هذه الخصائص والأبعاد من خلال دراسة موضوعية تتبعيه للعديد من الدراسات عن المجتمع العراقي في فترات متعاقبة كما أن الباحث ومن خلال تخصصه التربوي وعمله في أوساط تعليمية مختلفة وانتقاله بين أوساط اجتماعية متنوعة استطاع أن يرصد ما قدمه للقارئ ولا يدعي انه يصدر أحكاماً قاطعة بقدر مايفتح الطريق أمام دراسات مهمة بهذا الاتجاه . وأخيرا" لابد من القول أنما توصل إليه الباحث لايشجع على إصدار حكم بأن المرأة تستطيع أن تتبوأ مراكز سياسية مهمة في الوقت الحاضر وتنجح فيها بشكل مميز مع أنها تبشر بمستقبل سياسي واعد في المستقبل القريب .

مراجع البحث

تم تدوين المراجع على وفق أولوية الاستفادة منها

١- د. علي الوردي / دراسة في طبيعة المجتمع العراقي
٢- د. نزار العاني / أضواء على الشخصية الإنسانية
٣- د. قيس النوري / الحضارة و الشخصية
٤- د. قيس النوري / نمو شخصية الفرد و الخبرة الاجتماعية (مترجم)
٥- د. حامد زهران / علم النفس الاجتماعي
٦- د. نوال السعداوي / المرأة والصراع النفسي

الخنساء بين الأمس و اليوم

د. ابتسام ثابت محمد العاني جامعة بغداد/ كلية التربية للبنات

المقدمة:

حارب الأوربيون الغزاة الإسلام في الميادين كافة. وعلى كل الأصعدة؛ ولعلنا لا نغالي إذا قلنا إن اخطر ميدان داهمه وجال فيه الغزو الفكري هو المرأة.

إن الذي انزل القرآن واحكم الشريعة لم يكن فردا من البشر ـ وإنما هو الله رب العالمين خالق المراة والرجل، وانه تعالى لا يحابي احدهما على حساب الآخر.

ان شريعة الله عز وجل هي الشريعة المثلى التي يعيش المجتمع في ظلها بأسمى ما يمكن أن يصل إليه البشر. وإذا أردنا أن نتعرف على منزلة المرأة نتعرف عليها من خلال النصوص الكريمة ، الم يسم الله سورة في القرآن باسمهن؟ كذلك نتعرف عليها من خلال السنة المطهرة، ومن خلال الواقع التاريخي الذي طبق فيه الإسلام كاملا لا عوج فيه ولا انحراف. ولم يذكر الله تعالى في نصوصه الكريمة الرجل إلا وقرن معه المرأة.

ولم يخل المجتمع من مشاركة المرأة وفي المجالات كافة. إذ إن التاريخ قد رفدنا بلمعان المرأة في مجالات عدة ومنها السياسية.

لاشك في أني لم اقصر الكلام على المرأة السياسية التي تتولى الحكم وإنما قصدتها بمشاركتها في مجالات كثيرة، فهي الفقيهة والمحدثة والأديبة والشاعرة والناقدة والام الحكيمة والمحاربة وهذه كلها عنوانات للمرأة السياسية لان دور كل واحدة منهن مؤثر في المجتمع تنتفع به النساء وبالتالي ينفع المجتمع، لان المرأة عامل فعال في سير الحياة والأنثى أكثر تفهماً للأنثى.

السياسة في اللغة

لكل مصطلح أساس في اللغة يشتق منه ذلك المصطلح. وقد يلتقي المعنى اللغوي مع المعنى الاصطلاحي في المراد التعريف به.

فالسياسة عند الخليل بن احمد الفراهيدي (ت١٧٥ هـ) رحمه الله هي من (ساس يسوس)، إذ قال (والوالي يَسُوسُ الرَّعية وأمرهم)[٣٠] . أما الزمخشري (ت٥٣٨هـ) فقد اتفق مع الخليل في المعنى لكنه خالفه في جذر الكلمة حيث اشتقها من الفعل الثلاثي (سوس) وقال:((الوالي يَسُوسُ الرعية ويسوس أمرَهم، ويُسَوَّسُ أمورهم، وسُوّس فلانٌ أمرَ قومِهِ))

قال الحطيئة:

لقد سُوّسْتِ أمْرَ بنيكِ حتى تركتِهِمُ أدَقَ مَن الطّحين [٣١]

لذا اعتمدت المعنى اللغوي (للسياسة) وعبرت عنه في هذا البحث. فالسياسة أمر مهم وخطير في قضايا كبيرة يتعرض لها المجتمع، والمواقف تحتاج إلى من يمتلك الحكمة وسداد الرأي والمشورة واللاتي عرضت لذكرهن ما هن الا اهل للصفات التي ذكرتها.

لذا جعلت بحثي على: مقدمة ومحاور ولكل محور عنوان يتضح مضمونه من خلال شخصياته وزعت ولا ادعي باني قد وفيت بعرضي، لكنها شذرات من لآلىء.

الشاعرة السياسية:

ترفدنا كتب التاريخ والشعر والأدب[٣٢] بمواقف للشاعرات اللواتي يحركن العواطف والوجدان وإثارة الحماس في النفوس. وقد طرقته شواعر قبل الإسلام فهذه ام السليك بن السلكة السعدي تقول:

ليتَ قلبي ساعةً صَبْرَهُ عنكَ ملكْ
ليتَ نفسي قدّمت للمنايا بدلك[٣٣]

ولعلنا نتلمس هذا في أبيات قالتها خولة بنت الازور الشاعرة المقاتلة التي حملت السلاح مع أخيها ضرار في قتالها الروم فكانت فارسا شجاعا مثلا عاليا للمرأة المسلمة قالت حين فقدت ضرارا :

أبعد أخي تلذُ الغمضُ عيني فكيف ينام مقروح الجفون[٣٤]

ومن زوايا تأثير سياسة المرأة في الشعر مما أثرت أبياتا في الشعر وحركت في نفس الخليفة عمر (ﷺ) كوامن الحزن على أخيه زيد فتمنى لو انه يحسن الشعر [٣٥] .

وتظهر قمة السياسة والحنكة في شعر أخت عمرو بن ود العامري بل أنها خير دليل على ذلك، وعلى الرغم من أن الأخت قد يصيبها من الحزن والغضب كثيرا اذا ما قتل أخوها لكن حزنها وغضبها قد يهدآن إذا ما علمت بأن قاتله كفء له. فيروى أن الإمام عليا (ﷺ) حينما قتل عمرا في أثناء مبارزته في يوم الأحزاب جاءت أخته، فقالت مَنْ قتله؟، فقيل: علي بن أبي طالب، فقالت: كفء، كريم! ثم انصرفت وهي تقول:

لو كان قاتل عمرو غيرُ قاتله لكنتُ أبكي عليه آخر الأبد[٣٦]

---

(٣٠) كتاب العين: ٤٠٣، (ساس) .
(٣١) أساس البلاغة: ٣١٣، (سوس)
(٣٢) شعر المرآة في القرن الأول الهجري :٢٥٩
(٣٣) ينظر م .ن :٢١.
(٣٤) ينظر م . ن : ن.
(٣٥) شعر المرأة في القرن الأول الهجري: ٢٢
(٣٦) ينظر: شعر المرأة في القرن الأول الهجري: ٢٤ – ٢٥.

فقد استطاعت بسياستها رغم ما بها من ألم وفجيعة في أخيها، إذ جمعت بين ضدين في آن واحد، فهي تثني على قاتل أخيها لما يتميز به من صفات وخصال حميدة، بالوقت الذي يحتم عليها حزنها ولوعتها رثاء أخيها المقتول، كما أنها رسمت صورة الميتة التي مات عليها أخوها، وكانت على يد إنسان كفء أصلا وشجاعة وتمثيل مواساة حقيقية لها عن هذا الفقد تشعرها بقيمة لأخيها أكثر من خلال قيمة قاتله. [٣٧] وقد عدّ بعض الباحثين قصيدتها هذه من القصائد المنصفات التي أنصفت الشاعرة فيها خصمها، كما أنّ الخصم الكفء هدأ من حزنها فضلا عن أنه أبعدها عن الانتقام من قاتل أخيها. [٣٨]

إنّ روح الدين الجديد زاد المرأة حكمة وسياسة وسببه وقر الأيمان في قلوبهن، وقد تمثل هذا الأيمان في ابيات قالتها فاطمة بنت الحسين (ﷺ) في رثائها لأبيها:

فابكِ الحسينَ بعبرةٍ تُرضي الإله مع الثوابِ[٣٩]

وقد تُفاخر الشاعرة السياسية النساء بعظم مصيبتها وهن يفاخرنها كذلك .... فهذه هند بنت عتبة تتفاخر على الخنساء، وترى نفسها أعظم مصيبة منها. وهي في هذا كله شامخة أبية سديدة الرأي لم تنكسها عاطفتها، بل أنها آمنت برب القدر. [٤٠]

ومما يروى أن هند بنت عتبة أمرت رجالها بأن يقرنوا جملها بجمل الخنساء ففعلوا، فلما دنت منها قالت الخنساء: مَن أنتِ يا أُخية؟ أنا هندُ بنت عتبة أعظم العرب مصيبة، وقد بلغني أنك تعاظمين العرب بمصيبتك[٤١]... فيا للحكمة والعقل الذي أتمه الله عليهما.

ونجد الخنساء التي أدمت عينيها، نجدها في الإسلام خنساء أخرى حين قالت: ((أرجو من ربي أن يجمعني في مستقر رحمته)) [٤٢].

وبعد انتشار الإسلام حدث استبدال كبير لدى الشعراء وذوات الدهاء والحكمة فأنهن استبدلن تقاليد القوم والعشيرة والانتماء إلى ما هو أوسع من الذي كانت تعيشه ضمن إطارها إذ وجدنا مراثي قد هجرت ذلك التحديد السابق، وانطلقت واضعة نصب عينيها أمة كاملة متمثلة بشخص الرسول (ﷺ) والخلفاء من بعده[٤٣]. وبعد أن الحق سيد الكائنات بالرفيق الأعلى، وبعد أن تسرب النبأ الفادح بين مصدق ومكذب، ولما أيقن الناس بعظم المصاب عمهم الحزن واشتعلت نيران الحزن في كل صدر وقلب، فارتفعت أصوات الشعراء ـ كعادتها ـ أمام هذا الحدث الجلل معبرين عن مشاعرهم وعما يجول في قلوبهم من لوعة وأسى.

لقد عجت كتب الأدب والتراث بالكثير من هذه الأشعار الباكية!! واسهمت فيها الشاعرة المسلمة أسهاماً كبيراً، ولا عجب في ذلك إذ إنّ المرأة بوجه عام، أرقى حسا وشعوراً من الرجل في مثل هذه المناسبات والأحداث. فهذه السيدة صفية بنت عبد المطلب، قد تألمت لموت رسول الله (ﷺ)، وأمتلأ قلبها باللوعة والحزن. وهذا ما ظهر في مراثيها المتعددة للرسول (ﷺ) التي تستهل أغلبها بالبكاء والدموع وتقول مخاطبة السيدة فاطمة الزهراء (على أبيها وعليها الصلاة والسلام):

فأوحشت الأرضُ من فقدهِ وتبكيه مكةُ والأخشبُ[٤٤]

والشاعرة هنا مدركة وعلى يقين بوجوب الموت لرسولنا (ﷺ) وإن كل نفس ذائقة الموت إلا أن فراقه (ﷺ) هو الذي يدعوها للبكاء والدموع وإنها على علم بأن هذا ينافي قيم الإسلام[٤٥].

([٣٧]) ينظر شعر المرأة في القرن الأول الهجري: ٢٤- ٢٥ .
([٣٨]) ينظر: م . ن : ن
([٣٩]) ينظر طبقات ابن سعد ج٨ ص٤٧٣.
([٤٠]) ينظر شعر المرأة في القرن الأول الهجري: ٢٧.
(٤١) ينظر شعر المرأة في القرن الأول الهجري: ٢٨.
(٤٢) م . ن : ٢٩.
([٤٣]) ينظر شعر المرأة في القرن الأول الهجري: ٤١.
([٤٤]) الطبقات لأبن سعد ج٢ ص٣٢٨. وينظر شعر المرأة في القرن الأول الهجري: ٤٢.
([٤٥]) ينظر: م. ن: ٤٣.

ومن الشواعر اللواتي سرن على طريق صفية هن هند بنت اثاثة، وهند بنت الحارث وعاتكة بنت عبد المطلب[٤٦].

وثمة شيء آخر شاركت به المرأة المسلمة السياسية فقد أخذت تذكر المناقب الكريمة والصفات الدينية والدنيوية لشخص الرسول(ﷺ). مما يؤكد أفضليته على سائر البشر بها. وهذا واضح في مرثية السيدة أروى بنت عبد المطلب، إذا بها تصور لنا برُ الرسول (ﷺ) ورحمته بها وبالمسلمين جميعا:

ألا يارسولَ الله كنت رجاءنا وكنت بنا بِر ولم تك جافيا
وكنت بنا رؤوفا رحيما بيننا ليبك عليك اليوم من كان باكيا[٤٧]

ومن الملفت للنظر حقا ان الشواعر فضلا عن الشعراء يتمنون ان يفتدوا الرسول (ﷺ) بأموالهم وأقاربهم بل بأنفسهم، وذلك من شدة حبهم له، ولا غرو في ذلك إذ انه (ﷺ) كان رحيما رؤوفا بهم.

وشاركت المرأة في المديح السياسي على قلة وإيجاز ـ لكنها مشاركة استطاعت أن تعبر بصدق وإيمان شديدين عما أتخذته من موقف أو رأي. فقد كان مديحها للرسول (ﷺ) وأهل بيته الطاهرين لكونه في النهاية يصب في بوتقة السياسة هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن ((مفهوم السياسة من وجهة النظر الإسلامية يعني: تدبير شؤون الأمة حسب التعاليم الإسلامية ... ذلك أن الإسلام ـ كما فهمه المسلمون الأولون ... دين وسياسة ، عقيدة ونظام، فالدين والسياسة متلازمان في الشريعة الإسلامية)) [٤٨]

كما أنها مدحت الولاة والقادة وتغنت بأفعالهم لان مديحهم أقرب إلى المديح السياسي منه إلى المديح الشخصي فضلا عن ذلك ((فقد يكون من الشعر السياسي ما يمدح قادة مذهب منوها بهم، مشيدا بخصالهم وسياستهم)) [٤٩]

ومدحت هند الصغرى ابنة النعمان بن المنذر خالد بن الوليد حينما صان كرامتها وسألها بعض الناس عما فعله بها قالت:

صان لي ذمتي وأكرم وجهي إنما يكرمُ الكريمَ الكريمُ[٥٠]

السياسية تهجو:

لم تسهم المرأة قبل الإسلام في الهجاء السياسي، ولعل هذا القصور لم يقتصر على الشواعر فحسب، بل شمل الشعراء أيضا، وهذا القصور قد يكون ناجما عن بساطة في العيش كانوا يحيونها، وعن عدم تعقد وسائل الحياة فضلا عن بساطة النظام السياسي ومن يمثلونه. ومثل هذا الهجاء يعبر عن مدى أعتزاز العربي باستقلاله وفرديته وأنفته.

وأخذ الهجاء السياسي يزدهر في العصر الأموي لكثرة الأحداث السياسية وتطور الحياة الاجتماعية والفكرية مما أدى إلى تعدد وجهات النظر. وقد عُد الهجاء السياسي في هذا العصر وسيلة من وسائل الأعلام المهمة.

وقد أسهمت المرأة في هذا الغرض فكانت بين مصورة للأحداث والاضطرابات، ذامة من كان سبباً فيها، ناقدة ما تراه في نظرها مأخذا أو عيباً وشاهدنا على مشاركتها ما يروى من أن امرأة سمعت في بيت زينب بنت أبي سفيان تنشد أبياتها:

هما الهباها باخبارها وكانا ملبين بالصفحة[٥١]

---

(٤٦) ينظر: م . ن: ٤٣.
(٤٧) شعر المرأة في القرن الأول الهجري: ٤٤.
(٤٨) شعر المرأة في القرن الأول الهجري: ٩٩.
(٤٩) م . ن: ١٠٢.
(٥٠) معجم البلدان: ج٢ ص٥٤٢.
(٥١) ينظر شعر المرأة في القرن الأول الهجري: ١٣٦-١٣٧.

نلمس من هذه الأبيات والتي سبقتها شجاعة المرأة ومشاركتها في السياسة التي تعبر عما في صدرها، وتدافع عن عقيدتها، غير مبالية بما قد يحصل لها من جراء ذلك. وإذا كان هذا فعل المرأة مع الخلفاء!! فإن ما تفعله مع غيرهم أكثر جرأة ، وأشد عنفاً[٥٢].

ولا عجب من ان المرأة وهي تهجو لهو تصميم وإرادة وشخصية قوية ولها من يتبعنها وينصرنها ويشجعنها على المضي.

ومما يروى بهذا الخصوص ان امرأة ذمت سعيدا بن العاص، إذ كان عطاء النساء الأشراف مائتين، فلما ولي سعيد حط عطاءهن فقالت أحداهن:

فليت أبا إسحاق كان أميرنا وليتَ سعيدا كان أول هالك[٥٣]

وهذا الشعر الذي يذم الولاة والآخرين على حد سواء فهو ـ بلا شك ـ لون من الهجاء السياسي مختلط بالهجاء الاجتماعي، وهو من أمتع ألوان الشعر السياسي وأكثر دقة ووضوحا في الكشف عن معايب المجتمع الذي تعقدت فيه الحياة وتعارضت فيه الآراء والأهواء، وهو يصور سخطا على النظم الاجتماعية القائمة. إذا اتسعت الفوارق الاجتماعية بينهم بعد أن كانوا قريبا من قريب[٥٤].

إن مشاركة المرأة في هذا اللون من الهجاء هي مشاركة تكاد لا تختلف عما فعلته المرأة قبل الإسلام فقد ذكروا ان الخنساء هجت دريد بن الصمة فضلا عن الخرنق، وهند بنت عتبة ، وعاصية بنت عبد العزى وغيرهن[٥٥].

أما هجاء المرأة الشخصي فكان سببه الدفاع عن نفسها ولا تقوله إلا مرغمة.

الأم السياسية:

ألا تنبهت إلى أن لهؤلاء القادة الرسل أمهات، وإن المرأة التي أنجبت البطل في كل صورة، وفي كل حين، هي التي قامت عن (عيسى بن مريم)، وهي التي جاءت(بمحمد بن آمنة) رسول الله وخاتم النبيين[٥٦]. وهي الأم التي وضعت فلذة كبدها (موسى) في التابوت وطرحته في اليم بعد موافقة رب العزة لها بقوله ((ولا تخافي ولا تحزني)) [٥٧].

فما هي مكانة أمنة، وقد حفظت حياة الإنسانية في هذه الدنيا، إذ حملت أجنة البشرية وَهناً على وهن، فأي شعور غامر كان يملأ قلب ولدك، حين قال لمن سأله عن أحق الناس بإكرامه: أمك ، ثم أمك ، ثم أمك ، ثم ... أباك! وحين جاءه أحد أصحابه يبغي الجهاد معه لوجه الله واليوم الآخر، فلما عرف الرسول (ﷺ) أنّ أمه على قيد الحياة ، قال له: ويحك: ألزم رجلها فثمّ الجنة[٥٨].

ومريم أم عيسى عليها وعلى أبنها الصلاة والسلام الطاهرة العفيفة التي أنجبت عيسى عليه السلام الذي كلم الناس وهو في المهد صبيا يبرىء المرضى ويحي الموتى، فأي أم تلد مثل هذه الولادة إلا بأمر الله تعالى. وأم موسى هي الأخرى التي هي مثال الأم القوية الصابرة التي جعل الله تعالى أبنها قوة ضد طغيان فرعون.

مواقف قرآنية في سياسة المرأة الحكيمة:

---

(٥٢) ينظر: م . ن : ن.
(٥٣) م . ن: ١٣٨.
(٥٤) ينظر شعر المرأة في القرن الأول الهجري: ١٣٩.
(٥٥) ينظر شرح ديوان الخنساء: ٤٤، ١٤٩.
(٥٦) ينظر أم النبي: ٧.
(٥٧) سورة القصص: الآية / ٧.
(٥٨) ينظر أم النبي: ٨.

أولا: حكى لنا القرآن الكريم إشارات تشير إلى مشاركات المرأة في المجتمع والأخذ برأيها، وإنَ الأخذ برأيها لهو الحكمة فقال تعالى على لسان ابنة شعيب (عليه السلام) حين قالت لأبيها عن سيدنا موسى (عليه السلام): ((يا أبت أستأجره إنّ خير من استأجرت القوي الأمين)) [٥٩]

قطعت الأمر مع أبيها بـ (استاجره) ولم تتوان في الأمر حسمته وزادت الأمر توكيدا بـ (أداة التوكيد (إنّ)). والذي لفت نظر ابنة شعيب (عليه السلام) في سياق الآيات وفي هذه القصة هو، قوة النبي موسى (عليه السلام) حين فعل ما عجزت هي عنه، وسقى لها ان يصدر الرعاء، وهي التي أدى بها عجزها إلى ان لا تسقى حتى يصدر الرعاء[٦٠].

ولم يتأتي هذا القطع بالأمر بابنة شعيب لأبيها ولكنه صادر عن حكمة وأخذا برأيها فلو لم يكن رأيها سديدا لم يؤخذ به وإن لهذا جذوره.

ثانيا: ام سلمة (رضي الله عنها) لام سلمة مواقف عظيمة في التشريع منها: قال الله تعالى: ((ولا تتمنوا مافضل الله به بعضكم على بعض، للرجال نصيب مما أكتسبوا وللنساء نصيب مما أكتسبن واسألوا الله من فضله)) [٦١].نزلت الآية الكريمة حينما قالت ام سلمة: يغزو الرجال ولا يغزو النساء وانما لنا نصف الميراث[٦٢].

وبعد الآية المذكورة نفسها، يقرر الله تعالى مبدأ الفضل الفطري للرجل بقوله الكريم: ((الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض)) [٦٣].

يقول الطبري: ((وهذا القول من الله وإن ظاهره ظاهر الخبر، فمعناه، معنى ندب الرجال إلى الأخذ على النساء بالفضل ليكون لهم عليهن فضل درجة)) [٦٤].

ولما فرغ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من كتابه صلح الحديبية قال لاصحابه [قوموا فانحروا ثم احلقوا] قال ذلك ثلاث مرات، فلما لم يقم منهم أحد دخل على ام سلمة فذكر لها مالقي من الناس، فقالت ام سلمة يا نبي الله أتحب ذلك؟ اخرج ثم لا تكلم احدا منهم كلمة حتى تنحر بدنه، وتدعو حالقك فيحلقك ، فخرج فلم يكلم احدا منهم حتى فعل ذلك فانحر بدنه ودعا حالقه. فلما رأوا ذلك قاموا فنحروا وجعل بعضهم يحلق بعضا، حتى كاد بعضهم يقتل بعضا غمّاً[٦٥].فلموقف ام المؤمنين ام سلمة دفع عظيم ودرأ فتنة كادت ان تقع بين المسلمين لولا ان هداها الله لذلك.

ثالثا: امرأة فرعون بحكمتها منعت طغيان زوجها من قتل موسى (عليه السلام) إذ نفعت به أُمة فهو من الصالحين وغرق فرعون ومن معه أجمعين.

رابعا: بلقيس ملكة سبأ وقد ذكرها القرآن الكريم في سورة النمل. حكمت بلقيس بلادا يعبد شعبها الشمس من دون الله عز وجل وعبر الرسائل بينها وبين نبي الله سليمان (عليه السلام) كانت تظهر رجاحة عقلها ودهائها السياسي في رسائلها مع سليمان بالحكمة، والرأي السديد قوله تعالى: ((قالت يا أيها الملأ اني إلقي ألي كتاب كريم. انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم. ألا تعلو علي وأتوني مسلمين)) [٦٦] فاستشارت اولي الرأي من قومها ولم تتسرع بالإجابة فقالت : ((يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة ....حتى تشهدون)) [٦٧] وفي قولهم لها فانظري ماذا تأمرين؟ فأيدها القرآن الكريم بقولها: ((ان الملوك إذا دخلوا قرية ...وكذلك يفعلون)) [٦٨] ثم استخدمت قدراتها السياسية والدبلوماسية لاقناع سيدنا

([٥٩]) سورة القصص: الآية /٢٦
([٦٠]) ينظر المرأة في الفكر الإسلامي: ٤٦.
([٦١]) سورة النساء : الآية ٣٢.
([٦٢]) ينظر الجامع لاحكام القرآن: ج٥ ص ١٦٢.
([٦٣]) سورة النساء : الآية ٣٤.
([٦٤]) جامع البيان: ج٢ ص ٤٥٤.
([٦٥]) صحيح البخاري: كتاب الشروط ج٣ ص٢٤٠.
([٦٦]) سورة النمل: الآية ٢٩-٣١ .
([٦٧]) سورة النمل/ الآية ٣٢.
([٦٨]) سورة النمل/ الآية ٣٤.

سليمان(عليه السلام). فقد تبوأت المرأة وفي ذلك العصر الحكم أثبتت قدرتها على سياسة الأمور بحنكة وحكمة بالغتين.

السياسية المجاهدة

١. أم المؤمنين السيدة خديجة

لاذ رسولنا (ﷺ) بزوجته البارة أم المؤمنين خديجة حينما هاله بدء الوحي ولم يلذ بأعمامه وأفراد عشيرته. لقد كان لكلمات خديجة في مسمع الرسول(ﷺ) وقع كبير، ولرجفة فؤاده نعم التسكين، حينما قالت بعدما اخبرها رسولنا (ﷺ) الخبر، لقد خشيت على نفسي: (كلا والله ما يخزيك الله أبدا، انك لتصل الرمم وتحمل الكلأ، وتكسب المعدوم وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق)[٦٩] لقد آزرته بمالها وبحنانها فكانت له أم وزوجة محبة صابرة.

٢. السيدة فاطمة الزهراء

فقد قال عنها أبيها عليه وعليها افضل الصلاة والتسليم: ((إنما فاطمةُ بضعةٌ مني يؤذيني ما آذاها)) [٧٠] فهي من الاعلام في الجهاد إذ كانت تذود عن رسول الله (ﷺ) وهي صغيرة السن حين يضع الكفار الفضلات والأوساخ على رأس رسول الله (ﷺ) الشريف يريدون النيل منه، وهو ساجد فتقوم برفعها فلطمها يوما عدو الله أبا جهل فاحتملت هذا الأذى في سبيل الله وإكراما لأبيها الذي كرمه ربُّ العزة في حياته وبعد مماته إلى يوم أن تقوم الساعة.

٣. أسماء بنت أبى بكر

فهي المجاهدة الأولى وهي مثال التضحية والعطاء من اجل العقيدة، حينما كانت موكلة بإيصال الطعام والماء صعودا إلى الغار وعيون أعداء الله قد غفلت عنها ولما سئلت لماذا تسميتك بذات النطاقين فأجابت: أما أحدهما فاستر به ثوبي واما الآخر فاخفي فيه طعام النبي (ﷺ)وطعام أبي .

٤. أم عمارة

ولا يخفى دورها في الجهاد ضد الشرك والكفر،، فلم يكن عليها إسعاف الجرحى أو طهي الطعام إنما هي قارعت وصارعت بنفسها أعداء الإسلام وقد قال عنها نبينا (ﷺ) ما التفت يمينا ولا شمالا إلا ووجدتها تقاتل دوني.

٥. رفيدة الأنصارية

وهي التي تبوأت المكانة العظيمة والتي حفظها التاريخ مع المسلمات اللامعات اللواتي آمنَّ بالله وبرسوله أيمانا صادقا وقر في قلوبهن إذ كان على عاتقها إسعاف الجرحى وإخلائهم من ارض المعركة تداوي وتضمد جراحهم.

٦. أم هانيء

وحتى في السياسة الحربية فقد أعطى الإسلام المرأة حق المال لمن ترى من الأعداء المحاربين' وإذا امنته فلا يحل لاحد، أن يعتدي عليه.

([٦٩]) صحيح البخاري ج١ ص ٤٦-٤٧

([٧٠]) صحيح مسلم/ كتاب فضائل الصحابة / ج٤ ص١٩٠٣.

وقد ورد في الصحاح[٧١] ان ام هاني جاءت الى رسول الله (ﷺ) عام الفتح فقالت يا رسول الله زعم ابن امي علي انه قاتل رجلا قد آجرته، لان ابن هبيرة، فقال رسول (ﷺ) قد آجرنا من اجرت يا أم هاني.

السياسية في العلم والفقه والنقد والأدب

برزت كثير من فضليات النساء في التاريخ الإسلامي في ميدان العلم والتفقه في الدين، وتأتي في مقدمتهن السيدة عائشة وأم سلمة وحفصة من أمهات المؤمنين وكانت الأوليات أيضا تعرفان القراءة، لكنهما لم تجيدا الكتابة[٧٢] .

ومن المحدثات في التاريخ مسندة العراق الأولى (شهدة الإبري) اذ كان يتوافد عليها العلماء من كل حدب وصوب، وقد لقيت بـ(الكاتبة) لمكانتها العلمية ولحسن كتابتها وجمال خطها ولمعرفتها بالحديث الشريف[٧٣] ومن الراويات بنت الشريف المرتضى عالمة فاضلة روت كتاب نهج البلاغة عن عمها الشريف الرضي [٧٤] .

اما ثقافة المرأة السياسية في الخط والكتابة ام يكن اقل شهرة من برا عتها في المجالات السابقة، وتمثل هذا عند فاطمة بنت الأقرع (ت ٤٨٠ هـ) وبنت يقطين فضلا عن شهدة.

وفاطمة صاحبة الخط المليح [٧٥] به شهرت، وبه عُرف أفراد أسرتها. كانت من احسن الناس خطا وهو على طريقة ابن البواب، وقد وجد الحموي بخطها رقعة من يطلع عليها يدرك ثقافة هذه المرأة وقدرتها البلاغية [٧٦]

ما عرف التاريخ الأدبي غير سكينة بنت الحسين أديبة وناقدة وقد عرفت بذوقها الأدبي ونقد الشعر والغناء وكان الشعراء والأدباء ورواة الشعر يختلفون الي مجلسها ويتحاكمون اليها فتنتقدهم وتجيز الشعراء على ما تراه حسنا من قولهم [٧٧].

أعترف التاريخ الأدبي بمكانتها حين القى اليها مقاليد الحكم بين أمراء الفن، واقر لها بالسيطرة الأدبية على عصرها في مجال النقد، وإن ذوقها الفني الأصيل قد هيأ لها ان تكون ذات بصر دقيق بفن القول، وفقه لأسرار العربية في الأداء، ولو لم تكن هكذا لما تبوأت هذه المكانة [٧٨]

خنساء اليوم السياسية

وبعد ان جلنا في تاريخ خنساء السياسية أغفلنا الذكر عن كثير من الخالدات اللامعات اللواتي لن يسنح لنا المجال للتعرض لهن ننتقل إلى خنساء اليوم السياسية، فلو بدأنا بالمقارنة واعترف بان هنالك فارقا كبيرا، فما اعطته المرأة امس اظنه أكثر بكثير رغم توسع المجتمع وسعة آفاقه وسهولة الاتصالات وثورة التقنيات الحديثة، صحيح إن مشاركة المرأة في المجالات

---

(٧١) صحيح البخاري: ج٤ ص ٦٧ . وينظر المرأة في الفكر الإسلامي:٦٤

(٧٢) ينظر فتوح البلدان: ٤٥٨.

(٧٣) ينظر الجهود العلمية للمرأة خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين:١٤٠

(٧٤) ينظر م. ن:١٤٢

(٧٥) ينظر الجهود العلمية للمرأة في القرنين الخامس والسادس الهجريين:١٧٠

(٧٦) ينظر :م.ن:١٧١

(٧٧) ينظر المرأة في الفكر الإسلامي:٧٣

(٧٨) ينظر:سكينة بنت الحسين ١٧٣_١٧٧

كلها فهي المعلمة والكاتبة والطبيبة والمهندسة والعاملة في الحقل، لكن فكر المرأة اليوم يحمل نمطاً آخر، المرأة امس يشدها الأيمان والعقيدة والدفاع عن دينها. ولا غرو ان نسطر أمثالا للمرأة السياسية ولو بنطاق محدود ، فتلك السياسية الحكيمة انديرا غاندي فقد تبوأت مقاليد السلطة في الهند وقد حكمت شعبا تعداده ثمانمائة مليون نسمة بطوائف وكيانات وأحزاب مختلفة حقا أنها لصورة رائعة للمرأة السياسية الحكيمة. وفي المجال نفسه حكمت بناظير بوتو شعبا واسعا في تعداده ومكوناته.

اما في الأدب والشعر فقد كتب التاريخ لشاعرات خالدات في العراق أمثال عاتكة الخزرجي ونازك الملائكة وساجدة الموسوي.

وفي مجال العلم وخدمة الإنسانية يسلط الضوء على العالمة الفرنسية مكتشفة اليورانيوم السيدة مدام كوري. وفي الإصلاح السيدة اليزابيث فراي.

وقد برعت المرأة العراقية في السياسة والصحافة والأعلام وأكثر مجال برعت فيه العراقية المجالات العلمية الأكاديمية في البحوث والمؤلفات التي تنفع بها مجتمعها رغم التحديات والصعوبات، لكنها واصلت دؤوبة مجدة متواصلة مع الحداثة في العلوم بفروعها كافة العلمية والإنسانية والمكتبات عامرة بنتاجات المرأة وعلى الأصعدة كلها وهي تمتاز بالدقة والتأني والأمانة العلمية في البحث ولا يُقصر الكلام عن المرأة التدريسية فحسب وإنما يشمل النساء كافة كلاً في مجالها ... وفق الله المرأة وزرع فيها حب العراق والإخلاص له لتبني جيلا واعيا. نسأل العلي القدير أن يجعلنا ممن يسمعون القول فيتبعون أحسنه كفانا الله حسيبا ومعينا.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم
ـ أساس البلاغة، جار الله، محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار صادر، بيروت، ١٣٨٥هـ.
ـ أم النبي (ﷺ)، الدكتورة بنت الشاطىء، دار الهلال، مصر (د.ت).
ـ الجامع لاحكام القرآن (تفسير القرطبي) لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ)، دار الشعب، القاهرة (د.ت).
ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر الطبري (ت ٣١٠ هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.
ـ الجهود العلمية للمرأة خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين، الدكتورة ناجية عبد الله إبراهيم، أستاذة التاريخ الإسلامي، جامعة آل البيت، ١٩٩٦م، مؤسسة البلسم، الأردن / عمان.
ـ سكينة بنت الحسين، الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطىء)، أستاذة اللغة العربية وآدابها/ جامعة عين شمس، دار الهلال.
ـ شرح ديوان الخنساء، دار التراث ـ بيروت ١٩٦٨م.
ـ شعر المرأة في القرن الأول الهجري، الدكتور شاكر محمود السعدي، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.
ـ صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) تحقيق د. مصطفى أديب البغا، اليمامة، بيروت، ط٢ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
ـ صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، (ت٢٦١هـ)، دار أحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.
ـ الطبقات الكبير، محمد بن سعد الزهري (ابن سعد) (ت ٢٣٠هـ) ، ١٣٢١ هـ ـ ١٩٠٤م.
ـ فتوح البلدان، لأحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، شركة طبع الكتب العربية، ١٣١٨ هـ.
ـ العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق. د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار الحرية للطباعة، بغداد / ١٩٨٦م.
ـ المرأة في الفكر الإسلامي، الدكتور جمال محمد فقى رسول الباجوري، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

المشكلات غير التقليدية للمرأة العراقية في البيئات المتشددة

د. جليل وادي حمود مركز ابحاث الطفولة والأمومة / جامعة ديالى

المقدمة

من ابرز الملاحظات التي يمكن تسجيلها في المجال الزمني للبحث ، ان احداث التغيير في العراق بعد ٩/٤/ ٢٠٠٣ افرزت جملة من المتغيرات على الصعيد الاجتماعي منها بروز تيارات دينية تمكنت باساليب مختلفة بما فيها العنف من فرض ايديولوجيتها على تلك البيئات ،وزاد من تاثير تلك التيارات غياب سلطة القانون ، الامر الذي ادى الى تعزيز اتجاهات قائمة لدى بعض الافراد ، فيما احنى البعض الاخر من المواطنين روؤسهم امام ارادة هذه التيارات التي لايمكن وصفها في حينها الا بـ (العاصفة) ، ولان اساليب العنف كانت في مقدمة الوسائل التي استعانت بها تلك التيارات والاحزاب الدينية ، فلم يكن هناك متسع للافراد للتمرد عليها او عدم تنفيذ ارادتها ، وما كان منها الا التظاهر بانها منسجمة معها ، ولان النساء تعد من الشرائح الاكثر ضعفا في هذه المجتمعات لعوامل تاريخية واجتماعية وغيرها ، لذا فان الضغوطات التي مارستها التيارات وجدت في هذه الشريحة الارض الهشة لتنفيذ اجندتها والتعبير عن سطوتها ، ولهذا لم يكن امام النساء من سبيل سوى الرضوخ والتنازل عن حرياتهن في مختلف المجالات ، فيما انعكست تلك الضغوط بشكل اقل حدة على ممارسات الرجال ، بينما لم يستجب الشباب تماما لتلك الضغوطات الا بحدود ضيقة .. وبذلك نفترض ان نسبة من النساء يعشن معاناة قاسية جراء وقوعهن بين ضغوطات تطلعاتهن وضغوطات الواقع ، الامر الذي قد تفرز هذه الظاهرة شخصية نسائية معقدة ومتناقضة وازدواجية ، بينما يسعى القائمون على التغيير بحسب ما يؤكدون الى تشكيل دولة ديمقراطية تجد فيها المرأة تمثيلا مناسبا في الحكومة والبرلمان ، وتتمتع بجميع حرياتها وتشارك في صنع القرار السياسي في اطار مجتمع متحضر يكون فيه للمرأة دور في مشاريع التنمية القومية ، وبذا والمرأة بهذه الحال فأن الحكومات القادمة قد تواجه مشاكل اجتماعية محتملة ، فغالبا ما تفرز الازمات والاوضاع غير الطبيعية مشكلات لاحقة ، بخاصة عندما لاتتخذ الحكومات الاجراءات الانية المناسبة لتطويق تلك الازمات وقبر تداعياتها في مهدها(١) .

اولا- مشكلة البحث

تتباين النساء في المناطق المتشددة في نظرتهن الى الاعراف والتقاليد السائدة في المجتمع وتلك القيم التي تسعى التيارات والاحزاب الدينية الى اشاعتها في المناطق التي اصبحت تحت سيطرتها ، ذلك ان بين النساء من تؤمن بتلك القيم ، بينما ترفضها اخريات وتتطلع الى قيم جديدة مواكبة لتلك السائدة في المجتمعات المتحضرة ، لكن الواقع الذي تعيشه والسطوة التي تتمتع بها تلك التيارات واساليب العنف المستخدمة جعلها تتراجع في التصدي لها او التمرد عليها ، فالسطوة كانت اكبر من امكانات المرأة وقدرتها ، الامر الذي لم يكن امامها من سبيل سوى الخضوع لها والائتمار بامرها .

وهنا لابد من الاشارة الى ان المناطق المتشددة حاليا ، كانت في السابق نسبة تمسك المواطنين فيها بالافكار الدينية والتقاليد السائدة اقل بكثير نسبة الى ما هي عليه الان ، ما يعني ان مستوى الالتزام الراهن بالسلوكيات والمظاهر التي تتفق مع ماتريده تلك التيارات قد يرجع سببه الى الخوف من سطوة تلك التيارات ، بخاصة ان قائمة الممنوعات التي فرضت تتعارض مع طبيعة ورغبات الانسان ، كالالتزام بازياء معينة وعدم بث الاغاني والموسيقى في الاماكن العامة ، ومنع بيع المشروبات الروحية وتحريم الغناء والرقص في المناسبات الاجتماعية والاكتفاء بالاناشيد الدينية التي تمجد شخصيات تاريخية دينية او رموزاً دينية معاصرة .

وفي ضوء ذلك لابد ان تكون البيئة الجديدة قد افرزت مشكلات جديدة شكلت عائقا امام تطلعات الشرائح الاجتماعية المختلفة بمافي ذلك النساء بوصفهن الشريحة الاضعف في مجتمعنا.

ثانيا ـ اهمية البحث

يقال ان المرأة نصف المجتمع ، واذا كان هذا القول يطلق في احيان كثيرة بوصفه تعبيراً مجازيا لوصف اهمية دور المرأة ، فان النساء في العراق يتجاوز عددهن نصف المجتمع حقيقة ، بخاصة ان الرجال تعرضوا الى عمليات ابادة جماعية جراء الحروب المتواصلة التي خاضها العراق خلال السنوات الاربعين الماضية ، واخرها عمليات الاقتتال الداخلي تحت لافتات الطائفية والقومية والحزبية وغيرها من التبريرات ، وبذا فان دراسة مشكلات وواقع وتطلعات هذه الشريحة الاجتماعية غاية في الاهمية اذا ما اريد لها ممارسة دور فاعل في عمليات التنمية كما هو الحال في كثير من بلدان العالم . وبذلك فان هذه الشريحة الواسعة تقتضي من المعنيين ايلاء قضاياها المعاصرة عناية بالغة وبضمنها الواقع الذي تعيش فيه والضغوطات التي تتعرض لها

كما يستمد اهميته من دخول متغيرجديد لم يكن في حسبان البحوث السابقة ، ويتمثل هذا المتغير في البيئات التي غدت متطرفة بعد ان هيمنت على جغرافيتها تيارات واحزاب دينية عملت على ان تكون هذه المناطق ساحات نفوذ لها في مواجهة ساحات اخرى عدتها معادية ، اوساحات لتعزيز قوتها ليتسنى لها فرض شروطها اثناء الشروع في تشكيل الدولة او فرض مطالبها اثناء وقوع الازمات مع الجهات الاخرى *.

وعليه فان التعرف على مشكلات المرأة العراقية ضمن هذا المتغير يكتسب اهمية بالغة ، ذلك ان لهذا المتغيرتأثيراته الواضحة على مجمل قضايا المرأة العراقية والتي منها تراجع مكانة المرأة في المجتمع ، والنظر اليها نظرة دونية ، ومصادرة حريتها وضعف مشاركتها في النشاطات الاجتماعية والرسمية باستثناء الوظيفة التي غالبا ما تكون تعليمية .

ان للبيئات المتشددة خصائص معينة تتميز بها عن المناطق الاخرى ، وان لهذه الخصائص تاثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الواقع النسوي ، وبالتالي فأن اخضاع هذه المسألة للدراسة يكسب هذا البحث ضرورته ، فضلا عن امكانية تعميم النتائج التي يتوصل اليها على بقية المناطق المشابهة او المماثلة . كما تنبع الاهمية من اطلالة البحث في اطار اجابته على الاسئلة الفرعية ، وعلى الواقع الذي تعيشه المرأة العراقية في البيئات المتشددة بما تحفل به هذه

البيئات الان من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية املتها المتغيرات السياسية التي حدثت بعد سقوط النظام السابق ، وتاثيرات تلك الظروف على قضايا المرأة والتحديات التي تتعرض لها ومدى ممارستها للحريات التي كفلها القانون والضغوطات التي تمارس ضدها التي كان لبعضها قوة القانون .

ثالثا ـ هدف البحث

١ـ ماهي ابرز المشكلات غير التقليدية التي تعانيها النساء في البيئات المتشددة
ـ ما هي اتجاهات النساء ازاء الضغوطات التي يتعرضن لها في مناطقهن** ؟
٣ـ هل تعيش النساء في هذه المناطق تناقضا بين الواقع الذي يعيشن فيه والتطلعات التي يحلمن بها .

وفي المحصلة يرسم البحث صورة موضوعية عن واقع المرأة العراقية ومشكلاتها وتطلعاتها ضمن اطار زمني له دلالاته المهمة ، بخاصة ان العراق يمر بظروف وتحولات استثنائية قادت الى تحقيق انجازات ايجابية ، لكنها بالمقابل افرزت تداعيات سلبية كان لها اثرها الواضح على حياة وحريات العراقيين .

رابعا- منهج البحث وأدواته

بما ان البحث يهدف الى التعرف على المشكلات غير التقليدية التي تتعرض لها المراة العراقية في البيئات المتشددة ، لذا فأنه يعد من البحوث الوصفية التي تجد في منهج المسح الطريق الملائم للحصول على بيانات ومعلومات عن هذه الظاهرة ، ذلك ان هذا المنهج الذي يوصف بانه جهد علمي منظم يسعى الى الحصول على بيانات ومعلومات واوصاف عن الظاهرة المدروسة (٢) .

واستعان البحث بطريقتي الملاحظة والمقابلة ، وهاتان الاداتان اذا ماروعيت في استخدامهما جميع الضوابط والشروط العلمية والعملية ،فأنهما يعينان الباحث في الحصول على معلومات حقيقية مهمة تتيح له القدرة على التحليل(٣) وبالتالي التعرف على طبيعة المشكلات التي تتعرض لها النساء في هذه المناطق .

وانطوت المقابلات على عشرة اسئلة طرحت على المبحوثات بطريقة غير مباشرة ليتسنى للباحث التعرف على المشاكل الحقيقية ، ذلك ان الاسئلة المباشرة قد تدفع المبحوثات الى اجابات بعيدة عن الواقع ، بخاصة ان البحث اجري في ظروف الحصول على معلومات حقيقية ، افترض فيها الباحث ان المبحوثات قد يتحاشين الحديث فيه عن مجريات الامور في مناطقهن بشكل دقيق ، وربما يدفعهن الخوف الى اعطاء انطباعات بان الاجواء السائدة سواء اكانت دينية او سياسية او اجتماعية تمثل ما يرغبن فيه .

وقد دارت الاسئلة حول محورين هما(٤) :
١ـ طبيعة المشكلات التي تتعرض لها النساء في البيئات المتشددة
٢ ـ مدى الضغوط وطبيعتها التي تتعرض لها المرأة في هذه المناطق .

وغطى هذان المحوران مدى الاقتناع بالواقع المعاش، وابرز المشكلات التي تعانيها المرأة في هذه المناطق ، فضلا عن التعرف فيما اذا كانت المرأة في المناطق محل البحث تعيش تناقضا بين تطلعاتها وماتعيشه في الواقع . واعطى الباحث عناية مناسبة لاسلوب صياغة الاسئلة والضوابط المحددة بهذا الصدد بحيث تكون الاسئلة مناسبة للمبحوثين ، فضلا عن امكانية استخدامها للحصول على المعلومات المطلوبة

واجرى الباحث تطبيقا اوليا على عينة عشوائية مكونة من عشرين امرأة مستخدما طريقة المقابلة لاستكشاف الصحيفة والتعرف على مدى ملائمة الاسئلة للمبحوثات ، وقد تبين للباحث من خلال التطبيق الاستكشافي ان بعضا من الاسئلة كانت تقتضي اجراء بعض التعديلات في صياغاتها .

واستطلع البحث عينة عشوائية مكونة من (١٠٠) امرأة مثلت احياء (.....) في بغداد ، وتعد هذه الاحياء من المناطق المحافظة قبل سقوط النظام ، ويمكن وصفها في الوقت الراهن بالمناطق المغلقة لصالح الطائفة (.....) بعد اعمال التهجير القسري التي شهدتها مدينة بغداد في اعقاب تفجير مرقدي الاماميين العسكريين في سامراء .

وتعمل في هذه المناطق تيارات واحزاب دينية مختلفة ، بينما لاحظور واضح للاحزاب السياسية العلمانية، ومن بين التيارات التي اتخذت من هذه المناطق ساحة لعملها الاحزاب الدينية الاتية (.....) ، لكن هذه المناطق تخضع وبشكل واضح لنفوذ(.....) لذلك تشهد هذه المناطق تنافسا بين هذه الاحزاب والتيارات لكسب المريدين ، وكثيرا ما تحولت المنافسات الى اعمال عنف بين انصار هذه الاطراف التي دائما ما تحسم لصالح (.....).

وبما ان النساء البالغات في المناطق المدروسة يمكن تصنيفهن الى مجموعتين ، اولاهما ربات بيوت والاخرى موظفات ، لذا كانت العينة متساوية بين المجموعتين ، على الرغم من ان الملاحظة تشير الى ان اعداد ربات البيوت اكثر من الموظفات ، الا ان البحث يفتقر الى بيانات دقيقة بهذا الصدد ، ما اجبره على التوزيع المتساوي، واستعان الباحث في اجراء المقابلات بخمسة معلمات جرى اختيارهن من قبل المشرفة التربوية وفاء شعلان ناصر ، وقد مثلت المعلمات المناطق المذكورة ،لوقوع محل سكناهم في المناطق التي يستهدفها البحث

وترك الباحث للمعلمات حرية اختيارالمبحوثات على ان ياخذ الاختيار بالحسبان تصنيف المبحوثات ، ويمكن لحرية الاختيار هذه توفير عينة عشوائية تتحقق من خلالها الموضوعية .

ورسم الباحث خريطة طريق للمعلمات لكيفية اجراء المقابلات بهدف تحقيق اعلى قدر من عدم التحيز للوصول الى بيانات دقيقة ،

ت	اسم المعلمة	المنطقة	عدد المقابلات
١	وسن شمخي سوادي	.....	٢٠
٢	رحاب حمود مشكور	.....	٢٠
٣	اقبال عباس مدب	.....	٢٠
٤	اشواق كاظم لعيبي	.....	٢٠
٥	سهام محمد مبارك	.....	٢٠
المجموع			١٠٠

خامسا ـ المشكلات التي تتعرض لها النساء

١ـ شيوع اجواء متزمتة في غالبيتها دينية تقيد من حرية النساء في السلوك والملبس وابداء النقد لما يحصل في الواقع من ممارسات غير مشروعة .

٢ـ بروز طبقة نسوية تماهت مع التيارات الدينية السائدة ووقفت ضد التطلعات النسوية المتحررة واعتبرتها تطلعات لاتنسجم مع الموروث الديني والاجتماعي .

٣ـ ازدواجية المعايير المعتمدة من قبل التيارات المتنفذة في التعامل مع الشرائح الاجتماعية ، ففي الوقت الذي تمارس قمعا واضحا للنساء ، تترك للشباب ممارسة حياتهم بحرية ، مع ان ممارسات الشباب تنطوي في احيان كثيرة على ما يتناقض مع رؤية تلك التيارات .

٤ــ خضوع سلطة الاسرة بقناعة وبعدمها لارادة الجهات الدينية المتنفذة ، بالشكل الذي حمل سلطة الاسرة على كبح تطلعات النساء المستنيرات ، تحسبا اوخوفا من اجراءات تتخذها تلك الجهات ازاء اولياء الامور.

٥ــ اتضح ان اتجاهات نسبة غير قليلة من النساء منسجمة مع الايديولوجيات التي تعبر عنها تلك التيارات ، وعللن الممارسات غير المشروعة بأنها تطبيقات غير صحيحة لتلك الافكار . واكدن ان المشروع السياسي والاجتماعي التي تبشر به يحقق المكانة اللائقة للمراة العراقية .

٦ــ اتساع النظرة الدونية للمرأة عموما وبخاصة للنساء اللواتي يقمن بادوار سياسية على مستوى المناطق ، ما يشكل معوقاً للمشروع النسوي المستنير لاشاعة اجواء ثقافية مواكبة للعصر ، وما وصلت اليه المرأة في العالم .

٧ــ خلق اجواء ذات طابع ديني في المحافل السياسية والاجتماعية ، تجبر النساء المشاركات ،على تغليف الافكار المتحضرة بشعارات ومنطلقات ثقافية ذات ابعاد دينية لتمريرها بعيدا عن سلطة الرقباء .

٨ــ خضوع المؤسسات الى ارادة الاحزاب والتيارات الدينية المتنفذة واجبار اداراتها تحت التهديد على تطبيق تعليماتها ذات الطابع الارتجالي ، وبخاصة في مدارس البنات بصرف النظر عن المستوى الدراسي .

٩ــ شيوع اجواء عدم الثقة في المجتمع وزيادة مساحة الشكوك ، ماجعل الاسرة تجبر بناتها على ملازمة المساكن وعدم الخروج منها الا بحدود ضيقة جدا وللضرورات القصوى ، على الرغم من ان المناطق التي جرى فيها البحث تمتع بظروف امنية جيدة قياسا الى مناطق اخرى .

١٠ــ اتاحت اجواء التشدد الفرصة لبروز قيم اجتماعية تتقاطع مع تطلعات النساء ، فيما كانت مثل هذه القيم والى وقت ليس بالبعيد تحتل رتب متدنية في السلم الا جتماعي

١١ــ قمع النساء في التعبير عن ميولهن ورغباتهن اثناء المناسبات الاجتماعية الا وفق صيغ معينة تسمح بها تلك التيارات ،ولا تجد فيها النساء ما يشبع تلك الرغبات والميول، فضلا عن تعارضها مع السليقة البشرية .

١٢ــ اشغال المتغير الطائفي مساحة لايستهان بها في المنظومة الاجتماعية وبخاصة في مسائل المصاهرة ، الامر الذي وقف حائلا امام نجاح علاقات عاطفية بين شباب الطوائف المختلفة . فضلا عن بروز مشكلات اجتماعية جديدة كان المتغير الطائفي السبب الاساس فيها .

١٣ــ افتقاد الاجواء البهيجة ،اذ لاتنطوي المنظومات الفكرية والقيمية لتلك التيارات سوى على مايشيع مناخات الحزن ،الامر الذي ادى الى شيوع حالات التوتر والاحباط واليأس في النفوس ، بما قاد الى تعرض النساء لمشكلات عائلية جراء اتساع مساحة انفعال الابوين.

١٤ــ وقوف القيم الدينية والاجتماعية حائلا دون خروج النساء الى اماكن الترفيه والتسلية لقضاء اوقات الفراغ .

١٥ــ قيام نسبة ليست بالقليلة من العوائل على اجبار بناتهن على ترك مقاعد الدراسة ، ولاسيما في مراحل الدراسة الاعدادية والجامعية .

سادسا ـ النتائج العامة

١ ــ تبين ان الضغوط التي تتعرض لها النساء في المناطق المتشددة دارت حول ثلاثة جوانب اساسية تمثلت في : هيمنة التيارات الدينية المتشددة ، والاعراف والتقاليد الاجتماعية ، وسطوة الاسرة(٥) .

٢ــ اتضح ان نسبة كبيرة من النساء في المناطق المتشددة يعشن شخصيات متناقضة ، اذ تتقاطع الممارسات الحياتية مع الاتجاهات والتطلعات التي يحلمن بها .فقد اشارت ٧٥ % من النساء الى انهن يعشن تناقضا ،ونسبة ٤،١٦% لايعشن تناقضا ، و ٢٠،٨٣% وسط بين هذا وذاك .

٣ـ تبين ان الضغوط التي كانت تتعرض لها النساء من النوع المتطرف بنسبة ٦٢% ومن النوع الاعتيادي بنسبة ٢٢% ومن النوع الوسط بمعنى لاهو بالمتشدد ولا الاعتيادي بنسبة ١٢% .
٤ـ اتضح ان دوافع ممارسة اولياء الامور والاخوان للضغوط ضد المرأة نابعة من القناعة بما هو سائد بنسبة ١٦ ،٢٩% والرضوخ للواقع الاجتماعي بنسبة ٨٣ ، ٧٠ %
٥ـ وعن مدى القناعة بالواقع المعاش اكدت نسبة ٢٠،٨٣ من المبحوثات انهن مقتنعات ، ونسبة ٣٣،٣٣% غير مقتنعات ، ونسبة ٤٥،٨٣% وسط بين البديلين.
٦ـ لم تتبلور لدى نصف المبحوثات تقريبا رؤية مستنيرة ازاء الواقع الذي غيّب حريتهن الى حد كبير ، ما يشير الى تدني المستوى الثقافي لدى نسبة لايستهان بها من النساء، الامر الذي حدد بدوره من ادراكهن لمفاهيم حرية المرأة .

سابعا ـ التوصيات

يوصي الباحث بما يأتي :

١ـ اعداد برامج اجتماعية وسياسية واعلامية مكثفة تهتم بقضايا المرأة المعاصرة ، بخاصة ان المرأة العراقية قد تخلفت عن مثيلاتها في العالم ، فضلا عن تنمية ثقافتها بشكل يتيح لها التصدي للتحديات التي تريد العودة بها الى عصور التخلف ، كما على هذه الجهات انارة الرأي العام باهمية دور المرأة في المجتمع وضرورة تمكينها من تجاوز الواقع المظلم الذي تعيشه .

٢ـ على الجهات الحكومية التصدي للتيارات الدينية المتطرفة التي تتخذ من الدين الاسلامي ستارا لممارسات غير شرعية تقف وراءها مصالح سياسية واقتصادية، لان من شأن التراخي في التعامل مع هذه التيارات جعل المجتمع عرضة للافكار المتطرفة والمتخلفة ، ما يعيق عمليات التنمية التي يراد لها النهوض بالمجتمع وبخاصة شريحة النساء التي تعرضت خلال مراحل التاريخ المختلفة لشتى انواع الظلم الاجتماعي .

المصادر

١ـ جليل وادي، تداعيات الازمات الطويلة ، صحيفة المدى ، العدد ١١١٠ ، ص١٦
* ـ غطى المجال الزمني للبحث المدة من ١/١/ ٢٠٠٧ ــ ٦/١/ ٢٠٠٧
**ـ استند الباحث الى التعريف الذي يشير الى ان الاتجاه يعني(استعداد خاص يكتسبه لافراد بدرجات متفاوتة ليستجيبوا للاشياء او المواقف التي تعترضهم بأساليب مؤيدة او معارضة)
انظر :
gnilford,g;p, puychometric,method,new york , 1954,p 457
٢ـ سميرمحمد حسين ، بحوث الاعلام : الاسس والمبادىء ، القاهرة ،عالم الكتب ، ١٩٧٦، ص ١٢٨
٣ـ مجلة بحوث الاتصال ، العدد ١١ ،كلية الاعلام / جامعة القاهرة، ١٩٩٤
٤ـ عرض الباحث الاسئلة على ثلاثة خبراء في الاختصاصات المبينة ازاء كل منهم :
أـ ا.م.د. كامل القيم علم الاعلام / جامعة بابل
ب ـ ا.م.د. محمود محمد سلمان علم الاجتماع / جامعة ديالى
ج ـ وفاء شعلان ناصر مشرفة تربوية في تربية الكرخ
٥ـ انظر بشأن هذه النتائج :
جليل وادي ، اتجاهات المرأة العراقية في البيئات المتشددة ازاء صورتها في الفضائيات العربية ، بحث غير منشور مقدم الى مركز ابحاث الطفولة والامومة ، ص٢١

مكانة المرأة العراقية في التنظيمات السياسية

دراسة في الوعي السياسي والاجتماعي للمرأة العراقية محافظة ديالى أنموذجا

د. عبد الرزاق جدوع محمد مركز أبحاث الطفولة والأمومة / جامعة ديالى

مقدمة البحث

لا ازعم أن هذا البحث قد استكمل شروطه العلمية ، ذلك انه بحث كتب لكي يلقى في مؤتمر علمي ،أي انه كتب في فترة وجيزة ، رغم ما فيه من دراسة ميدانية مشتقة من ارض الواقع ، ورغم ما فيه من جوانب مترابطة وحلقات متتابعة كل حلقة تؤدي إلى ما يليها ، على حسب ما يستوجبه التسلسل المنطقي ، وعلى أي حال فان البحث ينقسم إلى قسمين ، الأول : نظري وفيه سلطت الضوء على الآراء والنظريات التي تناولت المكانة السياسية والاجتماعية للمرأة بشكل عام ، أما القسم الثاني : فقد اختص بدراسة الجوانب الميدانية للبحث .

إن هذه البحث هو محاولة متواضعة في سبيل فحص مكانة المرأة ومشاركتها في العمل السياسي ، ولقد كابدت في كتابتها صعوبات لا يستهان بها ، إذ لم أجد في طريقي الذي حاولت السير فيه علامة ترشدني وكأني افتح طريقا جديدا ، وعدم وجود أي بحث سابق في هذا المجال مع ضيق الوقت المتاح في الإعداد للمؤتمرات العلمية ، يجعل هذا البحث يقتصر على العرض السريع لأبرز الجوانب التي توصل إليها .

هناك عاملان أساسيان يحددان مكانة المرأة السياسية أولهما (البناء الاجتماعي العام للمجتمع) ، إذ إن مكانة المرأة لاتتغير بمعزل عن التغير الشامل للمجتمع ، وثانيهما (مدى جدية التنظيمات السياسية في نظرتها إلى المرأة) ومدى الأهمية التي توليها لها كجزء من منطلقاتها النظرية وكممارسة عملية باتجاه تطورها .اذ تطرح بعض التنظيمات السياسية والاجتماعية الرسمية قواعد وتشريعات بخصوص المرأة إلا إن الواقع الاجتماعي مع كل ذلك يبقى محافظا مما يؤدي إلى ظهور فجوة بين السياسة الرسمية وبين الواقع الاجتماعي للمرأة ، فحضارة المجتمع أو البناء الاجتماعي يحدد معنى الذكر أو الأنثى ، كما إن القيم الاجتماعية في كل مجتمع تعزز الاختلافات الفيزيولوجية بين الجنسين ، والمرأة على هذا المنوال تعد غير فاعلة في المجتمع أو أن إنتاجيتها غير مرئية ، بل أنها غير مرئية جسميا واجتماعيا أيضا . لذا فان تحريك النظام الاجتماعي أو تعديله بما يتلائم مع التغير الاجتماعي للمجتمع يؤثر على المكانة السياسية والاجتماعية للمرأة ، فدراسة مكانة المرأة لا ترتبط بدراسة تاريخ المجتمع وأسباب القهر الذي تتعرض له عبر مراحله التاريخية ، وإنما ترتبط أيضا بالإطار الاجتماعي العام (البناء الاجتماعي) الذي يكون هيكل المجتمع ، لذا ينطلق بحثنا من تحليل ادوار المرأة لاسيما على الصعيد السياسي ومشاركتها الايجابية الفاعلة في التنمية السياسية للمجتمع .

لقد جاءت محاولتنا في الكتابة في هذا الموضوع من باب المشاركة في المؤتمر العلمي الأول الذي اقامه مركز أبحاث الطفولة والأمومة في جامعة ديالى ، نأمل منه أن يكون أساسا لتحرر المرأة واستعادة وضعها الطبيعي واحتلالها لدورها الفاعل في اتخاذ القرار ورسم الصورة المستقبلية التي تتحكم في مستقبل الإنسان من غير تمييز أو تحيز ، والله من وراء القصد .

الباحث

الإطار النظري

أولا : التعريف بالمصطلحات العلمية

المصطلحات هي أوعية و أدوات تنظيمية تحدد سلوك الأعضاء المنتمين(١)، و تفيد الباحث في رسم الإطار التصوري لبحثه و شرح معناه و علاقته ببقية المصطلحات بما يفيد في إعطاء تصور نظري واضح للبحث(٢). و من هذه المصطلحات أو المفاهيم:

١- المكانة السياسية Political status

هي أمر يستقر في نفس الفرد، له من قوة التأثير في الناس(٣). و تكتسب المكانة بوسائل عديدة تبعا لظروف المجتمع فإما أن تكون بالقوة أو بالنسب ، أو بالمستوى الثقافي أو بالمستوى المادي(٤) و تعرف المكانة أيضا بأنها النقطة التي يمثلها الفرد في التركيب الاجتماعي ، و المكانة هي التي تحدد الواجبات و الحقوق و السلوك و العلاقات الاجتماعية التي تربط الأفراد احدهم بالأخر(٥) و للمكانة نظام متدرج ممكن تمثيله بهرم يوضح المناصب العليا التي تقع في قمته و المناصب الوسطية التي تقع في وسطه و المناصب السفلية التي تقع تحته(٦) والمكانة السياسية اما ان تكون منجزة او أن تكون مكتسبة.

٢- الدور الاجتماعي Social Role

هو الدلالة الوظيفية للفرد داخل التنظيم السياسي من خلال نمط معين من السلوك حيال الجماعة فيتغير تبعا لتغيرها و تتوقع الجماعة التنظيمية السياسية من الفرد المنتمي نمطا من السلوك(٧) و النمطية هي النشاطات المتكررة بصورة منتظمة و مطردة و الفرد الواحد في المجتمع يمثل عدة ادوار اجتماعية في آن واحد ككونه ابنا في أسرة و طالبا في مدرسة و عضوا في حزب سياسي و ناد أو جامع(٨) و هكذا . وإجرائيا يعرف دور المرأة السياسي بأنه السلوك المحدد من خلال حضارة المجتمع وقيمه الاجتماعية .

٣- المرأة Women

هي الشق الثاني من الانسان المعمر لهذه الأرض ، ولفظة (المرأة) في اللغة العربية مشتقة من فعل (مرأ) ومصدرها (المروءة) وتعني (كمال الرجولية) أو (الإنسانية) ومن هنا كان (المرء) هو الإنسان والمرأة هي (مؤنث الإنسان)(٩). والمرأة حسب تعريف لويس ورث Louis Wirth تنتمي إلى جماعة النساء التي تتميز عن غيرها بخصائص فيزيولوجية وحضارية خاصة ، وتخضع لعدم المساواة ، فالنساء يشكلن جماعة متميزة في المجتمع وتشعر المرأة بهذا الاختلاف(١٠) .

٤- الوعي السياسي Political Consciousness

هو الفهم وسلامة الإدراك ، أي إدراك الفرد لنفسه وبيئته ووظائفه العقلية والجسدية وإدراك خصائص العالم على أساس انه عضو في جماعة ، ويكون هذا الوعي نتيجة للعقل الجمعي للجماعة أو المنظمة التي ينتمي لها الفرد(١١) ، أما الوعي الاجتماعي فهو تفكير الفرد وفلسفته وقيمه المستنبطة من واقعه الاجتماعي(١٢) . اما الوعي السياسي فهو إدراك الفرد للظروف الاجتماعية التي يعيشها المجتمع ساعيا الى المشاركة في وضع الحلول اللازمة لمعالجتها .

٥- التنظيم السياسي

هي منظمات اجتماعية متماسكة وموحدة ينتمي إليها الأفراد لتحقيق أهدافهم وأهداف المجتمع ، من خلال العمل بين صفوف أعضائها والنضال من اجل استلام دفة السلطة والحكم ، والتي تمكن التنظيم من ترجمة أفكاره ومعتقداته إلى واقع عمل يستطيع تغيير المجتمع ودفعه إلى الإمام(١٣) وبصورة عامة يمكن اعتبار التنظيم السياسي مجموعة إفراد تجمعهم فكرة محدده تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل استلام السلطة أو المشاركة فيها لتحقيق أهداف معينة .

ثانيا : تطور المكانة السياسية للمرأة العراقية

تمهيد :

إن تتبع تاريخ نشوء التنظيمات السياسية للمرأة العراقية وسرد وقائع نشاطاتها عبر تتابعها الزمني يجعلني أتفادى قدر الإمكان جو الرتابة الذي قد يطغى على دراستنا إذا ما تقيدنا بأحداث الماضي ، فلا مناص من العودة إلى بعض استشهادات تاريخية لان ضرورات البحث تقتضي ذلك استكمالا لمنهجيته وأدوات تحليله واستخلاص السمات والخصائص التي تفيدنا في فهم الدور السياسي للمرأة العراقية . والملفت للنظر إن دراسة المكانة السياسية للمرأة العراقية لم يحظ بالاهتمام الجدي في مجال التاريخ ، فالمصادر المتوفرة تكاد تنأى بمجملها عن تناول ومعالجة هذا الموضوع بأسلوب علمي، فالغالب مما نقرأ في هذا المضمار يدخل في الإطار الدعائي الإعلامي المباشر ، لذا جاءت محاولتنا لتسليط الضوء على مكانة ودور المرأة في العهدين الملكي والجمهوري .

١- المكانة السياسية للمرأة في العهد الملكي

إن البدايات الفعلية لتطور المكانة السياسية كانت في ثلاثينيات القرن العشرين وقد ترافق ارتفاع المكانة مع نمو وتطور الحركة الديمقراطية المعادية للاحتلال البريطاني لاسيما بعد ثورة العشرين وتمركز الملكية في البلاد ، وقد تميزت تلك الفترة ببروز العديد من التنظيمات السياسية التقدمية ، وبالتالي نشوء تنظيمات نسائية ذات وجه ديمقراطي مميز ومنطلقات تقدمية ،شاركت وعبأت النساء في النظالات الوطنية والاجتماعية (١٤).

ولكن رغم ذلك نجد إن مكانة المرأة في الحياة الاجتماعية والمعاشية آنذاك واطئة وذلك إن الحياة البيتية ضعيفة ، فرابطة التالف بين إفراد الأسرة Home Life كانت ضعيفة ، فالرجل لايجالس زوجته إلا قليلا لخروجه الدائم إلى مضيف الشيخ في الريف أو إلى المقهى في المدينة ، والبيت مخصص للنساء ،وسبب هروب الرجل من البيت هو مكوث المرأة فيه وخروجها النادر منه ،وازدحام البيت ، واستعلاء الرجل على المرأة ، تلك القيمة التي ورثها من البداوة ، فهو يستنكف من مجالستها أو التحدث معها ، ومكوث المرأة في البيت من التقاليد المرتبطة بسمعة الرجل ، لذا كانت المرأة شديدة الحياء ، فهي تخاف الرجال ، وتتزمت في سلوكها تجاههم ، وهي تعلم أن أي لين يبدو عليها في التحدث معهم يثير حولها الأقاويل والذي قد يؤدي بها إلى الأذى والموت أحيانا(١٥) .

لقد تحول المجتمع إبان العهد الملكي من مجتمع قبلي يرتبط بعلاقات دموية حقيقية أو مفترضة إلى مجتمع ادمج في السوق العالمية الغربية والذي تعاظم أثره في منتصف القرن العشرين ، وقد أدى استخراج النفط من قبل الشركات العالمية ، وحركة التصنيع إلى تغير البنى الاجتماعية مما أدى إلى زيادة وارداته وقد ترك ذلك أثاره على المجتمع نتيجة تعاظم معالم الطبقية التي أوجدت النظام الأبوي والذي بموجبه تسلطت فئة على فئة أخرى ، وتسلط الرجل على المرأة وأدى إلى توارث الجماعات هوياتهم وانتماءاتهم الطبقية والحضارية(١٦) .

ومجمل القول فان العهد الملكي كان فيه مساحة قليلة من الحرية ، تسمح للمناظرات الخلافية المتعلقة بالمرأة وحريتها إلى أن جاءت الاتجاهات الأيديولوجية في العهد الجمهوري وشيئا فشيئا راح الفكر المتحرر يضمر ويفقد حيويته وصولا الى العصر الحديث الذي شهد وصول المرأة إلى مناصب قيادية عليا في الدولة والمجتمع.

٢- المكانة السياسية للمرأة في العهد الجمهوري

لقد تحققت بعض الانجازات الهامة في بداية العهد الجمهوري الأول لاسيما بعد عام ١٩٥٨ ، و ابرز هذه الانجازات هي السماح للنساء العراقيات في تكوين تنظيمات سياسية و اجتماعية فتشكل الاتحاد العام لنساء العراق ، و منظمة نساء الجمهورية ، وفسح المجال امام مشاركة المرأة في التنظيمات النقابية و المهنية ، و تعيين النساء في الوظائف العامة المختلفة ، كما تم تعيين (الوزيرة لطفية الدليمي) و هي أول وزيرة للبلديات في ١٤/ تموز / ١٩٥٩ و هي ليست أول وزيرة في العراق و إنما في الشرق الأوسط ، وأول مشاركة للمرأة في إدارة الدولة العراقية ، كما تم اصدار قانون الاحوال الشخصية عام ١٩٥٩ الذي ساوى فيه المرأة والرجل في الحقوق و الواجبات ، كما نظم القانون الطلاق و النفقة و الأمومة و الحضانة و الرعاية و غير ذلك و لا يعترف هذا القانون بالزواج ما لم يكن مسجلا رسميا بالمحاكم الرسمية و المدنية ، وبذلك أوقف حالات الفوضى في الزواج وهو أول قانون تقدمي ساير العصر آنذاك (١٧)، كل هذه الانجازات و الانجازات التي تلتها لا تعدو أن تكون تغيرات سطحية إذ مست قضايا المرأة مسا خارجيا دون معالجتها بشكل موضوعي أو مدروس ، فالمرأة هي(قرينة أو عقيلة) الرجل و أسيرة له ، همها الإنجاب و تربية الأولاد و تدبير شؤن البيت و السهر على تلبية حاجاته و الخضوع لأوامره و هذا العمل جعلها تبتعد عن المستويات القيادية نقابيا و سياسيا ، الأمر الذي أدى إلى عدم تطبيق سياسة اجتماعية تضمن للمرأة إمكانات وفرص عمل متساوية مع الرجل ، فقد بقي دور النقابات دورا تقليديا ، اذ كانت الانظمة الراديكالية (الثورية) في العهد الجمهوري تعتقد إن تحرير المرأة و مكانتها السياسية مرهونة بانخراطها في الإيديولوجية الثورية التي يرسمها النظام الحاكم ، ولكن الواقع دحض هذه النظرية لان المرأة اشتركت في كافة الثورات ولكن نتاج مشاركتها لم يؤد إلى تحريرها و إكسابها المكانة المرموقة في المجتمع(١٨).

نخلص من كل ذلك الى إن مكانة المرأة الاجتماعية و السياسية لم تدون ولم يسجل دورها من قبل المؤرخين لأنهم كانوا يركزون في دراستهم على الأمور السياسية و شخصيات الحكام ، و حظت المرأة ببعض الحديث كما جاء في كتب التراث العربي ، و قد تركز الاهتمام على شهيرات النساء ، و الإحداث السياسية دون الحضارية وان التركيز على حياة الأفراد العظام ، كان عاملا في الاهتمام بعمل الرجل دون المرأة ، اما المؤرخون المعاصرون فإنهم بحثوا في الكيفية التي كان الناس عليها و أما حال تقدم المرأة فلا تعرف إلا بالاستنباط ذلك إن النساء كان ينظر إليهن على انهن تابعات للرجل(١٩) ، وفي الوقت الحاضر بدأ الاهتمام بقضية المرأة و المطالبة بمساواتها مع الرجل ، في جميع المجالات .

لقد كانت المكانة السياسية و الاجتماعية عند الحكومات الجمهورية و حتى الملكية لا تتعدى تعيينها وزيرة أو نائبة في برلمان أو اي عمل سياسي يمكن أن يقوم به أي رجل ، وليس صعودها مؤشرا لحركة نسائية فاعلة ، فحركات التحرر النسائية التي تنادي بالمطالبة بحق المرأة السياسي لا يتجاوز طروحات حول المشاركة في الإنتاج أو رفض الأعمال المنزلية ، و لم تطرح المشكلة بوصفها جزءاً من مشاكل أعمق ، كما أن المرأة (المثقفة و غير المثقفة) لم تجعل المطالبة بتحرير المرأة قضية لها . فهي تهتم بالمسائل الكمالية الخاصة، و تهمل المسائل المصيرية و الهامة(٢٠).

وساحاول تفسير مكانة المرأة الاجتماعية والسياسية في المجتمع عبر مسيرتها التاريخية ، من خلال المنظور السوسيولوجي الذي يؤكد على إن المرأة مرتبطة عضويا بالنظام الاجتماعي للمجتمع ، فهي واقعة تحت تأثيره ، وهو الذي يوحي إليها بالسلوك الذي تقوم به ، ويحدد لها الاسم والعائلة والطبقة التي تنتمي إليها ، والواجب عليها أن تفعل كذا وكذا ، وبهذا نشأت وهي تنظر إلى نفسها كما ينظر الناس لها، فالجماعة الاولية تصب شخصيتها في قالب يصعب تغييره ، فهي تفتح عينها للحياة وتجد أنها قد اعطيت مكانة ودورا لابد ان تقوم به ، فالجماعة هي التي تصدر عليها احكامها الايجابية والسلبية ، بحيث انها تتصور نفسها طبقا لما تتصوره الجماعة المحيطة بها ، وعلى هذا تبدأ شخصيتها بالنمو على هذا الاساس .

ان معايير التفكير الاجتماعي تؤخذ من مفاهيم المجتمع وتبنى على أساس قيمه وتقاليده ومن الصعب ان تحمل فردا على رأي يخالف ما تعود عليه من مفاهيم اجتماعية(٢١)، فالرجل الذي نشأ في جماعة محافظة تؤمن (بعدم خروج المرأة للعمل) مثل هذا الرجل قد ارتبط في اعماق نفسه رأي ان المرأة المقيمة في بيتها هي المرأة الصالحة ومهما حاولنا اقناعه خلاف ما يعتقد انكر واتهمنا بجمود التفكير ، كل هذه الاسباب واسباب اخرى دفعت النساء إلى الابتعاد عن النشاطات الاجتماعية لاسيما السياسية منها ويمكن إجمالها بالنقاط الاتية :

أ- ما يتوقعه البعض من نتائج المشاركة السياسية

هناك عدة صور لهذا التوقع أهمها :

١- تهديد الحياة الشخصية **:** فالفرد الذي يشعر أن اشتراكه في العمل السياسي يؤدي بحياته و يهدد كيانه يعزف عن المشركة السياسية و يحس انه غريب عن المجتمع فهو لا يستطيع ان يقدم أي شئ له .

٢- تاثير المشاركة السياسية على العلاقة مع الأصدقاء و الجيران

ان مكانة الفرد في المجتمع القبلي تكون على أساس انتمائه لعصبة أو قبيلة ، و في المجتمع النامي تكون المكانة على أساس الوظيفة أو المنصب الذي يشغله الفرد ، إما في المجتمعات المتقدمة فان مكانة الفرد تكون على أساس الدور الذي يلعبه لخدمة المواطنين .

٣- تهديد المركز المهني للفرد :

يرى البعض إن اشتراك الفرد في العمل السياسي يهدد مركزه المهني لان انتماءه يجعل القائمين على الأحزاب الأخرى يتتبعونه محاولة إلحاق الأذى به ،

ب- **يرى البعض ان نتائج العمل السياسي غير مؤكدة أو غير مفيدة**

و ان هناك هوة بين القول و الفعل مما يدفع إلى الابتعاد عن المشاركة السياسية

ج- غياب المنبهات السياسية:

و يرتبط ذلك بوسائل الإعلام و التنشئة السياسية و دورها في المجتمع.

د- المناخ السياسي للمجتمع المرتبط بالتنظيمات و المؤسسات القائمة في المجتمع .

هـ-طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع :

إذ ان هناك أسبابا للمشاركة منها التعليم و السن و البلوغ و النوع و الوظيفة الاجتماعية للإفراد و مدى سماح المجتمع لعمليات التدرج الاجتماعي و التي ساتكلم عنها

ز-أسباب تاريخية:

تتمثل بالأحزاب السياسية و التيارات الفكرية المتصارعة.

و- عدم توفير المجتمع الحاجات الأساسية لإفراده(٢٢).

ان الفترة التي سبقت القرن العشرين قد اهملت دراستها زمنا طويلا ، والكتابات عنها في مجال المراة كانت قليلة وتتسم بالسطحية او بالهامشية ، وينعتون تلك الفترة بانها فترة السبات الطويلة و الجمود ، والمفروض دراستها بعمق لان مجتمعنا المعاصر ناتج عنها مباشرة وبالتالي

فلا يمكن فهم المشاكل الحالية ان لم تفهم تلك الفترة ، وفي تلك المرحلة التاريخية الحاسمة تمت برمجة كل الازمات الخطيرة والانسدادات والتازمات التي يعاني منها مجتمعنا اليوم، لهذا السبب لم استطع الحديث عن تلك الفترة ومقدار حظ المراة من الحرية فيها ، وهل اتيحت لها مساحة من التعليم او العمل (٢٣) ، وقد اجابتنا دراسات غير متعمقة بان العصر لايسمح للمراة ان تتعرض لشظف العيش ونصب الحياة ، ولهذا هبطت مكانتها الاجتماعية .

ان الحديث عن تراجع المراة وانزوائها خلال عصر الهيمنة العثمانية (ذلك المنعطف الحاسم في تاريخ المجتمع) باسره يدعونا الى التوقف واعادة النظر ،وعندما نريد التحدث عن تلك المرحلة لابد من استخدام منهج علم الاجتماع ، والتحدث عن الاطر الاجتماعية للمجتمع ، اذ ان جمود مكانة المراة لا يقرره عامل واحد ، بل يقرره تيار تاريخي او بنية اجتماعية Social Structure ، فاذا تراجعت بنية المجتمع او تكلست ، تراجعت مكانة المراة فيه وتجمدت ، واذا ما ازدهرت بنية المجتمع ازدهرت حرية المراة ومكانتها فالمجتمع هو الذي يحسم الامور ، والاطر الاجتماعية هي التي تستقبل التغيرات الفكرية التحررية او لا تستقبله ، هي التي تتيح له ان يزدهر او تضيق عليه الخناق ، وقد كانت هذه الاطر منغلقة وضيقة في ذلك العصر .

لقد ظهرت حركة تحررية لصالح المراة من قبل مفكرين عرب اواسط القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين امثال محمد عبده ، والكواكبي والطهطاوي وقاسم امين وكاتبات معاصرات امثال خالدة سعيد وفاطمة المرنيسي ونوال السعداوي وغيرهم (٢٤). ولكن هذه الحركة هي عامل من جملة عوامل اخرى مترابطة اذ ان ظواهر التاريخ الكبرى لا تفسر او تختزل بعامل واحد فقط ، او عن طريق الافراد ، وانما عن طريق بنيات اجتماعية عميقة ، فالبنية الاجتماعية هي التي تحضن الافراد مهما كانت المعيتهم وليس العكس ، يجب ان لا نسقط في منهجية تاريخ الافكار التقليدي الذي كان سائدا في تلك المرحلة ، ولذا فقد ركزت في حديثي على اهمية علم الاجتماع ، لكي اثبت ان المجتمع هو الاول وليس الفرد.

ثالثا : النظريات المفسرة للمكانة السياسية و الاجتماعية للمرأة

توفر النظريات إطارا لتفسير شبكة الانظمة الاجتماعية و العلاقات ما بين الظواهر الاجتماعية ، وتفهمها والتي توضح جذور السلوك الاجتماعي ، و تحدد اتجاهات البنية الاجتماعية و احتمالات التغير الاجتماعي و من أهم النظريات المفسرة للمكانة السياسية و الاجتماعية للمرأة :

أ- النظريات المحافظة Conservative Theories والتي تنقسم الى نظريتين هما :

١-النظرية الوظيفية Functional Theory

تؤكد هذه النظرية على تحديد وظيفة المؤسسات التي وجدت لإشباع حاجات الإفراد ، وان القيم الاجتماعية هي أساس استقرار هذه المؤسسات ، كما تؤكد النظرية على ان مكانة المرأة تعتمد على أدوارها التعبيرية التي لا تتطلب القيام بإعمال شاقة ، أما ادوار الرجال فهي ادوار اداتية و من طبيعة الأدوار الاداتية (ادوار الرجال) السيطرة على الأدوار التعبيرية (ادوار النساء) و اكتساحها(٢٥) .

٢- النظرية التفاعلية الرمزية Symbolic Interaction Theory

تعتقد هذه النظرية ان الهوية الذاتية للفرد تنشا من توقعات النسق الثقافي للدور الذي يقوم به الفرد في المجتمع فمكانة الفرد تتكون من خلال المجتمع و هي عرضة التغيير تبعا للتغيرات التي تطرأ على المجتمع ، و تؤكد النظرية ايضا على أهمية اللغة في نقل المعاني إلى أفراد المجتمع ، لان الرموز اللغوية تكشف عن السمات (الجنسوية) الموجودة في حضارة المجتمع ، و تفهم من خلال العلاقات الاجتماعية فسلوك المراة و ادراكاتها العقلية ينتجان من تفاعلها مع الأسرة أو الجماعات و الرموز الثقافية و هذه العناصر تحدد مكانتها و مركزها ،واذا خالفت المراة في سلوكياتها المتوقعة من قبل هذه العناصر يحدث العقاب و العنف(٢٦) .

ب-النظريات الليبرالية Liberalism Theories

تؤكد هذه النظريات على الحقوق الاجتماعية و السياسية للرجل و المرأة على حد سواء ، و تعتقد هذه النظريات ايضا بان السمات الشخصية للفرد هي ما صنع المجتمع وان الفرد قادر على تقرير مصيره ، كما ترى النظريات بان التمييز الجنسي يمكن تغييره في المجتمع عن طريق المؤسسات القائمة من خلال منح المرأة حقوقها عبر هذه المؤسسات(٢٧) ، ذلك ان التمييز الجنسي من صنع المجتمع طالما ان سلوكيات الفرد هي من صنع المجتمع ، فالتمييز الجنسي هو من يحرم المرأة المشاركة في الإعمال السياسية ، و إعطاء المكانة المرموقة في المجتمع .

ج-النظريات الراديكالية Radical Theories

تعتقد هذه النظريات ان التنشئة الاجتماعية هي إحدى وسائل الضبط الاجتماعي التي أدت إلى عدم المساواة بين الرجل و المرأة ، فالجماعة القوية في المجتمع تستغل القوة لصالحها . كما تعتقد النظريات بان تقدم المجتمع و أنحطاطه يعكس مدى ارتفاع وانحطاط مكانة المرأة و حريتها ، و منحها الامتيازات أو اضطهادها أو سلبها حقوقها كما يفعل النظام الرأسمالي الذي يحط من قيمة المرأة لان الرجال هم الذين يتمتعون بالمكانة العالية و الامتيازات الاقتصادية على حساب مكانة المرأة(٢٨) .

د- نظرية التحليل النفسي Psychological analytical theory

تعتقد هذه النظرية بان نفسية النساء تفهم من خلال مرحلتي ما قبل وما بعد النضوج الجنسي و مقدرة المرأة على الحمل و الولادة ومحور شخصيتها الأنثوية و سماتها السلبية التي تشعرها بلذة الاضطهاد تنبع من وظيفة جهازها التناسلي الذي يجعلها شخصية (انفعالية تابعة للرجل) و المرأة هي التي تقوم بشؤون الولادة و الأمومة لذا فان عملها لا يلقى الاحترام و التقدير و بالتالي فان مكانتها تهبط قياسا لمكانة الرجل . إذ ان عمل المرأة يمثل الجانب البيولوجي من حياة الإنسان بينما يمثل الرجل الجانب الحضاري المادي(٢٩) .

الإطار الميداني

أولا: منهجية البحث وأدواته العلمية

من أساسيات البحث العلمي تكامل الأطر المنهجية و ملائمته لمشكلة البحث ، و موضوع بحثنا يتسم بقدر من الاتساع وعندها يصبح الهدف العام من البحث هو وصف و تشخيص مواقف المرأة من خلال دراسة المكانة الاجتماعية و السياسية التي تتبؤها في جوانب الحياة المختلفة و خاصة الجوانب السياسية قيد الدراسة، و مثل هذه البحوث تدخل ضمن سياق البحوث الوصفية التشخيصية التاريخية ، وعليه فان هذه المناهج تتناغم مع موضوع بحثنا ، إذ ان هدفنا هو جمع اكبر قدر من المعلومات عن واقع المرأة العراقية و دورها السياسي بهدف التعرف على المعوقات التي تحول دون قيامها بهذا الدور أسوة بالرجل ، توطئه للعمل عن الحد من أثارها بغية تشخيصها و مدى مشاركتها في المجال السياسي ، و بهذا يكون بحثنا بداية لأبحاث مستقبلية ، يمكن ان يقوم بها باحثون آخرون في العلوم الاجتماعية ،

ان البحث في شؤون المرأة ليس أمرا سهلا نظرا لما يوجد من علاقة ديناميكية بين المرأة و دورها في البنى الاجتماعية ، لذا تنوعت المناهج المتبعة في معالجة مشكلاتها بتنوع الظروف و البنى الاجتماعية و السياسية ، و من الملاحظ ان أشكال التوجه الاجتماعي للنساء يتغير بتغير الصراعات الإيديولوجية و السياسية مما يؤثر على مستوى تفكير ووعي المرأة و موقفها من القضايا المتصلة بمراحل التطور الاجتماعي الذي يمر به المجتمع .

إن المنهج التحليلي يفسر مكانة المرأة من خلال موقعها في البناء الاجتماعي وتقسيم العمل المعتمد في المجتمع ،ودورها في عملية الإنتاج ، ومن رواد هذا الرأي (قاسم أمين) الذي يعتقد ان مكانة المرأة تستند إلى الوضع الاجتماعي العام للمجتمع ، فالمجتمع الذي لا تسوده العدالة تكون مكانة المرأة فيه هامشية ومحدودة . وتؤكد (خالدة السعداوي) إن المرأة هي كائن بغيره لا بذاته فتتحدد هويتها بالنسبة لكونها تابعة للرجل ، أما (نوال السعداوي) فإنها تؤكد على ان تحرير المرأة لا يتم في مجتمع استغلالي(٣٠) .

أما دراستنا الحالية والموسومة (المكانة السياسية للمرأة العراقية) فقد انصب الاهتمام فيها على دور البناء الاجتماعي في المكانة السياسية للمرأة، فالبناء الاجتماعي هو متغير أساسي أو مستقل اما مكانة المرأة فانه متغير تابع أو ناتج، كما موضح في النموذج التالي:-

نموذج تخطيطي يبين تاثير العوامل البنيوية / الاجتماعية على مكانة المراة السياسية

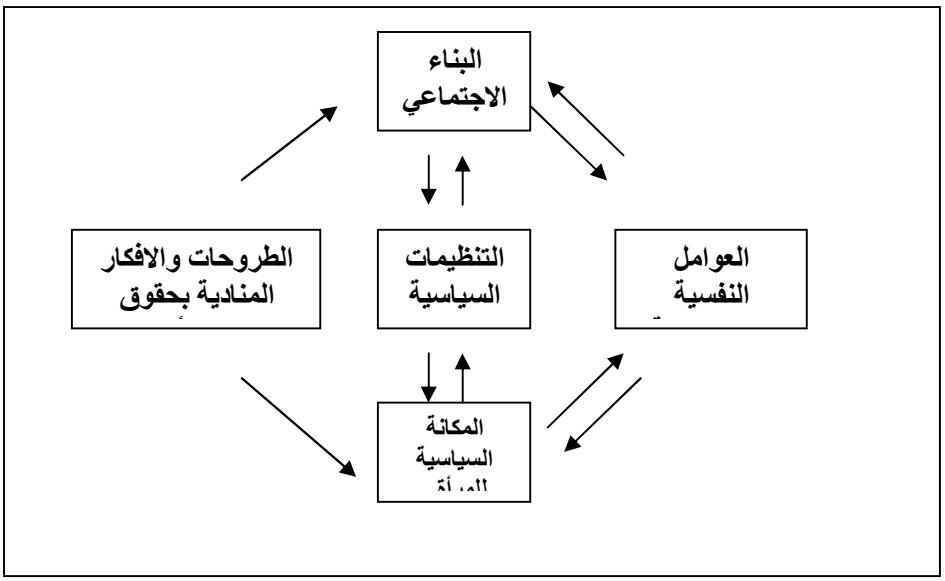

وحسب النموذج فان مكانة المرأة ودورها يتحدد بحسب طبيعة البناء الاجتماعي في المجتمع ، ومكانة المرأة لا تتغير إلا

بتغير البناء الاجتماعي ، إما العوامل البيولوجية والنفسية فهي أشبه بالمواد الخام والبناء الاجتماعي أشبه بالمعمل الكبير الذي يصنع من هذه المواد الخام بضائع شتى ،فشخصية كل بضاعة ليست نتيجة المواد الخام وحدها ولا نتيجة نوع المعمل فقط ، إنما هي نتيجة كل العوامل بعد تفاعلها تفاعلا كثيرا أو قليلا .

ان البناء الاجتماعي بما فيه من معايير اجتماعية هو الذي يعمل على تبرير الواقع وإكسابه الشرعية الضرورية ، وهناك حضارة مضادة قد تظهر نتيجة للتناقضات القائمة في المجتمع تعمل على تقويض النظام ويمكن اعتبار المكونات النفسية نتائج مباشرة لمواقع الإفراد في البناء الاجتماعي ومع ان التغير الحضاري والنفسي له أهمية في تغير مكانة الفرد ،إلا ان ذلك لا يتم دون حدوث تغير في البناء الاجتماعي ،هذا التغير الذي يتبنى قيم جديدة تؤمن بالاستثمار البشري وازاحة التقاليد البالية والاحكام المسبقة والقضاء على الامية والنهوض بالمستوى الصحي والمعاشي ووضع التشريعات التي تمنح المراة حقوقا مساوية للرجل على ارض الواقع ولا يتم ذلك بمنأى عن التنظيمات السياسية . ذلك ان المرأة هي المسؤولة عن تربية الأطفال في سنواته الأولى وبناء شخصيته وعقله وعلى هذا فمن الطبيعي ان يشكل تخلفها الفكري عائقا هاما في طريق إبداع الذكور (الزوج والأولاد) وبالتالي في نوعية عملهم وعطائهم(٣١) ، بمعنى ان تخلفها ينعكس على المجتمع ككل (بناء المجتمع) من خلالهم هم بفعل تأثيرها الهام فيهم .

تم إجراء الدراسة الميدانية في مدينة بعقوبة وهي المجال المكاني للدراسة و قد تم توزيع الاستبيان على النساء بشكل عشوائي ، كما تم تحديد فترة الدراسة الميدانية من ٢٠٠٨/١٠/١١ و لغاية ١٦/ ١٢ / ٢٠٠٨ و إما عينة البحث فقد تم اختيارها بالطريقة العشوائية من (٥٠) امرأة و قد أعطيت جميع وحدات العينة نفس فرص الاختيار ، بالإضافة إلى ذلك فقد اعتمد الباحث على طريقة الملاحظة بالمشاركة .

ثانيا : خصائص عينة البحث

تبين من بيانات الجدول رقم (١) ان أكثرية أعمار أفراد عينة البحث هن فوق مستوى ٢٥ سنة اي بنسبة ٨٤ % ، كما تبين ان اكثر مهن افراد العينة هي المهن الوظيفية بنسبة ٨٠% ، إما المستوى التعليمي فقد اتضح ان أكثر المستويات التعليمية لافراد العينة هي الإعدادية بنسبة ٣٤% تليها المتوسطة بنسبة ٢٢% تليها البكالوريوس بنسبة ١٨% تليها الابتدائية بنسبة ١٤% ثم ما دون الابتدائية بنسبة ١٢% . و تبين ان أكثر من ٩٦% من أفراد العينة كان الدخل الشهري لهن أكثر من ٢٠٠٠٠٠ دينار كما تبين ان أكثر أفراد العينة من النساء المتزوجات و كانت النسبة ٥٠% تليها النساء العازبات و كانت نسبتهن ٣٠% تليها الأرامل بنسبة ١٢% ثم النساء المطلقات بنسبة ٨% .

جدول رقم (١) يبين خصائص عينة البحث

ت	التفاصيل	البيانات	العدد	النسبة
١	العمر	اقل من ٢٥ سنة	٨	١٦
		أكثر من ٢٥ سنة	٤٢	٨٤
		المجموع	٥٠	١٠٠
٢	المهنة	ربة بيت	١٠	٢٠
		موظفة	٤٠	٨٠
		المجموع	٥٠	١٠٠
٣	المستوى التعليمي	دون ابتدائية	٦	١٢
		ابتدائية	٧	١٤
		متوسطة	١١	٢٢
		إعدادية	١٧	٣٤
		بكالوريوس	٩	١٨
		المجموع	٥٠	١٠٠
٤	الدخل الشهري	اقل من ٢٠٠٠٠٠دينار	٢	٤
		أكثر من٢٠٠٠٠٠دينار	٤٨	٩٦
		المجموع	٥٠	١٠٠
٥	الحالة الاجتماعية	عزباء	١٥	٣٠
		متزوجة	٢٥	٥٠
		مطلقة	٤	٨
		أرملة	٦	١٢
		المجموع	٥٠	١٠٠

ثالثا :- مكانة المرأة العراقية في التنظيمات السياسية

أ- المساواة السياسية بين الرجل و المرأة.

تبين من بيانات الجدول رقم (٢) إن ٤٨ % من النساء لا يشعرن بالمساواة من حيث المشاركة في العمل السياسي. و إن نسبة النساء اللواتي يشعرن بان للرجال امتيازات كثيرة في إبداء آرائهم في المجال السياسي كانت ٧٤% . و نسبة النساء اللواتي أكدن ان السياسة لابد ان تكون وقفا على الرجال كانت ١٩% . و تبين ان نسبة النساء اللواتي أكدن على ان حق الانتخاب السياسي للمرأة يجعلها قادرة على المطالبة بحقوقها الشخصية كانت ٥٠%. واتضح ان نسبة النساء اللواتي لا يؤكدن على ان استمرار المرأة في العمل السياسي ناتج عن وجود واستمرار زوجها كانت ٤٦% .

ب مشاركة المرأة في العمل السياسي

تبين من بيانات الجدول رقم (٢) ان هناك رغبة لدى النساء في المشاركة السياسية في سلطات الدولة وكانت النسبة ٤٠% . كما أكدت النساء على ان عمليات المشاركة السياسية تزيد من الوعي الاجتماعي للمرأة . وكانت النسبة ٤٠% كما أكدت النساء على ان مشاركة المرأة هي وسيلة داعمة للديمقراطية وكانت النسبة ٤٨% ، وتبين ان النساء اللواتي أكدن على ان هناك مشاعر الخوف من عمل المرأة في الجانب السياسي وكانت النسبة ٦٠% . كما تبين ان نسبة النساء اللواتي أكدن على عدم اهتمامهن بالجوانب السياسية كانت ٤٢% .

جـ - المكانة السياسية والاجتماعية للمرأة :

تبين من بيانات الجدول رقم (٢) ان نسبة النساء اللواتي يعتقدن بان المشاركة السياسية للمرأة تؤثر ايجابيا على مكانتها السياسية كانت ٤٦% . واتضح ان نسبة النساء اللواتي لا يعتقدن بان المراكز السياسية تحقق قدرا عاليا من الرفاهية الاجتماعية للمرأة ٣٦% . كما أكدت النساء ان المناصب العالية تحقق مستوى ثقافيا عاليا لأصحابها وقد كانت النسبة ٤٦% . وكانت نسبة النساء اللواتي أكدن على ان حصولهن على حق الانتخاب يحقق لهن قدرا من تأكيد الذات ٤٨% . كما أكدت النساء على ان تطور مكانة المرأة السياسية مرتبط بالتغير الشامل للمجتمع .

د – حرية المرأة

تبين من بيانات الجدول رقم (٢) ان نسبة النساء اللواتي أكدن على ان المرأة تتحرر عن طريق دخولها الى الانتخابات السياسية كانت ٤٦% . إما نسبة النساء اللواتي أكدن على ان هناك امكانية للحديث عن الديمقراطية في المجتمع من قبل النساء فقد كانت ٣٢% . و نسبة النساء اللواتي أكدن على ان هناك حاجة لدى الاحزاب السياسية في المجتمع لتاكيد الديمقراطية كانت ٥٤% .

هـ - معوقات مشاركة المرأة في العمل السياسي

تبين من بيانات الجدول رقم (٢) ان نسبة النساء اللواتي أكدن على ان العادات والتقاليد تمنع المرأة من المشاركة في العمل السياسي كانت ٦٢% .كما ان نسبة النساء اللواتي أكدن على ان المسؤوليات الاجتماعية تجعل المرأة اقل التزاما بالجوانب السياسية كانت ٧٨% وان نسبة النساء اللواتي اعتقدن بان التضحية بالتزامها السياسي إمام أي مشكلة اجتماعية كانت ٥٠% . كما أكدت النساء على ان الانقطاع الحزبي يخفف من تراكم خبرة المرأة السياسية وكانت النسبة ٢٢% .

جدول رقم (٢) يبين اجابات المعنيات بالبحث عن المكانة السياسية للمرأة

ت	الفقرات	نعم		كلا		أحياناً	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%
١	أشعر بالمساواة بين وبين الرجل من حيث المشاركة في العمل السياسي	١٢	٢٤	٢٤	٤٨	١٤	٢٨
٢	أشعر بأن هناك أمتيازات كثيرة للرجال في أبداء آرائهم السياسية على حساب النساء	٣٧	٧٤	٥	١٠	٨	١٦
٣	أعتقد أن السياسة ليست حكراً على الرجال دون النساء	١٩	٣٨	١٩	٣٨	١٢	٢٤
٤	أعتقد أن الأنتخاب السياسي للمرأة يجعلها للمرأة قادرة على المطالبة بحقوقها الشخصية	٢٥	٥٠	٦	٣	١٩	٣٨
٥	أعتقد أن أستمرار المرأة بالعمل السياسي ناتج عن وجود وأستمرار زوجها في العمل السياسي	٦	١٢	٢٣	٤٦	٢١	٤٢
٦	أحب مشاركة المرأة في سلطات الدولة كافة	٢٠	٤٠	١٣	٢٦	١٧	٣٤
٧	أشعر أن مشاركة المرأة هي أفضل وسيلة لتدعيم الديمقراطية	٢٤	٤٨	٤	٨	٢٢	٤٤
٨	أشعر أن هناك خوف من عمل المرأة في الجانب السياسي	٣٠	٦٠	١١	٢٢	٩	١٨
٩	ليس لدي اهتمام بالجوانب السياسية	٢١	٤٢	١٤	٢٨	١٥	٣٠
١٠	أعتقد أن المشاركة السياسية للمرأة تؤثر أيجابياً على مكانتها الأجتماعية	٢٣	٤٦	٨	١٦	١٩	٣٨
١١	أعتقد أن المراكز السياسية تحقق قدراً من الرفاهية الأجتماعية للمرأة	١٨	٣٦	٨	١٦	٢٤	٤٨
١٢	أعتقد بأن المناصب السياسية العالية تحقق مستوى ثقافي عالي لأصحابها	٢٣	٤٦	٦	١٢	٢١	٤٢
١٣	أعتقد بأن حق الأنتخاب السياسي يحقق قدراً من تأكيد الذات للمرأة	٢٤	٤٨	٦	١٢	٢٠	٤٠
١٤	هل تعتقدين بأن تطور مكانة المرأة مرتبط بالتغير الشامل للمجتمع	٤٢	٨٤	٤	٨	٤	٨
١٥	أعتقد بأن المرأة تتحرر عن طريق دخولها الأنتخابات السياسية	٢٣	٤٦	١٣	٢٦	١٤	٢٨
١٦	أعتقد بأن هناك أمكانية للحديث عن الديمقراطية في المجتمع من قبل النساء	١٦	٣٢	١١	٢٢	٢٣	٤٦
١٧	أعتقد أن هناك حاجة لدى الأحزاب السياسية في المجتمع لتأكيد الديمقراطية	٢٧	٥٤	٦	١٢	١٧	٣٤
١٨	أشعر بأن العادات والتقاليد تمنع المرأة من المشاركة في العمل السياسي	٣١	٦٢	١٠	٢٠	٩	١٨
١٩	أعتقد بأن المسؤوليات الأجتماعية تجعل المرأة أقل انتماء بالجوانب السياسية	٣٩	٧٨	٢	٦	٩	١٨
٢٠	هل تعتقدين بأن المرأة تضحي بألتزامها السياسي أمام أي مشكلة أجتماعية	٢٥	٥٠	١٢	٢٤	١٣	٢٦
٢١	أعتقد بأن الأنقطاع الحزبي للمرأة تضعف تراكم الخبرة السياسية لديها	١١	٢٢	١٢	٢٤	٢٧	٥٤

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة الميدانية وتشمل :

أولا : المساواة السياسية بين الرجل والمرأة

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية الجوانب التالية :-

١ – فيما يتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة في العمل السياسي تبين ان هناك مشاعر عدم المساواة بين الرجل والمرأة من حيث المشاركة السياسية .

٢- هناك امتيازات كثيرة للرجال في إبداء أرائهم السياسية على حساب النساء .

٣ – نصف عدد النساء المبحوثات أكدن على أن السياسة ليست حكرا على الرجال دون النساء .

٤ – إن حق الانتخاب السياسي للمرأة يجعلها قادرة على المطالبة بحقوقها الشخصية

٥ – إن استمرار المرأة في العمل السياسي ناتج عن وجود واستمرار زوجها في العمل السياسي .

ثانيا : مشاركة المرأة في العمل السياسي :

١ – هناك رغبة لدى إفراد العينة في المشاركة السياسية للمراة في سلطات الدولة .

٢_ تزيد عمليات المشاركة السياسية من الوعي الاجتماعي للمرأة .

٣_ ان مشاركة المرأة هي افضل وسيلة داعمة للديمقراطية .

٤- هناك شعور بالخوف من عمل المرأة في الجانب السياسي .

٥- كانت اجابة نسبة عالية من النساء تنم عن عدم الاهتمام بالجوانب السياسية .

ثالثا – المكانة السياسية والاجتماعية للمرأة :

١- هناك اعتقاد لدى إفراد عينة البحث بان المشاركة السياسية للمرأة تؤثر ايجابيا على مكانتها الاجتماعية .

٢- ليس هناك اعتقاد لدى إفراد العينة بان المراكز السياسية تحقق قدرا عاليا من الرفاهية الاجتماعية للمرأة .

٣- هناك اعتقاد لدى إفراد العينة بان المناصب السياسية العالية تحقق مستوى ثقافيا عاليا لأصحابه .

٤- هناك اعتقاد لدى أفراد العينة بان الحصول على حق الانتخاب يحقق قدرا من تأكيد الذات للمرأة.

٥- نسبة عالية من إفراد العينة أكدت على إن تطور مكانة المرأة السياسية مرتبط بالتغير الشامل للمجتمع .

رابعا _ حرية المرأة

١- هناك اعتقاد لدى إفراد العينة بان المرأة تتحرر عن طريق دخولها الانتخابات السياسية .

٢- هناك إمكانية للحديث عن الديمقراطية في المجتمع من قبل النساء .

٣- هناك اعتقاد لدى أفراد العينة يؤكد على ان هناك حاجة لدى الأحزاب السياسية في المجتمع لتأكيد الديمقراطية .

خامسا – معوقات مشاركة المرأة في العمل السياسي

١- هناك شعور لدى إفراد العينة بان العادات والتقاليد تمنع المرأة من المشاركة في العمل السياسي .
٢- إن المسؤوليات الاجتماعية تجعل المرأة اقل التزاما بالجوانب السياسية .
٣- إن المرأة تضحي بالتزامها السياسي إمام أي مشكلة اجتماعية .
٤- نسبة عالية من إفراد العينة أكدن على ان الانقطاع الحزبي يخفف تراكم خبرة المرأة السياسية .

التوصيات

في ضوء نتائج البحث نقترح التوصيات التي يمكن إن تسهم في رفع المكانة السياسية للمرأة في المجتمع وكما يأتي :
١- توفير المزيد من فرص التدريب والتأهيل السياسي للمرأة من خلال عملية التنشئة السياسية .
٢- إتاحة الفرصة للنساء السياسيات لتقديم اقتراحاتهن فيما يخص احتياجاتهن ومشاكلهن الفردية والاجتماعية التي تحقق لهن الاستقرار الاجتماعي والنفسي .
٣- إشراك المرأة في اتخاذ القرارات السياسية .
٤- ضرورة قيام وسائل الإعلام بتغيير نظرة المجتمع تجاه المرأة وإبراز أهمية دورها في العمل السياسي .
٥- يجب على المجتمع تغيير أرائه ومواقفه تجاه مكانة المرأة في المجتمع ودخولها المجال السياسي .
٦- نشر الوعي الاجتماعي والاهتمام بمشاركة المرأة في المجال السياسي .
٧- تغيير نظرة المرأة إلى نفسها ذلك ان نظرتها السلبية إلى دورها في المجتمع يعد سببا هاما في ترسيخ احجامها عن المشاركة في العمل السياسي
٨- على المرأة ان تدرك ان هناك أسبابا دفعتها إلى العمل السياسي، منها اثبات جدارتها في تحمل المسؤوليات الكبيرة وما حققته في المجال السياسي اسوة باخيها الرجل .
٩ – ان تعدد أدوارها يجب ان يكون حافزا للعمل والابداع لا معوقا لمسيرتها في المجتمع.
١٠ – ان مصلحة المجتمع تتطلب التضحية من الجميع ، وان عدم التفات المرأة إلى نظرة المجتمع لها يعد تضحية وايمانا بدورها في تقدم المجتمع .

المصادر العلمية

1-Back, W.T and etal. Modern lssues in social Research, New York, 1983, P 35.

2-Ibid, P. 41

٣- نخبة من الأساتذة العرب المختصين، معجم العلوم الاجتماعية، الشعبة القومية للتربية و العلوم و الثقافة، ١٩٧٥ . ص.١٦٧

٤- السالم ، زغلولة ، صورة المرأة العربية في الدراما المتلفزة ، دار مجدلاوي، عمان ١٩٩٤ ،ص.٢٢

٥- الحسن، احسان محمد (د)، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٩٩، ص.٥٩٧

٦- الحسن، احسان محمد (د) محاظرات في مادة التنظيم الاجتماعي ألقيت على طلبة الدكتوراه للعام الدراسي ١٩٩٧-.١٩٩٨

٧- رزوق ،اسعد ، موسوعة علم النفس، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، ١٩٧٧. ص.١٣٤

٨- الحسن،احسان محمد (د) ، النظريات الاجتماعية المعاصرة ، مطبعة الرسائل ، بغداد،٢٠٠٥.ص.٢٣٠

٩- العمر، معن خليل (د) علم اجتماع الأسرة،دار الشروق ،عمان ،١٩٩٤، ص١٧٠

١٠- العطية، فوزية(د) المرأة و التغير الاجتماعي في الوطن العربي، مؤسسة الخليج للنشر، الكويت، ١٩٨٣ ص.٨٣

١١- مدكور،إبراهيم(د) ، معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٠،ص.٦٤٤

١٢- الحسن،احسان محمد (د) ، موسوعة علم الاجتماع ، مصدر سابق ، ص٦٦٨ .

١٣- الحسن، إحسان محمد (د)، علم الاجتماع السياسي، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٤، ص١٥٢.

١٤- شلق،علي، وآخرون،المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (ندوة فكرية ، بيروت ،١٩٨٢،ص١٩٤.

١٥-الوردي ، علي (د)، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، مطبعة العاني، بغداد ، ١٩٦٥ .ص.٢٧٦

١٦-العطية ، فوزية (د) ، المرأة والتغير الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص.١٧

١٧- ألبياتي ،سعاد،نساء في حياة الزعيم قاسم، جريدة الصباح، العدد ١٤٤٢ ، ٢٠٠٨ ، ص١٠

١٨- الظاهر ،احمد جمال (د) ، المرأة العربية ، دار الكندي للنشر ، اربد، ١٩٨٧ ، ص .٢٠

١٩- العمر، معن خليل(د) ، علم اجتماع الأسرة ، مصدر سابق، ص١٨١ .

٢٠- المصدر نفسه ، ص.١٨٢

٢١- الوردي، علي (د)، شخصية الفرد العراقي، بحث في نفسية الشعب العراقي، لا يوجد دار نشر، لا يوجد سنة طبع. ص.٣١

٢٢- الجوهري عبد الهادي ، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٥، ص٦٠-.٦١

٢٣- شلبي ، احمد (د) ، تاريخ التربية الإسلامية ، دار الكشاف للنشر ، القاهرة ١٩٥٤،ص٣١٨

٢٤- أركون،محمد،حول التراث و التفاوت التاريخي،مجلة دراسات عربية العدد ٥/ ٦ السنة٣٤، ١٩٩٨، ص.٨٧
٢٥-السالم ، زغلولة (د)، صورة المرأة العربية في الدراما المتلفزة ، مصدر سابق ، ص٥٨
٢٦- الحسن، إحسان محمد(د)، النظريات الاجتماعية المعاصرة، مصدر سابق، ص.٨٦
٢٧-السالم ، زغلولة (د)، صورة المرأة العربية في الدراما المتلفزة ، مصدر سابق ، ص.٧١
٢٨- نفس المصدر السابق ، ص٧٢-٧٣.
٢٩- نفس المصدر اعلاه
٣٠- ١لعطية ، فوزية (د) ، المرأة والتغير الاجتماعي ، مصدر سابق،ص٦٦-.٦٧
٣١- نصار ، كرستين (د) ، مواقف الأسرة العربية من اضطراب الطفل ،، دار جروس برس ، طرابلس ، ١٩٩٣، ص١٣٠ .

المرأة العراقية وضعف المشاركة السياسية

الأسباب –الآثار –وآفاق المستقبل

أ. نعمه محمد حبيب العبادي مدير المركز العراقي للبحوث والدراسات

المقدمة :

تزايدت مع بدايات القرن العشرين الدراسات التي تعنى بقضايا المرأة وشؤونها ومسألة الحصول على حقوقها، وقد تواكب مع حركات التغيير وتأسيس حركات وأحزاب ومنظمات وتجمعات ذات توجه أيدلوجي معين، جدل فكري وقانوني واجتماعي ينصب في غالبيته على قضايا الإنسان والحياة والواقع، وكانت حصة قضايا المرأة ومساواتها مع الرجل وإنصافها وإشراكها في الحياة واثر هذه الشراكة وغيرها من الموضوعات ذات مساحة واسعة .

ظل هذا الجدل الفكري متناسبا مع التطورات السياسية والاقتصادية في كل دولة وهكذا دخل العالم الثالث والشرق والوطن العربي مع التغيرات السياسية والاقتصادية واقترن بها، وكانت التوجيهات السياسية تذكية أو تلجمه، وبالرغم من إن هذا الجدل وأرضيته والخطوط التي سار عليها والأهداف التي اتبعاها تحتاج المزيد من النقاش والتأمل والنقد إلا انه بالجملة أثار القضايا الرئيسية في هذا الملف الشائك وفتح النقاش على مصارعيه وكان أرضية خصبة للعديد من الأطروحات التي تقدمت لحل المشاكل المتراكمة بغض النظر عن صحة الحلول وفاعليتها وملائمتها مع المجتمع الذي طرحت فيه، فإنها في النهاية تكللت على ارض الواقع في الكثير من المنجزات المؤثرة.

تميز العراق من دون محيطه في سبق الوعي والنضوج السياسي الذي اشر وبشكل واضح إلى حركة فاعلة في مجال الفعل السياسي والحراك الثقافي وهو أمر ليس بالغريب على بلد يمتلك إرثا حضاريا عميقا وقد عاشت على أرضه دول متعاقبة تميزت بنضوجها وعلو شانها ... فقد شهدت ارض العراق قبل غيرها تأسيس الأحزاب والجمعيات والمنتديات والوعي السياسي، وهو الأمر الذي جعلها تغلي كالمرجل بالأحداث و فاقم من الصراعات على أرضها، فبالرغم من كون هذه الأمور هي مشاهد سلبية في أثارها ولكنها في نفس الآن تكشف عن تدافع الوعي وعمق حركة الحوار والصراع في المجتمع العراقي وخصوبة الأفكار فيه، الأمر الذي جعله لا يذعن بسهولة للسلطات ولا ينساق خلف الأفكار والأيدلوجيات دون إن يتوقف من مناقشة طويلا عندها.

وقد حظيت قضية المرأة وحقوقها خصوصا في مجال المشاركة السياسية منذ زمن قديم نضالا فكريا وعمليا من قبل (الرجال والنساء) على حد سواء، فقد آمن الكثير من المصلحين والمناضلين انه لا مجال للحديث عن تغيير حقيقي للمجتمع والنظام السلبي إلا مع إصلاح جذري لمشاكل المجتمع المهمة وعلى رأسها إهمال وإقصاء المرأة عن حركة التنمية والبناء والاستغناء عنها كمكون اجتماعي رئيسي، كما إن الكثير من النشاطات النسوية الفكرية والسياسية والإعلامية تراكمت عبر التاريخ العراقي المعاصر لتحقق الكثير من المنجزات بالقياس إلى غيرها من الدول ولكنها تضل متواضعة بالقياس إلى حجم الاستحقاق الكبير الذي يفرضه هذا الملف .

قفز واقع المشاركة النسوية في الحياة السياسية من أفراد قلائل في الخمسينات والستينات ومن صهر المرأة في دائرة السياسة الحزبية للبعث المقبور واجترارها عبر مؤسسة سيئة الصيت (الاتحاد العام لنساء العراق)، ومن إقصاء متعمد تزلفا إلى النزعة العشائرية فيما بعد انتفاضة عام ١٩٩١ إلى واقع أفضل يفتح الباب واسعا أمام تطور هذه المشاركة إلى الحد الطبيعي الذي يتناسب مع حجم المرأة وقدرها فيما تحقق بعد التغيير في نيسان ٢٠٠٣.

تسلط دراستنا الضوء على ضعف المشاركة السياسية للمرأة العراقية، باحثة في أسبابها وأثارها السلبية ومستشرفة لآفاق المستقبل لهذه المشاركة، وفي كل ذلك تتداخل التوصيات والمعالجات مع فقرات الموضوع لتكتمل الغاية التي من اجلها قامت الدراسة. ومن اجل إن تتوضح الصورة فأنها ستقدم عرضا تاريخيا موجزا لتطور المشاركة السياسية للمرأة العراقية في تاريخ العراق الحديث ليكون ذلك مفتاحا للفقرات القادمة التي تشكل بجملتها هيكل الدراسة.

أخيرا لابد من الإشارة إلى إن الأفكار والحلول مهما كانت ناضجة وموضوعية وواقعية فان الإرادة الجادة والإصرار المقترن بالهمة والإيمان الراسخ بالحق هي الاشتراطات الأساسية لتغيير الواقع والوصول إلى النتائج المرجوة في هذا الملف وغيره، وعليه لابد من إن تصير هذه الدراسة وغيرها من الدراسات أرضية علمية لمنهج تخطيط السياسات العامة في البلد وان تكون توصياتها حاضرة فيها وإلا ستبقى كغيرها من الدراسات النظرية على الرفوف.

ختاما نشكر الجهة الراعية للمؤتمر التي حفزتنا على كتابة الدراسة، ونؤكد اهتمامنا المسبق بملف المرأة وانجاز العديد من المقالات والدراسات التي تتناولها هذا الملف المهم ومشاكله بعملية وعمق ...

تطور المشاركة السياسية للمرأة العراقية

بالرغم من أن البدايات الحقيقية لما يسمى (عصر الأنوار) أو النهضة في أوربا يرجع إلى القرن الثالث عشر الميلادي إلا إن تكامل الحركة التغيرية جاء بشكل واضح ومؤثر في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، ومن نهايات الأخير فان التنظيرات المتعلقة بالدولة القومية ونموذجها المعرفي والأرضية الفكرية التي تستند إليها قد قطعت الشوط الأكبر .

في كل ذلك أخذت التغييرات الاقتصادية تنعكس على النموذج السياسي والثقافي للدولة والمجتمع وأصبحت النظرة إلى القضايا بشكل مختلف، وهنا صار الإنسان وحاجاته وخصوصياته هو محور الحركة، حيث بدأت بشائر الإغراق بالفردية لشدة الاهتمام بالفرد كمحور أساس لحركة التغيير .

جاءت كل مظاهر التغيير وعمليات التنمية على أساس نقاشات عميقة تناولت الجوهر والمظهر في الفكر والاجتماع والاقتصاد والسياسة، وصار النموذج الجديد من الحريات والفهم الحديث لمكانة الإنسان، وفي خضم هذه التغييرات العاصفة كانت موضوعات حقوق المرأة والمساواة مع الرجل وكل ما يتصل بذلك مجالا واسعا للنقاش والبحث والمطالبة، وهكذا نشأت دعوات التجديد والتحديث لتقود حركات تفاوتت في طريق مطالبها، كان أصرخها لونا ما يسمى بحركة (النسوانية) وهي : حركة سياسية تهدف إلى غايات اجتماعية، تتمثل في حقوق المرأة واثبات ذاتها ودورها[i]. وقد كانت جذورها في القرن التاسع عشر الميلادي .

عموما مع وصول الاستعمار الحديث إلى المنطقة العربية وما رافق ذلك من تثاقف متوازن وغير متوازن ومع ذهاب الكثير إلى أوربا لغرض الدراسة ومع التطورات الصناعية والاقتصادية ووسائل الاتصالات شيئا فشيئا سرت تلك النقاشات بصخبها إلى عالمنا العربي، وكان العراق من أول المتلقين لذلك .

لا يفوتنا إن نسجل للموضوعية والإنصاف إن مجتمعاتنا وباستقلالية وتحت ظروف مختلفة صارت إلى حركة ديناميكية من التغيير ترافقت مع جدل فكري متواضع في الكثير من قضايا الحياة والإنسان والتحديث، ولكن هذه الحركة ظلت في بعديها النظري والواقعي ذات إيقاع خفيف لم تستطع الخروج من طوق ومحددات المنظومة القيمية التقليدي التي كانت تحكم المجتمع، أما فيما يتعلق بالوافد الغربي فانه جاء أصلا متحديا للقيم وطارحا للتحريرية كهدف أعلى يتوجه إليه، وهكذا كانت النقاشات في ظله أكثر صراحة وإثارة وحساسية وواقعية .

بدأت الاهتمام بقضايا المرأة من المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية، وكان التركيز على منجزات قانونية تتعلق بالأسرة والزواج وأهلية المرأة في العقد ومسائل الطلاق والنفقة وغيرها من الموضوعات التي ترى النساء إنها مظلومة فيها، ثم تلى ذلك النقاش الأكثر جدية المتعلق بحقوق التعليم والمساواة في الفرص وضرورة إيجاب التعليم على المرأة كما على الرجل، وان المفتاح الأنجع للتنمية الصحيحة هو توفير فرص التعليم لكلا الجنسين، وصارت أمية النساء هي السبب الرئيسي في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد حققت هذه النقاشات المزيد من التقدم، حيث سجل تعليم المرأة في العراق تقدما ملحوظا لنرى الكثير من خريجات الكليات في أكثر من قرن مضى وهكذا بدأ جليد منع النساء من الدخول إلى المدارس يذوب في المدن والقرى شيئا فشيئا إلا إن الواقع يؤكد وجود فجوة كبيرة بين الحاجة الحقيقية للتعليم بالنسبة للنساء وما تحقق على ارض الواقع لحد هذه اللحظة .

تزامنا مع هذا النضال كان البحث في موضوع عمل المرأة وإمكانية خروجها من البيت وطبيعة الإعمال التي تناسبها وإيجاد الفرص اللائقة بها ومسألة الأجور والمخاطر وغيرها من الأمور أيضا محل نقاش ونضال كبير وهكذا تقدمت فيه المرأة العراقية أشواطا كبيرة ولكنه لا يزال ملفا يحتاج المزيد من الإصلاح .

جاء الجدل والحراك المتعلق بالمشاركة الفاعلة للمرأة في الحياة السياسية لهذا النضال الدائب، وهكذا لم تعد قضية المرأة فقط الاعتراف بإنسانيتها أو حقها في العمل، بل حقها في المشاركة السياسية وفي صناعة القرار وقيادة المجتمع.

مع بدايات القرن العشرين، قرن الأحداث الجسيمة في كل العالم وفي العراق زمن التحولات المهمة، حيث بدأت إرهاصات بناء الدولة العراقية والتي سبقتها الأحداث الضارية في إنهاء الاحتلال العثماني ومقارعة الاحتلال البريطاني الجديد .

في كل هذه الحلقات وبالرغم من الوضع الاجتماعي المزري للمرأة فإنها لم تتأخر في المشاركة في الصراع السياسي بمستويات مختلفة، فقد كانت في زمن المعارك تحشد الرجال وترفع المعنويات، فيؤكد مؤلفا كتاب فهد والحركة الوطنية في العراق بقولهم (وبالرغم من التقاليد الاجتماعية لعبت المرأة دورا فعالا ومؤثرا ولكنه ثانويا في ثورة العشرين حيث أخذت على عاتقها مهمة إثارة غيرة وحماسة الرجل للدفاع عن أرضه وكرامته، ولم يحدث هذا في ثورة العشرين وحدها، بل شاركت المرأة عموما في أكثر المعارك القبلية والغزوات المتبادلة في هذا الدور التبعي للرجل على أهمية النسبية وكانت المرأة في كل ذلك تواجه المعاناة سواء بفقد الرجل أو الابن والأب والأخ أم بالأسر وما يرتبط بذلك من إذلال للمرأة وفرض الهيمنة الكاملة عليها وكأنها سلعة من السلع لا غير)[ii] .

رافق تأسيس الدولة العراقية الأولى نشوء الأحزاب والحركات السياسية المتعددة والتي كانت تختلف في توجهاتها مابين الوطنية والتحريرية والديمقراطية واليسارية وحتى البرجوازية، وبالرغم من إن هذه الأحزاب كانت صغيرة إلا أنها تبنت قضايا المرأة ووالت حركة النضال التحرري لها في العالم اجمع ولكن وفق توجهات مختلفة متناسبة مع رؤيتها العقائدية .

يؤكد الحزب الشيوعي دائما انه السباق في تبني قضايا المرأة، فبحسب مؤرخيه من العراقيين (يمكن اعتبار الحزب الشيوعي العراقي أول حركة سياسية منظمة في البلاد رفعت شعارات ووضعت مهمات على عاتقها وعاتق أعضاء وأصدقاء الحزب والحركة الوطنية

للنضال من اجلها، أي النضال من اجل تحرير المرأة العراقية ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، باعتباره الطريق الوحيد لمشاركة المرأة بوعي ومسؤولية في المجتمع ومساواتها ا بالرجل، ويضيف المصدر : ولم يكن الحزب الشيوعي وحده يخوض هذا النضال الاجتماعي المعقد بإبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل وقفت إلى جانبه شخصيات سياسيه واجتماعية وأدبية غير قليلة، أضافة إلى تضافر جهود الأحزاب السياسية في عقد الثلاثينيات والأربعينيات، وبشكل خاص الحزب الوطني وجماعة الأهالي وفيما بعد أحزاب اليسار، مثل حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني وحزب التحرر الوطني، أضافه إلى أحزاب وطنيه برجوازيه أخرى مثل الحزب الديمقراطي وحزب الاستقلال التي لعبت كلها أدوارا مهمة ومتباينة في هذه العملية الوطنية)[iii] .

وقد تبنت صحف هذه الأحزاب نقاشات مستفيضة تتعلق بقضايا المرأة ومشاركتها وكان من أبرزها جريدة (الصحيفة) التي نشرت مقالات حسين الرحال وغيره ممن كتب في هذا المجال، كما نشرت صحيفة الحزب الشيوعي الرسمية جريدة الشرارة نشاطات المرأة وتابعت أخبارها وخصوصا في مجال نشاطها السياسي حيث ورد في العدد الخامس من جريدة الشرارة الصادر في شباط / فبراير ١٩٤٢ وتعليقا تحت عنوان (عرائض النساء حول مشكلة الخبز) تضمن ما يلي : (على اثر البيان الذي نشره حزبنا الشيوعي بخصوص المجاعة المهددة للبلد والذي بسط فيها مطالبه لحل مشكلة الخبز والقضاء على دسائس المحتكرين لبى فريق من نساء بعض محلات بغداد ندائنا هذا فعزم على إقامة المظاهرات السلمية وتنظيم العرائض ليتقدمن بها إلى سمو الوصي وفخامة رئيس الوزراء ومعالي رئيس مجلس النواب، ولكن الشرطة قد حالت بين هؤلاء النسوة المتظاهرات الحاملات للعرائض وبين الوصول إلى المراجع المختصة، ونحن بدورنا نثبت على صفحات (شرارة) صورة من إحدى تلك العرائض واليك نصها)[iv] وأشارت بيانات وثائق الحزب الشيوعي إلى مشاركة متقدمة للنساء على مستوى عضوية اللجنة المركزية للحزب وهي أعلى هيئة فيه، فقد شغلت السيدة أمينة الرحال عضوية اللجنة المركزية أيام قيادة (فهد) من عام ١٩٤١ -١٩٤٣ وقد كانت مواليد ١٩١٩ طالبة في مدرسة الحقوق وعملت مفتشة التعليم ١٩٥٩ – ١٩٦٣[v].

استمر نضال المرأة العراقية في الحياة السياسية وهكذا كانت تحضر بأشكال وفعاليات مختلفة وبدأت وتيرة حضورها تتصاعد شيئا فشيئا .

عند تأسيس الأحزاب ذات الطابع الديني وأبرزها حزب الدعوة الإسلامية الذي تأسس بحسب أدبياته عام ١٩٥٩ على يد الشهيد الصدر وثلة من العلماء، فان المرأة كانت ذات حضور كبير، فقد شكلت العلوية الشهيدة بنت الهدى شقيقة الصدر (قدس سرهما) الجزء الثاني في حلقة النضال الفكري والسياسي، وهكذا كانت حلقة الوصل لإيصال التعليمات والتوجيهات للمؤمنات بالفكر الإسلامي عموما وحزب الدعوة خصوصا، كما أنها وثلة من طالباتها مارسن دورا مهما في البناء الفكري والثقافي والسياسي للمرأة العراقية، وقت ختمت بنت الهدى حياتها بالاستشهاد كمعارضة سياسية لأعلى صور الدكتاتورية، وهي أعلى رتبة العطاء[vi]، ولم تكن المسألة متوقفة عندها، بل امتلأ سجل الدولة المفترسة بقيادة البعث ومن حيث وصوله إلى السلطة ١٩٦٣ والى حيث مغادرتها في نيسان ٢٠٠٣ بأبشع صور التعذيب والتنكيل للمرأة وقد وكانت السجون تغص بهن بالإضافة إلى الإعدامات والمقابر الجماعية .

أراد البعث وقيادته إن يدجن الجمهور العراقي بكل أطيافه على مبادئه ورؤيته ولم يكن يسمح لأي متنفس آخر مما دفعه إلى استخدام أعلى صور العنف والقسوة تجاه الجميع وطبعا نالت المرأة سهمها الوافر من ذلك، لكن لم تخفت جذوة النضال والمواجهة وهكذا سجلت المرأة العراقية وعبر التنظيمات المختلفة حضورها الواعي وتسابقها إلى نيل درجات العلم والمعرفة التي كانت أفضل سبل المواجهة .

لاشك بان هناك مكاسب جزئية استجاب بها البعث لضغوطات عدة فيما يتصل بوضع النساء سواء في التعديلات التي جرت على قانون الأحوال الشخصية، والجنسية كما جاءت أدبيات البعث تؤكد على حق المساواة بين الرجل والمرأة ولكنها ظلت حبرا على ورق في أكثر الأحيان .

لم يشأ البعث إن يترك النساء هذا الجمهور الكبير دون إن يربطهن بعجلته قسراً فقد شرع إلى تأسيس مؤسسة نسوية عام ١٩٧٢ هي الاتحاد العام لنساء العراق، وبالرغم من كل المؤاخذات والسمعة السيئة لهذه المؤسسة ودورها المشين في حياة العراقيين جميعا، لكن العراقيات استطعن استغلال بعض المكاسب في قضايا التعليم والعمل وكانت العراقية متقدمة ثقافيا على جيرانها في الخليج والكثير من الدول العربية .

جاءت الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٩ ككارثة إنسانية شاملة على رؤوس العراقيين نساء ورجالا وهكذا كانت العراقية تتوزع بين هموم عدة أهونها صعب، وهي العمل مكان الرجل المنخرط بالقتال في الجبهة، ورعاية الأولاد والأسرة وتحمل القلق والمعاناة والحزن خصوصا وان الحرب خلفت ملايين الأرامل والعازبات والمعوقات وتركت الأرض بلاقع، ومع كل هذا كانت المرأة العراقية ناشطة في دورها السياسي خصوصا وان الكثير من المناضلات اخترن المهجر بعد احتدام الظروف في الداخل .

لم يفق العراق من كابوس حرب الثمانينات حتى دخل حرب الكويت في آب ١٩٩٠ وبعدها دوامة الحصار التي كانت من أعتى الفترات في حياة العراقيين جميعا وخصوصا النساء ،وفي كل هذه الأدوار شاركت العراقية في انتفاضة عام ١٩٩١ وما بعدها وكانت السند والعون لأهلها وتحملت من الرزايا ما لم تتحمله امرأة في الأرض ومع كل هذا كانت تتسابق إلى الجامعات وتحصيل المراتب العلمية العالية مع ارتفاع وعيها السياسي ونشاطها الثقافي .

قبل إن نتحول إلى الصفحة المهمة من تاريخ نضال المرأة العراقية لابد من الإشارة إلى إن المرأة في كردستان العراق رافقت عملية النضال خطوة بخطوة وكان حضورها فاعلا في التنظيمات الحزبية والحركة النضالية، وان كانت الأسعد حضا من بقية العراقيات حيث ساهمت ظروف ما بعد ١٩٩١ إلى الحصول على المزيد من حقوقها ودخلت إلى قبة البرلمان والوزارة قبل غيرها من العراقيات .

أسدل نيسان ٢٠٠٣ الستار على التاريخ الأسود للعراق ليفتح عهدا جديدا في حياة الدولة العراقية والمرأة بوجه خاص، وهكذا ومع أول التشكيلات القيادية للدولة حضرت المرأة العراقية بثلاث أعضاء من أصل ٢٥ عضو هم أعضاء مجلس الحكم الانتقالي[vii] وكانت الشهيدة الأولى من سلم القيادة المتقدم العضو المرحومة عقيلة الهاشمي .

وضع قانون إدارة الدولة في المرحلة الانتقالية (المعروف باسم قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، أو ما يعرف TAI) في الثالث من شباط ٢٠٠٤ من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة ليشكل قانونا أساسيا إلى حين صياغة الدستور الدائم، وقد وضع القانون الخطوط العريضة للإطار القانوني والإداري للحكم في العراق، وتنص فقرة الحماية المتساوية في قانون إدارة الدولة العراقية في المرحلة الانتقالية، كما تبينها المادة ١٢منه، والتي هي محددة في لغتها خلافا لنظرياتها في الوثائق الدستورية السابقة، حددت بصراحة المساواة في الجنس، الطائفة، الرأي، المعتقد، القومية، الدين، والأصل، كما وتنص المادة ١(ب) على إن الحالات المنصوص عليها في قانون الإدارة الانتقالية وتراكيب تطبيقاتها تنطبق بصورة متساوية على الرجل والمرأة[viii].

وقد وضع قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية أساسا لتمثيل المرأة في الجمعية الوطنية الانتقالية وذلك بالاشتراط بصورة مؤكدة على إن القانون الانتخابي، ويستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء الجمعية الوطنية وبدفع نظام التمثيل النسبي (الكوتا) نجحت المرأة في تأمين ٣٣% من المقاعد في انتخابات عام ٢٠٠٥، كما أنها شغلت ٦ مناصب وزارية من مجموع ٣٦ في وزارة الحكومة الانتقالية لعام ٢٠٠٦، وتكللت نشاطاتها في الدستور العراقي الدائم حيث حصلت على امتيازات عالية، مثلت المواد (١٤) ،(١٦)، (٤٩) التي اثبت نفس النسبة في التمثيل النيابي للنساء بالبرلمان كما حددها قانون الدولة للمرحلة الانتقالية[ix].

بالرغم من إن ما تحقق للمرأة العراقية ما بعد ٢٠٠٣م من انتصارات لا تساويها كل دول المنطقة بل اغلب دول العالم، وقد دخلت العراقية بقوة في المؤسسة السياسية على كل مستوياتها لكنها تعتبر نفسها في أول الطريق وهي غير راضية عما تم منحه لها خصوصا فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية، وتتطلع إلى المزيد من الدور في كل القطاعات .

عقبات في الطريق

بالرغم من الخصوصية الثقافية والسياسية والاجتماعية لكل بلد أو منطقة إلا إن وجوه التشابه تبقى ذات نسبة عالية، وبذلك نجد الكثير من المشاكل ذات صفة عالمية، مثل الفقر والأمية والمرض ونقص الطاقة والغذاء والتهديدات الأمنية وغيرها، ومن القضايا ذات الطابع العميق في عمق التاريخ والمنتشر بمساحة العالم، قضية المرأة وحقوقها والنظرة إليها، وكما اشرنا في المقدمة والفقرات السابقة إلى جملة الحركات التي ناضلت وتناضل في هذا الاتجاه .

تختلف مستويات التحليل لمشكلة المرأة ووضعها إلا أنها أخذت عند اتجاه أوربي وأمريكي بدء من نهاية القرن التاسع عشر والى الآن موضوعا أكثر عمقا، حيث تم بحثها في إطار الفلسفة ونظرية المعرفة والفكر السياسي وهكذا تراكمت بحوثا ودراسات عميقة في هذا الاتجاه بغض النظر عن طبيعة المنطلقات التي قامت على أساسها والمتبنيات التي ارتكزت أليها.

بعيدا عن الغور في أعماق التاريخ والتنظيرات الأولى التي تخص هذا الموضوع وبعد الفراغ من إن الكتب السماوية والأنبياء وخصوصا القران الكريم قد ناقش هذه المسألة في كل أبعادها، فان المتتبع يقطع بان الموجة النسوية الفكرية المعاصرة تأتم أصلا بالكتاب العمدة للفيلسوفة الوجودية الفرنسية سيمون دي بوفوار (١٩٠٨-١٩٨٦) (الجنس الثاني -١٩٤٨) الذي يمكن اعتباره إنجيل الحركة بأسرها حيث تستهل دي بوفوار هذا الكتاب بعبارة شهيرة صارت شعار الحركة النسوية في مختلف توجهاتها، وهي "المرأة لا تولد امرأة بل تصبح امرأة"[x]، إشارة إلى الدور الكبير الذي يقوم به المجتمع في صياغة وضع الأنثى والتفرقة بينهما وبين الذكر وقد أغرقت بوفوار في تحليل وضع المرأة وتكوينها البيولوجي واثر الظروف على رسم دورها وهكذا فتحت الباب لجدل عميق تواصل من بعدها ليؤسس حقول معرفية باسم المرأة مثل فلسفة المرأة، وفلسفة علم المرأة .

تعمق البحث في هذا الاتجاه ليتهم العلم بالذكورية حتى في الفيزياء والرياضيات ونظرية المعرفة، فقد نشرت لورين كود L. Code مقالا في مجلة ما وراء الفلسفة (العدد١٢،يوليو – أكتوبر ١٩٨١) تطرح فيه السؤال التالي : هل جنس العارف مهم من الناحية الابستمولوجية؟ الإجابة التقليدية هي النفي القاطع، لكن كود تتقدم بإجابة نسوية مختلفة تماما تمتلك حيثياتها ومبرراتها، ثم أكدت كود إن العارف مسؤول عما يعرفه، واهم ما تختلف فيه الخبرة المعرفية للمرأة هو ربط المعرفة بالأخلاق، فالمعرفة طريق إلى اتخاذ القرار : ماذا سنفعل ؟ وبالتالي بحثت الأبعاد الأخلاقية للموقف الابستمولوجي والمسؤولية الابستمولوجية تستفيد من الكانطية في رؤية المعرفة كعملية فعالة تقدم على اكتساب الخبرة وتشييدها، على إن العملية المعرفية من المنظور النسوي تؤدي إلى الحرية والمسؤولية والفضائل المتصلة بالإخلاص والتواضع

والشجاعة. الأفكار النمطية عن الرجل والمرأة تعوق هذه العملية الايجابية لأنها تصب المرأة في قالب ينكر عليها المسؤولية الفعالة[xi].

هكذا توالت الطروحات التي تخوض في عمق المشكلة لتطرح بلوغرافيا لما كتب عن المرأة وما تناول قضيتها وتحلل أسباب الإغفال أو التركيز على هذا الجانب أو ذاك .

أما في ما يتصل في أسباب ضعف المشاركة السياسية وعوائقها ومع تضييق النظرة في حدود وضعنا العراقي فان هناك أكثر من قائمة للأسباب وتفاوت في تحديد الأهميات : فيحدد البعض العوامل التي تعيق المرأة من ممارسة دورها السياسي بـ : الأمية وعدم وجود برامج التثقيف السياسي ونظرة الرجل إلى مشاركة المرأة في السياسية بحيث يقف بوجه تقدمها في هذا المجال ، فكثير من النساء يملكن القابلية ولكن رفض الزوج أو الأهل يمنعها من خوض الحياة السياسية بالإضافة إلى الخوف حيث يستهدف العاملون في الحقل السياسي فيكون الخوف على المرأة من هذه العواقب هو السبب في منع الأهل .

وتذهب أخريات إلى إن الأسباب تتخلص بالاتي : العادات الثقافية والأمية وقلة البرامج التي تدعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتذهب رؤية أخرى إلى إن السبب هو ضعف في ثقة المرأة العراقية بالصيغ الحزبية والتجمعات الأخرى .

وتذهب ورقة هيومان رايتس في ورقتها عن ضعف مشاركة المرأة العراقية في السياسة راجعة إلى(الإطار الثقافي الذي يشمل القيم والقناعات الدينية، قلة الخدمات وعدم مشاركة الرجال في المهام المتصلة بتنظيم المنزل ورعايته وتربية الأطفال، في الدولة المعنية)[xii]، وتؤكد اتفاقية سيداو بان التقاليد الثقافية والقناعات الدينية في كل الدول لعبت دورا في تقييد دور المرأة في الحياة الخاصة ومنعتها من المشاركة في الحياة العامة، وحتى في الدول التي تشارك المرأة فيها في السياسة، تم حصر دور المرأة في قضايا تشمل البيئة، الأطفال والصحة ولم تشجع على المشاركة في قضايا مثل تسوية النزاعات هذا بالإضافة إلى إن المرأة العاملة في السياسة والحكومة لا تتبوأ في العادة مسؤوليات تتعلق بالأمور المالية والميزانية للدولة[xiii].

واستكمالا لجملة الأسباب التي تم عرضها أعلاه ندرج في الأتي قائمة أكثر تفصيلا تركز على الأسباب والمعوقات التي تقف في طريق مشاركة المرأة السياسية :

١- المتراكم التاريخي والاجتماعي الذي يلقي بظلاله على المجتمع ويركز شكلا محددا من القيم تنتج بطبيعتها صبغة ذكورية للمجتمع، حيث يتأكد في ظل هذه النظرة بان القيادة والإدارة هي من مختصات الرجال وان في تولي النساء لها مفسدة ومنقصة على الرجال، ولاشك بان محور العمل السياسي يدور حول السلطة والقيادة والإدارة.

٢- طبيعة المجتمع النسوي وانطباعه بصفات الضعف والتبعية، وانعدام أو شحة النماذج النسوية ذات الصفة الكارزمية في القيادة والإدارة التي يمكن إن تمثل مثلا أعلى للنضال النسوي وحالة مقنعة أمام تمنعات الرجال لمشاركتها في الحياة السياسية .

٣- ضعف المؤهلات السياسية ومستلزمات العمل السياسي لدى غالب مجتمع النساء والناتج من تفشي الأمية بكل مستوياتها بين غالب مجتمع المرأة، كما إن العزل والإقصاء للمرأة افقدها خبرات العمل السياسي وجعلها غريبة عن ساحته، إلا الفرد النادر .

٤- اعتماد المشاركة في الحياة السياسية بصورة عامة في الفترة الحالية على آليات تمر فيها الطاقات عبر بوابة الانتماء الحزبي والمحاصصة الطائفية والسياسية مما جعل الخارطة السياسية موزعة بين الأحزاب والقوى التي بجميعها مقودة من قبل الرجال والتي بجميعها لا تدخل المرأة أو تكسبها في تشكيلاتها إيمانا بقدرتها أو بضرورة إشراكها وإنما في الغالب كانت القضية للتجمل ولبس قناع الديمقراطية والإيمان بحقوق المرأة ومساواتها مع الرجل، كما إن هناك استغلال سيء لمشاركة المرأة واتخاذها جسرا في توسعة رقعة الناخبين أو تحقيق مأرب سياسية وشخصية أخرى .

٥- حداثة التجربة الديمقراطية وعدم نضوج آليات المشاركة وقصورها فقد اعتمدت الانتخابات السابقة على نظام القائمة المغلقة والمشاركة عبر الكيانات السياسية، وكلها تغير تحت تأثير التشاد الطائفي والسياسي والتمويه والتأثير على عقلية الناخب، وكلها آثار تجعل المشاركة السياسية لا تسير في ظل ظروف طبيعية وعندها تكون المرأة أول المبعدين عنها .

٦- الظروف الأمنية والمخاطر التي لا تستطيع المرأة مواكبتها والتي تعيق ظهورها وحرية ممارستها للعمل السياسي، حيث أجواء العنف والاختطاف والتصفية السياسية والمرأة أكثر تأثرا في مثل هذه الأوضاع من الرجل .

٧- افتقاد المجتمع النسوي إلى تشكيلات مستقلة بهن ذات تنظيم متكامل وقوة حقيقية تمثل منافس جيد للقوى ذات التوجه الذكوري.

٨- التهيب وعدم الثقة بالنفس لدى الكثير والخوف من عواقب المشاركة السياسية وآثارها خصوصا في ظل هذا الضجيج الكبير من النقد والتشهير بالمنخرطين في العمل السياسي.

وتبقى هناك أسباب خاصة ببعض النساء لا تمثل حالة عامة ولكننا نستطيع القول بان اغلب الأسباب المؤثرة تم إجمالها في العرض السابق.

آثار ضعف المشاركة السياسية للنساء

الهدر الإنساني هو حالة واسعة في عالمنا اليوم وكانت اكبر وأعمق أثرا في سالف الزمان ، ويتفاوت الهدر من إباحة و إراقة الدم في فعل القتل أو التصفيات كحد أقصى ، إلى سحب القيمة والتنكر لها مما يجعل الكيان الإنساني يفقد مكانته أو منعته وحرمته. وقد يتخذ الهدر شكل عدم الاعتراف بالطاقات والكفاءات أو الحق في تقرير المصير والإرادة الحرة وحتى الحق بالوعي بالذات والوجود ، مما يفتح السبيل أمام مختلف ألوان التسخير والتحقير والتلاعب وإساءة الاستخدام. يتراوح الهدر إذا مابين الحالات الفضة الصارخة التي تتخذ طابع هدر الدم والتصفية ، وبين الحالات الخفية المداورة أو المقنعة بمختلف التبريرات التي تسحب حق الاعتراف بإنسانية الإنسان وكيانه. تلك هي مساحة الهدر التي ترتبط ببحثنا. قد يكون الهدر ماديا أو معنويا أو على مستوى الحقوق ، إلا أنه يتم على خلفية الاستباحة؛ إذ يسقط الكيان الذي تم إبطال قيمته فيصبح مهدورا أو قابلا لهدر بدون شعور من يقدم على فعل الهدر هذا بالمسؤولية. يفتح ذلك المجال إزاء مختلف احتمالات التصرف في الإنسان أو طاقاته ، أو حتى وعيه بدون الالتفات إلى النتائج ، طالما أعتبر الإنسان باطلا أو ساقطا أو ليس بشيء.

من هنا يتجلى الهدر الإنساني باعتباره أكثر جذرية من القهر ، ففي هذه الحالة الأخيرة هناك اعتراف بكيان الإنسان رغم القيام بترويض إرادته وصولا إلى إخضاعه وإتباعه يبقى القهر حالة خارجية يمكن الاحتماء إزاءها من خلال الحفاظ على الرفض أو الثورة والتمرد الداخلي (كما هو شأن رفض الاستغلال والاستعمار). قد لا يتمكن القهر الخارجي من النيل من الحرية الداخلية ، ومن اعتراف الإنسان بكيانه الذاتي ولو بشكل خفي. ذلك أن القهر هو اعتراف مشروط بكيان الآخر: أعترف بك ما دمت تخضع لمشيئتي أو رغبتي. أما في الهدر فان هناك سحبا للاعتراف أصلا بقيمة الكيان أو الطاقات أو الوعي أو المكانة.

كما يتجلى الهدر الإنساني باعتباره حالة منقطعة الصلة بمسألة الديمقراطية وغيابها.

في هذه الحالة الأخيرة هناك اعتراف بكيان الآخر وحرمته مع التنكر لحقوقه في التعبير والمشاركة في التقرير وصناعة المصير. والواقع أن غياب الديمقراطية لا يصبح ممكنا في الواقع العملي ، إلا حين يتم التنكر لكيان الآخر باعتباره طرفا وشريكا وصاحب حقوق. على أن لهذا التنكر درجات ، كما هي درجات الهدر تبدأ بتصفية الخصوم ماديا أو كيانيا أو عزلهم وإقصائهم ، وتنتهي بمختلف ألوان التلاعب الخفي أو التحكم الناعم. في هذه الحالة الأخيرة هناك

هدر جزئي لابد أن يسبب المعاناة واختلال التوازن الوجودي ، الذي يفتح سجل الأزمات الكيانية على اختلاف درجات شدتها[xiv].

وهكذا فالاستبداد ليس مجرد حجب للديمقراطية أو منع للحقوق ، بل هو علاقة مختلفة نوعيا تقوم على اختزال الكيان الإنساني للآخرين إلى مستوى ((الرعية)) التي تعني لغويا القطيع من الأكباش أو الأغنام الذي يمتلكه السلطان ويحميه ويرعاه والذي يهلك بدون هذه الحماية والرعاية. لأنه لا يمتلك القدرة أو الإرادة على الإمساك بزمام المصير [xv]. إننا هنا بصدد الهدر الإنساني فيما دون الديمقراطية. ولا عبور إلى الديمقراطية بدون استرداد الإنسان لحقه في إنسانيته ومكانته ، لا ديمقراطية ممكنة إذا بدون هذا الشرط المسبق المتمثل في القضاء على الهدر الوجودي ، واستعادة قيمة الكيان الإنساني وحرمته وأحقيته.

إن ما يجري من عمليات استبعاد وتهميش لفئات من المجتمعات سوى بدواعي الجنس أو العرق أو القومية أو الطبقة ، يشكل هدرا إنسانيا فاحشا تدفع البشرية خسائر باهظة بسببه ، ومما يؤسف له فان لغة الأرقام تتناول تعطيل العمليات التجارية أو بورصة الأسهم أو ارتفاع وانخفاض ألأسعار أو الأضرار الاقتصادية لتعطي أرقاما تفزع وترعب في كثير من ألأحيان ولكنها لا تتناول ما يقابل تعطيل الطاقات من هدر للثروات البشرية وكم تساوي هذه الثروات في ميزان التنمية الواقعية والمستقبلية.

لقد أدى إقصاء المرأة أو الحالة التي تكرست لها عبر التأريخ إلى شرخ نفسي واجتماعي في المكون الإنساني بين الجنسين وعمق الإحساس بالمظلومية والحرمان ، نحو من الغضب والعنف والتدافع السلبي ، وأفرز سجالا من الاتهام والتقاذف ، كما ارتد على المجتمع النسوي في كثير من الأحيان بمشاعر اليأس والانغلاق وردة الفعل السلبية إزاء الحياة وفعاليتها.

وفيما يتصل بخصوص ضعف المشاركة السياسية للمرأة خصوصا يمكن تسجيل الآتي من الآثار:-

١-حرمان التجربة السياسية وعملية بناء الدولة من الطاقات الكبيرة المبثوثة في طيات المجتمع النسوي والتي وبالرغم من أنها قد لا تساوي عدد الطاقات في المجتمع الرجالي إلا أنها لا يستهان بها وبأثرها الفاعل على العملية السياسية وبناء الدولة.

٢-إن الخصوصية النفسية والعقلية للمرأة تضفي تنوعا آخر لمجموعة العقول التي تشارك في صنع القرار وعموم الحياة السياسية ومجرياتها ويمثل هذا التنوع ضروريا لحالة التوازن والتكامل في ميكانزم بناء الدولة.

٣-إفقاد العملية التنموية لأعداد هائلة من الطاقات المؤثرة والفاعلة التي تستطيع تقديم المزيد في ظرف يحتاج فيه كل بلدان العالم حتى المتقدم إلى عملية التنمية المتوازنة وذات الشراكات الواسعة.

٤-مهما كان الاهتمام بمشاكل المرأة وملفاتها فان النساء لهن القدرة على بيان دقائق هذه الملفات والتحمس لها وتقديم الكثير فيها ،وبالتالي فان ضعف المشاركة يؤدي إلى الإبطاء أو عدم النظر في ملفات ذات استحقاق عال ولها أثرها في الحياة الاجتماعية .

٥-إن ابتعاد المرأة وخصوصا الكفاءات المهيأة يشعرها بالغربة في وطنها وقد يضعف رابطتها به لأنها لا ترى لنفسها مكانا فيه وقد تبحث عن فرص في بلدان أخرى توفر لها مجال المشاركة وهذا يعني خسارة عظيمة لهذه الكتلة البشرية الكبيرة التي قد تتجاوز نصف السكان .

٦-إن المشاركة وفرصها ستدفع تلقائيا بعموم المجتمع النسوي الى البحث عن سبيل لتطوير الذات والتعليم وهذا بدوره ينعكس على أداء المرأة في جميع مجالات الحياة ويضيف بعدا ايجابيا لها ،أما انعدام الفرص فيعني النكوص وإهمال الذات لانعدام الأهداف المحفزة وبالتالي تتداعى آثاره على جوانب الحياة الأخرى.

لاشك في أن آثارا أخرى ترافق هذا الموضوع إلا أننا نكتفي بهذا القدر الذي لوحده يكفي حافزا ومحركا جديا ومهما للعمل من اجل توسيع مشاركة المرأة.

آفاق المستقبل

إن قراءة متأنية لنضال المرأة عالميا ومحليا يجد أن هناك قفزات نوعية تحققت وتتحقق في هذا المجال ،فهي تحصد ثمار ذلك سواء من خلال الاتفاقيات الدولية المهمة التي تلزم جميع بلدان العالم بحقوقها مثل اتفاقية سيداو،العهد الدولي الخاص ، اتفاقيات حقوق الإنسان وإلغاء أشكال التمييز وغيرها ، أو من خلال المنجزات المحلية في كل بلد من البلدان .

وعندما نقتفي آثار الحركة النسوية في العراق وأوضاعها وبالرغم أننا لا نستطيع وصفها بالحركة المنتظمة التقدم إلى الأمام دائما وذلك للظروف السياسية المتقلبة ،فلعل العراقي عموما ، بل مؤكدا هو في وضع من حياته السياسية أيام الحكم الملكي أفضل بكثير من الحقبة البعثية التي جاءت من بعده ،ولكن على كل حال نجد تقدما ملحوظا تكلل بالنتائج الكبيرة التي حصلت عليها المرأة العراقية فيما بعد نيسان ٢٠٠٣[xvi].

لا يفوتنا بأن المرأة العراقية في كردستان سبقت نظيراتها في باقي المحافظات لجني ثمار التغيير وذلك لخصوصية الوضع السياسي الذي مرَّ به الأكراد بعد عام ١٩٩١ حيث أتيح لهم بناء تجربة سياسية خاصة بهم ومارسوا الانتخابات لأكثر من دورة مما فتح المجال واسعا للمرأة الكردية للعمل السياسي، ومع ذلك فأن النساء الكرديات يرين في تغييرات ٢٠٠٣ فسحة أوسع للمشاركة، خصوصا وان أمامهن مجالين سياسيين واسعين في الإقليم والمركز .

لقد أعطى قانون الدولة للمرحلة الانتقالية الأسس التي تابعتها الدساتير التي جاءت من بعده وتكللت في دستور ٢٠٠٥ حيث تم تثبيت حقوق النساء في المشاركة السياسية بشكل لا بأس به حيث جاء فيه :

المادة ٤:"العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس العرق أو القومية أو الأصل او اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي".

أما المادة ٢٠ فنصت :"للمواطنين رجالا ونساء ،حق المشاركة في الشؤون العامة ،والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخابات والترشيح "

وجاء في الفقرة رابعا من المادة ٤٧ لتكون هذه الحقوق :"يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب "[xvii]

بالرغم من أن النساء غير راضيات عن حجم المكاسب التي تحققت لهن ومازلن يرين بأن مشاركتهن ثانوية حتى مع تواجدهن في البرلمان ومجلس الوزراء وبنسبة ضيقة جدا في السلطة القضائية ،إلا أن هذا لا يمنع من توصيف ما تحقق للمرأة العراقية في هذا المجال بالانجاز الكبير الذي تحلم به دول كثيرة ممن تتشدق بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

يبقى من الضرورة الإشارة إلى أن جزئا كبيرا من المشاركة النسوية كان مخيبا لآمال المجتمع النسوي في قدراته وتواصله مع هموم النساء ومشاكلهن ،فقد تأشر واضحا ضعف الأداء والتبعية والانغماس في المصالح الحزبية والشخصية للكثيرات ،(طبعا هذا ليس حكما عاما)، وهي صبغة طبعت أغلب سياسي المرحلة الحالية ، بالإضافة إلى حجم المكاسب المعنوية والمالية والشخصية التي حظي بها هؤلاء ،كل هذا دفع ويدفع الكثير من النساء وخصوصا ذات الكفاءة وممن يجدن في أنفسهن الأهلية إلى التطلع للمشاركة بالحياة السياسية بدافع أنهن يرين في أنفسهن لياقة وإمكانية اكبر ممن يشاركن الآن ،كما أن المكاسب المعنوية والمادية لهذا أثرها في هذا التحفيز.

عموما سيشهد المستقبل مشاركة أوسع للمرأة العراقية ولا يستبعد أن نسمع في السنوات القادمة أسماء مبرزة في المجتمع النسوي في قدراتهن السياسية، كما هو حال وزيرة الخارجية الأمريكية اليوم[xviii]، أو المستشارة الألمانية ،كما أن تراكم الهجرة ولعبة المصالح وتوجهات الانتخابات القادمة ستدفع باتجاه تنمية القدرات وضبط الأداء والمزيد من التواصل مع الجمهور .. لكننا لا نستطيع الجزم بأن المشاركة النسوية ستكون بالاستقلالية المطلوبة أو أنها ستدخل بشكل مباشر دون أن تمر من بوابة الأحزاب والكيانات السياسية ذات الهيمنة الرجولية بامتياز.

خاتمة وتوصيات

إن عملية التغيير في المجتمعات هي عملية بطيئة ومعقدة ، فأنها تقتضي تحريك كما هائلا من العمليات وأحداث ذات فاعلية كبيرة حتى يكون الأثر ملحوظا ،كما أن كل عملية تغيير فإن لها ضحايا وقرابين، تمثل الأولى (الضحايا او المتضررين)، أصحاب المصالح المتضررة من التغيير ، وأصحاب المواقع المتزلزلة من قبل التغيير ،،وأصحاب النفوذ المتصدع من التغيير ذاته ، وإزاء ذلك تبقى هذه الفئة متعارضة مع التغيير لحين زوالها .أو فقدان نفوذها وقوتها داخل المجتمع. أما الفئة الثانية (القرابين) المتمثلة في الجيل المتناطح مع فئة الضحايا والتي تضم الشباب وأصحاب المصالح المتجددة والواعين بقيمة التغيير.

بيد أن تفاعل "الزمن "يخلق أحداثا تكون لصالح قرابين التغيير وذلك لان الزمن لا يتراجع أو ينكص بل يتقدم دائما الأمر الذي يساهم في ابهات توهج القوى القائمة وإضعاف مكانتها وهزال نفوذها ألاجتماعي والاقتصادي والسياسي لتحل محلها قوى جديدة تدعمه هو أيضا وتخدمه عجلته الدائرة[xix].

ينبغي أن ننظر إلى ما يجري في العراق اليوم من هذا المنظار وبصورة يجعلنا لا نراهن أو نحلم على نتائج تشذ عن طبيعة الحراك الاجتماعي التقليدي ، ما يعني أن الكثير من القضايا تحتاج إلى المزيد من الزمن والجهود لكي تتحقق لذلك يبقى موضوع توسعة مشاركة المرأة سياسيا ، وغيره من الملفات مرهون باستحقاقات زمانية وبفعل اجتماعي متواصل لأننا لا نتوقع أن تتزحزح منظومة القيم المستقرة من سنين بظرف أشهر أو سنين قلائل. ولكي تتكامل ورقتنا نورد مجموعة من التوصيات التي نراها ضرورية في هذا المجال :-

١.مما لاشك فيه أن أي حديث حول واقع المشاركة السياسية للمرأة منقوص ، إذا لم يأخذ بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي السائد بتراكماته الموروثة التي تؤسس لنظرة دونية للمرأة ، وذلك يدعونا لأن نلقي نظرة على واقعنا الاجتماعي ، قبل الحديث عن مدى أمكانية تفعيل دور المرأة العراقية بشكل جدي عبر المشاركة الفاعلة والمؤثرة في آليات صنع القرار السياسي[xx].

إن هذا يتطلب جهدا فكريا وثقافيا تمارسه النخبة وبشكل موسع وتصل أصداؤه إلى مناهج التعليم ونوافذ التثقيف ، يشتغل على تصحيح العادات الفاسدة والثقافات المخطوءة ويعيد بيان مكانة المرأة وقيمتها كانسان وكشريك في المجتمع. ومن المهم في هذا الجانب أن ندعو المحافل العلمية والجامعات إلى بحث هذا الموضوع بشكل علمي بعيدا عن التأثيرات السياسية والانفعالات ألآنية ، والاستفادة من المتراكم المعرفي الذي خلفته الحركة البحثية في أوربا وأمريكا حول قضايا المرأة مع مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية لمجتمعنا.

٢.إنشاء نوافذ تطوير كفاءة المرأة سياسيا وإداريا واستقطاب الطاقات المهيأة والاستفادة من النماذج الناجحة في العالم.

٣.تطوير منظومة القوانين وآليات التشريع والسعي للحصول على المزيد من المكاسب التشريعية التي تدعم عمل المرأة.

٤. سعي المرأة الجاد ممن حصلت على فرصة المشاركة على إثبات نجاحها وتأكيدها كنموذج جذاب في الحياة السياسية ، فان نجاحها سيكون مفتاح لمزيد من الثقة بالطاقات النسائية.

٥. العمل الدؤوب لإصلاح الخلل الفاحش في العملية السياسية وأسلوب إدارة الدولة والتأسيس لآليات مشاركة سياسية تعتمد على الكفاءة والنزاهة والمواطنة ، والتي بدورها ستفتح الباب واسعا لمن لهم ألأهلية من الرجال والنساء.

٦. التواصل المستمر للنضال من أجل استكمال الحقوق وعبر مستويات مختلفة ومن أبرزها الحركة الثقافية التي تساهم في أعادة صياغة التفكير الاجتماعي تجاه المرأة وقضاياها ودورها في الحياة.

٧.فك الالتباس المخطوء بين مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتخليها عن حجابها وعفتها وانصهارها في الحياة السلبية وكذلك كون ذلك لمفتاح لفشل حياتها الزوجية .

٨. تطوير وزارة الدولة لشؤون المرأة من وزارة استشارية الى وزارة حقيبة وتفتح لها مديريات وأقسام في كل المحافظات وترصد لها ميزانية تتناسب وحجم ملف المرأة وتعقيداته، وتأخذ على عاتقها تطوير كفاءات المرأة في كل الجوانب وخصوصا السياسية منها.

المصادر والهوامش

(١) يمنى طريف الخولي، النسوية وفلسفة العلم، مجلة عالم الفكر عدد٢ المجلد ٣٤ اكتوبر/ ديسمبر٢٠٠٥

(٢) كاظم حبيب وزهدي الداوودي، فهد والحركة الوطنية في العراق ، دار الكنوز، ٢٠٠٣

(٣) المصدر نفسه

(٤) جريدة الشرارة - العدد الخامس ، شباط فبراير ١٩٤٢ .

(٥)حنا بطاطا، العراق، الحزب الشيوعي: الكتاب الثاني، ط١، منشورات دار الصياد، ٢٠٠٦، ص١٥٠-١٥١ .

(٦) لمزيد من التفاصيل راجع: محمد رضا النعماني ، شهيد الأمة وشاهدها ، الموتمر العالمي الاول للأمام الشهيد الصدر ،ط١٤٢١،١

(٧) مجلس الحكم الأنتقالي العراقي، البيان التأسيسي، بغداد ،٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٣

(٨) جمهورية العراق، قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية، ٢٠٠٤

(٩) جمهورية العراق، دستور العراق، ط٢، نيسان/ابريل، ٢٠٠٦

[x] -Simone de Beavvoir, The Second Sex transm By H. M. Parshley, New English Library, London, 1955, P. 9

(١١) يمنى طريف الخولي، المصدر السابق

(١٢) انظر الورقة المقتضبة من هيومان رايتس ووتش"خلفية عن وضع المرأة في العراق قبل سقوط حكومة صدام حسين"، تشرين الثاني،٢٠٠٣

(١٣) اتفاقية سيداو الدولية الخاصة بشؤون المرأة

(١٤) مصطفى حجازي، الإنسان المهدور ، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٥

(١٥) محمد عابد الجابري،العقل السياسي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠،

(١٦) تقرير وضع المرأة في العراق:تحديث تقييم امتثال العراق القانوني والواقعي للمعايير الدولية ، مشروع تطوير القانون في العراق، جمعية الحقوقيين الأمريكية

(١٧) جمهورية العراق، دستور جمهورية العراق، المصدر السابق.

(١٨) راجع،انطونيا فيليكس ، كوندي قصة نجاح كوندوليزا رايس ، ترجمة: سعيد الحسنية ، الدار العربية للعلوم- ناشرون، ٢٠٠٧

(١٩) معن خليل العمر ، التغيير الاجتماعي ، دار الشروق، بيروت، ٢٠٠٤

(٢٠) انظر: مها الصكبان، حقوق المرأة العراقية، مجموعة بحوث عن المرأة، القسم الخاص بالعراق

قيمنا الاجتماعية وعلاقتها بمشاركة المرأة في العملية السياسية

م .م .وسن عبد الحسين شربجي مركز أبحاث الطفولة والأمومة / جامعة ديالى

المقدمة :-

المرأة جزء فعال ومكون اساسي في المجتمع البشري يحمل على عاتقه الجزء الاكبر من مهمات المجتمع بدءا بالاسرة والتي تمثل نواة المجتمع الانساني .لذلك توجب على هذا العنصر الاساسي ان يؤدي دورا فاعلا في المجتمع اي بمعنى اخر عدم انكفائها على تادية واجباتها المنزلية والاسرية وجعل المنزل هو حيزها الوحيد الذي يكون لها فيه حرية الحركة ، اذ أن هذا الانزواء الذي فرضته الظروف ادى الى اتساع التعقيدات المحيطة بعلاقتها بمؤسسات المجتمع ، وهذاما دفع الى تنوع المهام الملقاة على عاتقها خارج حدودها الاسرية . يقابل ذلك تحديات جديدة تقتضي تهيؤها لمواجهة ما تتطلبه تلك التحديات من معرفة وخبرات متنوعة.

ان هذه المتغيرات الجديدة المتعلقة بوظيفة المرأة خارج حدودها التقليدية (حدود اسرتها) وضعتها امام قيم اجتماعية حالت دون مشاركة المرأة العراقية في العملية السياسية حيث ادت هذه القيم الى التقليل من دافعية المرأة للمشاركة السياسية والاجتماعية ذات التوجه السياسي والحضاري .

مشكلة البحث :-

تكاد تكون قضية المرأة قضية قديمة تعود الى بدء الخليقة ، فان الانسان منذ خلق ولوع بالتمييز والمفاضلة حريص على تعرف اوجه الخلاف والمماثلة ، لذلك نراه قد وجد في صراع (الذكورة) و(الانوثة) ثنائية جديدة يضيفها الى ثنائياته المعهودة .فهذا فيثاغورس يخرج ما في جعبته من انتقاص للمراة فيقول ((ان هناك مبدأ خير خلق النظام ، والنور ، والرجل ، ومبدأ شرير خلق الاضطراب ،والظلام ، والمرأة)) (١).

ولم تقتصر النظرة على فيثاغورس وحده وانما عبر عنها عباقرة الغرب والشرق . وبلغة لا تقل عداوة عن فيثاغورس ، من امثال شوبنهاور ، ونيتشه ،وابو العلاء المعري ، وتوفيق الحكيم ،وعباس محمود العقاد (٢) .وغيرهم الكثير ، وهكذا وجد الانسان وتحديداالرجال موضوعا للتفرقة بين الرجل والمرأة ، فخلق لنفسه من ذلك مشكلة ، فكان الرجل هو المسيطر ، فتلبست المشكلة المرأة. ومن ثم نشأة تلك القضية الازلية (قضية المرأة) لا الرجل (٣) . فالمراة التي توصف بانها نصف المجتمع ، هي في اغلب الاحيان نراها مكبلة بالقيود خصوصا في مجتمعنا العربي .وذلك لما طالها من تهميش وتغيب متعمد يمكن وصفه بالمتوارث على مر العصور ، لذلك فقد احتلت قضيتها ركنا اساسيا طوال الحقب التاريخية التي مرت بها البشرية .....وما زالت .

ولا شك في ان عدم مشاركة المرأة في اتخاذ القرار السياسي الذي يرسم المسيرة السياسية للمجتمع ويحدد ابعادها الاجتماعية والتنموية جاء نتيجة القيم الاجتماعية التي ادت الى تقليل دافعية المرأة للمشاركة في العملية السياسية .

ولهذا ولكثرة ممارسة هذه القيم تجاه المرأة ، فقد تكون في اعماقها الشعور بالعجز او النقص ان جاز التعبير ، هذا ما دفعها الى الاعتقاد بان التفوق الثقافي والسياسي والابداع امور خاصة بالرجل ، بينما يكون نصيبها العمل الاعتيادي والبسيط خارج المنزل ،فضلا عن كون واجبها الاساسي هو تربية الاطفال والعناية بشؤون المنزل .

ان المرأة العربية وما تحمله من قيم وانماط سلوكية هي انعكاس للواقع المجتمعي بكل ازماته وانعكاس لثقافة المجتمع الذي جعلها غير قادرة على المشاركة في العملية السياسية بسبب ما يحكمها من قيم وتقاليد فلا يمكنها ان تتجاوز ثقافة المجتمع الذي تعيش فيه .

اهمية البحث :-

تأتي اهمية هذا البحث من اهمية جانبه النظري من خلال الدراسة والتعرف على ماهية القيم الاجتماعية التي تحول دون مشاركة المرأة في العملية السياسية . فالمرأة هي نصف المجتمع فاذا لم تكن متحررة سياسيا فان المجتمع لا يمكن ان يكون متحررا سياسيا . اذا ما عرف البحث ماهية القيم الاجتماعية التي تعرقل فاعلية المرأة في المجتمع والخاصة بمشاركتها السياسية الرامية الى تغيير الاوضاع التي تحد من نشاطها الاجتماعي والسياسي والتي في الوقت نفسه تجمد نشاطها الرامي الى تنمية المجتمع وتطويره في الميادين كافة وبخاصة في الميادين التي تستطيع المرأة اداء ادوار مهمة فيها كالميادين الاجتماعية والتربوية والتعليمية والصحية . فضلا عن اهمية البحث في مواجهة المعوقات التي تحول دون فاعلية المرأة في الكل الاجتماعي .

اهداف البحث :-

التعرف على القيم الاجتماعية التي تحول دون مشاركة المرأة العراقية في العملية السياسية .

منهج البحث :-

بما ان البحث ذو طبيعة نظرية ، فلذا فأن المنهج الوصفي يعد من اكثر المناهج ملائمة لهذا البحث ،اذ قامت الباحثة في التحري عن الاطر النظرية المعنية بالقيم الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية للمرأة العراقية اخذة بالحسبان تلك القيم السائدة في المجتمع العراقي وذلك بغية الوصول الى التعرف على ألقيم التي تحول دون مشاركة المرأة العراقية في العملية السياسية .

مفاهيم البحث :-

١ . القيم الاجتماعية :-

عرفت القيم الاجتماعية عند ابن طفيل انها مبادئ ومحددات فكرية وسلوكية توجه طباع الانسان وسلوكه وعلاقاته بالاخرين، مكتسبا اياها من الوسط الذي يعيش فيه يتفاعل معه ومن الافراد الذين يلازمهم والجماعات التي يحتك بها . واوضح ان مصادر القيم هي الدين والعادات والتقاليد (٤).

ويشير عالم الانثرو بولوجي شاكر مصطفى سليم في تعريفه للقيم الى انها معيار ضمني او صريح ، فردي او جماعي ،تتخذ وفقا له القرارات من قبل الافراد او الجماعة للحكم على السلوك الاجتماعي قبولا او رفضا ، فالقيم مقاييس اجتماعية خلقية او جمالية لتقاليد المجتمع واهدافه في الحياة (٥) .

اما كنزلي ديفيز فيعرف القيم في كتابة (المجتمع البشري) "هي القيم التي توجه السلوك والافعال لما ينبغي ان يكون على مستوى المرغوب فيه والمرغوب عنه (٦) .

وعرفت القيم الاجتماعية ايضا هي الخصائص والصفات المرغوب فيها من الجماعة والتي تحددها الثقافة القائمة مثل التسامح والحق والقوة وهي اداة اجتماعية للحفاظ على النظام الاجتماعي والاستقرار في المجتمع (٧) .

وعرفت القيم هي محددات معيارية توجه سلوك المرأة لما هو مرغوب فيه من افعال وسلوكيات وتتجسد القيم في مواقف الافراد الاجتماعية من هذه الافعال والسلوكيات سواء أكانت ايجابية او سلبية وعلى ما تقره ثقافة مجتمعهم
بالاضافة الى تاثيرها في تحديد مكانة المرأة وادوارها في المجتمع .(٨) .

٢. المشاركة السياسية :-

اجمع علماء الاجتماع السياسي على انها عملية اجتماعية وسياسية وهي العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياه السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة ليشارك في وضع الاهداف العامة لمجتمعه وأختيار أفضل الوسائل لتحقيق هذه الاهداف وانجازها (٩)

ويعرف صموئيل هنتجون ونيلسون المشاركة السياسية انها النشاط الذي يقوم به افراد المجتمع بقصد التاثير في عملية صنع القرار في المؤسسة السياسية (١٠) .

اما ابراهيم ابراش فيعرف المشاركة السياسية بقوله هي (تعبير عن قناعة وايمان الفرد بانه جزء من النسق السياسي وهي لا تنفصل عن الوعي السياسي الناشئ من التنشئة السياسية ولا تنفصل عن الثقافة السياسة للمجتمع التي تنمي روح المشاركة السياسية وتحمل المسؤولية ويضيف انها ليست فعلا ماديا فقط بل قيم وعواطف وشعور بالانتماء وارادة في التغيير واحساس من المشارك بانه جزء من المجتمع وان المشاركة حق من حقوقه السياسية (١١).

وعرفت المشاركة السياسية هي العملية التي من خلالها تلعب المرأة دورا في الحياة السياسية لمجتمعها وتكون لديها فرصة المشاركة في وضع اهداف للتنمية السياسية والمجتمعية من خلال التاثير في صنع القرارات والسياسات المجتمعية في تحقيق هذه الاهداف (١٢).

القيم الاجتماعية التي تحول دون مشاركة المرأة العراقية في العملية السياسية :-

لكل مجتمع قيمه ومعاييره التي تتوقف عليها ظروفه واحواله (١٣) وفي مجتمعنا الشرقي تعد القيم الحضارية والمعايير الاجتماعية المتعلقة بعزلة المرأة وتقيد حركتها الى جانب سيطرة الرجل على مقاليد الامور بمثابة السمات المميزة لثقافة افراده(١٤).وبذلك تنعكس القيم في مجموعة من المعايير تكون على شكل عرف او قانون ويسلك الافراد سلوكا معينا طبقا لتلك القيم ينعكس من خلال عاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية(١٥) ويلاحظ ان القيم الاجتماعية التي يتبناها الافراد مصدرها الثقافة والمجتمع والخبرات والتغيرات التي تطرأ عليهم فهي بوصفها نوعا من الاعتقاد تدخل ضمن النسق الاعتقادي الكلي للفرد لتحدد ما يجب ان يكون وما لا يجب ان يكون .وتمثل مستويات معيارية يتاثر بها الفرد في اختياره بين بدائل السلوك المدركة (١٦) فانماط السلوك والاتجاهات هما النتيجة المترتبة على تبني القيم المستمدة من تفاعل الثقافة والشخصية .

ان الاطار الثقافي السائد في مجتمعنا يمثل القاعدة الاساسية التي تنبثق عنها القيم والاتجاهات والتقاليد وتحدد هذه العناصر الثقافية معايير المجتمع وادوار الافراد بما فيها الادوار النوعية اي ادوار النساء والرجال (١٧) .

فالمجتمع بكل انماطه المعيشية ما زال محكوما بقيود من القيم الثقافية والاعراف والتقاليد التي توارثها المجتمع عبر اجيال عديدة مكونة هويته الثقافية وما زالت فاعلة ومسيطرة في تحديد العلاقة بين الجنسين وطبيعة تقسيم العمل (١٨) .

فاذا تناولنا جانبا مهما من صورة المراة وهو الشرف بوصفه قيمة اساسية عليا في المجتمع وكون المراة رمز الشرف وهذا بحد ذاته اعلاء لمكانتها وقيمتها من ناحية ومن ناحية اخرى تتعدد وسائل حمايتها للحفاظ على شرفها مثل عزلها عن مجتمع الرجال وعدم خروجها(١٩) .فما زالت القيم المتعلقة والمتمثلة بمضامين الشرف والسمعة تؤدي دورا مهما في تعزيز سلطة الاب والاخ والزوج على المراة حفاظا على شرف الاسرة وسمعتها حتى اصبحت هذه الانماط السلوكية عادات وتقاليد في صور اعراف اجتماعية توارثها الافراد كثوابت ثقافية كونتها الثقافة وما مر بها من تغيرات مما انعكس على فرص تعلم المراة وخروجها للعمل .ومثل هذه القيم راسخة اصلية لا يفسح بناؤها المعياري الا مجالا ضيقا لامكانية تحدي الافراد لمنفعتها او الشك في مدى وضيفتها المجتمعية اذ يعي الفرد في المجتمع الثقافي انه عندما يفاوض بشأنها فانه يفاوض ايضا على هويته الثقافية ومكانته الاجتماعية وتقديره لذاته (٢٠) فما زالت القيم هي المتغير المستقل الذي يؤثر بشكل واضح في وضعية المراة في المجتمع في ظل الواقع الثقافي الذي لم يفرز بعد قيما ثقافية جديدة تؤمن حق المراة في العمل .

والملاحظ في مجتمعنا ان هناك تعايشا خاصا بين انماط القيم الاصلية والقيم الجديدة نتيجة عملية التحديث ويتميز هذا التعايش الثقافي بالمحافظة على الهياكل التقليدية مقترنة بالرغبة في مراقبة عملية التحديث من خلال تاكيد القيم الاصلية اكثر من غيرها ضابطا للسلوك حتى لا يطغى الحديث على البنى التقليدية (٢١) .ولذلك فان المعتقدات المتعلقة بالقوة وحساسية المجتمع تجاه المفهوم عند ارتباطه بالمراة تمنع اي سلوكيات لها علاقة بالحصول على القوة وممارستها لانها تعد خارجة عن الاطار الثقافي للانوثة (٢٢) .

وللقيم دور مركزي في تعريف انماط العمل وشحنها بمعان ورموز يستوعبها افراد المجتمع الثقافي الواحد حيث تودي دورا اساسيا في الحد من تعلم اختصاصات او ممارسة مهنة معينة وتحد من الاختيارات والبدائل المتاحة لبعض جماعات المجتمع (٢٣) لذلك فان الصورة المجتمعية الايجابية للمراة العاملة تكون مقصورة فقط على انماط العمل التي تؤمن عدم الاحتكاك بالرجل فقط فتكون متوافقة بصورة جلية مع هذه القيم المجتمعية الرئيسية(٢٤)

من جهة اخرى فان سياسات التعيين والتوظيف والترقيه وتقسيم العمل تحكمها انساق من المعتقدات خاصة بتوزيع الادوار على اساس النوع وما يتبع ذلك من التحيز استنادا الى تباين النوع وتقسيم العمل النوعي واستئثار الذكور بقيم متميزة عن الاناث فالشائع في توزيع الادوار واستنادا الى النوع هي السمات الذكرية التي تتمثل في الاستقلالية والخشونة والمنافسة والقدرة على اتخاذ القرارات والتمتع بالشخصية القيادية ،بينما الاعتمادية والتصرف العاطفي والرقة تعد سمات انثوية(٢٥) وفقا لذلك فالمكان الطبيعي للمرأة هو المنزل وان خرجت للعمل فلا تحتل مواقع قيادية ،بينما يكلف الرجل باحتلال المواقع القيادية واتخاذ القرار داخل التنظيمات الرسمية المختلفة في المجتمع .

وهناك نوع من القيم تتصل اتصالا مباشرا بالمبادئ التي تسعى الى تحقيق الانماط المرغوب فيها التي يستند اليها افراد المجتمع في تنظيم سلوكهم اجتماعياً وخلقيا وعقائديا .فكل جماعة تهدف الى التماسك والتضامن والاستقرار تعمل جاهدة على تقوية تاثير هذه القيم المسماة(الامرة الناهية) وذلك عن طريق تزويدها بقوى وعناصر جزائية ذات طبيعة خلقية او دينية او تشريعية ،وهذه القيم ذات قدسية تلزم الثقافة بها افرادها ويرعى المجتمع تنفيذها بقوة وحزم سواء عن طريق العرف اوالراي العام ومن هذه القيم ما يرتبط بتنظيم العلاقة بين الجنسين وتحديد حقوقها في المجتمع (٢٦) .

اذن هذه القيم هي مبادئ معيارية ملزمة توجه السلوك في مواقف معينة مكونة اطارا مرجعيا للجزاءات الاجتماعية وعلى هذا فان مشاركة المراة في الحياة السياسية يعد خروجا على عرفنا وعاداتنا لانها من اختصاص الرجل صاحب القرار وهي بعيدة عن طبيعة العمل الذي حددته قيم المجتمع للمراة ولذلك تتجنب العمل في هذا المجال (٢٧).

وتؤدي نظرة المجتمع لعمل المراة في المجال السياسي لا سيما في انشغالها لمناصب السلطة والنفوذ دورا فاعلا في تحديد وتحجيم دوافعها السياسية وتتجسد دلالات نظرة المجتمع للمراة بعدة صور لعل من اهمها :-

١. الذكورة وتعني القوة والسطوة والسيطرة والسيادة ،اما الانوثة فتعني الضعف والاتكال وتقبل سيطرة الرجال .
٢. ادوار المراة تدور في فلك رجولي متمثل بالسلطة الابوية .
٣. على الرغم من ان ادوار المراة متعددة وفاعلة في المجتمع مقارنة بالرجل الا انها اقل مكانة منه .
٤. علاقات القوة :من يسيطر ومن يخضع ومن يتخذ القرار ومن يتخذ ومن له الكلمة الاخيرة ومن له القيادة وغالبا ما تكون لصالح الرجل .
٥. النظرة الى المراة من خلال الجنس وانجاب الاطفال .

وبذلك تكون نظرة المجتمع الى المراة نظرة اقل اهمية من الرجل والى أنها شخص يجب ان لا يوثق او يعتمد عليه(٢٨) .

وفي ضوء ما تقدم:- نجد ان اغلب مصادر القوة الاجتماعية والسياسية ما زالت بيد الرجل وان الفجوة بين الجنسين ما زالت واسعة وينتج ذلك من خلال انخفاض دافعية مشاركتها في العمل السياسي نتيجة قلة تمكنها وانخفاض مكانتها مقارنة بالرجل(٢٩).

والعنصر السلوكي للافراد يفصح عن نفسه من خلال الحقيقة التي تؤكد ان القيم هي متغيرات وسيطية تحفز على اتباع سلوك معين حينما تستثار وهذا ينطبق على مشاركة لمراة في الحياة السياسية التي تثير لدى افراد المجتمع قيم الشرف والمساواة والرجولة لان المراة احتلت موقعا خصصه المجتمع بكل معاييره من عادات وتقاليد ومعتقدات للرجل فتقابل بالرفض الاجتماعي والنقد(٣٠) .

اذن القيمة الثقافية لاي مجتمع هي المحددة لمكانة المراة ودورها وفي مجتمعنا تتمايز وتختلف مكانة الرجل عن مكانة المراة لصالحه من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويترتب على ذلك العديد من التمايز في الحقوق والواجبات لكل منهما ، وان استمرار فاعلية القيم والتقاليد ادت الى عزل معظم النساء عن عملية التنمية والى تحكم وتسلط الرجل(٣١) .ويتم ذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وانماط التعلم والوعي الثقافي وذلك بهدف الاحساس بالنوع والانوثة مما يخلق فروقا بين الجنسين وتصبح الانثى اقل طموحا من الرجل خاصة في المجالات الفكرية والسياسية .

وبذلك تعمل التنشئة الاسرية على تنمية الاستعدادات الفطرية وتهذيبها واعلائها بحيث تتفق مع القيم المجتمعية ،لهذا لا تعني الاسرة بانماء الميول المهنية والاجتماعية والسياسية لدى الاناث لا باكسابهن عادات علمية في التفكير كما هو الحال في اهتمامها وعنايتها بذلك لدى الذكور (٣٢) .اذ تتعلم المرأة الادوار التي تتطلب انكار الذات والانصياع لقرارات الاخرين في الوقت الذي ينشأ فيه الرجل على الاستقلالية والقيادة والانفراد باتخاذ القرارات وبطبيعة الحال فان ما يتمخض عن اساليب التنشئة هذه من سمات شخصية يجعل من الصعب على المرأ ة الوثوق بقدرتها وخاصة في المجالات التي تعد من الناحية التقليدية مجالات خاصة بالرجل (٣٣).

فكثيرا ما تعتقد المرأة بان التفوق الثقافي والسياسي والابداع امور خاصة بالرجل بينما نصيبها هذا العمل العادي البسيط والملائم خارج المنزل ومهمتها الاساسية تربية الاطفال والعناية بشؤون المنزل (٣٤) ، فهي بذلك لا تطمح بان ترقى في اهميتها الاجتماعية والسياسية الى مستوى الرجل لان طبيعة تنشئتها الاسرية تحددها ادوار ها منذ البداية فهي محرومة من مواقع اتخاذ القرار حتى ان تأهيلها العلمي وتخصصها العملي لا يشفع لها في مساواتها بالرجل في اداء الاعمال القيادية لانها في نظر المجتمع مقتصرة على الرجل (٣٥) .وقد شكل ذلك عائقا دون منحها فرص تطوير ذاتها ومشاركتها في امور السياسة .

وقد اثبتت النظريات السيكولوجية والبحوث الميدانية وجود علامات اختلاف بين الذكر والانثى في الحياة السياسية التي تبدأ مبكرا مثلها مثل غيرها من اشكال التعبير ،ويرجع سبب هذه الاختلافات الى توحد الاطفال مع الوالدين من الجنس نفسه في سن مبكرة ،ومن ثم يتشبه الاولاد بسلوك ابائهم ،وتتشبه الفتيات بسلوك امهاتهن (٣٦).ونتيجة لعملية التقليد هذه تظهر اختلافات ملحوظة في التوجهات السياسية للاولاد والبنات .

وبتاثير من ثقافة مجتمعهم لا يتساوى دور المرأة ومشاركتها في السياسة بالدور الذي ينهض به الرجل .

اذن اساليب التنشئة الاسرية ما هي الا انعكاس لثقافة المجتمع التي تحدد مكانة المرأة ودورها وتحصيلها الدراسي واختياراتها المهنية ،وفي ذلك اثر واضح في تحديد مضمون الذكورة والانوثة وفي خلق فروق تجعل المرأة اقل طموحا من الرجل في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية ،واكثر انشغالا بامور الزواج والبيت (٣٧) فهي تلقن على اساس انها مخلوق عاطفي رقيق لم يخلق للعمل العام والتركيز هنا النشاط السياسي فتنشأ مقتنعة بفكرة ان العمل السياسي هو من مهام الرجل يتناسب مع طبيعته الخشنة ويتفق مع مسؤولياته القيادية والتوجيه في الحياة (٣٨) .

ان المرأة بما تحمله من قيم وانماط سلوكية هي انعكاس للواقع المجتمعي بكل ازماته وانعكاس لثقافة المجتمع الذي جعلها غير قادرة على المشاركة في قضايا التغيير بسبب ما يحكمها من اعراف وتقاليد فلا يمكنها ان تتجاوز ثقافة المجتمع الذي تعيش فيه (٣٩) .

وعلى الرغم من أن التغيير الاجتماعي والاقتصادي كفيل بتغيير وضع المرأة الا ان هذا التغيير لا ينعكس في افكار الناس وانظمتهم الحياتية الا ببطئ شديد (٤٠).

فالمرأة في مجتمعنا تنظر الى نفسها على انها تابع للرجل ،فهي حبيسة نفسها تجسد الانسان المعزول عن العالم نجدها احيانا لا تدرك من العالم الا النقطة التي تتحرك من خلالها وهي لاتزال في عزلة نسبية عن التطور الاجتماعي هذه العزلة سببتها سلوكية المجتمع الذي يحدد حركة المرأة ضمن انماط ثقافية معينة فقيمة المرأة تكمن في انجاب الاطفال وادارة شؤون المنزل ويحاول المجتمع تعميم انسانية هذه القيمة على محدوديتها (٤١).

اما وعي المرأة الشرقية بذاتها ومحيطها الاجتماعي ،فوعيها الاجتماعي هو انعكاس للواقع الاجتماعي والثقافي الذي تعيشه وتعززه المفاهيم الثقافية السائدة في المجتمع والتي تؤكد محدودية دور المرأة رغم خروجها للعمل الا ان هذه المشاركة المجتمعية يغلفها نظام قائم من القيم التي انعكست على المرأة بصورة سلبية معطلة دورها الفاعل في المجتمع اضافة الى اساليب التنشئة الاسرية لكون الاسرة الخلية الاولى المؤثرة في تكوين شخصية الفرد وانماطه السلوكية وتمتد الى المدرسة ووسائل الاعلام التي تؤكد صورة المرأة زوجة أو وربة المنزل وتغفل مشاركتها الثقافية والاقتصادية والسياسية (٤٢) .

وبذلك تبقى مشاركة المرأة المرأة في الحياة السياسية محدودة لاسباب منها العادات والتقاليد وثقافة المجتمع ودور الرجل الذي ما زال يتفوق على المرأة (٤٣).ومع وجود هذه الحواجز هل تحرر عقل المرأة فعلا بعد دخولها الجامعة واشتراكها بالوظائف العامة ؟

الجواب هو ان قطاعا كبيرا من النساء المتعلمات المتحررات ظاهريا يشعرن في اعماقهن بالضعف امام الرجل وما زالت مجموعة منهن تنتهي حياتهن العلمية والمهنية بمجرد الزواج (٤٤).

مما يؤكد ان اقتناعهن بالمشاركة في الحياة السياسية والعامة مازال ضعيفا وما زال التناقض قائما في عقولهن .

فضلا عن ان المرأة في يومنا هذا تعتصرها مشكلات الحياة اليومية فتكون شريحة من الذين لا اهتمام لديهم بأمور السياسة ولا يمتلكون وعيا سياسيا فتسقط فريسة للتغرب .فهي تشعر باغتراب ازاء وعيها بان المكتسبات السياسية التي حصلت عليها هي مجرد مكتسبات شكلية (٤٥) .كما ان سيطرة الشخصيات السياسية من الذكور على مصادر القوة ومن ثم سيطرتهم على المراكز الاجتماعية المرموقة في المجتمع وتعزيزاتهم المستمرة لقوتهم يزيد من صعوبة اختراق المرأة لهذه القوة ويحد من قدرتها بان تستخدم امكانياتها لتحسين مراكزها وتصبح هذه المصادر في غاية الصعوبة بالنسبة لوضع المرأة (٤٦) .

اذن المشاركة السياسية تتطلب درجة معقولة من الوعي السياسي والذي يعني التصور الكلي للفرد للواقع المحيط به حقيقة كلية مترابطة العناصر وليس وقائع منفصلة لا يجمعها رابط ،فضلاً عن تخطي الفرد خبرات جماعته الصغيرة ليتفاعل مع خبرات ومشكلات المجتمع السياسي الكلي فوعي الفرد بذاته وبالبيئة الاجتماعية التي يحيا فيها يزداد وضوحا كلما انغمس في مشكلات المجتمع العامة وكلما ازداد وعيه السياسي .

لكن كيف يتوفر هذا الوعي لدى المرأة في ظل خبرتها السياسية وزيادة نسبة الامية وفقدان الاحساس بالمصلحة العامة وشعورها بالعزلة الثقافية وعدم ثقتها بامكانيتها .مع تغذية الرجل هذه المشاعر من خلال سلطته الابوية واساليب التنشئة الاسرية أنها تستسلم المرأة لواقعها وتسقط في شبكة معقدة من العادات والتقاليد (٤٧) وعلى نحو مؤكد .

الاستنتاجات :-

١ - اتضح ان للقيم التقليدية دوراً مؤثراً في تقليل مشاركة المرأة العراقة في العملية السياسية ومن تلك القيم المتعلقة بالشرف ،والقيم المتعلقة بعزلة المرأة وتقيد حركتها ،قيم تحدد حقوق المرأة في المجتمع ،قيم تحدد حجم الدور المسموح للمرأة باكتسابه وممارسته في المجتمع ،قيم تتعلق بتقسيم العمل بين الرجل والمرأة.

٢ - تبين ان للتنشئة الاسرية التقليدية دوراً كبيراً في تقليل مشاركة المراة العراقية في العملية السياسية ،حيث ان الوالدين يستخدمون اساليب تربوية مع ابنائها تختلف عن تلك التي يستخدموها مع بناتها . ومن تلك الاساليب سلطة الذكر على الانثى من حيث المكانة وتقسيم الادوار داخل الاسرة ،مشاركة الابن في اتخاذ القرار ات اكثر من البنت داخل الاسرة ،منح حرية للابن اكثر من الحرية التي تمنح للبنت ،عدم السماح للبنت في حالات كثيرة باكمال دراستها مقارنة بالابن .

٣ - تبين ان انخفاض المستوى التعليمي للمرأة يؤدي دوراً كبيراً في تقليل مشاركة المرأة في العملية السياسية .

٤- اتضح ان لسيطرة الشخصيات السياسية من الذكور على مصادر القوة في المجتمع دوراً مؤثراً في تقليل مشاركة المرأة العراقية في العملية السياسية .
٥ - تبين ان انخفاض الوعي الاجتماعي عند افراد المجتمع له دور كبير في تقليل مشاركة المرأة العراقية في العملية السياسية .نتيجة قلة تقدير الرجل لاهمية ومكانة دور المرأة في المجتمع .
فضلا عن قلة معرفة المرأة باهمية دورها في المجتمع .وضعف خبرة المرأة في الحياة يؤدي الى انخفاض في مشاركتها السياسية .
٦ - تبين ان انخفاض الوعي السياسي والثقافة السياسية للمرأة يلعب دوراً كبيراً في تقليل مشاركة المرأة العراقية في العملية السياسية.فضلا عن انخفاض طموح المرأة وضعف ثقة المرأة بقدرتها على اداء الادوار القيادية داخل المجتمع يؤدي الى انخفاض مشاركتها السياسية .

التوصيات :-

١ . ضرورة تبني مؤسسات المجتمع الرسمية القيم والمعايير الاجتماعية الايجابية التي تساعد على رفع مكانة المرأة ودورها في الاسرة والمجتمع ونشر هذه القيم والمعايير في مؤسسات المجتمع غير الرسمية من خلال تشجيع الرأي العام وحثه على تناول وتدعيم قضايا المرأة من منظور اجتماعي متقدم يعزز مكانتها الاجتماعية ،ويجري تطبيق ذلك بالتعاون والتنسيق بين وزارتي شؤون المرأة والثقافة .
٢ . تعزيز القيم التقليدية المنسوبة للمرأة الى وسائط او جسور لمزيد من المشاركة السياسية بحيث تكون صور المرأة بصفاتها التقليدية كالاخلاص والامانة والعاطفة مصدرا لاقناع افراد المجتمع باهليتها لتولي المناصب العامة ،وفي هذا الشأن تقع على المؤسسات التربوية والاعلامية مسؤولية الارتقاء بتراث مجتمعنا من عادات وتقاليد تبرز دور المرأة التنموي في مجتمعنا بابعاده التقليدية وغير التقليدية مما يجنب المجتمع مشكلة وجود فجوة حضارية بين التقدم الثقافي المادي والتخلف الثقافي المعنوي المتضمن للقيم .
٣ .تحتاج مشاركة المرأة السياسية الى اطار من القيم والمعايير للموازنة العقلانية في تقسيم الادوار الاجتماعية وعدم التحيز في الافكار والاتجاهات الى الرجل ضد المرأة ،وتعميم بعض القيم مثل تداول مواقع اتخاذ القرار في مؤسسات الدولة واحترام التمتع بالحقوق السياسية للمرأة والتي يمكن ان تسهم في ارساء وعي ثقافي ملائم للديمقراطية بين الرجل والمرأة تتحقق به ارادتهما وفي هذه الشأن تقع المسؤولية على المنظمات النسوية بالتعاون مع وسائل الاعلام في تقديم برامج اذاعية وتلفزيونية هادفة تسعى الى بلورة الاتجاهات والقيم الايجابية بين الافراد .
٤ . تعديل الانماط الاجتماعية والثقافية السلبية والتي تؤدي الى استمرارية انخفاض مشاركة المرأة السياسية ،والسعي لتطوير المفاهيم الاجتماعية لتعزيز دور المرأة في التنمية المجتمعية ولهذا الغرض وجب التعاون بين الباحثين في الدراسات الاجتماعية والنفسية والتربوية في تحديد هذه الانماط والمفاهيم وايجاد الحلول المناسبة لها .
٥ . مراجعة معايير التوظيف والتعيين في الهيئات الاستشارية وهيئات وضع القرار والترقية الى المناصب العليا في معظم الوزارات لضمان عدم التحيز الى الرجل على حساب المرأة .
٦ .ضرورة تفعيل دور المرأة الام الاخت الكبرى في عملية التنشئة في الاسرة لما في ذلك من تاثير في تنمية قدرات الفتاة من جانب وتغير افكار اخوتها الذكور بشأن مكانتها ودورها من جانب اخر ،وعليه تستطيع المرأة من المساهمة في القضاء على ظواهر اجتماعية سلبية تحد من قدرتها على العطاء والمساهمة في التنمية .
٧ .ضرورة التوظيف الكامل لقدرات المرأة وتعزيز ثقتها بذاتهاوقدراتها ، ويكون البدء بذلك منذ مرحلة الطفولة من خلال تعزيز المناهج الدراسية ورفدها بمواضيع تساعد على غرس المفاهيم

التي تحترم الفتاة والمرأة في اذهان افراد المجتمع وتغيير الصورة النمطية لديهم عن دورها ربة بيت من خلال تسليط الضوء على مجالات الابداع والثقافة والعلم لديها . ويكون ذلك من المراحل الدراسية الاولى ،فضلا عن تفهم المسؤوليات المشتركة في المؤسسة التربوية ومؤسسات المجتمع الاخرى ، ويتم ذلك من خلال دعم الدولة المادي والمعنوي للمؤسسة التربوية لزيادة امكانيتها المادية لتغير وتفعيل التنمية الفكرية في مجتمعنا العراقي .

٨ . ضرورة تمكين المرأة من الحصول على فرصتها التعليمية بما يكفل تحقيق التكافؤ مع الرجل ،من خلال رفع مستواها العلمي والقضاء التام على اميتها ، ويجري ذلك باقامة دورات ارشادية وتدريبية تتبناها وزارة التربية بالتنسيق مع المجالس البلدية والمنظمات النسوية لتوعية الاسر باهمية تعليم بناتها ،وافتتاح دورات لمحو الامية خاصة في المناطق الفقيرة والريفية .

٩ .ضرورة توعية المرأة والرجل على حد سواء بحقوق المرأة السياسية وباهمية ممارسة المرأة لها لغرض زيادة قدرتها ومشاركتها في العملية السياسية ، من خلال عقد ندوات توعية وارشاد تديرها منظمات المجتمع المدني وبضمنها المنظمات النسوية بالتنسيق مع وزارة الثقافة ووزارة المرأة .

١٠ . ضرورة اهتمام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بمواصلة دعمها للاسرة من خلال مؤسساتها المختلفة مثل توفير دور الحضانة ورياض الاطفال بتكاليف تناسب ميزانية الاسرة ،لتشجيع المرأة واتاحة الفرصة لها بالمشاركة في الحياة السياسية لما تتطلبه هذه المشاركة من وقت وجهد وغياب عن المنزل .

الخاتمة :-

اثرت قيم اجتماعية متعددة في جعل المرأة اقل طموحا من الرجل في مجالات الحياة المختلفة ،هذه القيم افرزتها ثقافة المجتمع الذي تكون المرأة نصفه ، تلك الثقافة اثرت في نظرة الرجل للمرأة قبل تأثيرها في المرأة .

مما ادى الى وضع المرأة في مكانة اقل من الرجل فظهر على سطح المجتمع تقسيم الادوار بين الجنسين في المجتمع ومؤسساته حسب مكانة كل منهما ابتداءً من الأسرة وانتهاء بالمؤسسة السياسية .

فقد ادت القيم الاجتماعية دورا اساسيا في تحديد مشاركة المرأة في الحياة السياسية فهي بمثابة المرأة العاكسة للواقع المجتمعي والثقافي الذي يحيا به افراد مجتمعنا من عادات وتفاليد واعراف وانعكاس للنظام الابوي السائد في مجتمعنا .

هوامش البحث :-

١. زكريا ابراهيم ، سيكولوجية المرأة ، مصر ، مكتبة مصر ،د .ت ،ص ٣-٤.
٢. محمد كامل الخطيب ، قضية المرأة ، ج ٢ ،دمشق ،١٩٩٩ . ص ١٤٧-١٥١ .
٣. زكريا ابراهيم ،المصدر السابق ،ص ٤ .
٤. د . احسان محمد الحسن ، علم الاجتماع عند ابن طفيل ، ملخصات ابحاث مؤتمر التراث الاجتماعي العربي لجمعية العلوم الاجتماعية العراقية ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٣ .
٥. د . شاكر مصطفى سليم ، قاموس الانثروبولوجيا ،(انكليزي – عربي) ، جامعة الكويت ، ١٩٨١ ، ص ١١٣ .
٦. الاء عبد الله معروف ، المعوقات الثقافية والاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة العراقية ، دراسة ميدانية في مدينة بغداد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الاداب ، قسم الاجتماع ، ٢٠٠٧ ، ص ١٠ .
٧. ويكيبديا ، الموسوعة الحرة ، قيم اجتماعية ، شبكة المعلومات الدولية ،الانترنيت .
٨. الاء عبد الله معروف ، المصدر السابق ،ص ١١.
9. Tery Eaking <students and politics Comparatives study ,Newyork ,1972 ,p 96.
١٠. الاء عبد الله معروف ،المصدر السابق ،ص ٧.
١١. د.ابراهيم ابراش ،علم الاجتماع السياسي ،الاردن ،دار الشرق للتوزيع والنشر ،١٩٩٨ ،ص ٢٤٢ .
١٢. الاء عبد الله معروف ،المصدر السابق ، ص ٨ .
١٣. حسن عبد الجليل ،ازمة القيم في المجتمع العربي (قراءات في الفكر القومي)بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٩٦ ،ص ١٠٦.
١٤. الاء عبد الله معروف ،المعوقات الثقافية والاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة العراقية ،مصدر سابق ،ص ٦٣ .
١٥. محمد علي محمد واخرن ،المجتمع والثقافة والشخصية ،مدخل الى علم الاجتماع ،الاسكندرية ،دار المعرفة الجامعية ،١٩٨٤ .ص ٣١٤ .
١٦. المصدر نفسه ،ص ٣٥١- ٣٥٢ .
١٧. جوزي سالم بيكارتز واخرون ،دليل المرأة الاردنية في الحياة السياسية ، الاردنية ،عمان ،١٩٩٦ ،ص ٢٦ .

١٨. د.عفاف ابراهيم عبد العليم ،المرأة ودورها في الانتاج (دراسات ريفية – حضرية مقارنة)،حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية بجامعة قطر ،العدد٢٠ ،مطابع دار الشرق ،١٩٩٧ ، ص ٢٠٤ .
١٩. د .محمد الرميحي ،اثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج ، ندوة المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية ، ص ٣ ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٩٣ ، ص ٢٤ .
٢٠. د. سالم ساري ،عمل المرأة الخليجية بين الجمود والتأثر ،مؤتمر المرأة والعمل ،المجلد الاول ،١٩٨٥ ،ص ١٧٥ .
٢١. المصدر نفسه ،ص ١٧٧ .
٢٢. د. جوزي سالم بيكارتز واخرون ،المصدر السابق ،ص ٣٠ .
٢٣. الاء عبد الله معروف ،المعوقات الثقافية والاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة العراقية ،مصدر سابق ،ص ٦٥ .
٢٤. د .خضير زكريا ،عمل المرأة في الوطن العربي الواقع والافاق .مجلة علوم اجتماعية ،العدد ١٣ ،١٩٨٦ ،ص ١١٤ .
٢٥. د .اعتماد محمد علام ،الاسرة والتنشئة المهنية للمرأة ، مجلة شؤون اجتماعية ،السنة ٨ ،العدد ٣١ ،١٩٩٢ ، ص ٣١ .
٢٦. د . عماد الدين اسماعيل واخرون ، قيمنا الاجتماعية واثرها في تكوين الشخصية ،القاهرة ،مكتبة النهضة المصرية ،١٩٧٢ ،ص ١٨٠ .
٢٧. الاء عبد الله معروف ،المعوقات الثقافية والاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة العراقية ،مصدر سابق ، ص ٦٦ .
٢٨. د .سامية حسن الساعاتي ،علم اجتماع المرأة ،القاهرة ، مكتبة الاسرة ، ٢٠٣ ، ص ٧٨ – ٨٠ .
٢٩. الاء عبد الله معروف ،المرأة واتخاذ القرار الاجتماعي ،دراسة ميدانية في مدينة بغداد ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الاداب ، قسم الاجتماع ، ٢٠٠٧ ، ص ١٢٦ – ١٢٧ .
٣٠. د .علي عبد الرزاق ، دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩ ، ص ٢٢٤ .
٣١. الاء عبد الله معروف ، المعوقات الثقافية والاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة العراقية ، مصدرسابق ، مصدر سابق ، ص ٦٨ .
٣٢. الاء عبد الله معروف ، مصدر سابق ، ص ٦٩ .
٣٣. د . ياسر فهد ، مراجعة كتاب النساء والتطور العالمي ، مجلة الفكر العربي ، السنة ٢ ، العدد ١٧ ، ١٩٨٠ ، ص ٣٥١ – ٣٥٦ .
٣٤. الاء عبد الله معروف ، المعوقات الثقافية والاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة العراقية ،مصدر سابق ، ص ٧٥ .
٣٥. د . جوزي سالم بيكارتز واخرون ، دليل المرأة الاردنية في الحياة السياسية ، مصدر سابق ، ص ٣١ .
٣٦. د . الاء عبد الله معروف ،المعوقات الثقافية والاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة العراقية ،مصدر سابق ، ص ٧٥ – ٧٦ .
37. r – Schoen and W.Orum ,Sex socialization and Politics ,A S-R ,1974 ,pp 197 – 209.
٣٨. د.سهير لطفي ، قراءة نقدية في ادبيات المشاركة السياسية للمرأة العراقية ، ندوة الخبراء حول المرأة العربية والتغييرات الاجتماعية والثقافية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ،ص ١٤٨ .
٣٩. د . عزت جعازي ، المرأة العربية هل تؤدي دورا ذا قيمة في التنمية ، بحوث المؤتمر الاول
٤٠. للاجتماعيين العرب ،مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ٥ ،١٩٨١ ،ص ٢٧٩ .
٤١. امال سليمان العبيدي ، الثقافة السياسية للمرأة العربية ، ندوة المرأة في المجتمع ، مطابع الوحدة العربية ،١٩٨٩ ،ص ٣٦٩ - .

٤٢. الاء عبد الله معروف ،المعوقات الثقافية والاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٨٣ .
٤٣. جواد الشقوري ،المرأة في سلطة الواقع وسلطة الايددولوجيا ، مجلة المستقبل العربي ،السنة ٢٣ ،العدد ٢٥٧ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٧١ .
٤٤. د . اسماعيل علي سعد ، اتجاهات الشباب المصري نحو العمل السياسي ، الاسكندرية ،دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ ،ص ٧٧ .
٤٥. سلوى الخماش ، المرأة العربية ،والمجتمع العربي المتخلف ،ط ١ ،بيروت ،دار الحقيقة ،١٩٧٣ ،ص ٨-٩ .
٤٦. الاء عبد الله معروف ،المعوقات الثقافية والاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة العراقية ،مصدر سابق ،ص ٨٧ .
٤٧. الاء عبد الله معروف ،المرأة واتخاذ القرار الاجتماعي ، مصدر سابق ،ص ١٢٦ .
٤٨. الاء عبد الله معروف ،المعوقات الثقافية والاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة العراقية ،مصدر سابق ،ص ٨٨ -٨٩ .

قائمة المصادر :-

١. د . ابـراهيم ابـراش ، علـم الاجتمـاع السيلسـي ، الاردن ،دار الشـرق للتوزيـع والنشـر ،١٩٩٨ .
٢. د. اسماعيل علي سعد ، اتجاهات الشباب المصري نحو العمل السياسي ،الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ،١٩٨٢ .
٣. د . احسان محمد الحسن ،علم الاجتماع عند ابن طفيل ،ملخصات ابحاث مؤتمر التراث الاجتماعي العربي لجمعية العلوم الاجتماعية العراقية ، بغداد ،٢٠٠١ .
٤. د . اعتماد محمد علام ، الاسرة والتنشئة المهني للمرأة ، مجلة شؤون اجتماعية ،السنة (٨) العدد (٣١) ، ١٩٩٢ .
٥. الاء عبد الله معروف،المعوقات الثقافية والاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة العراقية ، دراسة ميدانية في مدينة بغداد ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بغداد ، كلية الاداب ،قسم الاجتماع ،٢٠٠١ .
٦. الاء عبد الله معروف ،المراة واتخاذ القرا الاجتماعي ،دراسة ميدانية في مدينة بغداد ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد كلية الاداب ،قسم الاجتماع ، ٢٠٠٧ .
٧. امال سليمان العبيدي ،الثقافة السياسية للمرأة العربية ، ندوة المرأة في المجتمع ،مطابع الوحدة العربية .١٩٨٩ .
٨. جواد الشقوري ، المرأة بين سلطة الواقع وسلطة الايدولوجيا .مجلة المستقبل العربي ،السنة (٢٣) ، العدد (٢٠٧) ،مركز دراسات الوحدة العربية .٢٠٠٠.
٩. جوزي سالم بيكارتز واخرون ،دليل المرأة الاردنية في الحياة السياسية ،عمان ، المطبعة الاردنية ،١٩٩٦ .
١٠. حسن عبد الجليل ، ازمة القيم في المجتمع العربي (قراءات في الفكر القومي)بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٩٦ .
١١. د . خضر زكريا ،عمل المرأة في الوطن العربي ،الواقع والافاق ، مجلة علوم اجتماعية ،العدد (١٣) ، ١٩٨٦ .
١٢. د . زكريا ابراهيم ،سيكولوجية المرأة ، مصر ، مكتبة مصر ، د . ت .
١٣. د . سالم ساري ، عمل المرأة الخليجية ،بين الجمود والتاثر ،مؤتمر المرأة والعمل ، المجلد الاول ،١٩٨٥ .
١٤. سامية حسن الساعاتي ،علم اجتماع المرأة ، القاهرة ،مكتبة الاسرة ،٢٠٠٣ .
١٥. سلوى الخماش ، المرأة العربية والمجتمع العربي المتخلف ، ط ١ ،دا الحقيقة ، بيروت ،١٩٧٣ .
١٦. د .سهير لطفي ، قراءة نقدية في ادبيات المشاركة السياسية للمرأة العراقية ، ندوة الخبراء حول المرأة العربية والتغييرات الاجتماعية والثقافية ، القاهرة ،١٩٨٨ .
١٧. د . شاكر مصطفى سليم ،قاموس النثروبولوجيا ،(انكليزي – عربي) جامعة الكويت ،١٩٨١ .
١٨. د . عزت حجازي ، المرأة العربية هل تؤدي دورا ذا قيمة في التنمية ، بحوث المؤتمر الاول للاجتماعيين العرب ،مجلة العلوم الاجتماعية ،العدد (٥) ، ١٩٨١ .
١٩. د . عفاف ابراهيم عبد العليم ،المرأة ودورها في الانتاج (دراسات ريفية – حضرية مقارنة) حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية بجامعة قطر ،العدد (٢٠) ، مطابع دار الشرق ،١٩٩٧.
٢٠. د . علي عبد الرزاق ، دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية ،الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ،١٩٨٩ .

٢١. عماد الدين اسماعيل واخرون ،قيمنا الاجتماعية واثرها في تكوين الشخصية ، القاهرة ،مكتبة النهضة المصرية ،١٩٧٢ .
٢٢. د . محمد الرميحي ، اثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج ،ندوة المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية ،ط ٣ ،لبنان ،مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٩٣ .
٢٣. محمد علي محمد واخرون ،المجتمع والثقافة الشخصية ،مدخل الى علم الاجتماع ،الاسكندرية ،دار المعرفة الجامعية ،١٩٨٤ .
٢٤. محمد كامل الخطيب ،قضية المرأة ،ج ٢ ،دمشق ،١٩٩٩.
٢٥. ويكيبديا ،الموسوعة الحرة ،قيم اجتماعية ،شبكة المعلومات الدولية ،الانترنيت .
٢٦. د ياسر فهد ،مراجعة كتاب النساء والتطور العالمي ،مجلة الفكر العربي ،السنة (٢) ،العدد(١٧) ،١٩٨٠ .

المصادر الاجنبية :

27.R .Schoen and W .Orum ,sex socializ ation and Politics A S –R ,1974 .
28.TERY Eakin ,Students and Politics Comparatives study , NEW YOURK , 1972 .

المشاركة السياسية للمرأة العراقية

م.م. دحام حسين علي مدير الإعلام / رئاسة جامعة ديالى
م.م. زينب ليث عباس كلية التربية/ جامعة ديالى

المقدمة

تعد مشاركة المرأة في الحياة السياسية مؤشراً ومقياساً على تقدم المجتمع وتحضره، إذ ان قضية مشاركة المرأة السياسية ليست بقضية عدد تكميلي لقائمة معينة، وانما هي قضية تتعلق بنوعية العناصر الممثلة وقدرتها على التعبير عن قضاياها وقضايا المجتمع وهمومه.
لقد استطاعت المرأة أن تحقق اختراقات سياسية مهمة في العديد من الدول في السنوات الأخيرة. لكن حضورها في دنيا السياسة لا يزال متواضعاً كل التواضع ولا يناسب عدد النساء وتقدم البشرية ولا يلبي الدعوة الأزلية للمساواة بين الرجل والمرأة.

ان ظاهرة محدودية المشاركة السياسية للمرأة هي محصلة العديد من العوامل سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية وتشترك اغلب بلدان العالم الثالث في هذه العوامل. فمنها اسباب قانونية اذ لا توجد اي مساواة بين الرجل والمرأة ، وقد تقتصر ممارسة الحقوق على الرجال فقط، وقد يضمن للمرأة حق الترشيح والانتخاب ومع هذا قد تظل هذه النصوص معطلة او مبهمة لدى الغالبية. ومن العوامل ما يتعلق بالقيم الثقافية التي كرست صورا نمطية للمرأة ودورها في المجتمع ، يساعد ذلك التصورات المغلوطة عن مواقف الدين من المرأة. ومنها ـ وهذا الجزء الاخطر والاهم ـ ما يتصل بتفشي الامية بكافة انواعها في المجتمعات العربية وبخاصة بين الاناث. ومنها ما يتصل بالاوضاع الاقتصادية السائدة في بلدان العالم الثالث والتي تحمل المرأة عبئها بصورة أكبر خاصة في ظل تحديات العولمة والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المبحث الأول / منهجية البحث

مشكلة البحث

لقد حظيت المرأة العراقية على مر العصور الماضية باهمية ورعاية خاصة بما يضمن لها تعزيز دورها التنموي في عملية البناء الاجتماعي والاقتصادي للبلد وبما يصون كرامتها ويحافظ على حقوقها. فمع صدور اول تشريع عرفه الانسان في بلاد الرافدين وفي عصر حمورابي شهدت مسلته المشهورة أولى القوانين والتشريعات التي اهتمت بالمرأة ووفرت لها الحصانة القانونية من خلال النصوص التي اعدت الشخصية القانونية للمرأة العراقية. تلتها الشريعة الاسلامية التي اكدت على المبادئ نفسها والقيم الانسانية التي اكسبت المرأة دورا متميزاً في الحياة وأقرت مساواتها مع الرجل في جميع الحقوق والواجبات ووفرت لها حق المشاركة السياسية حينما أمر الله عز وجل رسوله الكريم محمد (ص) ان يأخذ البيعة من النساء استقلالا، كما اعطي لها الحق في التعلم والتملك باوسع معانية.
اما في العصر الحديث وما جرت من احداث مر بها العراق فقد واجهت المرأة العراقية أعظم التحديات التي أثرت وبشكل كبير على تقدمها وعلى شخصيتها، إذ اثرت الحروب المفروضة فضلا عن الحصار الاقتصادي الذي انهك قوى الاسرة العراقية عامة والمرأة خاصة، إذ تحملت العبء الاكبر من مصاعب الحياة وتراجع دورها التنموي بشكل كبير.

وتعد ظاهرة ضعف المشاركة السياسية للمرأة وعزوفها عن المشاركة في العمليات الانتخابية او ممارسة حقها في عمليات الانتخاب والترشيح لعضوية المجالس النيابية او المحلية او الانضمام للاحزاب السياسية ظاهرة ومشكلة يحتم علينا دراستها وتحديد اسبابها.

أهمية البحث

تأتي اهمية هذا البحث بالقاء الضوء على واقع مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية عامة وتشخيص اهم التحديات السياسية والاجتماعية التي تواجه المرأة العراقية و تحد من مشاركتها السياسية.

اهداف البحث

يمثل هدف البحث محاولة الاجابة عن اسئلة البحث فضلاً عن تحقيق الاهداف الاتية:

١. التعرف على مفهوم المشاركة السياسية.
٢. متابعة المشاركات السياسية للمرأة العراقية عبر الدساتير التي سنت في الفترات الزمنية المختلفة .
٣. الوقوف على اهم الاسباب التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة العراقية.
٤. الوصول الى اهم الحلول للحد من ظاهرة ضعف المشاركة السياسية للمرأة العراقية.

منهجية البحث

يعد هذا البحث من البحوث الوصفية، فالوصف ركنُ اساسُ من اركان البحث العلمي، ومنهجه من المناهج المستخدمة. تستخدم الدراسة الوصفية في دراسة الاوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها، واشكالها، وعلاقاتها، والعوامل المؤثرة في ذلك. وبما ان البحوث الوصفية تعد احدى الطرائق المهمة التي يمكن استخدامها لدراسة المواقف الاجتماعية ومظاهر السلوك الانساني.[١] فأن البحوث الاجتماعية والسلوكية ومنها بحثنا هذا غالباً ما تلجأ إلى هذا النوع من البحوث.

ولما كان الهدف الاساس من البحوث الوصفية هو تحليل ظاهرة او مجموعة من الظواهر وتقويمها فان اهم منهج يعتمد في ذلك هو المنهج المسحي[٢]. وانسجاماً مع مقتضيات البحث وطبيعته الاجرائية فقد اتبع الباحثان المنج الوصفي المسحي للوصول الى النتائج المرجوة لتحقيق اهداف البحث.

ادوات البحث

لغرض انجاز متطلبات البحث استعان الباحثان باستمارة استبيان[*] أعدت لهذا الغرض اشتملت على عشرة اسئلة وتضمنت اسئلة مغلقة وزعت على عينة البحث.

حدود البحث

وشملت حدود البحث ثلاثة مجالات

المجال الزماني: إذ استغرق العمل الميداني الذي قام به الباحثان في توزيع الاستمارة على الجمهور واسترجاعها عشرين يوماً وهي المدة الواقعة بين تاريخ ٩/١٦ ولغاية ١٠/٤ لهذا العام ، ولم تكن هناك أي أسباب لاختيار الحدود الزمنية غير أنها جاءت مع فترة انتهاء أعداد الاستمارة فضلا عن كون المدة المحددة لانجاز البحث قد شارفت على الانتهاء، ولكن من المصادفة فأن الاستمارة وزعت تزامنا مع الحملات الإعلانية المعدة لانتخابات مجلس المحافظات.

المجال المكاني: اختار الباحثان تطبيق الدراسة على محافظة بغداد العاصمة مجالا مكانياً ولعدة أسباب منها أن بغداد تعد المحافظة الأولى من حيث التطور الثقافي وكذلك الكثافة السكانية. وإنها تعد مجتمعاً مفتوحاً بدرجة كبيرة أمام المواطنين كافة بشتى أنحاء القطر الأمر الذي يعطي لها خصوصية معينة من حيث تنوعها وتمايز تركيبها السكاني.

المجال البشري: قام الباحثان بتوزيع ٢٥٠ استمارة استبيان على سكان المحافظة بجانبيها الكرخ والرصافة وعلى كلا الجنسين وقد وصلت عدد الاستمارات الصالحة التي تمت إعادتها إلى الباحثين ٢٠٠ استمارة، إذ أن (٢٥) استمارة لم يتم إرجاعها و(٧) أعيدت بلا إجابات و(١٣) استمارة كانت غير صالحة للبحث.

عينة البحث:

بلغ عدد افراد عينة البحث ٢٠٠ فرداً (٥٠ من الذكور) تراوحت اعمارهم بين ١٨ـ٧٥ سنة و(١٥٠ من الاناث) تراوحت اعمارهن بين ١٨ـ ٧٥سنة . في محافظة بغداد بجانبيها الكرخ والرصافة. وقد كان توزيع عدد الاستمارات للنساء بواقع (١٧٥) و(٧٥) على الرجال، إذ تم توزيع النسبة الأكبر للنساء كون البحث يتعلق بواقع المشاركة السياسية للمرأة. ووزعت نسبة قليلة للرجال لمعرفة أرائهم حول قضية المشاركة السياسية للمرأة.

المبحث الثاني / المشاركة السياسية للمرأة العراقية

مفهوم المشاركة السياسية

برز مفهوم المشاركة السياسية للمرأة، وهو يعني حق تولي المرأة لجميع الوظائف السياسية التي يشغلها الرجل في سلطات الدولة الثلاث (التشريعية – التنفيذية – القضائية)، وانطلاقا من هذا المفهوم فإن المرأة من حقها تولي الوظائف العامة على اختلاف درجاتها، وحق الترشح وحق الانتخاب لكل مناصب الدولة المطروحة للانتخاب، وحق اشتراكها في السلطة القضائية .

ان المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية، تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماته وآليات اشتغاله، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيساً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة، المجتمعات التي أعاد العمل الصناعي وتقدم العلوم والتقنية الحديثة والمعرفة الموضوعية والثقافة الحديثة بناء حياتها العامة وعلاقاتها الداخلية، على أساس العمل الخلاق، والمبادرة الحرة، والمنفعة والجدوى والإنجاز، وحكم القانون، في إطار دولة وطنية حديثة، هي تجريد عمومية المجتمع وشكله السياسي وتحديده الذاتي.

وتمثل المشاركة السياسية أرقى تعبير للديمقراطية لأنّها تقوم على مساهمة المواطنين والمواطنات في قضايا المدينة أو الحي أو المؤسسة. وتندرج المشاركة السياسية في إطار التعبير السياسي الشعبي وتسيير الشأن السياسي من قبل كلّ أطراف المجتمع وكلّ النساء والرجال. في البداية كانت المشاركة السياسية تقتصر على حقّ التصويت للرجال. وتحت ضغط الحركات الاجتماعية والسياسية ومع ظهور الأحزاب السياسية، تطور مفهوم المشاركة السياسية واتّخذت مظاهر متعدّدة. فاتسع مفهوم الاقتراع العام وتعمّم على أغلب الدول والأنظمة السياسية وشمل الأغنياء والفقراء والرجال والنساء وانتشرت النشاطات السياسية وكلّ التظاهرات الجمعياتية والأعمال التي تقوم على الانخراط الجمعياتي والنقابي باعتبارها تعبيرات مختلفة للمشاركة السياسية تفترض التأطير والتعبئة الجماعية والشعور بالالتزام والمسؤولية[٣]. فالمشاركة السياسية في ظل الديمقراطية تعني ضرورة مشاركة جميع مواطني الدولة في وضع السياسة العامة وفي تسيير امور البلد وتتجسد هذه المشاركة بما يتضمنه الدستور من حق الانتخابات والترشيح والاستفتاء لجميع المواطنين بعيداً عن اي تميز بسبب الجنس او الطائفة او القومية الخ...

ويقصد بالمشاركة السياسية ايضاً الانشطة الطوعية التي يقوم بها الفرد يشارك من خلالها اعضاء المجتمع الآخرين سواء في اختيار النخبة الحاكمة بطريقة مباشرة او غير مباشرة أو المشاركة في صنع القرار او توجيه السياسات العامة للدولة والرقابة على تنفيذها[٤].

أخيراً فالمشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة، مبدأ يمكننا من أن نميز في ضوئه الانظمة الوطنية الديمقراطية والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية، الشمولية أو التسلطية التي تقوم على الاحتكار. مبدأ يقيم فرقاً نوعياً بين نظام وطني ديمقراطي قوامه الوحدة الوطنية، وحدة الاختلاف والتنوع والتعارض الجدلي، ونظام شمولي أو تسلطي قوامه التحاجز الاجتماعي والحرب الأهلية الكامنة التي يمكن أن تنفجر عنفاً عارياً وتدميراً ذاتياً في أي وقت. مبدأ سياسي وأخلاقي يقيم فرقاً نوعياً بين الحرية والاستبداد.

الدستور والمشاركة السياسية للمرأة العراقية

ان اول دستور للدولة العراقية الحديثة هو القانون الاساس الصادر عام ١٩٢٥ وبموجبه فان المرأة قد حرمت من التمتع بحقوقها السياسية إذ نصت المادة (٦) منه على: "لا فرق بين العراقيين في الحقوق امام القانون وان اختلفوا في القومية والدين واللغة" وبذلك فان الدستور وعلى الرغم من انه نص على المساواة الا انه لم يذكر المساواة القائمة على اساس عدم التمييز بين العراقيين على اساس الجنس فلم ترد كلمة "الجنس" لتشمل المساواة بين الرجال والنساء. وفي مادة اخرى استبعد هذا الدستور صراحة المرأة من المشاركة السياسية إذ نصت المادة (٤٢) "لكل رجل عراقي اتم الثلاثين من العمر، ولم يكن له احدى الموانع المنصوص عليها في المادة (٣٠) ان ينتخب لعضوية مجلس النواب". وهذا دليل على حرمان المرأة من المشاركة السياسية من خلال استبعادهن من حق الترشيح والانتخاب لعضوية مجلس النواب[٥].

بعد سقوط النظام الملكي واعلان الحكم الجمهوري فان دستور ١٩٥٨ قد نص على المساواة بين جميع المواطنين دون تمييز إذ نصت المادة (٩) منه على ان "المواطنين سواسية امام القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهم ، وذلك بسبب الجنس او الاصل أو اللغة أو الدين وعلى الرغم من النص الصريح ألا أنه كان حقاً صورياً لم يطبق، على ارض الواقع فقد كانت السلطتان التشريعية والتنفيذية مناطتينن بمجلس الوزراء ومجلس السيادة وهما مجلسان معينان، إذ لم تتم اية انتخابات في ظل هذا الدستور فلم تتح للمرأة اية فرصة حقيقية للمشاركة وقد تكررت الحالة نفسها في دستور عام ١٩٦٤ المؤقت ودستور ٢١ ايلول ١٩٦٨ المؤقت إذ نصت

المادة (١٩) من الدستور الاول والمادة (٢٠) من الدستور الثاني على ضمان المساواة لجميع العراقيين الا ان هذه النصوص لم تجد تطبيقاً عملياً، وبعد صدور دستور تموز لعام ١٩٧٠ الذي وردت فيه عدة مواد تؤكد المساواة بين الرجل والمرأة منها نص المادة (١٩) الا ان مشاركة المرأة خلال هذه الفترة ولغاية ٢٠٠٣ لم تكن ذات تأثير يذكر[٦].

ومن الجدير بالذكر ان دور المرأة في رسم السياسات للمجتمع العراقي لم يذكر على مدى التاريخ الا من خلف ستار الحريم باستثناء وزيرتين هما د.نزيهة الدليمي في نهاية خمسينيات القرن المنصرم، و د.سعاد خليل اسماعيل في بداية سبعينيات القرن نفسه، على الرغم من ان المرأة احرزت تقدما ملموساً على المستوى الاداري في وزارات الدولة وفي التعليم[٧].

ومنذ عام ١٩٥٨ وطوال فترة الحكم التي سبقت الاحتلال لم توجد أية معوقات قانونية تحول دون ممارسة المرأة العراقية لحقها في التصويت او التمثيل الحكومي، الا ان مشاركة المرأة العراقية الفعلية في الحياة السياسية كانت محدودة. وحصلت أعداد كبيرة من العراقيات على شهادات عليا وكفاءات متنوعة من جامعات عالمية ومحلية، وازداد عدد المعيلات من النساء منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، الا ان عدد النساء المشاركات في المجلس الوطني في التسعينيات لم يتجاوز عدد الاصابع ولم تشترك اية امرأة في مجلس الوزراء أو مجلس قيادة الثورة ابداً[٨].

وجاء دستور ٢٠٠٤ الذي يعد الدستور الاول للمرحلة الانتقالية، والذي ثبت مبدأ اساساً إذ نصت المادة (١٢) "العراقيون كافة متساوون في حقوقهم بصرف النظر عن الجنس او الرأي او المعتقد او القومية او الدين او المذهب او الاصل وهم سواء امام القانون، ويمنع التمييز ضد المواطن العراقي على اساس جنسه او قوميته او ديانته او اصله" وهذا يعني ان الدستور قد قرر مبدأ المساواة بين الرجال والمرأة في المشاركة في الشؤون العامة. وبنصوص اخرى فان الدستور قد قرر حداً ادنى لنسبة تمثيل المرأة في البرلمان إذ نصت الفقرة (ج) من المادة (٣٠) على "تنتخب الجمعية الوطنية طبقاً لقانون الانتخابات وقانون الاحزاب السياسية، ويستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من اعضاء الجمعية الوطنية". وقد صدر قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ ملتزماً بهذا المبدأ إذ نصت المادة (١١) منه على "يجب ان تكون امرأة واحدة على الاقل ضمن اول ثلاثة مرشحين في القائمة، كما يجب ان تكون ضمن اول ستة مرشحين في القائمة امرأتان على الاقل، وهكذا حتى نهاية القائمة". وبناءاً على ذلك فقد قدمت الاحزاب والكيانات السياسية قوائمها متضمنة اسماء مرشحات لعضوية الجمعية الوطنية وجرت الانتخابات في ٢٠٠٥/١٠/٣٠، وحصلت المرأة على نسبة من التمثيل إذ انتخبت (٨٧) امرأة من اصل (٢٧٥) نائباً يمثلون مجموع اعضاء الجمعية.

وبموجب المادة (٢٠) من الدستور التي تنص على "للمواطنين، رجالاً ونساءاً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخابات والترشيح". اعطي للمرأة الحق الدستوري الذي يؤهلها في اعتلاء اي منصب حكومي او اداري كأن تكون وزيرة او وكيل وزارة او مدير عام او رئيسة مجلس محافظة او ان تتولى اي منصب سيادي اخر بما فيه منصب رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء. اما فيما يتعلق بمشاركة المرأة في مجلس النواب، فقد حدد الدستور ان لاتقل نسبة مشاركة المرأة في مجلس النواب عن الربع من عدد اعضاء هذا المجلس. وعند اجراء انتخابات مجلس النواب في ٢٠٠٥/١٢/١٥ حصلت المرأة على (٧٣) مقعداً من مقاعد المجلس الـ (٢٧٥) لتكون نسبة تمثيل المرأة في المجلس بحدود ٢٧%[٩].

وبذلك فقد حدد الدستور العراقي نسبة تمثيل المرأة بان لا تقل عن الربع في مجلس النواب، ولم يشر الى وجوب ان تكون هذه النسبة في السلطات الاخرى التنفيذية، والقضائية وحتى مجالس المحافظات، لذلك فان الواقع يبين النسبة القليلة لتمثيل المرأة في الحكومة والتي لا تتناسب مع نسبة تمثيلها في مجلس النواب وهذه النسبة القليلة كانت حتى قبل الدستور الدائم فقد ضم مجلس

الحكم الانتقالي وهو اول سلطة تشكل بعد تغيير النظام ثلاث نساء فقط من اصل (٢٥) عضواً، ثم جاءت الحكومة العراقية الانتقالية متضمنة مجلساً رئاساً يضم ثلاثة اعضاء ورئيس وزراء ومجلس وزراء يضم (٣١) وزيراً منحت اربعة نساء فقط مناصب وزارية. اما الحكومة الانتقالية الثانية التي شكلت عام ٢٠٠٥ فقد حصلت المرأة فيها على ٦ وزارات من اصل ٣٦ وزارة، ولم تشغل المرأة اياً من المواقع العليا (مجلس الرئاسة المكون من ثلاثة اعضاء ورئيس وزراء ونائبيه).

من جهة اخرى فان تمثيل المرأة في القضاء اقل من نسبة الذكور، إذ تشير الاحصائيات بان نسبة النساء العاملات في القضاء لا تتجاوز الـ (٢%)، كما لم يسمح للمرأة القضائية تولي مناصب في محكمة التمييز (وهي اعلى محكمة في العراق) او في اي من محاكم الاستئناف. اما فيما يتعلق بمجالس المحافظات التي تمثل السلطة المحلية في اطار المحافظة والتي تم تشكيلها عن طريق الانتخابات التي تزامنت مع انتخابات اعضاء الجمعية الوطنية، فان نسبة تمثيل المرأة فيها اعلى من نسبتها في الحكومة او القضاء، إذ تعادل (٢٥%) من اعضاء اغلب مجالس المحافظات ولم تصل الى هذه النسبة سوى اربع محافظات تراوحت نسبة المرأة فيها بين ٢٤%-١٩.٥%، فبينما كانت النسبة ٢٤% في صلاح الدين وميسان ، وبلغت ٢٢% في ذي قار، وفي كربلاء كانت النسبة ١٩.٥%، رغم ان قانون الانتخاب وتعليمات المفوضية العليا للأنتخابات الزمت بتطبيق نظام الكوتا في انتخاب مجالس المحافظات[١٠].

أسباب ضعف المشاركة السياسية للمرأة

هناك اسباب مختلفة ومتعددة تقف حاجزاً امام مشاركة المرأة في العمل السياسي وامام ممارسة حقوقهن السياسية ومن هذه الاسباب[١١]:

١. أسباب راجعة للموروث الثقافي: إذ ترتبط هذه الاسباب بطبيعة المجتمعات العربية وهي مجتمعات يطغي عليها النظام الابوي الذي يقوم على سيطرة الرجال ودورهم الرئيس وعلى احتكارهم للفضاءات العامة والمسؤوليات في مراكز اتخاذ القرار، وعلى دونية النساء وعدم الاعترف لهن بروح المبادرة وبامكانية تولي المناصب السياسية. إذ يركز هذا النظام على تقسيم جنسي للادوار فينحصر دور المرأة في الاعمال المنزلية والوظائف التقليدية بينما يتولى الرجل القيام بكل الوظائف الاجتماعية والسياسية بدون استثناء.
٢. الاسباب السياسية: يمثل السبب السياسي في غياب التقاليد الديمقرطية في العديد من الدول العربية أسواء أكانت الانظمة ملكية أم جمهورية وكذلك غياب الديمقراطية وقلة اهتمام المواطنين والمواطنات بالشأن السياسي على الرغم من الاقرار بالحقوق السياسية فان ممارسة هذه الحقوق في معظم الدول العربية تتعرض الى معوقات راجعة الى نظام الاحزاب السياسية في بعض الدول والى سيطرة القبيلة أو الى نظام الطوائف في دول اخرى. وعلى الرغم من تعددية الاحزاب المصرح بها في معظم الدول، تبقى الحالة السائدة في نظام الحزب المهيمن او السائد ولا تشارك في الانتخابات الا الاحزاب المعترف بها قانونياً وسياسياً بوصفها احزاباً قريبة من الحزب الحاكم تقوم بمعارضة صورية ولتخدم اكثر سياسة الحزب الحاكم عوضاً عن ان تتنصب كحزب منافس له. وفي هذا الوضع تكون الحالة السائدة هي قلة مشاركة المواطنات والمواطنين في العمل السياسي وعدم اهتمامهم. ونتيجة لهذا الوضع تنشأ فجوة بين المجتمع والطبقة الحاكمة بمختلف مكوناتها وفي اغلب الاحيان تحدث قطيعة بينهما. اما فيما يتعلق بنظام الطوائف، فهو نظام يقوم على تمثيل الطوائف بدرجة أولى عوضاً عن ان يكون تمثيلاً للمواطنات والمواطنين.

٣. اسباب خاصة بالمرأة: يرتبط هذا السبب بوعي المرأة بدورها ووضعها الاجتماعي في معظم الدول العربية، إذ ان عدة معوقات تحول دون المشاركة السياسية للمرأة ويمكن ان نذكر من بين هذه المعوقات عبء المسؤولية العائلية التي تتحملها المرأة دون الرجل وفقاً للتوزيع الجنسي للادوار. فتربية الاطفال والقيام بالشؤون المنزلية لا يترك للمرأة مجالاً للاهتمام بما هو خارج العائلة. كما ان نظرة المجتمع للمرأة التي تتحمل مسؤوليات سياسية هي نظرة سلبية وغير مشجعة للاهتمام بالشأن السياسي، فالمجتمع يحمّل المرأة السياسية مسؤولية الازمات العائلية او الطلاق او الازمات الاجتماعية مثل تدهور الاخلاق وتفاقم العنف والاجرام وحتى في حالة الاعتراف بدورها في المجال السياسي غالباً ما تسند لها وظائف او مهام سياسية مرتبطة بطبيعة جنسها مثل الوظائف الاجتماعية والعائلية في الحكومات.
٤. سيادة المفاهيم البالية أو المعادية لحقوق المرأة في المجتمع وعدم تقبل المجتمع لعمل المرأة. مع تصاعد المفاهيم التي تتسم بالخطأ الخاطئة في التمييز على أساس الجنس في كافة المجالات السياسية والاقتصادية، الاجتماعية....الخ
٥. قلة أوعدم وعي المرأة باهمية مشاركتها في العمل السياسي، مع تزايد ظاهرة تفشي الأمية وانخفاض المستوى التعليمي للمرأة في كثير من الدول العربية ومناطق دول العالم الثالث وهو سبب يعرقل مساعي الارتقاء بنسب التمثيل السياسي للمرأة.
٦. تقسيم الأدوار التقليدية بين الرجل والمرأة في الأمور الاجتماعية والأسرية، إذ تتحمل المرأة دوما العبء الأكبر في تربية الأطفال ورعاية الأسرة. بالمقابل سيادة التسلط ألذكوري على ادارة الدولة ومؤسساتها وسوق العمل والاقتصاد حتى في الدول الأوربية الغربية أو الدول المتقدمة واحتكار المناصب العليا من قبل الرجال.
٧. تفشي ظاهرة الفقر في كثير من دول العالم وحصول المرأة على الحصة الأكبر من الفقر العالمي وخاصة في القارة الإفريقية والأسيوية، ومن ثم ظاهرة الاتجار بالنساء من تلك الدول الفقيرة إلى الدول الغنية واستعباد المرأة مما يؤدي إلى قبولها بالتوظيف في اي أعمال خدماتية تقليدية التي تصاحب تدني رواتب النساء وضعف موقعهن الوظيفي والاقتصادي والذي يعتبر من العوائق الكبيرة امام تمكين المرأة كي تصبح عنصرا هاما ومؤثرا في مؤسسات صنع القرار.
٨. دور الصحافة ووسائل الاعلام المختلفة وخاصة الصحافة الالكترونية سريعة الانتشار المستندة الى الفكر الذكوري، في ممارسة التشويه الفكري للمرأة وإبقائها أسيرة أفكار تساهم في الحط من قدراتها على المشاركة الفعالة في النشاطات العامة في المجتمع.
٩. قلة وجود منظمات نسويه ناشطة في الدفاع الحقيقي عن المرأة دون التبعية لأحزاب سياسية مناهضة لحقوق المرأة وخاصة في الدول العربية والإسلامية ودول العالم الثالث التي تكتفي بأيجاد لجان نسوية تهدف الى تمرير سياساتها وتسويق برامجها وكسب عناصر وكوادر نسائية.

المبحث الثالث / الجانب الميداني

يتناول هذا المبحث عرضاً للنتائج واجابات المشمولين بالبحث (ذكوراً واناثاً) التي تم التوصل اليها في ضوء الاهداف التي حددت وهي كالاتي:

أولاً: الخصائص الشخصية للمبحوثين

أظهرت نتائج الاستبيان ان غالبية المبحوثين كانوا من الاناث إذ كان عددهن (١٥٠) بنسبة مئوية بلغت ٧٥% قياساً إلى عدد الذكور وعددهم (٥٠) بنسبة مئوية بلغت ٢٥%. انظر جدول رقم (١)

جدول رقم (١)
يوضح نوع الجنس للمبحوثين

الجنس	العدد	النسبة المئوية
اناث	١٥٠	%٧٥
ذكور	٥٠	%٢٥
المجموع	**٢٠٠**	**%١٠٠**

وفيما يتعلق بعمر المبحوثين فقد اظهرت نتائج الاستبيان ان اغلب المبحوثين هم ممن تراوحت اعمارهم بين (٣٦-٤٥) إذ بلغ عددهم (٧٥) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٣٧.٥%. وفي المرتبة الثانية جاءت الفئة العمرية ما بين (٤٦-٥٥) إذ بلغ عددهم (٤٤) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٢٢%. وفي المرتبة الثالثة جاءت الفئة العمرية ما بين (٢٦-٣٥) إذ بلغ عددهم (٢٧) وبنسبة مئوية بلغت ١٣.٥%. اما المرتبة الرابعة فقد احتلتها الفئة العمرية ما بين (١٨-٢٥)، إذ بلغ عددهم (٢٤) مبحوثاً وبنسبة بلغت ١٢%، وفي المرتبة الخامسة جاءت الفئة العمرية ما بين (٥٦-٦٥) إذ بلغ عددهم (١٤) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ١١%. اما في المرتبة الاخيرة فقد جاءت الفئة العمرية ما بين (٦٦-٧٥) وبلغ عدد المبحوثين (٨) وبنسبة مئوية بلغت ٤%. ومن هنا يمكن الاشارة لعمر غالبية المبحوثين ممن هم باعمار تتصف بالاتزان والتفكير عند اتخاذ القرارات المختلفة في الحياة. انظر جدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)
يوضح الفئات العمرية للمبحوثين

الفئة العمرية	ذكور	اناث	العدد	النسبة المئوية
٣٦-٤٥	٧	٦٨	٧٥	%٣٧.٥
٤٦-٥٥	٢٢	٢٢	٤٤	%٢٢
٢٦-٣٥	٥	٢٢	٢٧	%١٣.٥
١٨-٢٥	٦	١٨	٢٤	%١٢
٥٦-٦٥	٨	١٤	٢٢	%١١
٦٦-٧٥	٢	٦	٨	%٤
المجموع	**٥٠**	**١٥٠**	**٢٠٠**	**%١٠٠**

كما اظهرت نتائج الاستبيان ان الحالة الاجتماعية للمبحوثين قد اختلفت فقد احتلت فئة(متزوج) المرتبة الاولى بواقع (١٠١) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٥٠.٥%. وجاءت فئة (اعزب) بالمرتبة الثانية بواقع (٤٨) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٢٤%. اما فئة (ارمل) فقد احتلت المرتبة الثالثة بواقع (٤٣) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٢١.٥%. وجاءت فئة(مطلق) المرتبة الاخيرة بواقع (٨) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت ٤%. انظر جدول رقم (٣)

جدول رقم (٣)
يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثين

الحالة الاجتماعية	ذكور	اناث	العدد	النسبة المئوية
متزوج	٣١	٧٠	١٠١	٥٠.٥%
اعزب	١٥	٣٣	٤٨	٢٤%
ارمل	٣	٤٠	٤٣	٢١.٥%
مطلق	١	٧	٨	٤%
المجموع	**٥٠**	**١٥٠**	**٢٠٠**	**١٠٠%**

اما على صعيد التحصيل الدراسي للمبحوثين فقد توزعت على خمس فئات جاءت في المرتبة الاولى فئة شهادة البكالوريوس بواقع (٩٨) مبحوثاً بنسبة مئوية بلغت ٤٩%. وفي المرتبة الثانية جاءت فئة شهادة الدبلوم بواقع (٤٩) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٢٤.٥%. وجاءت فئة الشهادة الثانوية بالمرتبة الثالثة بواقع (٢٢) مبحوثاً بنسبة مئوية بلغت ١١%. وفي المرتبة الرابعة جاءت فئة الشهادة العليا بواقع (٢١) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ١٠.٥%. وفي المرتبة الاخيرة جاءت فئة الشهادة الابتدائية بواقع (١٠) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت ٥%. انظر جدول رقم (٤)

جدول رقم (٤)
يوضح التحصيل الدراسي للمبحوثين

التحصيل الدراسي	ذكور	اناث	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	٢٤	٧٤	٩٨	٤٩%
دبلوم	١١	٣٨	٤٩	٢٤.٥%
ثانوية	٨	١٤	٢٢	١١%
شهادة عليا	٥	١٦	٢١	١٠.٥%
ابتدائية	٢	٨	١٠	٥%
المجموع	**٥٠**	**١٥٠**	**٢٠٠**	**١٠٠%**

ثانياً: واقع المشاركة السياسية للمرأة العراقية

أظهرت نتائج الاستبيان ان غالبية المبحوثين يؤيدون اهمية اداء المرأة لدورها السياسي فقد اشار (١٣٤) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٦٧% من مجموع المبحوثين إلى اهمية ذلك، إذ اشار ٥٨% من الذكور الى اهمية ذلك فيما اشارت ٧٠% من الاناث لاهمية ذلك. فيما اختار (٣٦) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ١٨% من المجموع الكلي إلى فئة مهمة جداً، فاشار ٢٦% من الذكور اليها و١٥.٣% من الاناث الى ذلك. واشار (٣٠) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ١٥% من المجموع الكلي إلى عدم اهمية اداء المرأة لدورها السياسي فكانت نسبة الذكور ١٦% إلى ١٤.٧% من نسبة الاناث. انظر جدول رقم (٥)

جدول رقم (٥)
يوضح اجابات المبحوثين عن اهمية اداء المرأة لدورها السياسي

اهمية الدور	ذكور	%	اناث	%	العدد	النسبة المئوية
مهم	٢٩	%٥٨	١٠٥	%٧٠	١٣٤	%٦٧
مهم جدا	١٣	%٢٦	٢٣	%١٥.٣	٣٦	%١٨
غير مهم	٨	%١٦	٢٢	%١٤.٧	٣٠	%١٥
المجموع	٥٠	%١٠٠	١٥٠	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

وفيما يتعلق بواقع الاسباب التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة فقد اظهرت النتائج ان الاسباب السياسية تأتي بالمرتبة الاولى بواقع (٦٩) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٣٤.٥% من المجموع الكلي للمبحوثين، إذ اشار إلى ذلك ٣٢% من الذكور بمقابل ٣٥.٣% من الاناث. فيما جاءت الموروث الثقافي بالمرتبة الثانية بواقع (٤٩) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٢٤.٥% إذ اشار ١٤% من الذكور واشارت ٢٨% من الاناث بذلك. وحصلت فئة اسباب عدم الوعي والأمية على المرتبة الثالثة بواقع (٣٥) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ١٧.٥% من العدد الكلي، فاجاب ٢٤% من الذكور و١٥.٣% من الاناث بذلك. اما في المرتبة الرابعة فقد جاءت فئة اسباب ومعتقدات دينية بواقع (٢٥) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ١٢.٥%، بعد ما اشار ١٠% من الذكور و١٣.٤% من الاناث بهذا. وجاءت فئة عدم ثقة المرأة بنفسها بالمرتبة الاخيرة بواقع (٢٢) مبحوثاً وبنسبة بلغت ١١% من العدد الكلي، إذ اشار ٢٠% من الذكور و٨% من الاناث بذلك. انظر جدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)
يوضح الاسباب التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة

الاسباب	ذكور	%	اناث	%	العدد	النسبة المئوية
سياسية	١٦	%٣٢	٥٣	%٣٥.٣	٦٩	%٣٤.٥
الموروث الثقافي	٧	%١٤	٤٢	%٢٨	٤٩	%٢٤.٥
عدم الوعي والامية	١٢	%٢٤	٢٣	%١٥.٣	٣٥	%١٧.٥
معتقدات دينية	٥	%١٠	٢٠	%١٣.٤	٢٥	%١٢.٥
عدم ثقة المرأة بنفسها	١٠	%٢٠	١٢	%٨	٢٢	%١١
المجموع	٥٠	%١٠٠	١٥٠	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

الاناث. فيما جاءت فئة(الحكومة)بالمرتبة الثانية بواقع (٦٩) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٣٤.٥% من العدد الكلي فاشار ٣٤% من الذكور و٣٤.٦% من الاناث إلى ذلك. وحصلت فئة(وسائل منظمات المجتمع المدني) على المرتبة الثالثة بواقع (٤١) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٢٠.٥% بنسبة بلغت ٢٦% من الذكور و١٨.٧% من الاناث. اما في المرتبة الرابعة فقد جاءت فئة وسائل الاعلام بواقع (١٣) مبحوثاً وبنسبة بلغت ٦.٥% بنسبة ٢% من الذكور و٨% من الاناث. وكانت فئة (المرأة) نفسها بالمرتبة الاخيرة بعد حصولها على نسبة ٠.٥% بواقع اجابة لمبحوث واحد من الذكور فقط. من ذلك يتضح ان اسباب الموروث الثقافي تركز على العادات والتقاليد الاجتماعية والفكرية المتخلفة والبالية والسائدة في تحديد المكانة الدنيا للمرأة في المجتمع بصفة عامة وفي المجتمع السياسي بصفة خاصة لتكريس علاقات تنبني على اساس الجنس. انظر جدول رقم (٧).

جدول رقم (٧)
يوضح المسؤول عن عدم المشاركة السياسية للمرأة

المسؤول عن ذلك	ذكور	%	اناث	%	العدد	النسبة المئوية
البرلمان العراقي	١٨	%٣٦	٥٨	%٣٨.٧	٧٦	%٣٨
الحكومة	١٧	%٣٤	٥٢	%٣٤.٦	٦٩	%٣٤.٥
منظمات المجتمع المدني	١٣	%٢٦	٢٨	%١٨.٧	٤١	%٢٠.٥
وسائل الاعلام	١	%٢	١٢	%٨	١٣	%٦.٥
المرأة نفسها	١	%٢	-	-	١	%٠.٥
المجموع	٥٠	%١٠٠	١٥٠	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

وعن اهم الوظائف التي تؤديها وسائل الاعلام لحث المرأة في المشاركة السياسية اظهرت نتائج البحث ان فئة(الوظيفة التثقيفية) حصلت على المرتبة الاولى بواقع (١٣٤) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٦٧% من العدد الكلي وبنسبة ٥٠% من اجابات الذكور مقابل نسبة ٧٢.٦% من اجابات الاناث. وجاءت فئة(الوظيفة التعليمية) بالمرتبة الثانية بواقع (٥٠) مبحوثاً وبنسبة بلغت ٢٥% إذ بلغت نسبة اجابات الذكور ٢٤% وبلغت نسبة اجابات الاناث ٢٥.٤%. اما الوظيفة(الاخبارية) فقد حصلت على المرتبة الثالثة والاخيرة بعدد (١٦) مبحوثاً وبنسبة بلغت ٨% من العدد الكلي بنسبة ٢٦% من اجابات الذكور مقابل نسبة ٢% من اجابات الاناث. انظر جدول رقم (٨)

جدول رقم (٨)
يوضح اهم الوظائف التي تؤديها وسائل الاعلام لحث المرأة في المشاركة السياسية

وظائف وسائل الاعلام	ذكور	%	اناث	%	العدد	النسبة المئوية
تثقيفية	٢٥	%٥٠	١٠٩	%٧٢.٦	١٣٤	%٦٧
تعليمية	١٢	%٢٤	٣٨	%٢٥.٤	٥٠	%٢٥
اخبارية	١٣	%٢٦	٣	%٢	١٦	%٨
المجموع	**٥٠**	**%١٠٠**	**١٥٠**	**%١٠٠**	**٢٠٠**	**%١٠٠**

عن اهم الامور التي من الواجب والضروري ان ينص عليها الدستور العراقي لاعطاء المرأة الحرية في المشاركة السياسية، فقد جاءت فئة(ضمان حقوق ممارستها في الحياة السياسية والحق في الترشيح بالمرتبة الاولى) بواقع (٦٦) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٣٣% وبنسبة بلغت ٤٤% من اجابات الذكور و٢٩.٣% من نسب اجابات الاناث. وحصلت فئة(التركيز على الكفاءات العلمية) المرتبة الثانية بواقع (٥٦) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٢٨% إذ اشارت نسب اجابات الذكور ١٦% و٣٢% من اجابات الاناث. وفي المرتبة الثالثة جاءت فئة (تكون حقوقها مساوية للرجل) بواقع (٣١) مبحوثاً وبنسبة بلغت ١٥.٥% بنسبة بلغت ٢٠% من اجابات الذكور و١٤% من اجابات الاناث. اما المرتبة الرابعة فقد احتلتها الفئة(تطبيق الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية) إذ بلغ عددهم (٢٢) مبحوثاً وبنسبة بلغت ١١% إذ اشار ٢٠% من الذكور و٨% من الاناث بذلك. وجاءت فئتان اضافيتان من اختيار المبحوثات ، ففي المرتبة الخامسة جاءت الفئة(ضمان حقوقها داخل وخارج المنزل) بواقع (١٧) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٨.٥%. اما في المرتبة الاخيرة فقد جاءت فئة (اعطاء الحرية الكاملة للمرأة داخل وخارج المنزل) بواقع (٨) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت ٤%. انظر جدول رقم (٩)

جدول رقم (٩)
يوضح الامور التي يجب ان ينص عليها الدستور العراقي لاعطاء المرأة الحرية في المشاركة السياسية

مطالبة من الدستور	ذكور	%	اناث	%	العدد	النسبة المئوية
ضمان حقوق ممارستها في الحياة السياسية والحق في الترشيح	٢٢	%٤٤	٤٤	%٢٩.٣	٦٦	%٣٣
التركيز على الكفاءات العلمية	٨	%١٦	٤٨	%٣٢	٥٦	%٢٨
تكون حقوقها مساوية للرجل	١٠	%٢٠	٢١	%١٤	٣١	%١٥.٥
تطبيق الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية	١٠	%٢٠	١٢	%٨	٢٢	%١١
ضمان حقوقها داخل وخارج المنزل	–	–	١٧	%١١.٣	١٧	%٨.٥
اعطاء الحرية الكاملة للمرأة داخل وخارج المنزل	–	–	٨	%٥.٤	٨	%٤
المجموع	٥٠	%١٠٠	١٥٠	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

وقد اظهرت نتائج التحليل بما يتعلق باهم الحلول المقترحة لتطوير اداء المرأة في العمل السياسي بان فئة(تعزيز ثقة المرأة بنفسها) جاءت بالمرتبة الاولى بواقع (٤٦) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٢٣% بنسبة ٢٦% من اجابات الذكور و٢٢% من اجابات الاناث. وحصلت فئة (المساواة بين الرجل والمرأة في برامج الاحزاب السياسية) على المرتبة الثانية بعد حصولها على اجابات من قبل (٤٢) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٢١% من العدد الكلي فاشارت الاجابات الى نسبة ١٨% من قبل الذكور و٢٢% من اجابات الاناث. اما المرتبة الثالثة فقد احتلتها فئة (توفير برامج توعية والمشاركة ببرامج تطوير) بحصولها على اجابات من (٣٦) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ١٨% بنسبة ٤% من اجابات الذكور و٢٢.٧% من اجابات الاناث. وجاءت فئة تفعيل عمل وسائل الاعلام بالمرتبة الرابعة بواقع (٢٩)

عن اهم الامور التي من الواجب والضروري ان ينص عليها الدستور العراقي لاعطاء المرأة الحرية في المشاركة السياسية، فقد جاءت فئة(ضمان حقوق ممارستها في الحياة السياسية والحق في الترشيح بالمرتبة الاولى) بواقع (٦٦) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٣٣% وبنسبة بلغت ٤٤% من اجابات الذكور و٢٩.٣% من نسب اجابات الاناث. وحصلت فئة(التركيز على الكفاءات العلمية) المرتبة الثانية بواقع (٥٦) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٢٨% إذ اشارت نسب اجابات الذكور ١٦% و٣٢% من اجابات الاناث. وفي المرتبة الثالثة جاءت فئة (تكون حقوقها مساوية

للرجل) بواقع (٣١) مبحوثاً وبنسبة بلغت ١٥.٥% بنسبة بلغت ٢٠% من اجابات الذكور و١٤% من اجابات الاناث. اما المرتبة الرابعة فقد احتلتها الفئة(تطبيق الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية) إذ بلغ عددهم (٢٢) مبحوثاً وبنسبة بلغت ١١% إذ اشار ٢٠% من الذكور و٨% من الاناث بذلك. وجاءت فئتان اضافيتان من اختيار المبحوثات ، ففي المرتبة الخامسة جاءت الفئة(ضمان حقوقها داخل وخارج المنزل) بواقع (١٧) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٨.٥%. اما في المرتبة الاخيرة فقد جاءت فئة (اعطاء الحرية الكاملة للمرأة داخل وخارج المنزل) بواقع (٨) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت ٤%. انظر جدول رقم (٩)

جدول رقم (٩)
يوضح الامور التي يجب ان ينص عليها الدستور العراقي لاعطاء المرأة الحرية في المشاركة السياسية

مطالبة من الدستور	ذكور	%	اناث	%	العدد	النسبة المئوية
ضمان حقوق ممارستها في الحياة السياسية والحق في الترشيح	٢٢	%٤٤	٤٤	%٢٩.٣	٦٦	%٣٣
التركيز على الكفاءات العلمية	٨	%١٦	٤٨	%٣٢	٥٦	%٢٨
تكون حقوقها مساوية للرجل	١٠	%٢٠	٢١	%١٤	٣١	%١٥.٥
تطبيق الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية	١٠	%٢٠	١٢	%٨	٢٢	%١١
ضمان حقوقها داخل وخارج المنزل	–	–	١٧	%١١.٣	١٧	%٨.٥
اعطاء الحرية الكاملة للمرأة داخل وخارج المنزل	–	–	٨	%٥.٤	٨	%٤
المجموع	٥٠	%١٠٠	١٥٠	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

وقد اظهرت نتائج التحليل بما يتعلق باهم الحلول المقترحة لتطوير اداء المرأة في العمل السياسي بان فئة(تعزيز ثقة المرأة بنفسها) جاءت بالمرتبة الاولى بواقع (٤٦) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٢٣% بنسبة ٢٦% من اجابات الذكور و٢٢% من اجابات الاناث. وحصلت فئة (المساواة بين الرجل والمرأة في برامج الاحزاب السياسية) على المرتبة الثانية بعد حصولها على اجابات من قبل (٤٢) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ٢١% من العدد الكلي فاشارت الاجابات الى نسبة ١٨% من قبل الذكور و٢٢% من اجابات الاناث. اما المرتبة الثالثة فقد احتلتها فئة (توفير برامج توعية والمشاركة ببرامج تطوير) بحصولها على اجابات من (٣٦) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت ١٨% بنسبة ٤% من اجابات الذكور و٢٢.٧% من اجابات الاناث. وجاءت فئة تفعيل عمل وسائل الاعلام بالمرتبة الرابعة بواقع (٢٩)

١. من اهم الحلول فكان بنسبة ٢٣%، ثم المساواة بين الرجل والمرأة في برامج الاحزاب وكان بنسبة ٢١%، ثم توفير برامج توعية فكان بنسبة ١٨% ، وتدرجت الحلول لتصل اخيرا الى الانظمام الى منظمات المجتمع المدني فكانت بنسبة ١١%.

التوصيات

من اجل ضمان وتعزيز تواجد المرأة في العملية السياسية في المجتمع يجب تطوير مشاركة المرأة في الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية المختلفة، ومنظمات المجتمع المدني التي تهتم بمختلف قضايا المجتمع او تسعى الى فتح الطريق امام مشاركة المرأة السياسية وأبراز دورها، يضاف الى ذلك الدور الكبير الذي يقع على عاتق وسائل الاعلام في تقديم البرامج التثقيفية والتوعوية من اجل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وذلك من خلال:

١. تغيير وتطوير برامج الأحزاب السياسية بحيث تقر فيها المساواة بين الجنسين وممارسة التمييز الايجابي لصالح المرأة وتشجيع العنصر النسوي في تلك الأحزاب.
٢. تركيز المنظمات النسوية على زيادة وعي المرأة بأهمية المشاركة الفعالة في الحياة السياسية والنضال للوصول إلى مواقع صنع القرار والتوعية الشاملة للمجتمع من اجل تقديم الدعم المعنوي للمرأة.
٣. تقع على وسائل الاعلام مهمة العمل على التوعية الاجتماعية والثقافية بقضية المشاركة السياسية للمرأة.
٤. دعم النساء المرشحات لعضوية البرلمان او المجالس البلدية ماديا ومعنويا واعلاميا والعمل على تدريب النساء من اجل الحصول على المهارات الانتخابية والسياسية.
٥. عدم انفصال قضية المرأة عن المجتمع بجعله أمراً يخص المرأة فقط بل إصرار المنظمات النسوية والمنظمات الحقوقية والمدنية على دحض هذه الفكرة.
٦. المطالبة بتوفير الدعم الكافي من قبل الحكومات لإنشاء مراكز بحوث في المجتمع والارتقاء بوعي المرأة أجتماعيا وسياسيا وثقافيا.

المصادر

١. دي بولد. ب. فان دالين، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ط٢، ترجمة نبيل نوفل واخرون، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٤، ص٣٦١.
٢. سمير محمد حسين ، بحوث الاعلام، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٩، ص٦٩.
(*). لاحظ نموذج الاستمارة ص ٢٠-٢١.
٣. دليل المشاركة السياسية للمرأة العربية، المعهد العربي لحقوق الانسان، http://www.aihr.org.tn/arabic/tadrib/dalilMoucharakaweb/htmlMoucharaka/1.htm#tarif
٤. دور النساء العراقيات في الحياة السياسية، اليونيفم، الاردن، ٢٠٠٦، ص٦.
٥. حقوق المرأة والدستور العراقي، المنظمة العراقية لتنسيق حقوق الانسان ، العراق، ٢٠٠٦، ص١١-١٢.
٦. المصدر السابق، ص١٢.
٧. في يوم المرأة العالمي .... المرأة إلى اين؟ http://www.balagh.com/malafat
٨. وضع المرأة في العراق، تقييم حول الحقوق القانونية والواقعية للمرأة، جمعية المحامين والقضاة الامريكيين، تموز، ٢٠٠٥، ص٩.
٩. حقوق المرأة والدستور العراقي، مصدر سابق، ص١٣-١٤.
١٠. المصدر نفسه، ص١٥.
١١. انظر إلى:
١. روند بولص، دور المرأة في المشاركة السياسية، مجلة IKNN ، العدد (٧)، حزيران، ٢٠٠٨، ص٣٨-٣٩.
٢. د. بشرى العبيدي، دور المرأة في عملية صنع القرار وتولي المسؤوليات، مفهوم المشاركة السياسية للمرأة بين صناعة القرار والتبعية، مؤسسة مدارك، بغداد، ٢٠٠٨، ص٢٩-٣٠.
٣. راسم محمد الجمال، الاتصال والإعلام في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٥٥.
٤. اميرا الدرا، "واقع المرأة الريفية وسبل وامكانيات تطويرها: القطر العربي السوري نموذجاً"، الاعلام العربي، السنة ٤، العدد (١) حزيران /١٩٨٤، ص٩٢.

أنموذج استمارة استبيان خاصة ببحث عن المشاركة السياسية للمرأة العراقية

الاخوات والاخوه .....

بين ايديكم استمارة استبيان لبحث خاص عن المشاركة السياسية للمرأة العراقية .... جميع المعلومات التي سيتم جمعها خاضعة لمتطلبات البحث وليس لغرض اخر

يرجى تعاونكم معنا ..... مع تقديرنا واحترامنا

اولاً: معلومات ديموغرافية

الجنس ☐

العمر ☐

الحالة الاجتماعية ☐

التحصيل الدراسي ☐

ثانياً: المشاركة السياسية للمرأة العراقية

١// ما مدى اهمية المشاركة السياسية للمرأة

مهمة ☐

مهمة جداً ☐

غير مهمة ☐

٢// برايك ماهي اهم الاسباب التي تحول دون المشاركة السياسية للمراة

عدم الوعي والامية ☐

اسباب معتقدات دينية ☐

اسباب الموروث الثقافي ☐

اسباب سياسية ☐

اسباب امنية ☐

اسباب قانونية ☐

اخرى تذكر .....

٣// من المسؤول عن عدم المشاركة السياسية للمراة

منظمات المجتمع المدني ☐

وسائل الاعلام ☐

الحكومة ☐

البرلمان العراقي ☐

اخرى تذكر.....

٤// ماهم الوظائف التي تؤدي وسائل الاعلام لحث المراة في المشاركة السياسية

اخبارية ☐

تقفيفية ☐

تعليمية ☐

ترفيهية ☐

٥// ماهي الامور التي يجب ان ينص عليها الدستور العراقي لاعطاء المراة الحرية في المشاركة السياسية

ضمان حقوق ممارستها في الحياة السياسية والحق في الترشيح ☐

التركيز على الكفاءات العلمية ☐

تطبيق الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية ☐

تكون حقوقها مساوية للرجل ☐

اخرى تذكر.....

٦// ما اهم الحلول المقترحة لتطوير اداء المرأة في العمل السياسي

المساوة بين الرجل والمراة في برامج الاحزاب السياسية ☐

توفير برامج توعية والمشاركة ببرامج التطوير ☐

تعزيز ثقة المراة بنفسها ☐

تفعيل عمل وسائل الاعلام ☐

الانظمام الى منظمات المجتمع المدني ودعمها ماديا ☐

فتح دورات لمحو الامية ☐

عوامل عدم مشاركة المرأة في العملية السياسية
من وجهة نظر النساء العاملات في محافظة ديالى

م.م يسرى عبد الوهاب القيسي مركز ابحاث الطفولة والأمومة / جامعة ديالى
م.م حذام خليل البياتي مركز ابحاث الطفولة والأمومة / جامعة ديالى

١-١مشكلة البحث

لا يمكن ان تعد المراة في عالمنا الحاضر نصف المجتمع كما كان شائعا ،بل هي اكثر من ذلك لانها والدة ومربية للمجتمع باسره في مدرسته الاولى ،والتي تطبعه الى حد بعيد في بقية مراحل حياته.

فلا يمكن ان نحسب ان ما مرت به مجتمعات متعددة من تخلف وانحطاط وانحلال قد حصل لها بمعزل عما وقعت فيه من اهمال لوضعية المرأة ودورها فيها ،وما تعرضت له من اساءة خطيرة مخلة بكرامتها وانسانيتها ، ولو دققنا النظر والتحليل في وضعية المجتمعات المتخلفة وفي اسباب تخلفها لوجدنا ان ذلك يرجع في جزء كبير منه الى الى الطبيعة البيئية لوضعية المراة فيها ،فاذا كانت المراة فيها هزيلة ومحتقرة تعيش وضعية الجهل والقهر وعدم الاعتبار فلا غرابة ان ينشا الانسان ايضا جاهلاًوضيق الافق وضعيف الشخصية متذبذبة .(عبد الغني،٢٠٠٦،مقال من الانترنت)

وقد بدات المراة باخذ دورها منذ بدايات عصر الثورة الصناعية فنجد انها شاركت الرجل في الانشطة المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .(لطفي،١٩٩٣،ص١٢٨)

تلا تلك الفترة ظهور طبقة العمال حاملة معها دعوة الدفاع عن حقوق المراة ورفع الحيف عنها في جوانب المجتمع كافة ،فدافعت عنها في العمل المهني والسياسي والنقابي ثم طالبت بتحريرها من سيطرة الرجل ومساواتها به في الانشطة المهنية والنقابية والسياسية لكي توصلها الى حالة الاستقلال السياسي والاقتصادي .(عمر،٢٠٠٠،ص١٩١)

ولم تكن المراة العربية بمعزل بعيدة عن كل تلك التطورات التي مر بها المجتمع الانساني بل كانت جزءا مؤثرا ومتاثرا بها لما لمجتمعنا العربي من خصوصية تميزه عن بقية المجتمعات الانسانية ،الاوهي ان اولى الحضارات البشرية انبثقت من ارضه ،مثل حضارة وادي الرفدين و وادي النيل .(فرج،١٩٧٨،ص١٥٦-١٦٠)

لكن نجد في الوقت نفسه ان نوعية التغيير الذي طرا على مكانة المراة في المجتمعات العربية في اسرتها وفي مجتمعها لم يكن تغييرا حقيقيا في المضمون في كثير من الاحيان ،وانما كان اقرب الى التغيير الشكلي المظهري مع استمرار بقايا ثقافة وتقاليد الاسرة والعشيرة ،التي دعمت بتفسير لبعض نصوص الشريعة الاسلامية بشكل يحقق هدف الرجل في استمرار سلطته وسيطرته وامتلاك المراة والعمل والسياسة .(غزاوي،٢٠٠٢وص٤٥٥)

فكل من الرجل والمراة لم يتغير ،ولما يتقبل الرجل بعد ان يكون على علاقة الند للمراة في مشاركتها له في مؤسساته الاقتصادية والسياسية واشغالها مراكز اتخاذ القرار فيهما ،فضلا عن

انه لم يتقبل مشاركته لها في شؤون الاسرة فهو لم يقدم لها أي نوع من انواع المساعدة .(عبد العاطي،١٩٨٨،ص١٠٧)

وينعكس لنا ذلك من خلال احوال المراة العربية وتاريخها وخصائص مجتمعاتها ومشاكلها الاجتماعية والسياسية ،وذلك ان وحدة الوجود البشري تكشف عن نفسها في وجهين ،وجه ذكري والاخر انثوي ،وهذان الوجهان هما معا تقدما وتراجعا ،وتوقفا وتعثرا ،بحسب التغيرات التي تصيب البناء الاجتماعي للمجتمع العربي والانساني ،فهما يعيشان المصير نفسه ويكشفان معا عن الحقيقة الانسانية الواحدة حقيقة الرجل والمراة اللذين يكونان معا ناة المجتمع المتمثل بالاسرة .(فرج،١٩٧٨،ص١٦٦)

على هذا الاساس فانه لا يحق لمجتمعات نامية ان تجمد نصف ثرواتها البشرية المتمثلة بالمراة وتضحي بها فتهملها وتهمشها ولا تعترف بها كعضو فاعل في المجتمع ،له قيمته واهميته ودوره المركزي فيه ،لان ذلك يكلفها خسائر فادحة على مستويات عدة وخاصة على مستوى تنميتها الاقتصادية وازدهارها العلمي والمعرفي وتقدمها على جميع المستويات ،ويفوت عليها فرصا ثمينة في هذا المجال ،وهذا الشلل النصفي لا يتوقف ضرره على النصف المشلول فقط وانما يتعداه الى النصف الاخر(الرجل) .(عبد الغني،٢٠٠٦،مقال من الانترنيت)

فالرجال العظام تصنعهم المجتمعات العظيمة وهذه المجتمعات تتكون من نساء ورجال لهذا فان الحديث عن الحضارات المزدهرة يعني تلقائيا ان هناك نساء متميزات ساهمن في صنع تلك الحضارة وأولئك الرجال .الفيلي،(٢٠٠٥، ص١١٩) لان الرجل اذا كانت الى جانبه امراة متعلمة واعية محررة الطاقات وفاعلة في المجتمع ،سيكون هو احسن عطاءا وارفع جدوى ومردودية مما لو كانت الى جانبه امراة جاهلة ،مجمدة الطاقات محطمة الشخصية معدومة الحضور والاعتبار ،فالوضعيةالمتدنية للمراة في المجتمع لها تاثيرها السلبي على وضعية الرجل ،ولا تجذبه الا الى الخلف والاسفل .(عبد الغني،٢٠٠٦،مقال من الانترنيت)

ونحن في مجتمعنا العراقي احوج ما نكون الى ذلك خصوصا في الفترة الحالية والتغيرات الخطيرة التي طرات عليه في الفترة الاخيرة ،اذ نحن بحاجة الى التصالح مع نصفنا الاخر الكامن في ذاتنا ،ففي داخل كل رجل هناك جزء انثوي في ذاته ،ومن يعادي المراة او يحتقرها فانه في الحقيقة يخشى الانوثة التي في اعماقه ،ان التعرف والاعتراف بالمراة في العائلة وفي المجتمع يعني التصالح مع النصف المقموع من الذات .(مطر،٢٠٠٥،ص٥)

وقد جاءت الدراسة الحالية محاولة للتعرف على مدى تحقق هذه المصالحة مع الذات بشكل واقعي من خلال معرفة الاسباب الحقيقية لذلك الاختلاف الذي بسببه منعت المراة من نيل حقوقها في المجتمع ،وخصوصا حقها في المشاركة في العملية السياسية ،محاولة الاجابة على السؤال الاتي :-

(ما العوامل الحقيقية التي تحول دون مشاركة المراة في العملية السياسية ،كمرشحة ومصوتة،من وجهة نظر النساء انفسهن)؟ .

١-٢ اهمية البحث

يستمد البحث الحالي اهميته من خلال ما ياتي :-

- ان معرفة الاسباب الحقيقية التي تقف وراءعدم مشاركة المراة العراقية في العملية السياسية قد يساعد على اكتشاف الخلل الذي يحول دون اكمال عملية التنمية الاجتماعية بكافة جوانبها بشكل حقيقي وبالتالي فان تلافيها يؤدي بنا الى بناء مجتمع متكامل قد يصل في تطوره الى مصاف الدول المتقدمة .

- كما ان اكتشاف هذه العوامل قد يعطي تصورا جديدا للمسؤولين عن عملية التنمية الاجتماعية على اختلاف اختصاصاتهم وتوجهاتهم يسهم في بناء صيغ تربوية جديدة من شانها ان تعمل على رفع الوعي المعرفي بمكانة المراة واهميتها في المجتمع .

١-٣هدف البحث

يهدف البحث الحالي الى معرفة العوامل التي تحول دون مشاركة المراة العراقية في العملية السياسية من وجهة نظر النساء العاملات في محافظة ديالى.

١-٤حدود البحث

يتحدد البحث الحالي بالنساء العاملات بعمر (٢٤-٥٠) سنة ممن حصلن على درجة (الدبلوم) في اقل تقدير ،ويعملن ضمن دوائر الدولة المختلفة ،للعام ٢٠٠٨،ضمن حدود مدينة بعقوبة .

١-٥تحديد المصطلحات

العملية السياسية

تعرفها الباحثة اجرائيا :-

هي عملية مشاركة المراة من خلال التصويت والترشيح في الانتخابات العراقية المزمع أجزاؤها اللعام ٢٠٠٨.

٢-١خلفية نظرية

كرم الله تعالى المراة في القران الكريم في مواضع متعددة ،كما في قوله :"ضرب الله مثلا للذين امنوا امرأة فرعون اذ قالت رب ابن لي عندك بيتا في الجنة ونجني من فرعون وعمله ونجني من القوم الظالمين "

وقوله تعالى:"ومريم ابنة عمران التي احصنت فرجها فنفخنا فيه من روحنا وصدقت بكلمات ربها وكانت من القانتين"

فنرى ان الله سبحانه وتعالى عندما اراد ان يضرب مثلا للذين امنوا رجالا ونساء فانه لم يذكر اسم نبي او صحابي انما ضرب المثل بامرأتين وهذا اعظم تكريم للمراة .

ونجد ايضا ان من وصايا رسول الله "صلى الله عليه واله" كانت (الا استوصوا بالنساء خيرا)وقوله(رفقا بالقوارير) وغيره من الاحاديث الكثيرة التي تدل على القيمة الكبرى التي اولاها الاسلام للمراة .
(دور ومكانة المراة في الاسلام،٢٠٠٨، مقال من الانترنيت)

وفي تاريخ العراق القديم نجد ان مفهوم ودور المراة العراقية في المجتمع لم يكن وليدا حديثا انما هو قديم قدم الحضارة العراقية او(بلاد الرافدين)كما هو شائع وخير دليل على ذلك ما وصل الينا من اثار واساطير لتلك الحقب البعيدة ،حيث نجد ان نموذج المراة يتمثل في عشتار (الهة الخصب)عند السومريين .

حيث يتمثل الوجود حسب المعتقد السومري من طرفين او طاقتين متكاملتين ،هما روح الانوثة (عشتار) وروح الذكورة المتمثلة بالإله (تموز) .(مطر،٢٠٠٥،ص٢٢)

ومهما تحيط بهذه الاسطورة من تفسيرات وتاويلات الا انها تتفق جميعا على ان الحياة لن تكتمل دون وجود العنصر الانثوي ،وما هو الا دليل واضح على تقديس المراة ومعرفة حقيقية لدورها في بناء كيان المجتمع في تلك العصور .

ولو تخطينا الفترات وسرنا نتعقب كيف قيمت المجتمعات الكتابية وشبه الكتابية المراة العراقية وذلك عبر ما وصلنا من اعمال فنية ومنحوتات وفخاريات حيث نرى خلال هذه المسيرة حضورا جوهريا للمراة صعودا نحو التعبد لها كالهة تتقاسم السيطرة مع الذكر ،كذلك توليها الملك كحاكمة ،فضلا عن بروزها في الحياة اليومية كامراة اعتيادية ،كان تكون عازفة موسيقية او امراة عاملة .(بورتر،٢٠٠٥،ص٢٤)

كما نرى اسطورة (سميراميس)الملكة العراقية التي اشتهرت بالجمال والقوة والحكمة وقدرتها الفائقة على ادارة الدولة وقيادة الحروب والتوسع بالفتوحات وروح الاصلاح والتعمير .(جاسم،٢٠٠٥،ص٤٣)

والمتصفح لتاريخ العراق القديم يجد نماذج اخرى كثيرة قد لا يتسع المجال لذكرها ، ولقد شاركت الرجل في مختلف العصور وفي جميع مجالات الحياة ابتداءآ من مشاركتها السلطة الى اصغر عمل يمكن ان يقوم به حتى انها شاركته في حروبه المستمرة اما بالدعم المادي او المعنوي او بوجودها في ساحات الحرب.

ومن خلال تحليل الاساطير القديمة تبدو المراة هي البطل الذي يتحكم في مصير الاسطورة ،كما آلت تلك المجتمعات الى اضفاء طابع الانوثة على كل ما هو قوي وجبار نتيجة المكانه الرفيعة للمراة التي وضعتها في مركز اعلى من الرجل .(الحرستاني،١٩٨٧،ص٧٥)

وبعد ان احتلت المراة مكانة مهمة في المجتمع العراقي عصورا طويلة ،نجد انها مرت بعدها بفترات مظلمة ادت الى طمس دورها الحضاري بفعل الحروب والغزوات العديدة التي مر بها العراق قرونا من الزمن ، عادت بعدها بوادر النهضة النسوية للظهور في بدايات القرن العشرين ، غير اننا لا نقول ان المراة لم يكن لها أي دور يذكر خلا الحقب السابقة بل كانت تعمل بشكل غير مرئي او علني فتؤثر في اراء الحكام واصحاب السلطة ،والمتصفح لتاريخ العراق يجد نماذج كثيرة تثبت صحة هذا الراي .

ويصف المؤرخ(خيري العمري) حال المراة في العقود الاربعة الاولى من القرن العشرين بقوله،كانت المنطقة غارقة في سبات عميق من الجهل ،منكمشة على اعراف بدوية وقيم اجتماعية لا تكاد تعطي المراة أي قيمة انسانية ،بل كانت تعيش هامش الحياة وراء جدران عالية من التقاليد وحواجز مرتفعة من العادات الباليه لا يسمح لها ان تطل على العالم الا من خلال ثقب

بباب او برقع ونقاب،فكانت اشبه بالصورة التي يجب ان تستر بستار كثيف من عبائتين وعلى الرجال ان يتحاشوا الاشارة اليها في مجالسهم خوف الفضيحة وخشية العار .(البياتي،٢٠٠٦،مقال من الانترنيت)

ولان للمراة حقوقاً شرعية اقرها الشرع والمجتمع وهذه الحقوق ثابتة في المواثيق والاتفاقيات الدولية كافة شانها شان الرجل في كفة ميادين الحياة وهذه الحقوق حصلت عليها المراة نتيجة كفاحها المضني عبر التاريخ (فائق،٢٠٠٥،مقال من الانترنيت)

لذا كان من الطبيعي ان تكون للمراة العراقية نهضة من جديد تستعيد فيها مكانتها المسلوبة ،حيث بدأت بعض الحركات النهضوية منذ العام ١٩٢٢،تدعوا الى الثورة على الجهل والتخلف تنمو في العراق حاملة معها راية التحرر وداعية الى اللحاق بركب الحضارة والتطور الذي غزا العالم وكان لابد للمراة العراقية ان تتاثر بتلك الدعوات سياسية كانت او اجتماعية ،فكانت حاضرة مع اول حركات التحرر في العراق ،حيث عمدت الى تشكيل تجمعات نسوية خاصة بها ،واصدار المجلات التي فتحت الباب امام تفتيح اذهان النساء والوعي بحقوقهن المسلوبة ، وعقد المؤتمرات النسوية والمشاركة فيها ،وادى ذلك الى تغيير واضح على بقية جوانب الحياة الاجتماعية ،حتى وصل بها الامر الى المشاركة في العملية السياسية حتمأضم الحزب الشيوعي نساء من مختلف الاعمار والمستويات الثقافية والاجتماعية ،وفي الخمسينيات امتلأت القطاعات العلمية والثقافية والادبية والفنية باسماء عراقيات مبدعات تركن بصمات واضحة عليها،الى ان حققت المراة العراقية اهم اهدافها ففي العام ١٩٥٩ اصدرت الدولة العراقية القانون رقم ١٨٨ وهو اول قانون مدني ينظم الاحوال الشخصية.(البياتي، ٢٠٠٦،مقال من الانترنيت)

حيث باتت بعدها نشاطات المراة العراقية بالاتساع من خلال تشكيل المنظمات التي تسعى للنهوض بالحركة النسوية واخذ دورها الذي تستحق في المجتمع العراقي ،كذلك ابراز مكانتها وتعويدها على ممارسة العمل الديمقراطي والانتخابي وتحريرها من كل القيود التي فرضت عليها .(العجرمي ،٢٠٠٨،مقال من الانترنيت)

فمشاركة المراةفي الحياة السياسية شرط جوهري لتحقيق المساواة بين الجنسين ،ففي هذا المجال تستطيع المراة ان تؤثر على عمليات صنع القرار وبالتالي تعمل على احداث التغيير في القوانيين والسياسات المتحيزة جندريا ضد المراة .(الشطي ورابو ،٢٠٠١،ص٢٠٢)

فموضوع مشاركة المراة في الانتخابات له اهمية خاصة في ظل النظام العالمي الجديد وتزايد الدعوات للاصلاح والديمقراطية وبالذات في بلدان العالم الثالث ،فالانتخابات هنا ليست هدفا بحد ذاته ،بل هي وسيلة لتمكين المراة من تبوء مكانتها في مؤسسات صنع القرارعلى اعتبار انها تشكل نصف المجتمع ،وهي حق اساس من حقوق الانسان يجب ان تتمتع به المراة ،كما ان الانتخابات وسيلة لتحقيق الديمقراطية في أي مجتمع بما يضمن اطلاق طاقات ابنائه رجالا ونساءا .(العجرمي،٢٠٠٨،مقال من الانترنيت)

على ان المعيار الحاسم هنا ليس العدد المطلق للنساء المشاركات في عملية صنع القرار ،بل في نوعية هؤلاء النساء وفهمهن والتزامهن بالعلاقات الجذرية المتكافئة في المجتمع .(الشطي ورابو،٢٠٠١،ص٢٠٤)

ولان المراة العراقية تشكل النسبة الكبيرة في المجتمع لذا فهي القادرة على ان تاخذ دورها الطبيعي اذا ما توفرت لها الظروف والامكانات ،فوضع المراة ومكانتها في أي مجتمع من المؤشرات المهمة التي تدلل على مستوى تطور هذا المجتمع فالمجتمعات المتحضرة والمتقدمة هي التي تفسح المجال امام المراة لاخذ دورها الكامل في بناء المجتمع .(العجرمي،٢٠٠٨،مقال من الانترنيت)

٣-١منهج البحث

استخدم في الدراسة الحالية منهج البحث المسحي من خلال استبيان يوزع على عينة البحث ،وذلك لملائمته وهدف الدراسة .

٣-٢مجتمع البحث

يتكون مجتمع البحث الحالي من النساء العاملات ضمن دوائر الدولة المختلفة سواءأكانت دوائر تربوية او خدمية ،ممن اكملن دراستهن الاولية (دبلوم او بكلوريوس)على اقل تقدير ،وقد تم اختيار هذه الشريحة من النساء قصدا ،لانه حينما تكون المراة متعلمة فانها تكون اكثر وعيا بحقوقها لما تتمتع به من خبرة علمية واجتماعية تتيح لها ذلك .

٣-٣عينة البحث

تالفت عينة البحث بشكلها الاولي من (٢٠٠) امراة وزعت عليهن اوراق الاستبيان ،ونظرا لرفض البعض منهن الاجابة عنه والبعض الاخر لم تقم بالاجابة بشكل دقيق ،لذا فقد تم استبعاد(٤٥)ورقة اجابة عن العينة ليكون عدد العينة بشكلها النهائي(١٥٥) امراة ،موزعة على المناطق الجغرافية داخل مدينة بعقوبة .

٣-٤اداة البحث

تمثلت اداة البحث باستبيان لبيان الراي اعد خصيصا لملائمة هدف الدراسة وقد مرت عملية بناء الاستبيان بالمراحل الاتية:

١-القراءة في النظريات والمقالات التي اعدت بخصوص مشاركة المراة في العملية السياسية ،اهمها مقالات(عبد الغني ،٢٠٠٣)و(الشيخلي٢٠٠٣) .

٢-الاعداد الاولي لفقرات الاستبان .

٣-توزيع الاستبيان على الخبراء لابداء الراي .

٤-الاعداد النهائي لفقرات الاستبيان.

٤-٤ وصف الاستبيان

تالف الاستبيان من ستة محاور وهي:-

اولا:القيم الديمقراطية

ثانيا:الحركات والتنظيمات النسوية

ثالثا:مكانة المراة في العملية التنموية

رابعا:نظرة الرجل تجاه المراة

خامسا:المناهج التعليمية

سادسا:الاعلام

وقد ضمت هذه الفقرات بدورها (٢٩)فقرة فرعية ،شكلت بمجموعها الشكل النهائي لفقرات الاستبيان .

مع ذكر ملاحظة بعدم ذكرالاسم ،ورجاء ذكر العمروالمستوى التعليمي .

٤-٥ صدق الاستبيان

بعد اعداد الاستبيان بصورته الاولية ،تم عرضه على مجموعة من الخبراء(ملحق رقم١) لابداء الراي حول مدى ملائمته لهدف الدراسة ،حيث تم حذف بعض الفقرات التي لم تكن متناسبة واجراءات الدراسة الحالية حسب راي السادة الخبراء.

تمت اعادة عرضها مرة اخرى على الخبراء حيث حصلت بصورتها النهائية على نسبة اتفاق (١٠٠%) .

٤-٦ثبات الاستبيان

للتاكد من ثبات الاستبيان تم اعادة توجيهه الى (١٠) نساء من عينة البحث الأصلية بعد مرور (٧) ايام على الاجابة الاولى ،ولحساب الارتباط بين الاجابتين ،تم اعطاء (١)درجة واحدة للاجابة عن البند(لادري) ،و(٢)درجتين للاجابة عن البند(كلا)، و(٣)ثلاث درجات للاجابة عن البند(نعم) .

وبعد حساب معامل الارتباط بطريقة بيرسون ،ظهر انه يساوي (٠.٨٥)وهو معامل ارتباط موجب قوي يكفي لضمان ثبات الاستبانة.

٤-٧ الوسائل الاحصائية

تم استخدام الوسائل الاحصائية الاتية لمعالجة بيانات الدراسة :

-معامل ارتباط بيرسون لحساب ثبات الاستبيان .

-النسبة المئوية لحساب اتفاق الخبراء .

-التكرارت لحساب تكرار الاجابة عن فقرات الاستبيان.

٤-١عرض النتائج

يبين الجدول الاتي التكرارات للاجابة عن فقرات الاستبيان والنسب المئوية لها:

ت	الفقرة	نعم	النسبة المئوية	كلا	النسبة المئوية	لادري	النسبة المئوية
	اولا:القيم الديمقراطية						
١	هل تشعرين انك تشتركين وتساعدين في صنع القرار السياسي	٤٠	٢٥.٨٠	١١٠	٧٠.٩٦	٥	٣.٢٢
٢	هل تشعرين ان هناك من يضع القرار نيابة عنك ؟	٩٠	٥٨.٠٦	٥٥	٣٥.٤٨	١٠	٦.٤٥
٣	هل تشعرين ان قيمتك كامرأة متحققة ضمن المجتمع الحالي ؟	٦٥	٤١.٩٣	٨٠	٥١.٦١	١٠	٦.٤٥
٤	هل تشعرين انك مساوية للرجل ضمن البيئة الاجتماعية التي تعيشين فيها ؟	٣٥	٢٢,٥٨	١١٠	٧٠.٩٦	١٠	٦.٤٥
٥	هل شعورك بعدم المساواة يحول دون مساهمتك الفعالة في المجتمع ؟	٧٥	٤٨,٣٨	٦٥	٤١.٩٤	١٥	٩.٦٧
	ثانيا:الحركات والتنظيمات النسوية ؟						
١	هل تؤمنين بدور الحركات والتنظيمات النسوية في صنع القرار ؟	٦٠	٣٨.٧٠	٨٠	٥١.٦١	١٥	٩.٦٧

٢	هل برايك ان ما موجود من تنظيمات نسوية كافية لتفعيل دور المراة ؟	١٥	٩,٦٧	١٣٠	٨٣.٨٧	١٠	٦.٤٥
٣	هل تنتمين الى احدى المنظمات النسوية ؟	٠	٠	١٤٠	٩٠.٣٢	١٥	٩.٦٧
٤	هل توفر لك المنظمات النسوية خبرات كافية ووعي بحقوقك كامراة ؟	٢٠	١٢,٩٠	١١٥	٧٤.١٩	٢٠	١٢.٩٠
٥	هل تؤيدين امكانية ان يكون للتنظيمات النسوية دور فعال لو توفرت لها الامكانيات اللازمة ؟	١١٠	٧٠.٩٦	٢٥	١٦.١٣	٢٠	١٢.٩٠
	ثالثا:مكانة المراة في العملية التنموية ؟						
١	هل تشعرين ان لك دور مهم في عملية التنمية ؟	١٢٠	٧٧.٤١	٢٥	١٦.١٣	١٠	٦.٤٥
٢	هل يتيح لك المجتمع الفرصة للمشاركة في عملية التنمية ؟	٥٥	٣٥.٤٨	٨٥	٥٤.٨٣	١٥	٩.٦٧
٣	هل تشعرين ان لك دور في تطويرالوضع الاقتصادي للاسرة والمجتمع الذي تنتمين اليه ؟	١٣٠	٨٣.٨٧	١٥	٩.٦٧	١٠	٦.٤٥
٤	هل تشعرين انك مساوية للرجل في عملية التنمية الاقتصادية؟	٩٥	٦١.٢٩	٥٥	٣٥.٤٨	٥	٣.٢٢
٥	هل تحسين ان مكانتك في الاسرة مساوية لمكانة زوجك او اخيك	٧٥	٤٨.٣٨	٦٥	٤١.٩٤	١٥	٩.٩٧
	رابعا: نظرة الرجل تجاه المراة ؟						
١	هل تشعرين ان نظرة الرجل اليك نظرة متدنية ؟	٤٥	٢٩.٠٣	٩٥	٦١.٢٩	١٥	٩.٦٧
٢	هل تشعرين انك قادرة على اتخاذ القرارات المصيرية التي تخص حياتك؟	٩٠	٥٨.٠٦	٦٠	٣٨.٧٠	٥	٣.٢٢
٣	هل تشعرين انك يمكن ان تعيشي حياة مستقلة دون مساعدة الرجل؟	٧٥	٤٨.٣٨	٧٥	٤٨.٣٨	٥	٣.٢٢
٤	هل لعملك خارج المنزل اثر ايجابي في نظرة الرجل اليك ؟	١١٥	٧٤.١٩	٣٠	١٩.٣٥	١٠	٦.٤٥
٥	هل تؤيدين الراي القائل ان المراة لا تصلح الا لادارة شؤون البيت؟	١٠	٦.٤٥	١٤٥	٩٣.٥٤	٠	٠
٦	هل باعتقادك ان الرجل قادر على ادارة الشؤون السياسية اكثر من المراة ؟	١١٠	٧٠.٩٦	٢٥	١٦.١٣	٢٠	١٢.٩٠
٧	هل تشعرين ان للقيم الموروثة في المجتمع اثر سلبي يحول دون اخذك لحقوقك المدنية ؟	١٢٠	٧٧.٤١	١٥	٩.٩٧	٢٠	١٢.٩٠
	خامسا :المناهج التعليمية ؟						
١	هل تؤيدين ان المناهج التعليمية تساعدك في الحصول على وظيفة اكثر من مساعدتك على معرفة حقوقك المدنية ؟	٩٥	٦١.٢٩	٢٥	١٦.١٣	٣٥	٢٢.٥٨
٢	هل تساعدك المناهج التعليمية على اكتساب شخصية مستقلة عن الاخرين ؟	١١٥	٧٤.١٩	٣٥	٢٢,٥٨	٥	٣.٢٢
٣	هل تؤمنين ان المراة يمكن ان تحصل على مناصب سياسية واجتماعية اسوة بالرجل	٨٥	٥٤.٨٣	٦٥	٤١,٩٤	٥	٣.٢٢
٤	هل ساعدك اكمالك لدراستك في التخلص من الدور السلطوي الذي يمارسه الرجل عليك ؟	١١٥	٧٤.١٩	٣٥	٢٢.٥٨	٥	٣.٢٢
	سادسا:الاعلام ؟						
١	هل تؤيدين ان للاعلام دور في ترسيخ القيم الانسانية والاجتماعية السليمة في المجتمع ؟	١٣٥	٨٧.٠٩	١٥	٩.٦٧	٥	٣.٢٢

٢	هل يسهم الاعلام في اعداد افراد المجتمع للمساهمة في البناء والتنمية ؟	١٢٠	٧٧.٤١	٣٠	١٩.٣٥	٥	٣.٢٢
٣	هل البرامج الاعلامية الموجودة حاليا كافية لتغطية كل المشكلات التي تعاني منها المراة ؟	٠	٠	١٥٠	٩٦.٧٧	٥	٣.٢٢

٤-٢ مناقشة النتائج

اعتمدت لدى مناقشة النتائج القيم التي حصلت على نسبة (٥٠%) فأكثر من مجموع العينة الكلي ،وسيتم مناقشتها حسب الترتيب الذي ظهرت به خلال فقرات الاستبانة.

اولا:-ما يخص القيم الديمقراطية

-ان (٧٠.٩٦%) من العينة لا يشعرن انهن يشتركن او يساعدن في صنع القرار السياسي،ونفس النسبة كذلك لا يشعرن انهن مساويات للرجل ضمن البيئة الاجتماعية التي يعشن فيها .

-ان (٥١.٦١) من العينة لا يشعرن ان قيمتهن كنساء متحققة ضمن المجتمع الحالي .

-ان (٥٨.٠٦) من العينة يشعرن ان هناك من يضع القرار نيابة عنهن .

وهذه النسب تعني ان المراة تعتقد ان المجتمع الذي تعيش فيه لا يسمح لها بممارسة حقوقها كانسانة اوكجزء من المجتمع وهذا يؤثر سلبا على مشاركتها في العملية السياسية .

فالقيم الديقراطية تعني ان يشعركل فرد في المجموعة انه يشترك في التفكير وصنع واتخاذ القرارات ،وليس الاخرين ،ولعل اصعب الامور على المراة هو تحقيق هذه القيمة.(الشيخلي،٢٠٠٣،مقال من الانترنيت)

ثانيا:-ما يخص الحركات والتنظيمات النسوية

-ان (٥١,٦١%) من العينة لا يؤمن بدور الحركات والتنظيمات النسوية في صنع القرار.

-ان(٨٣,٨٧%) من العينة يؤيدن ان ما موجود من تنظيمات نسوية غير كاف لتفعيل دور المراة .

-ان (٩٠.٣٢%) من العينة لا ينتمين الى احدى المنظمات النسوية ،وجدير بالذكر ان النسبة الباقية أي(٩.٦٧%) لا تعرف ماذا تعني مفردة المنظمات النسوية .

-ان (٧٤.١٩%) من العينة تؤيد ان المنظمات النسوية لاتوفر لهن خبرات كافية للوعي بحقوقهن .

-ان (٧٠.٩٦%) من العينة يؤيدن امكانية ان يكون للتنظيمات النسوية دور فعال لو توفرت لها الامكانات اللازمة .

وهذه النتائج تضعنا امام حقيقة ان المنظمات النسوية الموجودة حاليالم تاخذ بعد دورها الكافي للتاثير على ذهنية المراة العراقية ولم تبذل او لم تتح لها الفرصة الكافية لتوعية النساء بحقوقهن ،والتي هي الخطوة الاولى والاهم التي يجب على المنظمات النسوية ان تقوم به لكسب قاعدة شعبية عامة تكفل لها النجاح.

ويجب على تلك المؤسسات ممارسة دورها الفاعل في العملية الساسية والادارية للنجاح بالتالي في تغيير بنية المجتمع .(الجنابي،٢٠٠٨جريدة الصباح)

ثالثا:- ما يخص مكانة المراة في العملية التنموية

-ان (٧٧.٤١%)من العينة يشعرن ان للمراة دوراً مهماً في عملية التنمية .

-ان (٨٣.٧٨%)من العينة يشعرن ان لهن دوراً مهماً في عملية تطوير الوضع الاقتصادي للاسرة والمجتمع الذي ينتمين اليه .

-ان(٦١.٢٩%) من العينة يشعرن انهن مساويات للرجل في عملية التنمية الاقتصادية .

-ان(٥٤.٨٣%) من العينة يؤيدن ان المجتمع لا يتيح لهن الفرصة للمشاركة في عملية التنمية.

وقد تكون هذه النتائج متناغمة مع التطور الاقتصادي للمراة العراقية في الفترة الحالية حيث أصبحت مستقلة ماديا وهذا بسبب عملها خارج المنزل الذي اتاح لها فرصة تكوين كيان مستقل عن الرجل بعد ان كان خضوعها المادي له يجر وراءه خضوعا معنويا وسلبا لحريتها الشخصية خوف فقدان المعيل الاقتصادي لها الذي كان متمثلا بالرجل .

رابعا:- ما يخص نظرة الرجل تجاه المراة

-ان (٥٨,٠٦%) من العينة يشعرن انهن قادرات على اتخاذ القرارات المصيرية التي تخص حياتهن.

-ان(٧٤.١٩%) من العينة يؤيدن ان لعملهن خارج المنزل اثراً ايجابياً في نظرة الرجل اليهن.

-ان(٧٠.٩٦%) من العينة يعتقدن ان الرجل قادر على ادارة الشؤون السياسية اكثر من المراة.

تعلل الباحثتان هذه النقطة بغياب النموذج القيادي النسوي الناجح في مجتمعنا داخل المحافظة على اقل تقدير.

-ان(٧٧.٤١%) من العينة يشعرن لن للقيم الموروثة في المجتمع اثراً سلبياً يحول دون اخذها لحقوقها.

-ان (٦١.٢٩%) من العينة لا يشعرن ان نظرة الرجل اليهن متدنية .

-ان (٩٣.٥٤%) من العينة لا يؤيدن الراي القائل ان المراة لا تصلح الا لادارة شؤون البيت .

وهذا ناتج من ان الثقافة في العراق هي ثقافة رجولية تختزل المراة في جسدها حيث انوثتها هي قدرها ومحدد مصيرها .ولا يصح وجودها الا بالرجل فهي جزء من متاعه وهو قوام عليها ،في الاسرة في الحياة الاجتماعية والسياسية على حد سواء،وما اعترى هذه النظرة من تغيير في الاونة الاخيرة هو بسبب ما حصلت عليه المراة من تعليم وعمل ،لكن هذا التغيير ابرز ازدواجية بين النسق الاجتماعي والثقافي القديم وبين النسق الحديث ،وانعكس هذا ايضا على وضعها داخل الاسرة أيضاً فاصبحت المراة تسعى من خلاله الى اعادة توزيع الادوار بعد مشاركتها في العمل ،بينما يتمسك الرجال بمكاسبهم التقليدية وينتهي الامر الى نتيجة مؤداها ان هناك تغييرا كميا وليس نوعيا في حياة المراة العراقية .(الشيخلي،٢٠٠٣،مقال من الانترنيت)

خامسا:-ما يخص المناهج التعليمية

-ان (٦١.٢٩%) من العينة يؤيدن ان المناهج التعليمية تساعدهن في الحصول على وظيفة اكثر من مساعدتهن على معرفة حقوقهن المدنية .

-ان (٧٤.١٩%) من العينة يؤيدن ان المناهج التعليمية تساعدهن على اكتساب شخصية مستقلة عن الاخرين.

-ان (٥٤.٨٣%) من العينة يؤمن ان المراة يمكن ان تحصل على مناصب سياسية واجتماعية اسوة بالرجل.

-ان(٧٤.١٩%) من العينة يؤيدن ان اكمالهن لدراستهن ساعدهن في التخلص من الدور السلطوي الذي يمارسه الرجل عليهن .

فطبيعة ونمط التربية والتعليم ومنهجيتها قد انصبا على اعداد المراة وظيفيا ومهنيا اكثر من تنويرها وتثقيفها ،وهما ايضا لم يسعفا المراة من القهر ومن ضعف قدرتها على المساهمة الفاعلة في المجتمع .

لهذا السبب تحولت المراة من مقهورة بالرجل او المجتمع الى قاهرة لنفسها ومعبرة عن ذاتها بوعي مزيف ،رغم حصول الكثير منهن على مستويات تربوية وتعليمية مرموقة. (الشيخلي،٢٠٠٣،مقال من الانترنيت)

سادسا:- ما يخص دور الاعلام

-ان(٨٧.٠٩%) من العينة يؤيدن ان للإعلام دوراً في ترسيخ القيم الانسانية والاجتماعية السليمة في المجتمع.

-ان(٧٧.٤١%) من العينة يؤيدن ان الاعلام يسهم في اعدادافرادالمجتمع للمساهمة في البناء والتنمية .

- ان (٩٦.٧٧%) من العينة يؤيدن ان البرامج الاعلامية الموجودة حاليا غير كافية لتغطية المشكلات التي تعاني منها المراة.

حيث لا يخفى على الجميع الدور البارز للاعلام وقدرته على تحويل الافكار والنظريات التي يؤمن بها الانسان مهما كان نوعها الى تجربة عملية من خلال ما يمتلكه من وسائل تاثير ومحفزات قادرة على تغيير ما تؤمن به الاجيال من معتقدات .

فبات الأعلام تأسيسا على ذلك وسيلة من وسائل التنشئة الاجتماعية حيث يكون له الدور الأهم بعد الأسرة والمدرسة ،في حياة الافراد ويسهم مع غيره من المؤسسات الاجتماعية في تشكيل عملية التنشئة الاجتماعية لهم.
(الشناوي،٢٠٠١ص١٩).

٤-٣الاستنتاجات

من خلال تحليل نتائج الدراسة الحالية نخلص الى نتيجة مفادها:-

-ان قيمة وانما العراقية او صورتها تجاه نفسها ليست متدنية فهي واثقة بنفسها وقدرتها على صنع القراربل ان الخلل هو في الممارسة العملية لعملية الديمقراطية نفسها ،فليست القوانين هي التي تصنع الممارسة ، وانما الممارسة هي التي تتيح المجال لوضع القوانين بما يتناغم مع الوضعية الجديدة للمجتمعات.

-ان التنظيمات والحركات النسوية الموجودة حاليا لم تاخذ بعد دورها الفاعل في المجتمع بالقدر الكافي لتثق بها المراة العراقية نفسها وبما يضمن تغيير اوضاعها الى الافضل ،لذا فهي بحاجة الى سعي متواصل وبرامج مكثفة لتوعية المراة العراقية بحقوقها والطرق السليمة لممارسة هذه الحقوق ومساعدتها على الانظمام اليها لتدعيم مواقف الطرفين أي المنظمات والنساء.

-ان عمل المراة خارج البيت قد اتاح لها فرصا للاستقلال بشخصيتها ولكن ليس بالقدر الكافي للقول بانها قد تمكنت من ممارسة حقوقها بشكل واقعي وملفت للنظر ،انما هو استقلال اقتصادي وليس سلطوي.

-ان القيم السلبية الموروثة في المجتمع مازالت تؤثر سلبا على نظرة الرجل تجاه المراة ،وبالتالي فان ذلك ربما يفقدها ثقتها بنفسها وقدرتها على المشاركة الفعلية في العملية السياسية .

-ان المناهج التعليمية قد ساعدت المراة على الحصول على وظيفة ،اوعلى استقلال اقتصادي ولم تساعدها على الحصول على حقوقها المدنية بشكل عام وحقوقها السياسية بشكل خاص .

-ان للاعلام دورا واضحاً واكيداً في تغيير منهجية تفكير الافراد نحو الافضل وخاصة توعية النساء بحقوقهن وتهيئة اذهان الرجال للتفكير بطريقة جديدة ليست قائمة على التسلط بل قائمة على مبدأ المشاركة وبالتالي الحصول على مجتمع متطور يضمن للجميع حقوقه،وخاصة المرآة.

٤-٤ التوصيات

من خلال ما توصلت اليه الدراسة الحالية توصي الباحثتان بما ياتي:-

-ضرورة الاخذ بعين الاعتبار زيادة عدد ونوعية البرامج الاعلامية الهادفة الى توعية النساء باهمية المشاركة في الانتخابات واهمية دورها في العملية السياسية .

-ان على القائمين باعداد المناهج ،اعداد مناهج جديدة قائمة على اعتبار توعية افراد المجتمع بمبدأ الديمقراطية والممارسة الصحيحة لها ،واهمية دور المراة ومكانتها في المجتمع .

-ان على القائمين بمؤسسات المجتمع المدني رعاية التنظيمات النسوية ودعمها بما يضمن لها ممارسة عملها بشكل عملي وصحيح.

٤-٥ المقترحات

في ضوء نتائج الدراسة الحالية تقترح الباحثتان اجراء الدراسات الاتية:-

-دراسة اتجاهات الرجال تجاه مشاركة المراة في العملية السياسية .

-دور المنظمات النسوية في العملية السياسية (دراسة ميدانية) .

٦-المصادر

١- بورتر،امل،٢٠٠٥،الانثى في ديانة العراق القديم(خمسة الاف عام من الانوثة العراقية)موسوعة الهوية النسوية في ميزو بوتاميا،الطبعة الاولى ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت.

٢ -البياتي ،عبد الجبار،٢٠٠٦،لمحات من تاريخ الحركة النسوية العراقية(عودة الى بدايات الصراع من اجل الحرية)مجلة عهد العراق،مقال من الانترنيت.www.marafea.org

3 - جاسم ،مكي،٢٠٠٥،سميراميس،الملكة العراقية التي تناساها احفادها العراقيون ، (خمسة الاف عام من الانوثة العراقية)موسوعة الهوية النسوية في ميزو بوتاميا،الطبعة الاولى ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت.

4- الجنابي،شذى،٢٠٠٨،المراة العراقية بانتظار دور اوسع لها في الحياة البرلمانية،جريدة الصباح(١٨-٦-٢٠٠٨)www.alsabaah.com

٥- الحرستاني،عصام،والحسناوي،محمد،١٩٨٧،عالم المراة وهموم المراة المعاصرة،دار عمار للنشر والتوزيع،عمان.

٦ -دور ومكانة المراة في الاسلام ،٢٠٠٨مقال من الانترنيت،www.majdah.maktoob.com
٧ -الشطي،نور الضحى،ورابو،انيكا،تنظيم النساء(الجماعات الرسمية وغير الرسمية في الشرق الاوسط)،الطبعة الاولى ،مطبعة المدى.

٨ - الشناوي،محمد وآخرون ،٢٠٠١،التنشئة الاجتماعيةللطفل،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان.

٩ -الشيخلي ،ازهار عبد الكريم،٢٠٠٣،مبدا الاقتراع ومهام المراة في العملية الانتخابية،مقال من الانترنيت،www.demoislam.com
١٠-عبد العاطي،السيد واخرون،١٩٨٨،الاسرة والمجتمع،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية.
١١ -عبد الغني،نعمان،٢٠٠٣،مكانة المراة الانسان في المجتمع العربي،مقال من الانترنيت.www.asyeh.com
١٢-العجرمي،اشرف،٢٠٠٨،المراة والانتخابات،مقال من الانترنيت.www.amanjordan.org
١٣ -عمر،معن خليل،٢٠٠٠،علم اجتماع الاسرة،دار الشروق للنشروالتوزيع،عمان.
١٤ -غزاوي،زهير،٢٠٠٢،المراة في الفكر الاسلامي المعاصر(اشكاليات التراث وتحديات الحداثة)،دار الغدير للطباعة والنشر،بيروت.
١٥-فائق،فينوس٢٠٠٥،دور الثقافة في تثبيت حقوق المراة ديمقراطيافي الدستور العراقي الجديد،مقال من الانترنيت.www.pcwesr.org
١٦ -فرج،احمد فرج،١٩٧٨،تاملات سيكولوجية حول مستقبل المراة العربية،مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،السنة الاولى،العدد الثالث،بيروت.
١٧-الفيلي،سميرة تحسين،٢٠٠٥،نساء في حياة هارون الرشيد ، (خمسة الاف عام من الانوثة العراقية)موسوعة الهوية النسوية في ميزو بوتاميا،الطبعة الاولى ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت.
١٨ -لطفي،سهير،١٩٩٣،وضع المراة في الاسرة العربية وعلاقتها بازمة الحرية والديمقراطية،الطبعة الثالثة،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت.
١٩ -مطر،سليم ،٢٠٠٥، (خمسة الاف عام من الانوثة العراقية)موسوعة الهوية النسوية في ميزو بوتاميا،الطبعة الاولى ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت.

ملحق رقم(١) قائمة الخبراء

ت	اسم الخبير	مكان العمل	الاختصاص	اللقب العلمي
١	سامي مهدي	مركز ابحاث الطفولة والامومة –جامعة ديالى	اختبارات ومقاييس	استاذ
٢	عبد الرزاق جدوع	مركز ابحاث الطفولة والامومة-جامعة ديالى	علم الاجتماع	مدرس
٣	جليل وداي	مركزابحاث الطفولة والامومة-جامعة ديالى	اعلام	مدرس

توصيات مؤتمر مركز ابحاث الطفولة والأمومة الموسوم بـ :-
((المرأة العراقية والمشاركة السياسية : الأفاق والتحديات))
والمنعقد بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٥

أولاً – العمل على تعديل النصوص الدستورية المتعلقة بالمرأة بما ينسجم مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتطوير منظومة القوانين النافذة واليات التشريع المعتمدة و السعي الجاد للحصول على المزيد من المكاسب التشريعية التي تدعم تطلعات المرأة العراقية ٠

ثانياً – تفعيل دور منظمات المجتمع المدني المعنية بالنساء ، ومطالبتها بإعداد التقارير الدورية التي تكشف عن معاناة المرأة ، والسبل الكفيلة بتذليل التحديات والظروف القاسية التي تتعرض لها ، وبخاصة في البيئات التي تشهد نزاعات مسلحة وأعمال عنف٠

ثالثاً- تضمين مناهج التعليم في المراحل الدراسية المختلفة الموضوعات التي من شأنها تصحيح الاعراف الاجتماعية والثقافات التي تتميز بممارسة الاخطاء إزاء المرأة ، وتعزيز القيم التي تبين مكانة المرأة وقيمتها انسانا وشريكة في المجتمع ٠

رابعاً- دعوة المحافل العلمية إلى عقد المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية لبحث قضايا المرأة العراقية المعاصرة بعيدا" عن التأثيرات السياسية والدينية ، والاستفادة من المتراكم المعرفي الذي أنتجته الحركة العلمية العالمية حول قضايا المرأة مع مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمع العراقي ٠

خامساً- دعوة شبكة الأعلام العراقي والجهات المعنية بتنظيم الأعلام في العراق إلى حث مختلف وسائل الأعلام على الارتقاء بالمضامين المهتمة بشؤون المرأة والابتعاد عن البرامج التي من شأنها تسطيح الثقافة النسوية ، أو الاهتمام بالبرامج الخفيفة والمسلية بوصفها برامج تستحوذ على اهتمام الجمهور النسوي على حساب البرامج الرصينة التي تعكس هموم وتطلعات ومشكلات المرأة العراقية الحقيقية ٠

سادساً- استحداث القنوات التي من شأنها تنمية وتطوير مهارات المرأة العراقية و الارتقاء بثقافتها ووعيها بحقوقها ، بما يمكنها من المشاركة الفاعلة في أدارة الشأن العام ، وبخاصة في المواقع القيادية منه.

سابعاً- حث المراكز العلمية والجهات البحثية الأخرى على أعداد الخطط البحثية التي تتناول قضايا المرأة العراقية ، والتركيز على التحديات الاجتماعية والثقافات المعوقة لتطلعات المرأة .

ثامناً- ضرورة تفعيل المشاركة السياسية للمرأة من خلال تولي النساء بأنفسهن اختيار من ينوب عنهن في الانتخابات.

تاسعاً- إعادة تحديد أهداف التنظيمات النسوية بما يجعل قضايا تمكين المرأة ومشاركتها في الانتخابات من أولويات برامج هذه التنظيمات.

عاشراً- دعم دور المرأة كصانعة للأمن والاستقرار في المجتمع.

الحادي عشر- توفير فرص التدريب والتأهيل السياسي للمرأة من خلال عملية التنشئة السياسية.

Ministry of Higher Education
and Scientific Research
Diyala University
Researches Center of Chilood
&Motherhood

Annual Book of Researches Center of Childhood & Motherhood Vol. 4 2009

Yearly Scinentific Specialized
And Arbitrated